الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية

بوزريعة – الجزائر

رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي

الحياة المذهبية في مصر والشام خلال عصر

الممااليك البحرية

(648-784هـ) (1250-1384 م)

إعداد الطالب:

حديد مختار

إشراف الأستاذ:

د- بوطارن مبارك

السنة الجامعية : 2012 – 2013م

المقدّمة

بسم الله الرّحمان الرّحيم، الحمد لله ربّ العالمين،وصلّى الله على نبيّنا محمّد وآله وأصحابه أجمعين؛أمّا بعد:

لقد تشعّبت مواضيع التّاريخ الإسلامي وارتبط بعضها ببعض، سيما من حيث ارتباط معطيات فترة بمعطيات أخرى، وهذا الأخير تتصاعد أهميته إذا كان موضوع البحث في غير الجانب السياسي؛ فتفسير واقع الحياة المذهبية – مثلا – في فترة ما لا يتأتّى بشكل سليم دون اطّلاع معتبر عن التطوّرات المذهبية التي شهدتها الفترات السّابقة؛ فإنّه يُمَكّن من أخذ نظرات عامّة عن المذاهب، وطرح إشكاليات في ضوء ذلك، وبناء منهجية ملائمة للموضوع المدروس.

وتعود بدايات الحياة المذهبية عند المسلمين إلى فترة مبكّرة من تاريخ الأمّة؛ لمّا أفضت الفتنة الكبرى خلال صدر الإسلام إلى نتائج خطيرة صارت عاملا جوهريا في رسم معالم التاريخ، ثمّ تطوّرت المعطيات المذهبية تدريجيا واستمرّ ذلك حتى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وكرّس القرن السّادس الهجري/الثّاني عشر الميلادي معطيات سابقه من حيث التّركيبة المذهبية الموجودة لا من حيث الانتشار السّائد.

وتأتي أهمية البحث في الحياة المذهبية من حيث أنّها مُتضمِّنة لدراسة تاريخية لمواضيع العقيدة والفكر والمجتمع عند المسلمين، وأنّها شغلت قسما كبيرا من اهتماماتهم في كافّة الفترات من خلال مظاهر عديدة، كما أنّها أثرت بقوّة على الجوانب الأخرى.

وترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى القلّة النسبية للبحوث في تاريخ المذاهب إذا ما قورنت مع البحوث في الجانب السياسي، وإلى أهمية الدّراسة التّاريخية لما يتعلّق بالعقيدة والفكر والمجتمع، وحرصنا على تبيان ما طبع المرحلة الأخيرة من التّاريخ الإسلامي في ذلك، ونظرا لكون دولة المماليك أبرز دول المسلمين خلال القرنين السّابع والثّامن الهجريين/الثّالث عشر والرّابع عشر الميلاديين؛ فبلاد الشّام ومصر من أكثر الأقاليم تأثيرا في التّاريخ واستقطابا للرّحلات. كما تقلّ الدّراسات نسبيا في تاريخ المذاهب عن القرنين المذكورين مقارنة بالقرون السّابقة كالقرن الثّالث الهجري/التّاسع الميلادي – مثلا-، رغم

أنّهما يندرجان ضمن التّاريخ الإسلامي وينطويان على معطيات هامّة.

وقد تركّبت إشكالية موضوعنا من عدّة عناصر، فجاءت كما يلي: ما المذاهب العقدية والفقهية التّي وُجدت في مصر و الشّام وأيّها كان الأكثر انتشارا ؟ وهل اندثرت مذاهب كانت موجودة من قبل ؟ وهل ظهرت مذاهب جديدة ؟ وكيف كانت العلاقات بين أهل هذه المذاهب؟ وهل ارتبط التّمذهب العقدي بالفقهي أم أنّ الجانبين كانا منفصلين؟ وهل أثّرت الحياة المذهبية على الوظائف السّلطانية في دولة المماليك؟ وإلى أيّ مدى أثّرت السياسة على الجانب المذهبي؟ وما هي آثار التّمذهب على الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية ؟ وهل كانت آثار المذاهب العقدية أعمق أم أثار المذاهب الفقهية ؟ وما مظاهر تأثّر الحياة المذهبية خلال الفترة المدروسة بالفترات السّابقة ؟ وهل كان عصر المماليك عصر تقليد فقهي للقرن السّابق له ؟ وهل أثّرت الحياة المذهبية على التّدوين التّاريخي خلاله ؟ وكيف كانت العلاقة المذهبية لبلاد الشّام ومصر مع غيرها من أقاليم بلاد المسلمين؟ هل طبعها التّأثير أم التأثّر؟

وللإجابة عن هذا ضبطنا خمسة فصول، فتطرّقنا في الفصل التّمهيدي إلى الأوضاع المذهبية في مصر والشّام قبل قيام الدولة المملوكية، فكان إطاره الزّماني بين عامي(600-648هـ)(1203-1250م)، وتحدّثنا فيه عن انتشار المذاهب العقدية، سواء بالنّسبة لأهل السّنة أو الشيعة، وانتشار المذاهب الفقهية الأربعة، ثمّ انتقلنا إلى موقف وسياسة الأيّوبيّين إزاء مظاهر الحياة المذهبية من حيث مذهبهم المتبع في العقيدة والفقه، ومن حيث إنشاء المدارس وإسناد الوظائف سيما القضاء. كما تحدّثنا عن أبرز مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية خاصّة ما يتعلّق بالتّصنيف ودور الأُسَر العلمية البارزة. وبهذا الفصل قدّمنا نظرة عامّة عن المذاهب من جهة، وواقع الحياة المذهبية خلال العصر الأيّوبي من جهة ثانية.

أمّا الفصل الأوّل؛ فقد تناولنا فيه المذاهب العقدية والفقهية خلال عصر المماليك البحرية (648-784هـ) (1250-1382م) فكانت له صلة مباشرة وثيقة بالتّمهيدي، وقسّمناه إلى مباحث ثلاثة؛ ففصّلنا في الأوّل الحديث عن المذاهب العقدية، فذكرنا مذاهب أهل السّنة وطوائف الشّيعة، وتحدّثنا في الثّاني عن المذاهب الفقهية، وبيّنا في الثّالث دور بعض الأُسَر

العلمية من مذاهب مختلفة على مستوى العقيدة والفقه.

و خصّصنا الفصل الثاني لمظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية، و هي متعدّدة لكنّنا احتويناها في أربعة مباحث؛ فتطرّقنا في الأوّل للمدارس المذهبية، إذ تحدّثنا عن مدارس الحنفية ثمّ مدارس الشّافعية ثمّ مدارس المالكية و مدارس الحنابلة، و خُصِّص الثاني لبيان نشاطها و أبرز من وُلِّي التّدريس من كافّة المذاهب الفقهية، و جاء الثالث في الحديث عن الإنتاج العلمي المذهبي؛ ففيما يخصّ الكتب العقدية تحدّثنا عن مصنّفات أهل السّنة و مصنّفات الشّيعة، أمّا فيما يخصّ الكتب الفقهية فبيّنا تصانيف فقهاء كلّ مذهب من المذاهب الأربعة، كما بيّنا المصنّفات ذات الطّابع التّاريخي كالسّير و الطّبقات. و تناولنا في المبحث الرّابع المناظرات من حيث الاهتمام بها و أسبابها و تقديم نماذج منها.

أمّا الفصل الثالث فقد تعرّضنا فيه لمظاهر النّشاط المذهبي في الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية؛ فأوضحنا في المبحث الأوّل منه المظاهر الاجتماعية، و ركّزنا على تعدّد القضاة كحدث بارز في تاريخ الدّولة المملوكية، و تعدّد الأئمّة في الصّلوات الخمس، و على المِحَن المذهبية التّي اشتهر بعضها، وكذا جانب المدح و الذّم عند أهل العلم. و في المبحث الثاني تطرّقنا لمظاهر النّشاط المذهبي في الحياة السياسية، فتناولنا مواقف سلاطين المماليك من الخلافات و المِحَن، و كذا مواقف نوّاب السّلطنة و كبار الأمراء منها كما تحدّثنا عن تولّي الوظائف السّلطانية و قدّمنا نماذج من عدّة وظائف، ثمّ بيّنا موقف طوائف الشّيعة من دولة المماليك. و خُصِّص المبحث الثالث لمظاهر النّشاط المذهبي في الحياة الاقتصادية، و أوضحنا ذلك من خلال الوقف مُقدِّمين نماذج عنه.

و اشتمل الفصل الأخير على آثار الحياة المذهبية في المجتمع المملوكي متضمّنا مبحثين؛ الأوّل يخصّ الآثار على الحياة الاجتماعية، سواء الآثار العامّة أو أثر تعدّد القضاة و غير ذلك. و الثاني يخصّ الآثار على الحياة العلمية، و منها الآثار العامّة، و الأثر على التّدوين التّاريخي، و دور تلاميذ بعض كبار العلماء.

و بيّنا في الخاتمة النّتائج التّي خلصنا إليها كإجابات على عناصر الإشكالية المتقدّم ذكرها.

و قد اعتمدنا في بحثنا على منهجين من مناهج البحث التّاريخي؛ فالمنهج المقارن - المرتكز على المقارنة بين المعطيات و التطوّرات التاريخية – كان ملائما لطبيعة الموضوع، من حيث المقارنة بين المذاهب العقدية من جهة، و المقارنة أيضا بين معطيات المذاهب الفقهية من جهة ثانية، و آثار كلّ منهما من جهة أخرى، و من حيث المقارنة بين بلاد الشّام و الديار المصرية. أمّا المنهج التّحليلي – القائم على تفسير المعطيات و إبراز مظاهر ترابطها – فاعتمدنا عليه لتحليل المعطيات التّاريخية سيما الأحداث البارزة و المواقف المؤثّرة، قصد إيضاح عواملها و آثارها. و قد حرصنا على الرّجوع إلى المصادر في حديثنا عن كلّ مذهب، و على مقارنة ما توردة من أخبار، و مراعاة القرب الزّماني و المكاني من المعطيات المتحدَّث عنها، إذ هو من عوامل الصّدق و الموضوعية، و إن كان لهذين الأخيرين تأثر كبير بعوامل أخرى.

أمّا عن المصادر الرّئيسية؛ فتأتي في طليعتها « سير أعلام النّبلاء » لشمس الدّين الذّهبي، و هو أشهر كتب التّراجم، و من أغزرها مادّة تاريخية، و حرص فيه الذّهبي على استيفاء الأخبار الرّئيسية لمترجَميه، كما ألمع في مواضع عديدة ببعض ما أتى به غيره من مغالط. و ممّا يزيد الكتاب أهمية لبحثنا أنّ مصنّفه معاصر لقسم معتبر من الفترة المدروسة و مركّز في تراجمه على أعلام بلاد الشّام أكثر من غيرها، كما ركّز أيضا على أعلام الديار المصرية، فضلا عن اشتهاره بالضّبط و الإنصاف و كونه من أهل الشّام، و تضلّعه في التّأريخ و ثناء العلماء عليه. غير أنّ « سير أعلام النّبلاء » لا تغطّي تراجم عصر المماليك البحرية كلّها، إذ كانت وفاة الذّهبي عام 748هـ / 1347م.

كما كان كتاب « البداية و النّهاية » لأبي الفدا إسماعيل ابن كثير مصدرا رئيسيا لعوامل عديدة؛ منها معاصرة ابن كثير لشطرٍ من الفترة المدروسة، فقد وُلد سنة 701هـ / 1301م، و توفي سنة 774هـ / 1372م، و عدم اقتصاره في مصنّفه على ذِكْر الحوادث السياسية رغم أنّها الغالبة على الكتاب كونه من كتب التّاريخ العام؛ فنجده يتعرّض لذِكْر المدارس و مدرّسيها وذكر القضاة و أخبار عن المِحن المذهبية و المجتمع بشكل عام. و منها كذلك كون ابن كثير دمشقيّ، فقد عاش في أضخم مدن الشّام و أكثرها نشاطا علميا و مذهبيا

و نقله في حديثه عن السنوات التّي لم يعاصرها عن مؤرّخين ثِقات كالذّهبي و علم الدّين البِرْزالي، و شمولية تاريخه لمعظم الفترة المدروسة؛ فقد انتهى فيه إلى سنة 768هـ / 1366م، وكذا تركيزه على أخبار الشّام ومصر تركيزا قويا. لكنّنا نجد السنوات الأخيرة من « البداية والنّهاية » أدنى تفصيلا من غيرها.

و يُعتبر « الذّيل على طبقات الحنابلة » لزين الدّين ابن رَجَب الحنبلي من المصادر الأساسية؛ فإنّه كتاب متخصِّص في تراجم أعلام مذهب و احد، و ذلك ما يوفّر عنصرين هامّين؛ التوسّع في التّراجم، واستيفاء المتوفين بقدر زائد عمّا تقدّمه التواريخ العامّة، فضلا عن كونه عاملا مساعدا في الكتابة على المذهب المعني، إذ يخلو الكتاب من تراجم غير أتباعه. لكنّ ابن رَجَب توقف عند وفيات عام 751هـ/1350م، ولم يتعرّض لذِكْر وفيات النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري / الرّابع عشر الميلادي رغم أنّه معاصر لهم.

ورجعنا بصفة معتبرة إلى « الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة » لشهاب الدّين ابن حَجَر العَسْقلاني، وهو كتاب مهمّ من اعتبارات عديدة، فقد التزم فيه صاحبه بالتّرجمة لأعلام قرن واحد، ولذا جاءت التّراجم موسّعة. كما أنّه تحدّث عن كثير من الشخصيات التّي تغيب من مصنّفات غيره، وعن مظاهر متنوّعة للنّشاط المذهبي من خلال التّراجم، هذا فضلا عن قربه الزّماني من الفترة المدروسة.

ورجعنا كذلك بشكل معتبر إلى « طبقات الشّافعية الكبرى » لتاج الدّين عبد الوهّاب بن علي السُّبْكي، وهو كتاب مهمّ من حيث إفراد صاحبه للشّافعية بالتّراجم وما يوفّره ذلك من توسّع واستيفاء، ومن حيث معاصرته لقسم معتبر من الفترة المدروسة،إذ كانت وفاة تاج الدّين عام 771هـ/1369م، غير أنّ طبقاته مشتملة على كثير من الأخبار الغريبة التّي ذكرها « ككرامات » لبعض الأعلام قصد إظهار فضائلهم، كما أنّ أسلوبه ابتعد في مواضع كثيرة عن الأسلوب التّاريخي إلى الأدبي، أثناء ثنائه على بعض الأعلام، وكان سرْد الأخبار الغريبة أحد أسباب طول بعض التّراجم.

وتُعدّ « مجموعة الفتاوى » لتقيّ الدّين ابن تيمية من المصادر الأساسية، وهو كتاب ضخم مشتمل على مواضيع متعدّدة، ساعدنا على إبراز كثير من مظاهر النّشاط المذهبي في

الحياة العلمية والاجتماعية، سيما وأنّ ابن تيمية معاصر للفترة المدروسة ومشارك في كثير من أحداثها مشاركة فعّالة، وليس ذلك في الجانب العلمي فحسب؛ بل حتّى في الجانبين الاجتماعي و الحربي. وقد استخرجنا معطيات بحثنا من مواضع متفرّقة في «مجموعة الفتاوى».

واستخدمنا كتابين بارزين من كتب الخِطط؛ الأوّل « المواعظ والاعتبار بذكر الخِطط والآثار » أو « الخِطط المقريزية » لتقيّ الدّين المقريزي، حيث تضمّن معطيات معتبرة عن المدارس والمساجد والوقف والأمراء في الدّيار المصرية، وصاحبه مشهور بتضلّعه في خِطط هذه الأخيرة، فهو قريب من حيث الزّمان والمكان من الموضوع المدروس، لكنّ التّفصيل في نشاط المدارس غائب من مصنّفه، كما أنّه لم يتوسّع في الحديث عن المذاهب. أمّا الثّاني فهو« الأعلاق الخطيرة في ذِكْر أمراء الشّام والجزيرة» لعزّ الدّين ابن شدّاد وتكمن أهميته في تطرّقه للمدارس وغيرها من مظاهر الخِطط في بلاد الشّام من جهة، ومن حيث كونه معاصرا للنّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري / الثّالث عشر الميلادي من جهة ثانية، ولتحدّثه عن المدّرسين بصفة معتبرة من جهة أخرى، وتضمّن أخبارا يمكن أن نستنتج منها عناصر هامّة عن الحياة المذهبية. لكنّ ابن شدّاد توقّف في ذِكر المدرّسين عند سنة673هـ/1274م فحسب، فغالب من ذكرهم من العصر الأيّوبي.

ويُعتبر كتاب « العقود الدرّية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية » لمحمّد بن عبد الهادي المقدسي من أبرز المصادر الّتي استخدمناها، إذ تضمّن معطيات مفصّلة عن كثير من مظاهر وآثار الحياة المذهبية في الجانبين العلمي والاجتماعي، وكان المصنِّف قريبا أو معاصرا لما دوّنه عنها، فغياب الحديث عن الجانب السياسي – إلّا ما عرض ذِكره في سياق بعض المواضيع – وفّر توسّعا في الجانبين السّابق ذكرهما. كما فصّل ابن عبد الهادي تفصيلا واسعا في أخبار أجملتها التّواريخ العامّة وكتب الطبقات، ونجد الأخبار المتفرّقة في بعض الكتب الأخرى، منتظمة في سياق واحد في «العقود الدرّية ».

ونذكر كذلك من مصادر البحث الرّئيسية كتاب « الوفيات » لعلم الدّين البرْزالي، وهو كتاب هامّ على اعتبار أنّ صاحبه أرّخ لفترة كان معاصرا لها وهي النّصف الثّاني من القرن

السّابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، والثلث الأوّل من القرن الثامن الهجري / الرّابع عشر الميلادي، إذ كانت وفات البرْزالي عام 739هـ/1338م. ومن ناحية القرب المكاني من الأحداث نجد البرْزالي دمشقيا مع علمنا بمكانة هذه المدينة في دولة المماليك، وقد قدّم في مصنّفه أخبارا هامّة عن الجانب السياسي المرتبط بالحياة المذهبية، خاصّة وأنّ شمس الدّين الذّهبي قد أنهى تاريخه الكبير « تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام » عند نهاية القرن السّابع الهجري/الثالث عشر الميلادي. ولمّا كان البِرْزالي ثِقة فيما ينقله؛ فقد توسّع ابن كثير في الاعتماد على كتابه؛ سيما في حديثه عن الثلاثين سنة الأولى من المائة الثامنة. ونظرا لتطرّق البِرْزالي للجانب السياسي؛ فإنّه لم يتحدّث عن المدارس وما يرتبط بها بشكل واسع.

كما رجعنا في مواضع كثيرة من البحث إلى كتاب « العِبر في خبر من غبر » للذّهبي وقد تضمّن تراجم موجزة مقارنة بتراجم « سير أعلام النّبلاء » و « تاريخ الإسلام » وذِكْرا مختصرا للحوادث السياسية البارزة خلال كلّ سنة، لكنّ الإيجاز لم يَحل دون إبداء الذّهبي موقفه من بعض الأعلام في مواضع متفرّقة.

واستندنا إلى كتاب « الوافي بالوفيات » لصلاح الدّين الصّفدي بصفة معتبرة، وهو من كتب التّراجم العامّة؛ أي غير مخصّص لمذهب معيّن، وأهميته تكمن في توسّع الصّفدي في تراجمه رغم كثرتها، وفي كونه معاصرا لكثير من سنوات القرن الثامن الهجري/الرّابع عشر الميلادي، فكانت وفاته سنة 764هـ/1362م. ونجد في « الوافي » أخبارا كثيرة عن الحياة السياسية والعلمية والمذهبية في ثنايا التّراجم.

وقد عرّفنا ما ينبغي تعريفه من المدن والبلدات والمواضع وغير ذلك اعتمادا على عدّة مصنّفات أبرزها « معجم البلدان » لشهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، فمعجمه يتميّز بتفصيلٍ حسنٍ ودقةٍ في التّحديد، وبيانٍ لما تشترك فيه المواضع من تسميات، وساعد الحَمَوي على ذلك رحلاته في بعض أمصار المسلمين.

وأفادنا في الحديث عن المذاهب كتاب «منهاج السنة النبوية» لتقيّ الدّين ابن تيمية، وهو كتاب ضخم مشتمل على تفاصيل كثيرة، إذ يُعدّ من أبرز ما صُنِّف في العقيدة خلال العصر

المملوكي.

فنلاحظ بشأن المصادر الرّئيسية المعتمدة، أنّ أصحابها جميعا من بلاد الشّام أو مصر وأنّهم معاصرون أو قريبون زمانيا لما يعني موضوع الدّراسة من مصنّفاتهم، بل قد سُجِّلت لهم رحلات بين الإقليمين، مع علمنا بأهمية الرّحلة عند علماء المسلمين.

كما استعنا ببعض المصادر المغربية، لأنّ أصحابها حلّوا بالمشرق، وتنقلوا بين أقاليمه ومدنه، ودوّنوا ما يُعرف بـ « الرّحلات »؛ وهي مصنّفات تتضمّن مواضيع متنوّعة، ومنها رحلة ابن جُبير الذي حلّ بمصر والشّام والحجاز خلال أواخر القرن السّادس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أي أنّنا أخذنا عنه وصف العناصر الثّابتة كالمساجد الكبرى. ومنها كذلك رحلة ابن بطّوطة المعروفة بـ « تُحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار »، وقد قدِم إلى المشرق خلال النّصف الأوّل من القرن الثّامن الهجري / الرّابع عشر الميلادي.

أمّا عن المراجع فمنها كتاب « هدية العارفين في أسماء المؤلّفين » لإسماعيل باشا البغدادي، وهو كتاب ضخم تحدّث فيه صاحبه عن مصنَّفات كلّ مصنِّف، ومن ذلك علماء مصر والشّام خلال الفترة المدروسة، ويفيد هذا الكتاب في حصر المصنّفات من جهة والإطلاع على تسميات بعض الكتب الواردة في مصادر تعذّر الحصول عليها من جهة أخرى. غير أنّه غابت منه التعاليق الوافية على المصنّفات بما في ذلك البارزة، لأنّ موضوعه مرتكز على ذِكر المصنّفين ومؤلّفاتهم فحسب.

واعتمدنا كذلك على بعض مصنّفات الباحث د/خالد كبير علال المتخصّص في تاريخ المذاهب، خاصّة كتابي « الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث » و« التعصّب المذهبي في التّاريخ الإسلامي »، وهي مصنّفات نقدية تعدّدت فيها مظاهر الاستدلال، وأتت على جوانب عديدة من الحياة المذهبية، كما أنّها ضبطت معطيات مهمّة من المادّة التّاريخية المتفرّقة في مصادر كثيرة في إطار منهجي، وتضمّنت نتائج هامّة بشأن الحياة المذهبية.

ورجعنا رجوعا معتبرا إلى كتاب « الماتُريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصّفات »

لشمس الدّين الأفغاني، سيما إلى الفصول المتضمّنة لمعطيات تاريخية، وقد رجع المصنِّف كثيرا إلى كتب الحنفية الخاصّة بالطّبقات والعقيدة، وتعمّق في الحديث عن كافّة العناصر التّي ضبطها.

ونشير إلى أنّنا لاقينا في إنجاز هذه الدّراسة المتواضعة عدّة صعوبات؛ أبرزها تعذّر الحصول على بعض المصادر ذات الصّلة القوية بالموضوع، والتّي كانت ستفيدنا في مزيد من التوسّع في بعض المباحث والاستدلال على معطياتها. كما نشير إلى ضيق المدّة المحدّدة للعمل بالمقارنة مع صعوبة استخراج المادّة المعرفية في تاريخ المذاهب والرّبط بينها وتحرير المباحث، بالإضافة إلى تركيز المراجع على الجانب السياسي للفترة المدروسة وكذا القلّة النّسبية للمادّة المعرفية المتعلّقة بأواخر عصر المماليك البحرية مقارنة مع بداياته وأواسطه.

ونأمل أن تكون هذه الدّراسة قد وقفت على المعالم التّي لا مناص من التطرّق إليها ووُفّقت إلى الإجابة على الإشكاليات المطروحة، فما كان من توفيق فمن الله تعالى، وما كان من نقص فمن أنفسنا.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع المذهبية في مصر و الشام قبل قيام الدولة المملوكية (600-648 هـ) (1203-1250 م).

أولا- الانتشار المذهبي في مصر و الشام (600 – 648 هـ) (1203 – 1250 م):

أ- انتشار المذاهب العقدية.

1- أهل السنة.

2- مذاهب الشيعة.

ب- انتشار المذاهب الفقهية.

1- المذهب الحنفي.

2- المذهب المالكي.

3- المذهب الشافعي.

4- المذهب الحنبلي.

ثانيا - مواقف و سياسة الأيوبيين تجاه الحياة المذهبية (600-648 هـ) :

أ - مذهب السلاطين الأيوبيين و أمرائهم.

ب - المدارس المذهبية.

1- المدارس الشافعية.

2- المدارس الحنفية.

3- المدارس المالكية.

4- المدارس الحنبلية.

ج - تولي القضاء و الخطابة.

ثالثا - مظاهر النشاط المذهبي في الحياة العلمية:

أ - نشاط المدارس.

ب - المصنفات المذهبية.

ج - الأسر العلمية.

لقد كان لمصر وبلاد الشّام دورا جوهريا في تاريخ المسلمين على كافة الأصعدة سواء في الجانب السياسي و الحربي، أو في الجانب العلمي أو المذهبي، ومثلت أوضاعهما المذهبية خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي حصيلة لتطوّرات كثيفة سابقة.

أوّلا - الانتشار المذهبي في مصر و الشّام (600 – 648 هـ)(1203– 1250م):

أ - انتشار المذاهب العقدية:

تعود بداية التّمذهب العقدي عند المسلمين إلى الفتنة الكبرى[1]؛ إذ انقسمت الأمّة إلى طوائف ثلاث، فالتزم الجمهور عقيدة الصّحابة فصاروا يُعرفون بأهل السّنة و الجماعة وخرجت طائفة على عليّ بن أبي طالب و كفّرته و عُرفت بالخوارج[2]، و ذهبت أخرى إلى القول أنّ النّبي صلّى الله عليه و سلّم قد عيّنه للخلافة، و أنّها وراثية في بنيه وجوبا بالنّص الشّرعي، و عُرفت الطّائفة الأخيرة بالشّيعة أي الذين شايعوا عليّا بمعنى ناصروه مناصرة خاصّة [3].

و رغم بروز الانشقاق في فترة مبكّرة من تاريخ المسلمين و توسّعه خلال القرن الثّاني الهجري/ الثامن ميلادي؛ بقي أهل السّنة يمثلون الجمهور، و أصولهم تتمثّل بشكل عام في الاعتماد على القرآن الكريم و الأحاديث الصّحيحة كمصدرين معصومين وحيدين وتقديمهما على العقل؛ و الاعتقاد بأنّ الإيمان تصديق و قول وعمل و أنّه يزيد و ينقص وكذا مُوالاة كافّة الصحابة و القول بعدالتهم[4] ، و أنّ «خير الأمّة بعد النّبي صلّى الله عليه

---

[1]- الفتنة التي قامت بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفّان عام 35هـ/665 م، فلم يُجمع الصحابة على مبايعة الخليفة الجديد عليّ بن أبي طالب. (أنظر: خالد كبيرعلال، **الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى**، ط 1، دار البلاغ، الجزائر، 1424 هـ - 2003م، ص 6 -7).

[2]- عبد القادر البغدادي، **الفرق بين الفِرق**، (تحقيق: محمّد عثمان)، ط 1، مكتبة ابن سينا، القاهرة – مصر، ب ت، ص 73.

[3]- محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، **الملل و النّحل**، ج 1، (تحقيق: أمير مهنا و علي حسن)، ط 3، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1414 – 1993م ، ص 7.

[4]- خالد كبير علال، **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث**، ط 1، دار الإمام مالك، البليدة – الجزائر، 1426 هـ – 2005م، ص 7.

وسلّم أبا بكر و عمر بعد أبي بكر و عثمان بعد عمر و عليا بعد عثمان»[1]. و منها كذلك إثبات كلّ صفات الله تعالى الواردة في القرآن و الحديث الصّحيح؛ أي عدم حملها على معان مجازية كتفسير استواء الله على العرش بالاستيلاء[2].

و خلال القرنين الثالث و الرّابع الهجريين / التّاسع و العاشر الميلاديين انقسم أهل السّنة انقساما كبيرا، واستمرّ ذلك في القرون اللاحقة[3]، و هذا ما نوضّحه بتطرّقنا إلى التركيبة المذهبية في مصر و الشّام خلال النّصف الأوّل من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.

1 – أهل السّنة:

نجد ثلاثة مذاهب بالنّظر إلى المعنى العام لأهل السّنة، والذي يستخدم مقابلا للشيعة - أي دون النظر إلى الاختلاف في صفات الله تعالى-[4] ؛ هي كالآتي:

- مذهب أهل الحديث:

يدلّ مصطلح أهل الحديث على المتمسكين بالأصول السابق ذكرها، قال ابن تيمية[5]: « ... و قد يُراد به – أي لفظ أهل السّنة – أهل الحديث ... فلا يدخل فيه إلا من يُثبت الصفات لله تعالى»[6].

و خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي نجد معظم أهل الحديث في الشّام و مصر حنابلة[7] ؛ و من أعلامهم الفقيه المحدّث الشهير أبو محمد عبد

---

[1]- شمس الدّين ابن قيم الجوزية، **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، (تحقيق: عاطف بن صابر و محمّد شحاتة)، ط 1، دار المنار، القاهرة – مصر، 1419هـ - 1999، ص 345.

[2]- خالد كبير علال، **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث**، ص 83.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص 9- 11.

[4]- تقي الدّين ابن تيمية، **منهاج السّنة النبوية**، ج 2، (تحقيق : محمّد رشاد)، ط 1، د م، 1406 هـ - 1986م، ص 221.

[5] - هو تقي الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرّاني الدمشقي ولد سنة661 هـ / 1262م، يلقب « شيخ الإسلام »، وهو عالم شهير جدا، له مصنفات كثيرة ذات فوائد جمّة. توفي عام 728 هـ/ 1327م بدمشق. (أنظر شمس الدّين الذهبي، **ذيول العِبر في خبر من عبر**، ج 4، (تحقيق محمد السعيد بن بسيوني)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1405 هـ / 1985م، ص 84).

[6]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **المصدر نفسه**، ص 221.

[7]- تاج الدّين السّبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج 8، (تحقيق: محمود الطناجي و محمد الحلو)، ط 1، دار إحياء الكتب العربية، ب م، ب ت، ص 118 – 223.

الغني بن عبد الواحد بن على المقدسي الدّمشقي[1] (ت 600 هـ/ 1203م)، و أبو عمر محمّد بن أحمد بن قُدامة المقدسي الدّمشقي (ت 607 هـ /1210م)، و شرف الدّين أحمد بن عبد الله بن قُدامة المقدسي (ت 613 هـ / 1216م)، وعماد الدّين إبراهيم بن عبد الواحد الشهير بالعماد المقدسي – أخوه عبد الغني – (ت 614 هـ/ 1217م)، و أبو محمّد عبد الكافي بن بدر الأنصاري المصري (ت 615 هـ/ 1218م).

و منهم كذلك بالدّيار المصرية عبد الغني بن قاسم المقدسي الأصل المصري أحد أبرز أصحاب عبد الغني (ت 618هـ/ 1221م)[2].

كما نجد موفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن قُدامه المقدسي الدّمشقي (ت 620هـ/1223م) أحد أبرز علماء الفترة المعنية، وعبد الرّحمان بن إبراهيم المعروف بالبهاء المقدسي (624هـ /1227م)، و جمال الدّين عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد الدّمشقي الذي يُعدّ من أبرز مُحدّثي القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي (ت 629هـ/1231م).

و نذكر أيضا أبا الرّبيع سليمان بن إبراهيم بن هبة الله الخطيب؛ إذ تولّى الخطابة بإحدى قرى دمشق (ت 639هـ/1241م)، و حفيد المحدّث عبد الغني و هو تقيّ الدّين أحمد بن محمّد الدّمشقي (ت 643هـ/1245م)[3].

و جدير بالذّكر أنّ أهل الحديث من طلبة العلم غير الحنابلة قليلون، لكنّهم موجودون في الشّام و مصر خلال الفترة المضبوطة، و منهم المحدّث الشهير تقيّ الدّين أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمان الشافعي المعروف بابن الصلاح المتوفّى سنة 643هـ/1245م بدمشق.[4] والفقيه تاج الدّين أبو اليمن زيد بن الحسن الكِنْدي – وكِنْدة قبيلة عربية - البغدادي الحنفي نزيل دمشق (ت 613هـ/ 1216م).[5]

---

[1]- مقدسيّ الأصل و دمشقيّ المنشأ. (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، (تحقيق: بشّار عواد و هلال السرحان)، ط 1، مؤسّسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1404 – 1984م، ص 443).

[2]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **الذّيل على طبقات الحنابلة**،ج3،(تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، ط 1، مكتبة العبيكان، الرّياض– السعودية، 1425 هـ - 2005م، ص 443، 108، 194، 197، 227، 256.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 285، 360، 333، 483، 505، 515.

[4]- شمس الدّين الذهبي، **تذكرة الحُفّاظ** ، ج4، (تحقيق: زكريا عميرات)، ط 1، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1419هـ - 1998م، ص 149.

[5]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 22، ص 34-35.

و تُعتبر دمشق أهمّ مدينة تركّز فيها أهل الحديث، فكبار علمائهم دمشقيون سيما عبد الغني المقدسي و الموفّق ابن قُدامة و ابن الصلاح ، كما أنّها استقطبت هجرات هامّة أبرزها هجرة بعض المقادسة سنة 551هـ/ 1156م ؛ وعلى رأسهم أحمد بن محمّد بن قُدامة (ت 558هـ/1163م) و عبد الواحد بن على بن سرور (ت حوالي 552هـ/ 1157م) والدي العالمين المذكورين، و قد أثرت تأثيرا بارزا إذ أفضت إلى ظهور بلدة حنبلية بظاهر دمشق سُمّيت بالصّالحية[1]. و كان أبو عمر ابن قُدامة الدّمشقي الصّالحي خطيبا في مسجدها. وبرز منها أعلام كثيرون منهم تقيّ الدّين بن طرخان السّلمي- نسبة إلى سُل□يْم وهي قبيلة عربيّة كبيرة - الدّمشقي الصّالحي (ت 637هـ/ 1239م)، و شرف الدّين بن أبي عمر ابن قُدامة (ت 643هـ/ 1245م) و سيف الدّين أحمد بن عيسى حفيد الموفّق ابن قُدامة[2].

و تأتي بيت المقدس بعد دمشق (أنظر الملحق السابع ص 203) في هذا الشّأن، أمّا الديار المصريّة فيقلّ فيها العلماء من أهل الحديث – فضلا عن قلّتهم بشكل عام –. و الملاحظ أنّ الرّحلات العلمية قد لعبت دورا جوهريا في بروز علماء كبار منهم و اتّصالهم بشيوخ بارزين سيما في بغداد – أهمّ حاضرة تركّز فيها أهل الحديث -؛ فقد ارتحل – مثلا – عبد الغني و الموفّق إلى هذه الأخيرة سنة 560هـ/ 1165م، و أبرز من أخذا عنه عبد القادر الجيلاني[3] الذي كان على عقيدة أهل الحديث، فأدركاه قبل وفاته بفترة قصيرة و هما ممّن حدّث عنه.[4] كما سافر أيضا عزّ الدّين محمّد بن عبد الغني الدّمشقي (ت 613هـ/ 1216م) إليها سنة 580هـ/1184م و أخذ عن شيوخها، و يُعدّ من كبار مُحدّثي الفترة. و من جهة أخرى نجد بعض كبار علماء أهل الحديث قد دخلوا الشّام و حدّثوا به؛ و منهم الفقيه المحدّث

---

[1]- نزل هؤلاء المقادسة بمسجد أبي صالح في ظاهر دمشق فسُمّوا بـ « الصالحية »، ثمّ انتقلوا إلى سفح جبل قاسيون قرب دمشق فتشكّلت بلدة الصالحية. و أبو صالح المذكور هو مفلح بن عبد الله الحنبلي (ت 330هـ/ 942م). (أنظر: محمد بن طولون، **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**، (تحقيق: محمّد دهمان)، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، 1401هـ/ 1980م، ص 64).

[2]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السابق**،ج3، ص 467، 510، 524.

[3]- هو أبو محمّد محيي الدّين عبد القادر بن عبد الله الجيلاني البغدادي، و لد سنة 471هـ/1078م، طلب العلم في بغداد و استقرّ بها و له فيها مدرسة، توفي عام 561هـ/1166م. (أنظر: عبد الرّحمان ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم**، ج 18، (تحقيق: محمّد عبد القادر و آخرون)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1412هـ/1992م، ص 173).

[4]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 20، ص 439 -440.

مجد الدّين عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحرّاني - جد تقيّ الدّين ابن تيمية السابق ذكره – المتوفىّ عام 652هـ/1254م.[1]

- مذهب الأشاعرة:

يُنسب مذهب الأشاعرة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشير بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يُنسب إلى قبيلة أشعر العربيّة، وقد وُلد عام 260هـ/874م و توفي عام 333هـ/944م ، و هو من أهل البصرة (أنظر الملحق الخامس ص 201) و سكن بغداد إلى أن توفي فيها.[2]

وتبنّى الأشعريّ نفي قيام الصّفات الاختيارية بذات الله تعالى؛ و هي المتعلّقة بمشيئته وقدرته كتكلّمه و رحمته بعباده، فخالف بذلك أهل الحديث في إثباتهم لها، و تبعه عدد من العلماء خلال القرن الثالث الهجري / التّاسع الميلادي و ما بعده.[3] ثمّ زاد الأشاعرة المتأخّرون – و منهم الذين عاشوا خلال القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي – نفي الصّفات الخبرية أيضا – كالوجه و اليدين – و لم يُثبتوا إلا سبعا منها كالعلم و الحياة.[4]

و إذا نظرنا إلى علماء الشّام و مصر خلال الفترة المعنية و جدنا أغلبهم أشاعرة، و من أعلامهم المطهّر بن أبي بكر بن الحسين الخُبوشاني الشّافعي (ت607ه/1210)، المنسوب إلى بلدة خُبوشان بخُراسان - و هذه الأخيرة شرق بلاد فارس – (أنظر الملحق الخامس ص 201). وأبو محمّد عبد الواحد بن إسماعيل الأزدي المصري الشّافعي (ت 613هـ/ 1216م)[5]، و المحدّث أبو محمّد بهاء الدّين بن أبي القاسم ابن عَساكر الدّمشقي (ت 600هـ/ 1203م)، و ولداه عماد الدّين المعروف بالعماد ابن عَساكر (ت 616هـ/ 1219م)، و فخر الدّين المعروف بالفخر ابن عَساكر(ت 620هـ/ 1223م)، فالملاحظ أنّ الأبناء غالبا ما يتّبعون مذاهب آبائهم. و منهم كذلك القاضي محيي الدّين محمّد بن علي بن

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السابق** ،ج4، ص 1 – 4.

[2]- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج 13، (تحقيق: بشّار عوّاد)، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1422هـ/2001م، ص 260.

[3]- خالد كبير علال، **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث**، ص 9 – 11.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 83.

[5]- عبد العظيم المنذري، **التّكملة لوفيات النّقلة**، ج 2، (تحقيق: بشّار عوّاد)، ط 4، مؤسسة الرّسالة بيروت – لبنان، 1408هـ/1987، ص 197، 364.

محمّد القُرشي الشّافعي المعروف بابن الزّكي، وقد وَلِي قضاء دمشق مدّة طويلة بعد عام 585هـ/1189م، وكان قويّ النّصرة لمذهب الأشاعرة.[1]

كما نذكر أيضا الفيلسوف شمس الدّين عبد الحميد بن عمويه الخسروشاهي نزيل دمشق وُينسب إلى بلدة خسروشاه ببلاد فارس (ت 652هـ/ 1254م)، وعبد العزيز بن عبد السلام السُّلمي الدّمشقي الشّافعي الشّهير بالعزّ ابن عبد السلام (ت 660هـ/ 1262م)، و نظرا لمكانة هذا الأخير لدى الأشاعرة فقد حرص بعضهم على إيراد كرامات كثيرة في حقّه – أي أخبارا تدلّ على إكرام الله له بأمور غير مألوفة - ، و أفرط التّاج السُّبكي[2] في ذلك أيما إفراط فذكر – مثلا – عن موقعة المنصورة في شمال مصر(أنظر الملحق السادس ص202) بين المسلمين و الفِرنجة سنة 648هـ/ 1250م؛ أنّ جيش المسلمين انهزم و العزّ فيه و قويت الرّيح فنادى بأعلى صوته مشيرا بيده إليها:« يا ريح خذيهم »، فعادت الرّيح على مراكب الفِرنجة فكسرتها و غرق أكثرهم، فصرخ من بين المسلمين صارخ: « الحمد لله الذي أرانا في أمّة محمّد صلّى الله عليه و سلّم رجلا سخّر له الرّيح ».[3] فهذا الخبر – فضلا عن كونه غريبا – لم يذكره مؤرّخون كبار هم أقرب زمانا إلى الحدث من السُّبكي كالذّهبي[4] مثلا؛ رغم أنّ الدّواعي على نقله متوفّرة.

و جدير بالذّكر أن الانتشار الواسع للمذهب الأشعري لا يعني إدراك العامّة من النّاس لأصوله، بل يكاد يكون ذلك منحصرا في طلبة العلم و بعض أرباب الوظائف، و يتجلّى هذا من خلال معطيات متعدّدة، منها أنّ عبد الغني المقدسي و هو من أبرز علماء أهل الحديث كان إذا قرأ الحديث في دمشق اجتمع عليه النّاس إلى حدّ أن حسده الأشاعرة في ذلك فأخرجوه منها، فسار إلى مدينة بعلبك (أنظر الملحق السادس ص 202) فقال له أهلها:« إن

---

[1]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص187،145، 436.

[2]- هو تاج الدّين عبد الوهّاب بن علي السّبكي الشافعي، ولد سنة 727هـ/1326م و توفي سنة 771هـ/1369م، تولّى مناصب كثيرة، و من مصنّفاته « طبقات الشّافعية الكبرى ».(أنظر: تقيّ الدّين ابن قاضي شُهبة، **طبقات الشافعية**، ج 3، (تحقيق: عبد العليم خان)، ط 1، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1986م، ص 104، 105.)

[3]- تاج الدين السّبكي،**المصدر السابق**، ج8، ص 216.

[4]- هو شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي، محدث شهير و مؤرّخ كبير، يُعدّ من أبرز علماء القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، له مصنّفات كثيرة منها« تاريخ الإسلام » وتوفي سنة 748هـ/1347م. (انظر: عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النهاية**، ج 7، (تحقيق: محمد تامر وآخرون)، ط 1، دار البيان العربي، القاهرة – مصر،1428هـ – 2006م، ص 587).

شئت جئنا معك إلى دمشق نؤذي من آذاك، فقال: لا » و توجّه إلى الدّيار المصرية، فأفتى بعض فقهائها بإباحة دمه بفعل إثباته للصّفات و جهدوا في التّنفير منه[1]؛ لكنّه نال قبولا واسعا من العامّة إلى حدّ أنّه إذا خرج إلى صلاة الجمعة لا يقدر رفاقه « على المشي معه من زحمة النّاس .... يجتمعون حوله.»[2].

- مذهب الماتُريدية:

يُنسب مذهب الماتُريدية إلى أبي منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتُريدي[3] الحنفي المتوفّى سنة 333هـ/ 944م بسمرقند إحدى أعظم حواضر بلاد ما وراء النّهر (أنظر: الملحق الخامس ص 201)، و له عدّة مصنّفات أبرزها في العقيدة كتابي « التّوحيد » و« تأويلات القرآن ».[4] و مذهبهم يتوافق مع ما ذهب إليه الأشاعرة المتأخّرون في مسألة الصّفات و الإيمان؛ إذ هو عندهم التصديق القلبي فقط أما الأعمال فخارجة عنه، و أنّه لا يزيد أو ينقص، و قد انتشر مذهبهم في أقاليم الشّرق سيما بلاد ما وراء النّهر حتّى صار معظم الحنفية ماتُريدية؛ و بهذا نجد لهم انتشارا معتبرا في الشّام و مصر خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري / الثالث عشر ميلادي.[5]

و تجدر الإشارة إلى أنهم تركّزوا في مدينة حلب – شمال الشّام- خاصّة و من أعلامهم أبو المعالي رافع بن عبد الله بن نصر الحنفي (ت 602هـ/ 1205م) و أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة الحلبي (ت 613هـ/ 1216م)؛ و فخر الدين عبد المطّلب بن الفضل القُرشي الحلبي المتوفّى سنة 616هـ/1219م؛ و إسماعيل بن سودكين المعروف بأبي الطّاهر النّوري المصري نزيل حلب (ت 646هـ/ 1248م).[6] كما نذكر أيضا جمال الدّين أبا المحامد محمّد

---

[1]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 459-463.

[2]- محمّد بن عبد الهادي، **طبقات علماء الحديث**، ج 4، (تحقيق: أكرم البوشي و إبراهيم الزيبق)، ط 2، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1417هـ/1996م، ص 154.

[3]- نسبة إلى ماتُريد و هي محلّة – أي جهة – من مدينة سمرقند في بلاد ما وراء النّهر. (أنظر: عبد الكريم السمعاني، **الأنساب**، ج 5، (تحقيق: عبد الله البارودي)، ط 1، دار الجنان، بيروت – لبنان، 1408هـ/1988م، ص 155).

[4]- عبد القادر القُرشي، **الجواهر المُضية في طبقات الحنفية**، ج 3، (تحقيق: عبد الفتاح الحلو)، ط 2، هجر للطباعة، ب م، 1413هـ/ 1993م، ص 183.

[5]- شمس الدّين الأفغاني ،**الماتُريدية و موقفهم من توحيد الأسماء و الصّفات**، ج 1، ط 2، مكتبة الصديق، الطّائف – السعودية، 1419/ 1998م، ص 242، 294، 441.

[6]- عبد القادر القرشي،**المصدر نفسه**، ج 1، ص 199، 347، 294، 441.

بن أحمد البُخاري المتوفّى عام 636هـ/ 1238م بدمشق، والموفّق صدر الدّين بن محمّد الخُوارزمي المتوفّى عام 634هـ/ 1238م بالدّيار المصرية[1]، و الواعظ الشّهير أبي المظفّر شمس الدّين يوسف بن قُزغلي المعروف بسبط ابن الجَوْزي البغدادي نزيل دمشق (ت 654هـ/ 1256م)[2].

و لعبت تنقّلات فقهاء أقاليم الشّرق دورا مهمّا في الحياة المذهبية بالشّام و مصر؛ فقد ارتحل إلى الشّام – مثلا – جمال الدّين البُخاري السابق ذكره من مدينة بُخارى في ما وراء النّهر(أنظر الملحق الخامس ص 201) ودرّس بدمشق و أفتى و حدّث، كما ارتحل أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر النَّيْسابوري (ت 637هـ/ 1239م) من مدينة نَيْسابور في خُراسان إلى مصر، وسمع بها و بدمشق الحديث و درّس بهذه الأخيرة.[3]

2 – مذاهب الشّيعة:

- مذهب الإمامية:

لقد اتّفقت الشّيعة على وجود نصوص شرعية تدلّ على تعيين النّبي صلّى الله عليه وسلّم لعلي بن أبي طالب للخلافة، ثم اختلفوا في كيفية النّظر إليها؛ فمنهم من ذهب إلى أنّها تدلّ على تعيين عليّ بالوصف وأن الصحابة قصّروا إذ لم يضعوا الوصف في موضعه. ومنهم من قال أنّها تدلّ على تعيينه بالشّخص أي تحديده مباشرة، فلا تكون الخلافة إلاّ في ذرّية عليّ من فاطمة بنت النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ويُسمّى القائلون بذلك بالإمامية نسبة إلى مقالتهم باشتراط المعرفة المسبّقة للإمام أي الخليفة. وقد اختلفت الإمامية في ولدي جعفر الصّادق بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (ت148هـ/765م)؛ فمالت طائفة إلى ابنه موسى(ت183ه/799م) وأخرى إسماعيل المتوفّى سنة 145هـ/762م قبل أبيه فقدّموا ولده، وسُمّيت الأولى بالإثني عشرية لأنّهم زعموا أنّ الثّاني عشر من أئمّتهم وهو

---

[1]- عبد القادر القُرشي، **المصدر السابق**، ج 3، ص 431، 524.

[2]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **الذّيل على الرّوضتين**، (تحقيق: العطّار الحسيني)، ط 2، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1413هـ/ 1974م، ص 165.

[3]- عبد القادر القُرشي، **المصدر نفسه**، ج 2، ص 100.

محمّد بن الحسن العسكري بن علي بن محمّد بن موسى بن جعفر الصّادق اختفى عام 265هـ/878م، وصاروا ينتظرون خروجه وذلك جزء من عقيدتهم.[1]

أما الثّانية فسُمّيت بالإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل وتُدعى أيضا بالباطنية[2]، ومن عقيدتهم استمرارية الإمامة - أي مبايعة الإمام في انتظار أن يُمكّن له - فلا تخلو الأرض عندهم من إمام إمّا ظاهر وإمّا مستور تبعا للظّروف السائدة، ولا يكون إلّا من ذرّية إسماعيل بن جعفر الصّادق، ويعتقدون فيهم العصمة وعلم الغيب و يكفّرون من يخالف معتقدهم.[3]

وإذا نظرنا إلى المصادر التّاريخية التّي تطرّقت للفترة المحدّدة استخلصنا وجود الإسماعيلية في بلاد الشّام خلالها؛ فقد قال ابن واصل[4] في حديثه عن سنة 608هـ/1211م: «... وفي هذه السنة أظهر....جلال الدّين حسن إمام الباطنية –أي في بلاد فارس- .... شعائر الإسلام، وأمر رعيّته بالصلوات و الحجّ وصيام رمضان.... وإقامة وظائف الشّريعة .... وبعث...إلى الحصون التّي لهم بالشّام يُلزمهم أن يفعلوا نظير ما فعله »[5]، وكانت سبعة حصون في أعمال مدينة طرابلس (أنظر الملحق السابع ص 203) وهي: مصياف و الرّصافة و الخوابي و القد موس و الكهف والعليقة و المينقة.[6]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المقدّمة**، (تحقيق: خليل شحّادة و سهيل زكار)، ط 1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1421هـ/2001م، ص 247، 251.

[2]- لأنّهم يزعمون أنّ لكلّ شيء في الكون معنى آخر يعرف بالمعنى الباطني، فألفاظ القرآن – مثلا - لها معنى خفيّ عندهم، و يقولون: « أنّ الظاهر هو الشريعة و الباطن هو الحقيقة » و أنّ « صاحب الشريعة هو النّبي صلّى الله عليه و سلّم و صاحب الحقيقة علي بن أبي طالب .» (أنظر: سليمان عبد الله السلومي، **أصول الإسماعيلية**، ج 2، ط 1، دار الفضيلة، الرّياض – السعودية، 1412هـ/2001م، ص 474.)

[3]- **المرجع نفسه**، ص 419، 428، 431.

[4]- المؤرّخ جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن سالم بن نصر الله بن واصل الحَمَوي الشافعي المتوقّى عام 697هـ/1297م.- وحَماة مدينة كبيرة جنوب حلب – وهو صاحب كتاب « مفرّج الكُروب في أخبار بني أيّوب » (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 390.)

[5]- جمال الدّين ابن واصل ، **مفرّج الكُروب في أخبار بني أيّوب**، ج 3، (تحقيق، جمال الدّين الشيال)، دار المنار، القاهرة – مصر، 1373هـ - 1953م، ص 211.

[6]- أحمد بن علي القلقشندي، **صُبح الأعشى فى صناعة الإنشا**، ج 1، (تحقيق: يوسف علي)، ط 1، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1408هـ -1987م، ص 157.

و يقول أيضا في حوادث سنة 611هـ/1214م: «...وقد قصدت الفِرنج في هذه السّنة بلاد الباطنية، ونازلوا من قلاعهم الخوابي .... ولمّا بلغ الملك الظّاهر[1] ذلك خرج من حلب في عساكره متوجّها إلى بلاد الإسماعيلية ليدفع عنهم الفِرنج.... ولمّا بلغ ذلك الفِرنج رحلوا عن الخوابي فتنفّس خناق من كان فيه.»[2] فقد انحسرت الإسماعيلية في حصونها المذكورة ولم يكن لها نشاط واسع خلال العقود الأخيرة من العصر الأيّوبي (570-648هـ/1271-1250 م) .

كما ذكر ابن واصل أنّ الخُوارزميين[3] لمّا دخلوا بلاد الشّام خلال سنة 638هـ/1240م اقتحموا بلدة سرمين من أعمال حلب في شمال الشّام و« انتهوا إلى دار الدّعوة بها المنسوبة إلى الإسماعيلية... فدخلوها ونهبوا جميع ما فيها. »[4]

ونشير إلى أنّه قد يوجد الإسماعيلية في غير المواقع المذكورة سابقا ولكن بصفة فردية؛ ففي سنة 613هـ/1216م - مثلا- اغتيل في دمشق رجل على يد الإسماعيلية وكان يُنسب إلى خدمتهم ومتّهما باتّباع مذهبهم.[5] كما نشير أيضا إلى تشيّع أعلام بارزين على غير مذهب الإسماعيلية؛ ففي سنة 620هـ/1223م توفي أبو علي الحسين بن زهرة الحُسيني بحلب، وقد قال الذّهبي أنّه كان: « رأس الشّيعة بحلب... وعالمهم... اندكت الشّيعة بموته.» وقال عن السلطان الأفضل الأيّوبي[6] (ت 622هـ/1225م): «... وكان فيه تشيّع. »[7] فممّا نُقل عنه الأبيات الآتية و التي أرسلها إلى الخليفة العبّاسي النّاصر(575- 622هـ)(1179-1225م) يشكو عمّه أبا بكر العادل بن أيّوب(ت 615هـ/1218م) وأخاه عثمان العزيز (ت 595ه/1198م) بعدما انتزعا المُلْك منه رغم أنه ولي العهد:

---

[1]- الملك الظّاهر غازي ابن الملك النّاصر صلاح الدّين الأيّوبي، صاحب حلب و أعمالها منذ عام 589هـ/1193م حتّى توفي سنة 613هـ/1216م. (أنظر: جمال الدّين ابن واصل، **المصدر السابق**، ص 237.)

[2]- جمال الدّين ابن واصل، **المصدر نفسه**، ص 224.

[3]- يُنسبون إلى إقليم خُوارزم فيما وراء النّهر، تنقلوا حتّى وصلوا إلى شمال الشّام سنة 638هـ/1240م حيث وقعت أحداث كثيرة فيه خلالها. (أنظر: **المصدر نفسه**، ص 289 – 290.)

[4]- **المصدر نفسه**، ص 289 – 290.

[5]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السابق**، ص 64.

[6]- الملك أبو الحسن علي ابن صلاح الدّين الأيوبي، تسلطن على دمشق بعد وفاة والده589هـ/1193م، ثمّ أُبعد عنها و كانت وفاته سنة 622هـ/1225م. (أنظر شمس الدّين ابن خِلّكان، **وفيات الأعيان**، ج 1، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط 1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1390هـ/ 1969م ، ص 419.)

[7]- شمس الدّين الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 180 - 188.

مولاي إنّ أبا بكر و صاحبه عثمان قد غصبا بالسّيف حقّ علي

وهو الذي كان قد ولّاه والده عليهما فاستقام الأمر حين ولي

فخالفاه وحلّا عقد بيعته و الأمر بينهما والنّص فيه جلي

فانظر إلى حظّ هذا الاسم كيف لقي من الأواخر ما لاقى من الأوَل.

فقد شبّه ما صنع أبو بكر العادل و عثمان العزيز بما تعتبره الشّيعة هضما لحقّ علي بن أبي طالب في الخلافة من قِبَل الصحابة.[1]

وقد ذكر الذّهبي أيضا أنّ الواعظ سِبط ابن الجَوزي كان شيعيا فقال: «... ورأيتُ له مصنّفا يدلّ على تشيّعه. » وقال: « ... رأيتُ له مصنّفا في ذلك- أي في التّشيع- فيه دواهٍ.» واتّهمه اتّهاما صريحا بـ « المجازفة وقلّة الورع فيما يؤرّخه. »[2]

كما يجدر بنا أن نذكر ابن معقل؛ وهو عزّ الدّين أحمد بن علي بن معقل المُهلّبي المتوفّى في دمشق عام 644هـ/1246 م، وكان مُغاليا في التشيّع إذ سبق له أَخْذ ذلك بمدينة الحِلّة[3]، ثمّ انتقل إلى الشّام فاستقرّ بمدينة بعلبك و نشط هناك، حيث قال الذّهبي: «...وتخرّجوا به في المذهب ». فقد كان من أعلام الشّيعة، و نشير هنا إلى الدّور المُهم للرّحلات كعامل مؤثر.[4]

و نجد من ناحية أخرى أعلاما نواصب[5]؛ و منهم ياقوت بن عبد الله الحَمَوي الرّومي المتوفّى عام 626هـ/1229م في حلب ، ويُنسب إلى مدينة حَماة بشمال دمشق،« و كان شديد الانحراف عن علي بن أبي طالب، يرتكب في أمره ما لا يرتكبه أحد من مصنّفي الفِرَق. » و دخل مرّة إلى دمشق فقعد في أحد أسواقها « يناظر بعض من يتعصّب لعليّ بن أبي طالب ... و جرى بينهما كلام أدّى إلى ذكره عليّا بما لايسُغ، جاريا على عادته في ذلك » فثار عليه

[1]- شمس الدّين بن خلِكان، **المصدر السابق**،ج1، ص 420 - 421.
[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 23، ص 297، و ج 21، ص 464.
[3]- مدينة كبيرة على شطّ الفُرات في العراق ذات أسواق ضخمة و عمران متّسع. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **الرّوض المِعطار في خبر الأقطار**، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط 2، مؤسّسة ناصر للثقافة، بيروت – لبنان، 1401ه - 1980م، ص 197.)
[4]- شمس الدّين الذهبي، **المصدر نفسه**، ج 22، ص 223.
[5]- النّاصبة اصطلاح يُستخدم على معنيين؛ فهو عند الشّيعة يشمل كلّ من يقل بمقالتهم في الإمامة، و عند أهل السّنة يعني معاداة آل البيت سيما عليّا بن أبي طالب. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 13، ص 250.)

النّاس ثورة كادوا أن يقتلوه بها لشناعة ما سمعوا منه، و فرّ إثر ذلك إلى حلب سنة 613هـ/1216م، ثمّ غادرها و اتّجه إلى خُراسان و تحاشى دخول بغداد؛ لأنّ المناظر له في دمشق كان بغداديا فخشي أن ينقل كلامه إليها، و نستنتج من هذا أن الرّحلات ذات تأثير فعّال على الحياة المذهبية. و قد استقرّ ياقوت في خُراسان حتّى عام 616هـ/1219م فعاد إلى حلب.[1]

و أورد ابن واصل نصّا يفيد وجود دعاةٍ للإسماعيلية في مصر خلال القرن السّابع الهجري / الثالث عشر الميلادي؛ فذكر أنّ دُعاتهم كانوا يجتمعون عند رجل يُدعى سليمان بن داود (ت 644هـ/1246 م)، و يقولون أنّه من نسل إسماعيل بن جعفر الصّادق و يعتقدون أنّ الإمامة فيه.[2]

- مذهب النُّصيرية :

لقد انبثق مذهب النُّصَيْرية من الشّيعة الإمامية خلال القرن الثالث الهجري / التّاسع الميلادي، و يُنسب إلى أبي شُعيب محمّد بن نُصَير العبدي الب□كري (ت 270هـ/883م) الذي كانت له صلة قويّة ببعض كبار أعلام الإثني عشرية خلال عصره، و النُّصَيرية من أشدّ غُلاة الشّيعة، وتتمحور مقالتهم حول الاعتقاد بألوهية عليّ بن أبي طالب[3]، فيقولون أنّه « لما لم يكن بعد رسول الله صلّى الله عليه و سلّم شخص أفضل من عليّ ... و بعده أولاده المخصوصون و هم خير البرية فظهر الحقّ – أي الله سبحانه و تعالى – بصورتهم ونطق بلسانهم، فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم، وإنّما أثبتنا هذا الاختصاص لعليّ ... دون غيره لأنّه كان مخصوصا بتأييد إلهي ... فيما يتعلّق بباطن الأسرار.[4] »

و نجد من الأصول العقدية للنُّصَيرية القول بالحُلول أي الزّعم أنّ الذّات الإلهية قد تحلّ ببعض البشر، كما يُسقطون التّكاليف الشرعية. و قد نشأ مذهبهم في جنوبي العراق و ظهر

---

[1]- جمال الدّين القِفْطي، **إنباه الرواة على أنباه النُّحاة،** ج 4، (تحقيق: محمّد إبراهيم)، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 1406هـ - 1986م، ص 81 -82.

[2]- جمال الدّين ابن واصل، **المصدر السابق،** ج 5، ص 381 – 382.

[3]- أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السابق،** ج 13، ص 229.

[4]- محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، **المصدر السابق،** ج 1، ص 221.

في بلاد الشّام خلال القرن الرّابع الهجري / العاشر الميلادي، فنشطت دعوتهم في حلب[1]، ثمّ انتقلت إلى جبال السّماق الواقعة في الأعمال الغربية لهذه الأخيرة (أنظر الملحق السّابع ص 203) و فيها قُرى و قلاعا وبساتين و مزارع، واستمرّ وجودهم في هذه المنطقة خلال فترات لاحقة.[2]

ونرى أنّه من الضّروري الإشارة إلى قلّة أعدادهم خلال القرن السّابع الهجري/الثّاني عشر الميلادي، و انحسارهم في المناطق المذكورة آنفا إلّا في حالات نادرة مثل سيف الدّين بن صبرة المتوفّى عام 656هـ/1258م بدمشق والذي كان نُصَيريّا مُدمن خمر.[3]

- مذهب الدُّروز:

انبثقت فرقة الدُّروز عن الإسماعيلية خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في مصر و الشّام، وارتبط ظهورها بثلاثة من دُعاة الباطنية هم: حمزة بن علي بن أحمد الزَّوزني(ت 433 هـ/1041م)، الذي انتقل من بلدته زَوزن في خُراسان إلى مصر فنظّم دعوته بها خلال أوائل القرن المذكور، والحسن بن حيدرة الفَرغاني، وقد تنقّل من مدينة فرغانة فيما وراء النّهر(أنظر الملحق الخامس ص201) إلى مصر و توفي بها خلال النّصف الأوّل من هذا القرن ، ومحمّد بن إسماعيل الدُّرْزي (ت 411هـ/1020م) الذي لم تُقدّم المصادر التّاريخية أخبارا عن نسبه؛ وإليه تُنسب الفرقة. ومحور مقالتهم الاعتقاد بألوهية الحاكم الفاطمي[4] ورجعته في آخر الزّمان، وإنكار الرّسل والأنبياء جميعا وكذا التّكاليف الشرعية؛ واعتقاد التّناسخ أي انتقال النّفس من جسم بشري إلى آخر باعتبار أنّ النّفس عندهم لا تموت،وهذا الأمر الأخير نجده أيضاعند النُّصَيرية الذين يزيدون كونه قد يتمّ

---

[1]- جعفر الكنج الدندشي، **مدخل إلى المذهب العلوي النُّصَيري**، ط 1، دائرة المكتبة الوطنية، ب م ،1422هـ - 2000م، ص 15 – 16.

[2]- شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **مُعجم البلدان**، ج 2، ط 1، دار صار، بيروت - لبنان، 1397هـ/1977م، ص 102.

[3]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السابق**، ص 200.

[4]- هو أبو علي منصور بن عبد العزيز بن نِزار، صاحب مصر و الشّام و الحِجاز و غير ذلك بين عامي (386 – 411هـ) (996 – 1020م) يُلقب الحاكم بأمر الله، و كان سفّاكا للدّماء أمّارا بسبّ الصحابة. (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 2، ص 219.)

أيضا بين البشر و البهائم . ونجد الدُّروز على عداء مع النُّصيرية ، فضلا عن معاداتهم لكلّ من يُخالف عقيدتهم.[1]

وقد انتقل محمّد بن إسماعيل الدُّرزي عام 408هـ/1017م من مصر إلى وادي التّ□يْم[2] في بلاد الش□ام الذي تقطنه ت□نّوخ، وهي قبيلة عربية وكانت إسماعيلية، فدعاهم إلى تأليه الحاكم فأجابوه بعد ما لاقت دعوته رفضا من العامّة في مصر، فبرزت على السّاحة المذهبية طائفة جديدة في بلاد الشّام صار لها بصفة سريعة أمراء كان لهم ذكر في النّشاط السياسي خلال فترات لاحقة.[3]

ب - انتشار المذاهب الفقهية:

الفقه هو « معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلّفين » بالوجوب أو المنع و الإباحة « فهي منتقاة من الكتاب و السّنة وما نصبه الشارع - أي النّبي صلّى الله عليه وسلّم – لمعرفتها من الأدلّة ، فإذا استُخرجت الأحكام من تلك الأدلّة قيل لها فقه.» وأدّى اختلاف العلماء خلال القرنين الثّاني والثّالث الهجريين /الثّامن والتّاسع الميلاديين في بعض ما تدلّ عليه النّصوص الشرعية أو الأدلّة في مسائل الفروع – أي المسائل غير المتعلّقة بالعقيدة – إلى ظهور المذاهب الفقهية.[4]

1-المذهب الحنفي :

يُنسب المذهب الحنفي إلى أبي حنيفة النّعمان بن ثابت التّيْمي الكوفي المتوفّى عام 150هـ/767م[5]، وهو منسوب إلى الكوفة (أنظر: الملحق الخامس ص 201)، وقد أدرك بعض الصحابة وروى عن جماعة من بعض أعلام تابعيهم. وتُعرف طريقة أصحابه في الفقه بـ «طريقة أهل الرّأي و القياس »؛ حيث أمعنوا في استخدامهما، فلذلك نجد لهم

---

[1]- محمد أحمد الخطيب، **عقيدة الدُّروز**، ط 1، دار البيان العربي، القاهرة - مصر،1422ه- 2000م، ص ص 113 – 121.
[2]- منطقة تقع في ناحية مدينة بانياس، و هذه الأخيرة مدينة صغيرة على ساحل الشّام قريبة من ح□ماة. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 74.)
[3]- محمد أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص 115 -116.
[4]- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 564، 565.
[5]- خليفة بن خيّاط ، **الطّبقات**، (تحقيق: أكرم ضياء)، ط 1، دار طيبة، الرّياض – السعودية، 1402هـ/1982م، ص 167.

اختلافات فروعية كثيرة مع المذاهب الأخرى، وكان« الحديث قليلا في أهل العراق» أي الأحناف خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي.[1]

ونسجّل خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وجودا معتبرا للحنفية في بلاد الشّام خاصّة في مدينة حلب، وعلى العكس من ذلك في مصر ، ومن أعلام فقهائهم بهاء الدّين إبراهيم بن عبد الرّحمان بن عبد الرّحيم الحنفي نزيل دمشق (ت 640هـ/1242م)، وإبراهيم بن علي بن عبد الوهّاب الأنصاري المصري المتوفّى سنة642هـ/1244م، وشهاب الدّين أبو الفتح أحمد بن يوسف الأنصاري الحلبي (ت649هـ/1251م) وأبو نصر أحمد بن يوسف الحسني الحلبي (ت 648هـ/1250م)[2] وصقر بن الحسن بن إبراهيم المصري المتوفّى في القاهرة عام 623هـ/1226م، ونجم الدّين الخليل بن علي الحَموي الذي توفي في دمشق عام 641هـ/1243م. كما نذكر أيضا القاضي أبا المعالي رافع بن عبد الله بن نصر بن سليمان (ت 602هـ/1205م) والملك عيسى المعظّم ابن الملك العادل أبي بكرالأيّوبي صاحب دمشق و أعمالها بين عامي (615هـ/624هـ) (1227/1218م)، وجمال الدّين أبا المحامد محمود بن أحمد المعروف بالحصيري الدّمشقي (ت636هـ/1238م)، وموفّق الدّين نصر الله بن عين الدّولة الدّمشقي المتوفّى عام 644هـ/1246م بدمشق.[3]

و الملاحظ أنّ كثيرا من فقهاء الحنفية قد وفدوا على الشّام ومصر من أقاليم الشّرق التّي يغلب عليها المذهب الحنفي، و منهم أبو صابر حامد بن أبي القاسم الأهْوازي؛ المنتقل من مدينة الأهْواز في بلاد فارس (أنظر الملحق الخامس ص201) إلى مصر (ت 612هـ/1215م)، و صدر الدّين الموفّق بن محمّد الخُوارزمي المتوفّى في مصر عام 634هـ/1236م؛ وقد قدم من مدينة خُوارزم فيما وراء النّهر[4]. و هذا ما يحملنا على الإشارة – مرّة أخرى – إلى دور التّنقلات في الحياة المذهبية.

---

[1]- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 564، 565.
[2]- عبد القادر القُرشي، **المصدر السابق**، ج 1، ص 90، 94، 355.
[3]- **المصدر نفسه**، ج 2، ص 180، 199، 282، وج 3، ص 431، 553.
[4]- **المصدر نفسه**، ج 1، ص 30، وج3، ص 524.

وتجدر الإشارة إلى وجود أعلام حنفية متصوّفة[1]؛ ومنهم أبو الطّاهرإسماعيل بن سودكين الذي تقدّم ذكره، و هو من أصحاب محيي الدّين ابن عربي.[2]

2– المذهب المالكي:

يُنسب المذهب المالكي إلى أبي عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامرالأنصاري، وُ لد سنة 93هـ/712م في المدينة و توفي بها سنة 179هـ/795م، و تُعرف طريقة أصحابه في الفقه بطريقة « أهل الحديث » بمعنى عدم الإفراط في استخدام الرّأي.[3]

و نجد للمالكية انتشارا معتبرا في مصر خلال الفترة المعنية، و أقلّ منه في بلاد الشّام و من أعلام فقهائهم جمال الدّين أبو الحسن علي بن أبي منصور المعروف بابن ظافر الأزدي المصري المتوفّى عام613هـ/1216م، و أبو الحسن عليّ بن أحمد بن حسن القادم من بلاد المغرب المتوفّى عام 637هـ/1239م بمدينة ح□ماة ، قال الذّهبي: «...وجال في البلاد...وسكن ح□ماة وعمل تفسيرا عجيبا وملأه باحتمالات لا يحتملها الخطاب العربي أصلا. »[4]

و نذكر منهم أيضا أبا الحسن على المُرّاكشي نزيل دمشق المتوفّى بهاعام 625هـ/1228م ، وكان وفد عليها من مدينة مُرّاكش (أنظر الملحق الخامس ص201) ببلاد المغرب، كما نشير إلى أبي عمرو عثمان بن الحاجب المتوفّى عام 646هـ/1248م بالإسكندرية؛ ويُعدّ من أشهر علماء النّحو، وقد قدم إلى دمشق عدة مرّات آخرها عام

---

[1]- أي صوفية، و ظهرهذا الاصطلاح خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، وهو مشتقّ من الصّوف؛ لأنّهم كانوا آنذاك مختصّين بلبسه من أجل مخالفة غيرهم في لبس فاخر الثّياب. (أنظر: عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 611.)

[2]- محيي الدّين أبو بكر بن علي الطّائي- وطيْئ قبيلة عربية- الأندلسي نزيل دمشق (ت 638هـ/1240م). (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 22، ص 48.) و كان صوفيّا من أهل الوحدة أي وحدة الوجود؛ قال تقيّ الدّين ابن تيمية: « الاتّحاد العام و هو قول هؤلاء الملا حدة الذين يزعمون أنّه – أي الله تعالى – عين وجود الكائنات ». و قال أنّهم: « صرّحوا بعبادة كل موجود » ويقولون أنّ الله هو الوجود المطلق. (أنظر: تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 14، (تحقيق: عامر الجزار و أنور الباز)، ط 3، دار الوفاء، المنصورة – مصر، ب ت، ص 108، 200). و من أعلام الاتّحادية عمر بن مرشد الحَمَوي ثمّ المصري المعروف بابن الفارض المتوفّى عام 632هـ/1234م؛ و له قصيدة في وحدة الوجود قال عنها الذّهبي: «... فإن لم يكن تلك القصيدة صريح الاتّحاد الذي لا حيلة في وجوده، فما في العالم زندقة و لا ضلال ». (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ج 22، ص 368.)

[3]- محمد ابن حِبّان، **كتاب الثّقاة**، ج 7، ط 1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، 1396هـ/1978، ص 459.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ج 22، ص 60، و ج 23، ص 47.

617هـ/1220م؛ حيث نسّجل كثرة الرّحلات العلمية بين مصر والشّام[1]، فضلا عن تنقّل المغاربة إليهما سيما مصر؛ مثل برهان الدّين عليّ بن عبد الله المغربي شيخ المالكية في دمشق المتوفّى عام 616هـ/1220م، و أبا عبد الله محمّد بن يوسف الإشْبيلي المعروف بالزّكي البِرْزالي المتوفّى في ح□ماة سنة 636هـ/1238م ؛ و وفد من مدينة إشْبيلية بالأندلس[2] (أنظر الملحق الخامس ص 201)، و محيي الدّين ابن عربي المتوفّى عام 638هـ/1240م صاحب كتاب « فُصوص الحُكم » في التصوّف على طريقة أهل الوحدة، و عنه يقول المؤرّخ عماد الدّين أبو الفداء إسماعيل ابن كثيرالقُرشي الدّمشقي الشّافعي (ت 774هـ/1372م) : «... فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح. »[3]

3- المذهب الشّافعي:

يُنسب المذهب الشّافعي إلى أبي عبد الله محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع القُرشي المكي نزيل مصر، وُلد عام 150هـ/767م، و نشأ بمكّة و حدّث عن كبار التّابعين ومنهم مالك بن أنس، و اتّبع أصحابه طريقة أهل الحديث في الفقه.[4]

و نجد خلال الفترة المحدّدة المذهب الشّافعي غالبا على مصر و الشّام – خاصّة مصر – و من أعلام الفقهاء الشّافعية نذكر أبا عبد الله محمّد بن إبراهيم الخطيب الغسّاني الحَمَوي وتوفي في القاهرة سنة 615هـ/1218م، و عبد الرّحمان ابن عَساكر الدّمشقي المعروف بالفَخْر ابن عَساكر السّابقة الإشارة إليه، و قد أثنى عليه تاج الدّين السُّبْكي ثناء غريبا فقال أنّه:«... آخر من جُمِع له العلم و العمل »؛ فهو ينفي ذلك عن سائر العلماء الذين عاشوا بعده. ومن أعلامهم أيضا القاضي أفضل الدّين محمّد بن ناماور الخُونجي المتوفّى عام 646هـ/1248م بالقاهرة.[5]

و قد وُجد التصوّف في الشّافعية بكثرة، و من أعلامهم المتصوّفة نذكر الزّاهد الشّهير أبا بكر بن قوّام البالِسي المتوفّى عام 658هـ/1260م في إحدى قرى حلب، وهو منسوب إلى

---

[1]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السابق**، ص 200.
[2]- شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 228.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السابق**، ج7، ص205 .
[4]- محمد بن عبد الهادي، **مناقب الأئمّة الأربعة**، (تحقيق: سليمان مسلم)، دارالمؤيد، ب م، ب ت، ص 102.
[5]- تاج الدّين السبكي،**المصدر السابق**، ج 8، ص 45، 177.

بلدة بالِس الواقعة شرقي هذه الأخيرة. و نقل تاج الدّين السُّبْكي عن غيره للبالِسي أخبارا عجيبة ككرامات له، ثمّ أعقبها بكلام يدلّ على أنّه مُثبِت لها؛ و منها أنّ رجلا كان « بحضرة الشّيخ فقال له: أين مُرّاكش؟ فقال: يا سيّدي: في المغرب. فقال: و بغداد؟ قال: في المشرق. قال: وعزّة المعبود لقد أُعطيت في هذه السّاعة حالا لو أردت أن أقول لبغداد كوني مكان مُرّاكش، و لمُرّاكش كوني مكان بغداد لكانتا. »[1]

و منها أيضا أنّ البالِسي كان جالسا ينظر إلى نهر الفُرات (أنظر الملحق الخامس ص 201) و معه جماعة؛ فبرز لهم رجل فقال البالِسي: « أترون ذلك الرّجل الذي على شاطئ الفُرات؟ » فقالوا: « نعم. فقال: إنّه من أولياء الله تعالى، و قد قصد زيارتي من بلاد الهند و قد صلّى العصر في منزله و توجّه إليّ و قد زُوِيت له الأرض فخطى من منزله خطوة إلى شاطئ الفُرات و هو يمشي من الفُرات إلى هنا تأدّبا معي. »[2]

و ممّا لا يرتقي إليه الشّك أنّ العامل المذهبي له دور أساسي في وجود نصوص تاريخية من هذا النّمط؛ فأبو بكر البالِسي كان شافعي المذهب ؛[3] و بالتّالي قد يكون هذا الكلام من تلفيق غيره ثم نُسب إليه.

و نجد للشّافعية كغيرهم رحلات علمية داخلية – أي في مصر و الشّام – و خارجية فمن ذلك أن الفقيه أبا الفضل جعفر بن محمّد الحُسيني المتوفّى سنة 616هـ/1219م بالقاهرة ارتحل إلى دمشق و سمع بها، و ارتحل تاج الدّين عبد السلام بن علي المصري المعروف بابن الخرّاط (ت 614هـ/1219م) إلى بغداد و تفقه بها.[4]

4- المذهب الحنبلي:

يُنسَب المذهب الحنبلي إلى أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيباني البغدادي[5] فهو من بني شيْبان؛ إحدى قبائل العرب. و نشأ في بغداد و ارتحل إلى أمصار كثيرة في طلب

---

[1]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السابق**،ج8، ص 404.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 405.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 402.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 140، 196.

[5]- أبو الحسين بن أبي يعلي الفرّاء، **طبقات الحنابلة**، ج 1، (تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، مكتبة الملك فهد، الرّياض – السعودية، 1419هـ - 1998م، ص 8.

العلم كالشّام و الحِجاز، و يُعدّ من أبرز علماء القرن الثالث الهجري/التّاسع الميلادي و أصحابه على طريقة أهل الحديث، و كانت وفاته في بغداد سنة 241هـ/ 855م [1].

و نسجّل خلال الفترة المعينة محدودية انتشار مذهب أحمد؛ و ثمّة من يُرجع ذلك إلى بعده « عن الاجتهاد و أصالته في مُعاضدة الرّواية و للأخبار بعضها ببعض »، أي التوسّع في الأخذ بالرّوايات[2]. غير أنّ بعض المحققين ردّوا ذلك و اعتبروه كلاما مخالفا للحقائق التّاريخية، وأرجعوا قلّة أتباع المذهب الحنبلي إلى تأخّر ظهوره و انتشاره - فكان ذلك خلال القرنين الثالث و الرّابع الهجريين/ التّاسع و العاشر الميلاديين - و عدم وجود دولة مُتمذهِبة به ؛ وكذا عدم تسلّل الحنابلة إلى الوظائف السلطانية إلّا قليلا، فضلا عن الصعوبات التّي واجهوها من السّاسة في فترات متعدّدة؛ على اعتبار أنّ هؤلاء الحكّام مُتمذهِبون بغير المذهب الحنبلي. كما أكّد المحققون أنّ توسّع الحنابلة في الأخذ بالرّوايات لم يمنعهم من الاجتهاد، و إنّما زوّدهم بثروة علمية متنوّعة. و كان أحمد – نفسه – يذمّ التّقليد و يحثّ على الاجتهاد في الفروع - أي الفقه - كقوله: « لا تقلّدني و لا تقلّد مالكا ... و خُذ الأحكام من حيث أخذوا »، و وُجدت لفقهاء الحنابلة خلال القرن السّابع الهجري/الثّالث عشر الميلادي اجتهادات مهمّة سيما للموفّق ابن قُدامة المقدسي [3].

ويتركّز أغلب الحنابلة في دمشق و بيت المقدس ؛ ففي دمشق نجد عددا معتبرا من الحنابلة سواء في المدينة أو في بلدة الصالحية بظاهرها ، والتّي تُعدّ بلدة حنبلية . ومن أعلام فقهاء الحنابلة عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، و أبو عبد الله محمّد بن حمد الأرْتاحي المتوفّى عام 601هـ/1204م بالدّيار المصرية- وهو منسوب إلى بلدة أ□رْتاح الواقعة في شمال حلب- ، وعزّ الدين محمّد بن عبد الغني الدّمشقي (ت613ه/1216م) و العِماد إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الدّمشقي، وأبو محمّد عبد الكافي المصري المتوفّى عام 615هـ/1218م بالدّيار المصرية، وعبد الغني بن قاسم المصري المتقدّم ذكره.[4]

[1]- محمّد بن عبد الهادي ، **مناقب الأئمّة الأربعة**، ص 227.
[2]- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 566.
[3]- خالد كبير علال، **أخطاء المؤرّخ ابن خلدون في كتابه المقدّمة**، ط 1، دار الإمام مالك، البليدة – الجزائر، 1426هـ - 2005 م، ص 203، 205.
[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السابق**، ج3، ص 1، 57، 227.

ونستنتج وجود الحنابلة في بيت المقدس بصفة معتبرة من خلال كثرة الحنابلة المتنقلين منها إلى دمشق ؛ كهجرة بني قُدامة – السّابقة الإشارة إليها – و انتقال أسرة الفقيه محمّد بن خلف بن راجح المقدسي الدّمشقي المتوفّى عام 618هـ/1221م بالصالحية.[1]

ويُعتبر الموفّق ابن قُدامة المقدسي المتوفّى بالصالحية عام 620هـ/1223م أبرز فقيه حنبلي خلال الفترة المحدّدة سواء من خلال مصنّفاته أو دروسه أو اجتهاداته . ونذكر أيضا عبد الله بن عبد الغني المقدسي (ت 629هـ/1231م)، وعبد الرّحمان بن نجم الأنصاري المعروف بالنّاصح ابن الحنبلي الدّمشقي المتوفّى عام 634هـ/1236م؛ الذي نقده الموفّق في كثير من المسائل . كما نذكر المحدّث الشّهير ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد السّعدي المعروف بالضّياء المقدسي الصالحي – نسبة إلى الصّالحية – (ت 643هـ/1245م)، وأبا العبّاس أحمد بن عيسى المعروف بسيف الدّين ابن قُدامة الصّالحي حفيد الموفّق (ت643هـ/1245م)، وشمس الدّين يوسف بن خليل الدّمشقي (ت 648هـ/1250م).[2]

ونسجّل كثرة تنقّل الحنابلة إلى بغداد كونها حاضرة كبرى من جهة؛ ونظرا لتركّز الحنابلة فيها تاريخيا من جهة أخرى، فمن ذلك ارتحال وجيه الدّين أسعد بن المُنجّى التّنوخي الدّمشقي المتوفّى عام 606هـ/1209م إليها، وتفقه بها أيضا العِماد إبراهيم المقدسي و محمّد ابن راجح السّابق ذكرهما، وأحمد بن عبد الواحد المعروف بالبُخاري المقدسي المتوفّى عام 623هـ/1226م وكذا ابن خليل المذكور آنفا.[3]

ونجد من ناحية أخرى وفود بعض الحنابلة على الشّام ومصر أو مراسلتهم لنظرائهم بهما؛ ومنهم نجم الدّين عبد المنعم بن علي الحرّاني الذي ارتحل إلى دمشق (ت601هـ/1204م) ، وكانت لمحمّد بن أبي القاسم المعروف بفخر الدّين ابن تيمية الحرّاني(ت622 هـ/1225م) مراسلات مع المُوفّق ابن قدامة في بعض المسائل، حيث كان فخر الدين حينها أبرز علماء مدينة حرّان بالجزيرة الفُراتية (أنظر الملحق السادس ص 202).[4]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 121.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 28، 424، 515، 524، 541.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 99، 128، 199، 542.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 61، 63، 330.

ثانيا - موقف وسياسة الأيّوبيين تجاه الحياة المذهبية : (600-648ه)(1203-1250م):

أ- مذهب السّلاطين الأيّوبيين وأمرائهم:

يُعتبر صلاح الدّين أبو المظفّر يوسف بن أيّوب بن شاذي(ت 589هـ/1193م) مؤسّس الدّولة الأيّوبية عام 570 هـ/1174م، [1] وبعد وفاته انقسمت دولته التّي تشمل الدّيار المصرية وبلاد الشّام والجزيرة الفُراتية و اليمن (أنظر الملحق الخامس ص 201) بين أبنائه وغيرهم من أعلام الأسرة الأيّوبية؛ فملك نور الدّين علي بن صلاح الدّين الملقب بالأفضل (ت 622هـ/1225م) دمشق وأعمالها، و أخوه عماد الدّين عثمان الملقب بالعزيز(ت 595 هـ/ 1198م) مصر، وملك أخوهما الثالث غياث الدّين غازي الملقب بالظّاهر (ت613 هـ/1216م) حلب وأعمالها، في حين ملك عمّهم سيف الدّين أبو بكر بن أيّوب الجزيرة الفُراتية .[2]

1-المذهب العقدي :

نجد معظم السّلاطين الأيّوبيين وأمراء الجيش الأيّوبي على مذهب الأشاعرة (أنظر الملحق الأول ص 195)؛ ومنهم السّلطان العزيز السّابق ذكره الذي ملك مصر بين عامي (589 -595هـ)(1193 -1198م) وكان ينتصر للأشاعرة ، ومنهم كذلك السّلطان أبو بكر بن أيّوب المعروف بالعادل الذي ملك مصر عام 696هـ/1199م وتوفي عام 615هـ/1218م[3] ، وولده السّلطان محمّد المعروف بالكامل الذي ملك مصر بين عامي (615-635هـ)(1218-1237م)؛ وكان من أبرز السّلاطين انتصارا للمذهب الأشعري. ونشير إلى أنّ تحريض الأشاعرة لكلّ من عثمان العزيز ومحمّد الكامل قد لعب دورا قويّا في تحديد مواقفهما، فقد حرضوا الكامل - مثلا- على عبد الغني المقدسي لما نزل بمصر وقالوا: « إنّه كافر» وبذل بعضهم في قتله لأرباب الدّولة خمسة آلاف دينار.[4] ونذكر من أمراء الجيش الأيّوبي الذين كانوا على المذهب الأشعري صارم الدّين بزغش العادلي متولّي

---

[1]- شمس الدّين الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 99.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السابق**، ج 7، ص 63.
[3]- جمال الدّين بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة**، ج 6، (تحقيق: محمّد شمس الدّين)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413ه -1992م، ص 135.
[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السابق**، ج3، ص37 -38.

قلعة دمشق و المتوفّى عام 608هـ/1211م؛ وهو الذي نفى عبد الغني من دمشق بسعاية من بعض فقهاء الأشاعرة.[1]

ولم نجد من الملوك الأيّوبيين الذين كان لهم ميل إلى عقيدة أهل الحديث إلّا الأشرف موسى بن العادل الذي ملك دمشق وأعمالها بين عامي (625 -635هـ) (1228-1237م) قال الذّهبي :«...وكان للأشرف ميل إلى المُحَدّثين و الحنابلة.» غير أنّه كان يبالغ في إكرام الصّوفية وزيارتهم .[2] ومن مواقفه البارزة أنّه منع الفيلسوف أبا الحسن عليّا بن أبي علي المعروف بسيف الدّين الآمدي الشافعي (ت 631هـ/1233م) من التّدريس، وأمر ألّا يشتغل أحد في مدارس دمشق بغير الفقه و الحديث و التّفسير ، وتوعّد بنفي من يشتغل بعلوم الأوائل أي الفلسفة .[3] وممّا ميّز سيرته حبّه لأهل العلم « لا سيما لأهل الحديث و مقادسة الصّالحية. »[4]

كما كان للملك عيسى المعظّم ابن العادل ميل لعقيدة أهل الحديث واهتمام قويّ بعلوم الشّرع؛ إذ هو من السلاطين المتميّزين في ذلك، و نُقل عنه أنّه كان يقول[5]:« اعتقادي في الأصول ما سطّره الطّحاوي.»[6]

2- المذهب الفقهي :

لقد كان الأيّوبيون على المذهب الشّافعي، وصار الأبناء يقلّدون آبائهم في ذلك، وقد أشار إلى هذا تاج الدّين السُّبْكي في ترجمته للملك توران شاه بن نجم الدّين أيّوب ابن الكامل ابن العادل الأيّوبي؛ الذي حكم مصر خلال نهاية عام 647هـ/1249م ومطلع عام 648هـ/1250م؛ فقال: « ...كان فقيها شافعيا على قاعدة سلاطين بني أيّوب. »[7]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير ، **المصدر السابق**، ج7، ص 117.
[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 123-126.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 189.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 196.
[5] شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ج 21، ص 122.
[6]- هو الفقيه المحدّث الشهير أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الأزدي المصري الحنفي مصنّف العقيدة المشهورة بـ: « العقيدة الطّحاوية »؛ و هي على مذهب أهل الحديث. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبرمن غبر**، ج2 ، ص 11.)
[7]- تاج الدّين السُّبْكي،**المصدر السابق**، ج 8، ص 134.

غير أنّنا نجد الملك المعظّم قد خرج عما كان سائدا بين الأيّوبيين فاتّبع المذهب الحنفي و شجّع على دراسة بعض مصنّفات الحنفية و رتّب على ذلك مكافآت مالية[1]. و قد تبعه ابنه النّاصر داود الذي حكم دمشق خلال عامي (624-625هـ)(1227 – 1228 م).[2]
ونستنتج من هذا و غيره أنّ تقليد الأبناء للآباء سمة بارزة خلال الفترة.

3- تأثير الأيّوبيين على المماليك البحرية في الجانب المذهبي:

نشأت الدّولة المملوكية على أنقاض الدّولة الأيّوبية، و المماليك هم خليط من عدّة شعوب و أغلبهم أتراك، استكثر السلطان نجم الدّين أيّوب ابن الكامل – الملقب بالملك الصّالح – صاحب مصر بين عامي (636 – 647هـ) (1238 – 1249م) من استقدامهم ثمّ بنى قلعة في جزيرة الرّوضة الواقعة في نهر النّيل في القاهرة و أنزلهم بها، و كان النّيل (أنظر الملحق: السادس ص 202) يسمى آنذاك بالبحر فلهذا اشتهر هؤلاء بالمماليك البحرية.[3]

و بعد وفاة الملك الصّالح عام 647هـ/1249م؛ استدعى أمراء المماليك ولده توران شاه من الجزيرة الفُراتية، فتولّى الحكم بمصر في السنة نفسها، ثمّ تآمروا عليه فقتلوه خلال السنة الموالية، و أفضت التطوّرات إلى أن تولّى الأمير عزّ الدّين أيبك التُّركماني(ت655ه/1257م) الحكم عام 648هـ/1250م، وكان أحد مماليك الملك الصّالح من قبل؛ و بذلك قامت دولة المماليك البحرية (أنظر الملحقين الثّالث والرّابع ص200،199) وامتدّ مُلكهم حتّى عام 784هـ/1382، و من أبرز سلاطينهم نذكر الملك الظّاهرركن الدّين بَيْبرس، وعهده بين عامي (658-676 هـ) (1260 -1277م)، ويُعدّ من أشهر الملوك في تاريخ المسلمين، والملك المنصور سيف الدّين قلّاوون الصّالحي المنسوب إلى الملك الصّالح؛ إذ كان من مماليكه، وامتدّ عهده بين عامي بين عامي (678-689هـ) (1279-

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 121.
[2]- عبد القادر القُرشي، **المصدر السابق**، ج 2، ص 683.
[3]- تقيّ الدّين المقريزي، **الخِطط المقريزية**، ج 2، (تحقيق:محمّد زينهم ومديحة الشرقاوي)،ط1، مكتبة مدبولي ، القاهرة- مصر،1420هـ - 1998م، ص787.

1290م)، و الملك النّاصر محمّد بن قلاوون الذي تولّى السّلطنة بين سنتي (709-741هـ) (1309-1340م).[1] (أنظر الملحق الثّاني ص 196)

و لمّا كان المماليك البحرية يشكّلون محور جيش الدّولة الأيّوبية خلال سنواتها الأخيرة فإنّهم تأثّروا بالمعطيات العامّة للأيّوبيين؛ و من ذلك أنّهم تبنّوا المذهب الأشعري في العقيدة و المذهب الشّافعي في الفقه.[2]

ب – المدارس المذهبية:

لقد سجّلنا تباينا كبيرا في عدد المدارس الموقوفة على فقهاء المذاهب الأربعة، ووجدنا بشكل عامّ كثرة المدارس الحنفية و الشّافعية، و قلّة المدارس المالكية في الشّام دون مصر وقلّة مدارس الحنابلة في الشّام ومصر معا.

1- المدارس الشافعية:

لقد تميّز النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي بكثرة مدارس الشّافعية؛ و ذلك راجع إلى كون الأيّوبيين أشاعرة شافعية، ففي دمشق فقط – المدينة وظاهرها – أحصينا حوالي تسعا و ثلاثين مدرسة، منها المدرسة الأتابكية التي أنشأتها تركان خاتون بنت عزّ الدّين مسعود (ت 640هـ/1242م) زوجة الملك الأشرف موسى السّابق ذكره، و المدرسة الإقبالية و أنشأها جمال الدّين إقبال (ت 603هـ/1206م) خادم صلاح الدّين الأيّوبي، و المدرسة الأمينية الموجودة منذ أواسط القرن السّادس الهجري/الحادي عشر الميلادي؛ إذ أنشاها أمين الدّولة ربيع الإسلام المتوقّى عام541هـ/1146م، و المدرسة البادرائية التي أسّسها الفقيه نجم الدّين أبو محمّد عبد الله بن محمّد البادرائي البغدادي (ت 655هـ/1257م)- المنسوب إلى بلدة بادرايا في العراق- إثر قدومه إلى دمشق.[3]

كما نذكر أيضا المدرسة البهنسية التّي أنشأها محيي الدّين الحارث بن مُهلّب (ت 628هـ/1230م) وزير الملك الأشرف، و المدرسة التّقوية – و هي من أبرز مدارس

[1]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 357- 359.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 419.
[3]- عبد القادر النّعيمي، **الدّارس في تاريخ المدارس،** ج 1، (تحقيق: إبراهيم شمس الدّين) ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1410هـ -1990م، ص 96، 120، 134، 54.

دمشـق – و وُجـدت منـذ عـام 564هــ/1168م، و مؤسسـها تقـيّ الـدّين عمـر ابـن أيّـوب (ت 600هـ/1203م)؛ أحد أعلام الأسرة الأيّوبيـة، و كذا المدرسـة الرّواحيـة التـي أنشـأها التاجر زكيّ الدين أبو القاسم هبة الله بن ر□واحة الأنصـاري الدّمشـقي (ت 622هـ/1225م) و شرط ألّا يدخلها « يهودي و لا نصـراني ولا حنبلـي ».[1] و نستنتج من هذا أن التعصّب المذهبي كان عاملا فعّالا في كثرة ما أُقيم من مدارس للشافعية؛ حيث اعتبر التّاجر المذكور الحنابلـة كـاليهود و النّصـارى وهو مـا يوضّح عُمق حقده عليهم . ونظـرا لشناعة ذلك فقد تحاشى بعض المؤرّخين ذكره عند حديثهم عن المدرسة الرّواحية.[2]

ونجد كذلك فـي دمشـق المدرسـة العادليـة الكبـرى نسبة إلـى السّلطان العـادل الأيّـوبي و المدرسة العزيزية نسبة إلى عثمـان العزيـز السّـابق ذكـره، و المدرسـة الع□صْرونية نسبة إلى الفقيه شرف الدّين عبد الله بن محمّد ابن أبي ع□صْرون (ت658هـ/1260م) الذي شرط أن يكـون تدريسـها لذرّيتـه. وكـذا المدرسـة الف□لكيـة التّـي أنشـأها فلـك الـدّين أبـو منصـور سليمان أخو الملك العادل(ت 599هـ/1202م)، والمدرسـة المجاهديـة الجُوانيـة – أي الواقعـة داخل دمشق ـ نسبة إلى رجل يُدعى مجاهد الدّين أبا الفوارس؛ توفي خلال النّصف الثّاني من القرن السّادس الهجري/الحادي عشر الميلادي ، وإليه تُنسب أيضـا المجاهديـة الب□رانيـة – أي بظـاهر دمشـق أو خارجهـا[3] ـ فكثـرة المـدارس لعبـت دورا مهمّـا فـي الانتشـار المـذهبي الواسع.

وأحصينا وجود خمس عشرة مدرسة للشّـافعية فـي مدينـة حلـب وظـاهرهـا خـلال الفتـرة المضـبوطة، منهـا المدرسـة النّوريـة الموجـودة منذ أواسط القرن السّـادس الهجـري/ الحـادي عشـر المـيلادي ، وهـي منسـوبة إلـى السّـلطان نـور الـدّين محمـود بـن عمـاد الـدّين زنكـي (ت569هـ/1173م)؛ الذي يُعدّ من أشهر ملوك القرن الأخير.[4] والمدرسـة الأسَدية نسبة إلـى أسد الـدّين شيركوه بـن شـاذي – عمّ السلطان صـلاح الدّين الأيّـوبي – (ت 564هـ/1168م) وكذا مدرسـة الفـردوس التـي أنشـأتها ضـيفة خـاتون بنـت الملك العـادل (ت 640هـ/1242م)

---

1. ـ عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج1، ص 162، 163، 201.
2. ـ عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 167.
3. ـ عبد القادر النُّعيمي، **المصدر نفسه**، ص 271، 290، 304، 327.
4. ـ عزّ الدّين بن شدّاد، **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشّام و الجزيرة**، ج 1، (تحقيق: يحيى زكي عبادة) ، ط 1، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق – سوريا، 1412 هـ - 1991م ، ص 248.

و المدرسة الق□يْمُرية نسبة إلى الأمير حسام الدّين الحسن بن أبي الفوارس الق□يْمُري (ت 648هـ/1250م)؛ وهو منسوب إلى قلعة ق□يْمُر في الجزيرة الفُراتية.[1]

ونجد في مصر أيضا عدة مدارس للشّافعية في القاهرة ومدينة مصر أي مدينة الفُسطاط على مقربة من القاهرة إلى الجنوب (أنظر الملحق السّادس ص 202) كالمدرسة النّاصرية الموجودة خلال القرن السّادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وما بعده، وتُنسب إلى الملك النّاصر صلاح الدّين الأيّوبي ، و مدرسة منازل العِزّ الموقوفة على الشّافعية منذ أواخر القرن المذكور، ومنازل العِزّ اسم لدُور حُوّلت إلى مدرسة.[2]

2-المدارس الحنفية :

وُجدت للحنفية مدارس كثيرة؛ ففي دمشق وظاهرها أحصينا حوالي إحدى و أربعين مدرسة حنفية؛ منها المدرسة الخاتونية الجُوانية التّي أُسّست في أواخر القرن السّادس الهجري/الحادي عشر الميلادي من قبل خاتون بنت مُعين الدّين (ت581ه/1185م) زوجة السّلطان نور الدّين محمود، والمدرسة الشّبلية الب□رانية – أي بظاهر دمشق – وتُنسب إلى الأمير شِبْل الدّولة كافور الذي توفي في دمشق عام 623هـ/1226م، و المدرسة العزّية الب□رانية وأنشئت خلال سنة626هـ/1229م من طرف الأمير عزّ الدّين أيبك المُعظّمي - أحد مماليك المعظّم عيسى – المتوفّى سنة645هـ/1247م، و المدرسة العزّية الجُوانية التّي أسسها هذا الأخير أيضا. ونشير كذلك إلى المدرستين اللّتين أنشأهما الأمير شمس الدّين محمّد بن المُقدّم المتوفّى عام 597هـ/1200م؛ المُقدّمية الجُوانية داخل دمشق و الب□رانية خارجها.[3]

أمّا في حلب وظاهرها؛ فإنّ المدارس الحنفية كثيرة أيضا؛ فقد أحصينا إحدى وعشرين مدرسة منها المدرسة الحلاوية الموجودة منذ أواسط القرن السّادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، و المدرسة الأتابِكية التّي أنشأها شهاب الدّين طُغريل (ت638هـ/1240م) أحد أمراء الملك الظّاهر غازي ابن صلاح الدّين السّابق ذكره؛ وأنهى عمارتها سنة 618هـ/1221م، والمدرسة الكمالية الع□دِيمية المنسوبة إلى كمال الدّين عمر بن أحمد بن

---

[1]- عزّ الدّين بن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج1، ص 253، 255، 261، 262.
[2]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج3، ص ص 438 – 440.
[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، 388، 407، 424، 427.

هبة الله ابن أبي جرادة المعروف بابن العديم (ت 660هـ/1262م)، وشرع في عمارتها سنة 639هـ/1241م.[1]

3- المدارس المالكية :

لم تكن ثمّة مدارس كثيرة للمالكية في بلاد الشّام خلال الفترة المعنية، ففي دمشق - مثلا- وجدنا مدرستين فقط، الأولى هي الزّاوية المالكية في الجامع الأموي[2]، ووقفها السّلطان صلاح الدّين، فقد عدّها بعض المؤرّخين من جملة المدارس وإن لم تكن مستقلة في بنائها؛ فهي جزء من الجامع . وكذا المدرسة الصلاحية وتُنسب إلى صلاح الدّين أيضا وهي غير المدرسة الصلاحية الشّافعية.[3]

وأمّا في حلب فلم نجد إلّا مدرستين للمالكية؛ الأولى زاوية بجامع المدينة أوقفها السّلطان نور الدّين محمود بن عماد الدين زنكي، وعُدّت مدرسة رغم أنّها جزء من المسجد. والثانية مدرسة أنشأها الأمير سيف الدّين عليّ بن علم الدّين سليمان المتوفّى عام 622هـ/1225م، وهو من كبار أمراء الملك الظّاهر غازي ابن صلاح الدّين، وجعلها لتدريس الفقه على المذهبين المالكي و الحنبلي .[4]

وإذا كانت المدارس المالكية في بلاد الشّام قليلة فإنّها في مصر على العكس من ذلك فمنها المدرسة القمحية التي أنشأها صلاح الدّين الأيّوبي منذ عام 566هـ/1170م، ولها وقف يتحصّل فقهاؤها منه على كميات من القمح لذا سُمّيت بالقمحية ، ومدرسة العادل و أسّسها السّلطان أبو بكر العادل، ومدرسة ابن رشيق نسبة إلى رجل يُدعى علم الدّين محمّد بن الحسين ابن رشيق؛ وكانت وفاته خلال أواخر النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، وكلّ هذه المدارس بمدينة مصر أي الفُسطاط.[5]

---

[1]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 264، 273، 283، 285.

[2]- يعد الجامع الأموي من أعظم المساجد، ذرعه من الشّرق إلى الغرب مئتا خطوة، ومن الشّمال إلى الجنوب خمس و ثلاثون خطوة، أنشأه الخليفة الأموي السادس الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ابتداء من عام 87هـ/706م ؛ واستمرّ البناء مدة طويلة.(أنظر:أبو الحسن ابن جُبير، **رحلة ابن جُبير**، دار صادر، بيروت- لبنان، ب ت، ص235،236.)

[3] عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص ص 3 -8.

[4]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 286.

[5]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 439، 442.

4- المدارس الحنبلية :

لم توجد للحنابلة مدارس كثيرة خلال الفترة المحدّدة؛ ففي دمشق وظاهرها – مثلا- نجد تسع مدارس حنبلية فقط ، وهو عدد قليل مقارنة بعدد المدارس الشّافعية و الحنفية رغم الوجود المعتبر للحنابلة في دمشق. ومن مدارسهم المدرسة الج□وْزية التي أقامها الفقيه محيي الدّين يوسف بن جمال الدّين أبي الفر□ج عبد الرّحمان ابن الج□وْزي البغدادي (ت656هـ/1258م) إثر قدومه إلى دمشق عام 623هـ/1226م . و المدرسة الضّيائية المحمّدية وأقامها الفقيه ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسي؛ وقد تقدّمت الإشارة إليه والمدرسة العالمة نسبة إلى واقفتها العالمة أم اللّطيف بنت النّاصح ابن الحنبلي المتوفّاة عام 653هـ/1255م ، وكذا المدرسة المسمارية التّي أوقفها التّاجر الحسن ابن مسمار الدّمشقي المتوفّى عام 641هـ1243م.[1]

أمّا في حلب فلم نجد للحنابلة إلّا مدرستين الأولى زاوية بجامع المدينة عدّها بعض المؤرّخين من المدارس، و الثّانية مشتركة مع المالكية وقد سبقت الإشارة إليها .[2] في حين لم نجد مدارس حنبلية في الدّيار المصرية رغم وجود الحنابلة بها - على قلّة أعدادهم –، وقد سبقت الإشارة إلى بعض فقهائهم. ونشير هنا إلى أنّ الملك نجم الدّين أيّوب ابن الكامل قد أنشأ مدرسة على المذاهب الأربعة ورتّب فيها فقهاء من كلّ المذاهب.[3]

جـ - تولّي القضاء و الخطابة :

1 - القضاء:

لقد كان معظم القضاة في مصر و الشّام شافعية كانعكاس لطبيعة تمذهب الأيّوبيين، ففي دمشق – مثلا- نجد منصب قاضي القضاة[4] خلال عام 611هـ/1214م في يد زكي الدّين الطّاهر بن محيي الدّين ابن الزّكي الشّافعي (ت617هـ/1220م)، ثمّ عُزل عام 612هـ/1215م من طرف السّلطان أبي بكر العادل؛ ووُلي جمال الدّين أبا القاسم عبد الصّمد

---

[1]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق،** ج 2، ص 23، 73، 87.
[2]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق،** ج1، ص 286.
[3]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق،**ج3، ص 458.
[4]- وظيفة سلطانية موضوعها « القيام بأوامر الشريعة و الفصل بين الخصوم و نصب النّواب للتحدّث فيما» يعسرعلى القاضي مباشرته بنفسه. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السابق**،ج 4، ص35.)

بن محمّد الأنصاري المعروف بجمال الدّين ابن الح□رستاني الشافعي حتّى توفي سنة 614هـ/1217م، وهو منسوب إلى قرية ح□رستا الواقعة شمالي دمشق. وقد أُرجع بعده زكي الدّين بن محيي الدّين واستمرّ تولّيه للوظيفة حتّى عام 616هـ/1219م؛ حيث تركها بعدما اختلف مع السلطان عيسى المعظّم ابن العادل . وكان لابن الزّكي أربعة نوّاب في دمشق هم شمس الدّين محمّد بن هبة الله بن محمّد الدّمشقي الشّافعي (ت635هـ/1237م)، وجمال الدّين يونس بن بدران المصري الشّافعي (ت623هـ/1226م)، وأبو البركات بن هبة الله الدّمشقي الشافعي المعروف بشمس الدّين ابن س□نيّ الدّولة (ت635هـ/1237م)، وكذا شرف الدّين إسماعيل بن إبراهيم الشّيباني الدّمشقي الحنفي (629هـ/1231م).[1]

وقد وُلّي بعده – أي ابن الزّكي – جمال الدّين المصري المذكور حتّى توفي سنة 623هـ/1226م خلال عهد الملك المعظّم عيسى، وتولّى قضاء القضاة بعده شمس الدّين أبو العبّاس أحمد بن الخليل بن سعادة الشّافعي (ت 637هـ/1239م) حتّى عزله الملك الأشرف موسى ابن العادل وولّى عماد الدّين عبد الكريم بن جمال الدّين ابن الح□رستاني الشّافعي (ت662هـ/1263م)، ثمّ عُزل هذا الأخير عام 631هـ/1233م ووُلّي شمس الدّين ابن س□ني الدّولة السّالف ذكره حتّى توفي عام 635هـ/1237م؛ فأُعيد شمس الدّين أحمد بن الخليل مرّة أخرى .[2]

ونذكر ممّن تولّى قضاء القضاة في حلب أبا المحاسن يوسف بن رافع بن تميم الموصلي الشّافعي المتوفّى عام 632هـ/1234م[3]. ونجد من قضاة حِمْص[4] حامد بن أبي العميد المعروف بأبي الرّضا القز ويني الشّافعي (ت636هـ-1238م)، الذي قدم من مدينة قزوين في شمال بلاد فارس (أنظر الملحق التّاسع ص 205) فاستقرّ في الشّام ، كما نجد شمس الدّين محمّد بن عبد الكافي بن علي الدّمشقي الشّافعي (ت 649هـ/ 1251م).[5]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 122، 131، 173.

[2]- **المصدر نفسه،** ص 115، 182، 200.

[3]- **المصدر نفسه،** ص 192.

[4]- تُعدّ من أضخم مدن الشّام، تقع شمالي دمشق، و هي ذات أسواق ضخمة. (أنظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق،** ص 198.)

[5]- تاج الدّين السّبكي، **المصدر السابق،** ج 8، ص 75، 140.

وإشراف الشّافعية على القضاء نجده أيضا في الدّيار المصرية، فممّن تولّى قضاء القضاة بها عبد الرّحمان بن عبد العليّ المعروف بعماد الدّين ابن السّكري المتوقّى عام 620هـ/1223م، وتاج الدّين عبد السّلام بن علي المعروف بابن الخرّاط الدِّمياطي المصري الشافعي - المتقدّم ذكره- الذي تولّى القضاء بدِمياط [1] ثم بمدينة مصر وأعمالها. وعزّ الدّين ابن عبد السلام الشّافعي حيث ولّاه السّلطان نجم الدّين أيّوب القضاء بمدينة مصر والوجه القبلي – أي الجنوبي - .[2]

وقد كان القضاء إحدى الوسائل التّي استخدمها الأشاعرة تجاه أهل الحديث مثل إخراج عبد الغني المقدسي من دمشق إلى مصر بسبب الاختلاف معه في مسألة الصّفات.[3]

2 – الخطابة:

نتطرّق إلى خطابة المساجد الكبرى في كلّ من دمشق و القاهرة و مدينة مصر، حيث تداول بعض فقهاء الشّافعية على ذلك خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/الثّاني عشر الميلادي بتعيين من السّلاطين الأيّوبيين، فنجد مثلا عماد الدّين ابن قاضي القضاة جمال الدّين ابن الح□رستاني الشّافعي كان خطيب الجامع الأموي أثناء فترة تولّي والده للقضاء، كما تولّى جمال الدّين محمّد بن أبي الفضل الدّ□ولعي الشّافعي الخطابة مدة طويلة – وهو منسوب إلى الدّ□ولعية إحدى قرى الم□وصل في شمال العراق – وتُوفي عام 635هـ/1237م وهو لا يزال على وظيفته، «وتولّى الخطابة بعده أخٌ له و كان جاهلا» فلم يستقر فيها طويلا، ثمّ تولّاها كمال الدّين أبو سالم محمّد بن طلحة بن محمّد القُرشي الشّافعي المتوقّى في حلب عام 652ه/1254م.[4]

كما ولّى السلطان إسماعيل ابن العادل صاحب دمشق وأعمالها بين عامي (637-643هـ) (1239- 1245م) خطابة الجامع الأموي لعزّ الدّين ابن عبد السّلام الشّافعي عام 638هـ/1240م، ثمّ ولّاها لعماد الدّين أبي المعالي داود بن عمربن يوسف المقدسي ثمّ

---

[1]- دِمياط من أبرز مدن الدّيار المصرية، تقع في شمال مصر على السّاحل. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 267.)

[2]- تاج الدّين السّبكي، **المصدر السابق**، ج 8، ص 170، 196.

[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 461.

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السابق**، ج 7، ص 131، 199.

الدّمشقي الشّافعي (ت 656هـ/1258م).[1] أمّا في الدّيار المصرية؛ فإنّنا نجد- مثلا – القاضي ابن السّكري المذكور سابقا قد جُمع له بين القضاء و الخطابة في القاهرة؛ إذ كان خطيبا في جامع الحاكم المنسوب إلى الحاكم بأمر الله السّالف ذكره، كما جمع السّلطان نجم الدّين أيّوب للعزّ بن عبد السّلام - بعدما حلّ بالدّيار المصرية – في أواخر عام 638هـ/1240م بين القضاء و خطابة المسجد الجامع في مدينة مصر الذي يُعدّ من أبرز المساجد في الدّيار المصرية.[2]

ثالثا- مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية :

أ- نشاط المدارس:

نشطت المدارس بفعل كثرة طلبة العلم و اعتناء السّلاطين بها بشكل عامّ، وكذا وجود أوقاف مخصّصة لها؛ فبالنّسبة للمدارس الشّافعية بدمشق نجد من مدرسيها القاضي شمس الدّين ابن س□نيّ الدّولة السّابق ذكره ومحيي الدّين ابن الزّكي و الفخر ابن عَساكر؛ وقد درسوا بالتّقوية ، أما المدرسة الدّ□ولعية فقد تولّى التّدريس بها مؤسّسها جمال الدّين الدّ□ولعي . وممّن تولّى التّدريس في المدرسة الرّكنية[3] الشّافعية شمس الدّين ابن س□نيّ الدّولة ثمّ ابنه صدر الدّين أبو العبّاس أحمد (ت 658هـ/1260م)، حيث نسجّل خلال الفترة توارث كثير من الفقهاء التّدريس عن آبائهم من جهة، و الجمع بين عدّة مدارس عند البعض من جهة ثانية، بل إنّنا نجد واقف المدرسة الع□صْرونية عبد الله محمّد ابن أبي ع□صْرون شرط أن يكون التّدريس فيها بعده لذرّيته؛ وأن تُدرّس فيها بعض مصنّفاته أيضا.[4]

وثمّة أمثلة كثيرة للتّوارث المذكور، وكذا الارتباط القوي بين تولّي التّدريس – سيما الجمع بين عدة مدارس – وبين القضاء؛ فنجد شمس الدّين ابن س□نيّ الدّولة قد تولّى تدريس الف□لكية، وبعد وفاته سنة 635هـ/1237م خلفه ولده صدر الدّين. ونجد القاضي نجم الدّين أبا العبّاس أحمد بن محمّد بن خ□ل□ف المقدسي الشّافعي المتوفّى في دمشق عام

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق، ج7**، ص 204.

[2]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 170، 212.

[3] - نسبة إلى أحد الأمراء خلال عهد السلطان العادل؛ و هو ركن الدّين منكورس المتوفّى عام 631هـ/1233م. (أنظر: عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ج 7، ص 190).

[4]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السابق**، ج 1، ص 120، 134، 183، 190، 303.

638هـ/1240م قد درّس بأربع مدارس منها الصّارمية[1] ؛ وكان قد ناب في القضاء عن قاضي القضاة جمال الدّين ابن الح□رستاني وابن س□نيّ الدّولة.[2] كما أن القاضي نجم الدّين الحسن بن عبد الله بن أبي الحجّاج الدّمشقي (ت623هـ/1226م) قد تولّى التّدريس بالنّورية في حلب إلى جانب نيابة القضاء. وفي هذه الأخيرة أيضا جمع القاضي زين الدّين أبو محمّد عبد الله بن عبد الرّحمان الأسدي (ت635هـ/1237م) بين القضاء والتّدريس في الظّاهرية[3] وغيرها، ولمّا توفي خلفه عليها ولده كمال الدّين أبو بكر حتّى عام 658هـ/1260م.[4]

ونذكر كذلك من المدرسين الشّافعية في حلب شمس الدّين عبد الله الكِشْوَري (ت608هـ/1211م) ودرّس بالأسدية بين عامي (600-608هـ)(1203-1211م)، وهو منسوب إلى قرية كِشْور في بلاد اليمن. كما درّس زين الدّين المذكور آنفا بالرّواحية ثمّ خلفه عام 623هـ/1226م أخوه جمال الدّين أبوعبد الله محمّد حتّى عام 632هـ/1234م، ثمّ تولّاها بهاء الدّين يوسف ابن القاضي زين الدّين حتّى توفي عام 635هـ/1237م. ودرّس موفّق الدّين أبو القاسم بن عمر بن فضل الحميدي بالمدرسة اله□روية في ظاهر حلب، الّتي أنشأها رجل قدم من مدينة ه□راة الخُرسانية في أواخر القرن السادس الهجري/الثّاني عشر الميلادي، وكانت وفاة الحميدي عام 610هـ/1213م، فخلفه شمس الدّين أبو المظفّر حامد بن أبي العميد عمر القزويني إلى أن توفي سنة 636هـ/1238م، فو□ليها ولده عماد الدّين محمّد حتّى توفي عام 658هـ/1260م وهذا ما يؤكّد انتشار توارث التّدريس بشكل معتبر.[5]

أمّا الدّيار المصرية فقد درّس كمال الدّين أحمد بن صدر الدّين أبي الحسن ابن حُمّوية (ت 640هـ/1242م) في المدرسة النّاصرية، ودرّس القاضي عماد الدّين ابن السّكري (ت620هـ/1223م) بمدرسة منازل العِزّ.[6]

---

[1]- أنشأها الأمير صارم الدّين جوهر عام 622هـ/1225م، وقد توفي خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري / الثّالث عشر الميلادي. (أنظر: عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السابق**، ج1، ص 247.)

[2]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السابق**، ص171.

[3]- منسوبة إلى السّلطان الظّاهر غازي ابن صلاح الدّين صاحب حلب (ت613هـ/1216م). (أنظر: عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السابق**، ج 1، ص 252.)

[4]- **المصدر نفسه**، ص 250-253.

[5]- **المصدر نفسه**، ص 255، 256، 261.

[6]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السابق**، ج3، ص 438 – 440.

وإذا نظرنا إلى مدارس الحنفية في دمشق وجدنا من مدرّسيها نجم الدّين خليل بن علي الحموي (ت 641هـ/1243م) ودرّس بالمدرسة الخاتونية الجُوانية، وبعد وفاته خلفه ولده شمس الدّين علي (ت651 هـ/1253م) حتّى انتُزعت منه في زمان السّلطان نجم الدّين أيّوب سنة 644هـ/1246م؛ فوليها بعده عزّ الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحمان السِّنْجاري حتّى توفي سنة 646هـ/1248م؛ وقد قدم من مدينة سِنْجار بالجزيرة الفُراتية، وخلفه ابنه كمال الدّين عبد اللّطيف (ت 659هـ/1261م). ويُعدّ سِبْط ابن الجوْزي من أبرز من درّس بالمدرسة الشبْلية البرّانية، ودرّس أيضا بالعزّية البرانية.[1]

أمّا في حلب فنجد افتخار الدّين عبد المطّلب بن عبد الملك الهاشمي قد تولّى التّدريس بالحلاوية وهي « من أعظم المدارس صيتا» وكانت وفاته عام 616هـ/1219م، فخلفه ابنه تاج الدّين أبو المعالي حتّى توفي عام 633هـ/1235م، فتولّاها بعده كمال الدّين أبو القاسم عمر ابن العديم. ونذكر ممّن تولّى تدريس المدرسة الأتابكية جمال الدّين خليفة بن سليمان الحنفي، فلمّا توفي عام 638هـ/1240م درّس بها مجد الدّين عبد الرّحمان بن كمال الدّين ابن العديم المذكور. أما المدرسة الحدّادية[2] فممّن درّس بها موفّق الدّين أبو الثناء محمود بن طارق النحاس الحلبي، ولم يزل بها حتّى توفي عام 602هـ/1205م فخلفه ولده كمال الدّين إسحاق و استمرّ مدّة طويلة إلى أن توفي عام 644هـ/1246م[3]. ونستنتج من معطيات الفترة – المذكورة وغيرها – أن الأبناء يقلّدون – في الغالب – آباءهم في طلب العلم و التّمذهب العقدي و الفقهي .

ويُعدّ عزّ الدّين عمر بن محمّد بن منصور الدّمشقي (ت630هـ/1232م) أبرز من درّس المالكية في المدرسة الصلاحية بدمشق، وتولّاها بعده زين الدّين عبد السلام بن علي بن عمر الوافد من بلاد المغرب، وقد عمر مدّة طويلة (ت 681هـ/1282م)[4]، كما أنّ جلال

---

[1]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 388، 392، 407، 424، 458.

[2]- أنشأها حسام الدّين محمّد بن عمر بن لاجين المتوفّى خلال أواخر القرن السّادس الهجري /الثاني عشر الميلادي، و هو أحد أقارب السّلطان صلاح الدّين.(أنظر: عزّ الدين ابن شدّاد، **المصدر السابق**،ج1، ص 272).

[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر نفسه**، ص 264، 273، 274.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 371.

الـدّين أبـا محمّـد عبـد الله بـن نجـم الـدّين الجُـذامي المصـري المعـروف بـابن شـاس (ت616هـ/1219م) يُعتبر من أبرز من درّس بمدرسة العادل بمدينة مصر.[1]

أمّا مدارس الحنابلة في دمشق؛ فممّن درّس بها أبو المعالي أسعد بن المُنجّى التنّوخي الدّمشقي المتوفّى عام 606هـ/1209م وتولّى تدريس المسمارية، و النّاصح ابن الحنبلي ودرّس بالمسمارية أيضا بعد عزل ابن المُنجّى، ثمّ أقامت له ربيعة خاتون بنت أيّوب(ت643هـ/1245م)- أخت السّلطانين صلاح الدّين والعادل – مدرسة في الصالحية لأنّ أمّ اللّطيف بنت النّاصح المذكورة سابقا كانت في خدمتها فأشارت عليها بذلك، وشرع في التّدريس بها عام 628هـ/1230م.[2]

ونذكر من مدرّسي الحنابلة كذلك شمس الدّين عمر بن أسعد المُن□جى التّنوخي الدّمشقي المتوفّى عام 641هـ/1243م ودرّس بالمسمارية، وكان يستنيب فيها أخاه عزّ الدّين أبا الفتح عثمان المتوفّى عام 641هـ/1243أيضا.[3]

وقد كنّا ذكرنا سابقا أنّه لم توجد خلال الفترة المعنية مدارس خالصة للحنابلة في مصر، وأن المدرسة الصّالحية في القاهرة كانت على المذاهب الأربعة، فأوّل من درّس بها للحنابلة شمس الدّين أبو بكر محمّد بن العماد إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الصّالحي المتوفّى عام 676هـ/1277م .[4]

ونستنتج من معطيات المدارس أنّ هذه الأخيرة كانت إحدى وسائل تثبيت الانتشار الواسع للمذهب الشّافعي، وأنّ انفراد أهل كل مذهب فقهي بمدارس يُعتبر مظهرا من مظاهر تفرّق المسلمين بفعل الحياة المذهبية، وقد مسّ هذا التفرّق أداء الصلوات الخمس ذاتها، فثمّة نصوص تاريخية تُبرز وجود ثلاثة أئمّة لأدائها في الجامع الأموي كلّ واحد في جهة – رغم أن خطابته ثابتة للشّافعية – ، ففي عام 635هـ/1237م أمر السّلطان الكامل ابن العادل ألّا تُصلّى فيه صلاة المغرب إلّا خلف إمام واحد، وفضل الشّافعي على الآخرَين الحنبلي

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 22، ص 98.
[2]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدرالسّابق** ، ج 3، ص 424، 429.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 492، 493.
[4]- تقي الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 465.

والحنفي لأنّه على مذهبه عقديا وفقهيا، وقد مسّ أمره صلاة المغرب نظرا للإسراع في أدائها بخلاف غيرها.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ المساجد – سواء الكبرى أو غيرها - قد كان منها أثر بارز في النّشاط العلمي، فبعض المساجد الصّغيرة قد تولّى خطابتها أعلام بارزون، مثل مسجد الصّالحية و خطيبه أبو عمر محمّد بن أحمد ابن قُدامة المقدسي [2]، و مسجد بيت ل هيا – و هي قرية قريبة من دمشق – و خطب به أبو الرّبيع سليمان بن إبراهيم الإسْعردي (ت 639هـ/1241م) المنسوب إلى إسْعرد، و هي بلدة في الجزيرة الفُراتية، و كان بعض أهل بيت ل هيا يُغيّرون اسمه فيجعلونه «الأشعري» فيغضب من ذلك إذ كان على عقيدة أهل الحديث.[3]

و نرى أنّه من الضّروري الإشارة إلى المناظرات كمظهر من مظاهر الحياة المذهبية فهناك نصوص تاريخية كثيرة تدلّ على الوجود المُعتبر للتّناظر كنتيجة للاختلاف العقدي و الفقهي، و نظرا لحرص كلّ طرف على إثبات صوابه حتى أنّنا نجد بعض الملوك يهتمّ به، فقال – مثلا – الذّهبي عن عيسى المعظّم ابن العادل (ت624هـ/1227م): «...و كان يبحث و يناظر و فيه دهاء و حزم. » و نقل بشأن الموفّق ابن قُدامة المقدسي أنّه كان « لا يناظر أحدا إلّا و هو يبتسّم »، و أنّه ناظر جمال الدّين أبا القاسم يحيى بن علي البغدادي الشّافعي المعروف بابن فضلان «الذي كان يُضرب به المثل في المناظرة فقطعه»، و أورد أيضا أنّ الموفّق« بقي يجلس زمانا بعد الجمعة للمناظرة » و ذلك في الجامع الأموي .[4]

و ثمّة نصوص أخرى كثيرة بشأن المناظرات نجدها مبثوثة في ثنايا كتب الطّبقات فمنها ما ذكر الذّهبي عن ابن راجح المقدسي الصّالحي الحنبلي السّالف ذكره إذ قال:« الفقيه المناظر شهاب الدّين أبو عبد الله... ... ... و كان يقطع الخصوم و يذهب فيناظر الحنفية

[1]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السّابق**، ص 166.
[2]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 22، ص 5.
[3] عبد الرّحمان بن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 485.
[4]- شمس الدّين الذهبي، **المصدر نفسه**، ص 121، 170.

ويتأدّون منه».[1] لكنّ المصادر التّاريخية لم تُفصّل أخبار هذه المناظرات كونها لم تُسفِر عن مِحن للعلماء أو فتن ميدانية بين العامّة.

ب – المصنّفات المذهبية :

1- مصنّفات الشّافعية:

قد ذكرنا سابقا أن معظم الشّافعية خلال الفترة المحدّدة كانوا أشاعرة، ومن مصنّفاتهم في العقيدة «مختصر المقالات» لعبد الحميد بن عُمّويه الخسْروشاهي المذكور سابقا، وصنّف عزّ الدّين ابن عبد السلام رسالة في العقيدة ضلّل فيها أهل الحديث ووصفهم بأشنع الأوصاف من النّفاق وغيره، وأشاد بكون أغلب فقهاء مصر والشّام على المذهب الأشعري فممّا قال: «...ولم تزل هذه الطّائفة...قد ضُربت عليهم الذّلة أينما ثُقِفوا كلّما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله»[2]. وأرسل إلى الملك الأشرف موسى صاحب دمشق يحرّضه على أهل الحديث و يُنكر عليه سياسته إزائهم، فردّ عليه السّلطان بأنّه« يتّبع ما عليه الخلفاء الرّاشدون الذين قال صلّى الله عليه و سلّم في حقّهم:« عليكم بسنّتي و سنّة الخلفاء الرّاشدين من بعدي» و عقائد الأئمّة الأربعة فيها كفاية لكل مسلم يَغلب هواه و يتّبع الحقّ....فقد ورد في الحديث : «الفتنة نائمة لعن الله مثيرها.» و من تعرّض إلى إثارتها قاتلناه بما يخلّصنا من الله تعالى »[3].

و لهذا فقد أثنى تاج الدّين السُّبْكي الأشعري على الملك الكامل بعدما أنكر على أخيه الأشرف إنصافه لأهل الحديث. و نذكر من مصنّفات العزّ « المُلحة في اعتقاد أهل الحقّ » وكتاب « مجاز القرآن » و « الغاية في اختصار النّهاية » و هي مؤيّدة للمذهب الأشعري.[4]

و نجد من مصنّفات الشّافعية في العقيدة أيضا « الردّ على الفخر الرّازي[5] في تفسير سورة الإخلاص » لموفق الدّين عبد اللّطيف بن محمّد البغدادي ثمّ الحلبي نزيل مدينة حلب

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 21، ص 156.

[2]- تاج الدّين السّبكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 219، 223.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 229، 231.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 239، 247، 248.

[5]- هو الفيلسوف الأشعري فخر الدّين محمّد بن عمر القُرشي الشّافعي، ولد عام 545هـ/1149م وتوفي عام 606هـ/1209م بمدينة هراة في خُراسان، له عدّة مصنفات، قال عنه الذّهبي: «... و قد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم و سحر و انحرافات عن السّنة. » (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ص 501).

المتوفّى عام 629هـ/1231م[1].

أمّا عن مصنّفاتهم في الفروع – أي المصنّفات الفقهية –؛ فمنها مصنّفين لضياء الدّين عثمان بن عيسى ابن دِرباس المتوفّى عام 602هـ/1204م في القاهرة، الأوّل « شرح المهذّب في الفروع » لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشّ□يْرازي الشّافعي الأشعري (ت 476هـ/1083م)، و الثّاني شرح كتاب « اللّمع في أصول الفقه » للشّ□يرازي أيضا.[2] ومنها « مقاصد الصّلاة » لعزّ الدّين ابن عبد السّلام. كما شرح عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المصري (ت 656هـ/1258م) « التّنبيه في فروع الشافعية » للشّ□يْرازي[3].

2- مصنفات الحنفية و المالكية:

رغم كثرة الفقهاء الحنفية سيما في بلاد الشّام، لم يكن تصنيفهم غزيرا، فمن مصنّفاتهم « السهم المُصيب في الرّد على الخطيب » للملك عيسى المعظّم ابن العادل و صنّفه في الرّد على نقد أبي بكر أحمد بن علي الشّهير بالخطيب البغدادي (ت 461هـ/1069م) للحنفية، و صنّف جمال الدّين محمّد بن أحمد الح□صيري شرحين للجامع الكبير لمحمّد بن الحسن(ت 187هـ/803م)[4] – و هو كتاب تعدّد شرحه من طرف الحنفية –، أحدهما مختصر و الآخر مطوّل سمّاه « التّحرير»، كما شرح أيضا « السير الكبير» و« السير الصغير» في الفقه لمحمّد بن الحسن كذلك، و صنّف كتاب « خير المطلوب في العلم المرغوب » في شكل فتاوى للملك النّاصر داود بن المعظّم الحنفي الذي حكم دمشق و أعمالها بعد وفاة أبيه عام 624هـ/1227م.[5]

كما صنف سِبْط ابن الج□وزي « شرح الجامع الكبير» و جمع مجلّدا في « مناقب أبي حنيفة»[6]. و لم يسلم تاريخه « مرآة الزّمان في تاريخ الأعيان » من التّحامل على مخالفيه في العقيدة، فقال - مثلا – عن عبد الغني المقدسي : « .... كان ما اشتهر من أمر الحافظ عبد الغني و إصراره على ما ظهر من اعتقاده و إجماع الفقهاء على الفُتيا بتكفيره. »

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج21، ص 323.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 476.
[3]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر السابق**، ج8، ص 239، 260.
[4]- محمّد بن الحسن بن فرقد الشّيباني المتوفّى عام 187هـ/803م، و هو أحد أصحاب أبي حنيفة.(أنظر: عبد القادر القُرشي، **المصدر السابق**، ج 2، ص 123.)
[5]- **المصدر نفسه**، ص 431 – 433.
[6]- شمس الدّين الذّهبي، **العبرفي خبر من غبر**، ج 3، ص 274.

و قد أنكر الذّهبي هذا الخبر إنكارا شديدا و ردّ على السِّبط ردّا مطوّلا؛ فممّا قال نفيا للإجماع المذكور: « ... فقد كان على مقالته بدمشق أخوه الشّيخ العماد و الشيخ موفّق الدّين و أخوه الشّيخ أبو عمر. و كان بالبلد أيضا خلق من العلماء لا يكفّرونه. »[1] فمن هذا النّص و غيره نستنتج أنّ التّمذهب كانت له آثار جليّة على التدوين التّاريخي خلال الفترة.

و نشير إلى أن أبا الطّاهر إسماعيل بن سودكين النُوري قد صنّف « كتاب الصلاة » وكتابين في التصوّف تأثّر فيهما بشيخه ابن عربي السّابق ذكره، و هما « لوائح الأسرار و لوائح الأنوار»، و شرح « التجليات الإلهية » في التصوّف لابن عربي[2]. و يُعتبر سِبْط ابن الج□وزي من مصنّفي الماتُريدية خلال القرن السّابع الهجري/ الثّاني عشر الميلادي، فله كتاب« النّضيد في مسائل التّوحيد. »[3]

ونذكر من مصنّفات المالكية – وهي قليلة مقارنة بمصنفات الشّافعية و الحنابلة - « الجواهر الثّمينة في فقه أهل المدينة » لجلال الدّين بن عبد الله ابن شاس المذكور سابقا ويُعدّ من أهمّ كتب الفقه المالكي، لذا فقد صُنّفت عليه مختصرات منها مختصر أبي عمرو ابن الحاجب المصري (ت 646هـ/1248م)، وهو « من أحسن المختصرات »، كما صنّف ابن الحاجب مختصرا في أصول الفقه من كتاب « أحكام الإحكام » لسيف الدّين علي بن أبي علي الآمدي الدّمشقي المتقدّم ذكره.[4]

3 - مصنفات الحنابلة :

لقد سجّلنا كثرة مصنّفات الحنابلة – ومعظمهم على عقيدة أهل الحديث كما ذكرنا سابقا – ، ففي جانب العقيدة نجد كتاب « الصّفات » وكتاب « اعتقاد الشّافعي » لعبد الغني المقدسي [5]؛ ومن خلال عنوان الأخير نستنتج أنّ الهدف منه إيضاح مخالفة فقهاء الشّافعية خلال الفترة المعنية – ومعظم أشاعرة – لعقيدة الشّافعي في مسألة الصّفات، ونجد كذلك « مسألة العلو » للموفّق ابن قُدامة، وله أيضا جزء سمّاه « لُمعة الاعتقاد » وكتاب

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء** ، ج 21، ص 464.
[2]- عمر رضا كحالة، **معجم المؤلّفين**، ج 1، ط 1، ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1414هـ/1993م، ص 365.
[3]- شمس الدّين الأفغاني، **المرجع السابق**، ج 1، ص 315.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السابق**، ج 7، ص 223.
[5]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ص 447.

« البرهان في مسألة القرآن » وجزء في « جواب مسألة وردت من صرخد[1] في القرآن » وآخر في « ذمّ التأويل » و« كتاب القدر» و« منهاج القاصدين في فضل الخلفاء الرّاشدين » و « رسالة إلى الشّيخ فخر الدّين ابن تيمية » .[2]

كما ذكر الذّهبي أنّ شهاب الدّين أبا عبد الله محمّد بن خلف بن راجح الصالحي الدّمشقي(ت616هـ/1219م) صنّف «طريقة في الخلاف»، وأنّ ضياء الدّين المقدسي (ت643هـ/1245م) صنّف جزءا في «النّهي عن سبّ الأصحاب» وذلك موجّه- كما هو جليّ – إلى الشّيعة.[3] وله أيضا جزء في «أحاديث الحرف و الصوت» أي في مسألة كلام الله تعالى، وكتاب« مناقب أهل الحديث ».[4]

أمّا المصنّفات الفقهية فمنها« الأحكام الكبرى » و «الصّغرى» لعبد الغني المقدسي وكتاب « الفروق في المسائل الفقهية » وكذا « الأحكام للعِماد المقدسي » ، و«المُغْني في شرح الخِر□قي» للموفّق ابن قُدامة شرح فيه كتاب أبي القاسم عمر بن الحسين الخِر□قي الدّمشقي الحنبلي (ت 334هـ/945م)، ويُعدّ «المُغْني » من أشهر المصنّفات الفقهية وهو أبرز ما صنّف الحنابلة في الفقه خلال الفترة المحدّدة، وللموفّق أيضا كتاب «الهادي» و كتاب« الرّوضة » في أصول الفقه، و« الكافي » و « المُقنِع » وكلاهما في الفقه، وقد انتشرت مصنّفاته و اشتهرت حتّى عند غير الحنابلة.[5]

كما تجدر الإشارة إلى تصانيف بهاء الدّين عبد الرّحمان بن إبراهيم المقدسي (ت 624هـ/1227م) ومنها «شرح العُمدة» للموفّق ابن قدامة، وهو شرح مختصر، في حين جمع أبو الخير مكي بن عمر المقدسي المتوفّى عام 634هـ/1236م سيرة عبد الغني المقدسي. ولشمس الدّين ابن المُنجّى مصنّف في المذهب سمّاه «المُعتمد والمُعوّل». ولضياء

---

[1]- كثيرا ما تُذكر في المصادر التّاريخية بـ « قلعة صرخ□د »، و هي بلدة تقع جنوب دمشق. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 13، ص 292.)

[2]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 292.

[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 23، ص 27، 128.

[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر نفسه**، ج3، ص 520

[5]- **المصدر نفسه**، ص 292 – 293.

الدّين المقدسي كتاب « الأحكام » وكتاب « سبب هجرة المقادسة إلى دمشق ». وفصّل فيه الحديث عن مشايخهم.[1]

ولا ريب أنّ الدّارس للحياة المذهبية في مصر و بلاد الشّام خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي يلاحظ ضعف نشاط الشّيعة، وذلك عائد إلى قلّة أعدادهم وإلى المعطيات العامّة السّائدة، ونجد سِبْط ابن الج□وزي قد صنّف كتابا في التشيع وأثبت هذا الذّهبي في مصنّفاته، ومع ذلك أنصفه فوصفه بالبراعة في الوعظ.[2]

وقد شكّل الإفتاء جانبا أساسيا في الحياة المذهبية إلى جانب التّصنيف، سيما بالنّسبة لكبار العلماء، ونذكر في هذا السّياق بعض الفتاوى المتعلّقة بالمذاهب، فقد سُئل – مثلا- عبد الغني المقدسي عن يزيد بن مُعاوية[3] فأجاب: «خلافته صحيحة وقال بعض العلماء: بايعه ستّون من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وأمّا محبّته، فمن أحبّه فلا يُنكَر عليه ومن لم يُحبّه فلا يلزمه ذلك لأنّه ليس من الصحابة ... ... وإنّما يُمنع من التعرّض للوقوع فيه خوفا من التسلّق إلى أبيه، وسدّا لباب الفتنة ».[4] فلا شك أنّ هذه الفتوى مخالفة لعقائد الشّيعة.

كما امتدّت مظاهر النّشاط المذهبي إلى الشّعر الذي اتُّخِذ أحيانا وسيلة للتّحذير، فمن ذلك أبيات لأبي عمر ابن قُدامة المقدسي يُقرِّر فيها بعض أصول عقيدة أهل الحديث:

أوصيكم بالقول في القرآن	بقول أهل الحقّ والاتقان
ليس بمخلوق ولا بفانِ	لكن كلام الملك الدّيان
آياته مشرقة المعاني	متلوّة لله باللّسان
و القول في الصفات يا إخواني	كالذّات و العلم مع البيان
إمرارها من غير ما كفرانِ	من غير تشبيه ولا عُطلان.[5]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 360، 460، 492، 519، 520.

[2]- شمس الدّين الذّهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال** ، ج 7، (تحقيق: علي معوّض و آخرون)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1416هـ/1995م.

[3]- يزيد بن مُعاوية بن أبي سُفيان، الخليفة الأموي الثّاني، توفي عام 64هـ/684م. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 1، ص 51.)

[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر نفسه**، ص 55.

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 114.

جـ - الأسر العلمية المذهبية :

قد ذكرنا سابقا أنّ طلب العلم و التوسّع في ذلك كثيرا ما انتقل من الآباء إلى الأبناء فنجد عدّة أسر كثر فيها منها:

1 - أسرة ابن قُدامة الحنبلية:

قد سبق تطرّقنا لهجرة بعض المقادسة إلى دمشق، حيث أصبحت أسرة ابن قُدامة الحنبلية من أهمّ الأسر العلمية، فكان أبو عمر محمّد ابن قُدامة جدّ أغلب علمائها، وهو والد شرف الدّين ابن قُدامة المقدسي الصّالحي المتوفّى عام 643هـ/1245م، وقد تولّى خطابة مسجد الصّالحية، ولأبي عمر أختين من أهل العلم، وهما أم محمّد رابعة بنت أحمد (ت 620هـ/1223م) زوجة عبد الغني المقدسي، ورُقيّة بنت أحمد (ت621هـ/1224م) وهي والدة المحدّث ضياء الدّين المقدسي.[1]

أما الموفّق ابن قُدامة- شقيق أبي عمر – فإنّه يُعدّ «من كبار فقهاء الإسلام» وتولّى ابنه مجد الدّين عيسى الإمامة و الخطابة في الصّالحية، وكانت وفاته عام 614هـ/1218م وخلف ولدين فقيهين توفيا عام 643هـ/1245م، الأوّل أحمد بن عيسى المعروف بسيف الدّين ابن قُدامة الذي أخذ العلم عن أبيه وجدّه وسافر إلى بغداد فسمع بها الحديث، وألّف مجلّدا كبيرا في الرّد على أبي الفضل محمّد بن طاهر بن علي المقدسي (ت 507هـ/1113م) في مواضع من كتابه « ص□فوة أهل التصوف ».[2] قال الذّهبي عن هذا المجلد: « ...وقد اختصرتُ هذا الكتاب على مقدار الرُّبع وانتفعت كثيرا بتعاليق سيف الديّن.[3] » أمّا الثّاني فهو محمّد بن عيسى المتوفّى عام 643هـ/1245م.[4]

2- أسرة ابن ع□ساكر الشّافعية:

تُعتبر من أبرز الأسر الشّافعية في دمشق، وأكثرها نشاطا على مستوى التّدريس والإفتاء، وتُنسب إلى المحدّث أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدّمشقي المعروف بابن

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 510، 511، 310، 312.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 299، 524، 526.
[3]- شمس الدّين الذّهبي، **تذكرة الحُفّاظ** ، ج 4، ص 159.
[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر نفسه** ، ص 532.

ع□ساكر (ت571 هـ/1175م).[1] و خلال الفترة المحدّدة نجد ابنه بهاء الدّين أبا محمّد القاسم الدّمشقي المتوفّى عام 600هـ/1203م من أبرز فقهاء الشّافعية، وجمع كتابا كبيرا في « الجهاد » وآخر في«فضائل القدس» و ثالثا في «المناسك». ولبهاء الدّين ولدين يُعدّان من أبرز أعلام الشّافعية خلال الفترة، الأوّل المحدّث عماد الدّين علي الدّمشقي المتوفّى عام 616هـ/1219ببغداد؛ إذ كانت له رحلة إلى العراق وخُراسان[2]، و الثّاني فخر الدّين أبو منصور عبد الرّحمان المعروف بالفخر ابن عَساكر الدّمشقي ، وقد درّس بالمدرسة الجاروخية [3] في دمشق ثمّ وُلي تدريس المدرسة النّاصرية ببيت المقدس- وهي منسوبة إلى الملك النّاصر صلاح الدّين الأيّوبي -، فكان يُقيم بالقدس أشهرا وبدمشق أخرى. وولّاه السلطان العادل أيضا تدريس التّقوية بدمشق[4]؛ فنلاحظ اجتماع المدارس على مدرّس واحد بل وفي أكثر من مدينة، وهذا يعكس مكانة بني ع□ساكر و الشّافعية عموما لدى السّلاطين الأيوبيّين.

3 - أسرة عبد الغني المقدسي الحنبلية:

نزل عبد الغني المقدسي بدمشق مع المقادسة المذكورة هجرتهم سابقا، ويُعدّ من أبرز علماء أهل الحديث، وقد سبقت الإشارة إلى بعض تصانيفه، وله أخرى وهي « المصباح في عيون الأحاديث الصّحاح » و « نهاية المُراد » في الحديث أيضا و « تُحفة الطّالبين في الجهاد و المجاهدين. » وكتاب « فضائل خير البريّة » و « مِحنة الإمام أحمد » و« الصِّلات إلى الأموات »، وكتبا صغيرة مثل « الأقسام الّتي أقسم بها النّبي صلّى الله عليه وسلّم » و « النّصيحة في الأدعية الصحيحة ».[5] وهذا ما يعكس حيويته و تضلّعه في علوم الشّرع.

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 60.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 405، 407، 145، 146.
[3]- أنشأها أمير يُدعى سيف الدّين جاروخ التّركماني الذي توفي خلال أواخر القرن السّادس الهجري/ الثّاني عشر الميلادي. (أنظر: عبد القادر النعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1،ص169.)
[4]- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **المصدر السّابق**، ص 137.
[5]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 21، ص 447.

ونجد العماد المقدسي - المذكور فيما سبق – من أبرز علماء الحنابلة وشرع في تصنيف كتاب «الأحكام» ولم يُتمّه، وكان يُدرّس بالصّالحية إذا كان الموفّق ابن قُدامة بدمشق، فإذا انتقل الموفّق إلى الصالحية سار العماد إلى الجامع الأموي فدرّس به.[1]

وقد خلّف عبد الغني ثلاثة أولاد وكانوا من علماء الحنابلة؛ الأوّل عزّ الدّين محمّد الدّمشقي (ت613هـ/1216م)، وكانت له حلقة بالجامع الأموي فيقرأ الحديث يوم الجمعة بعد الصّلاة[2]، و الثّاني المحدّث جمال الدّين عبد الله الدّمشقي (ت629هـ/1231م) الذي ارتحل إلى عدّة أمصار طلبا للعلم كالعراق و الحِجاز وخُراسان، أمّا الثّالث فهو مُحيي الدّين أبو سليمان عبد الرّحمان الدّمشقي (ت643هـ/1245م) وكان يؤمّ مع الموفّق ابن قُدامة في مِحراب الحنابلة بالجامع الأموي. ونشير أنّه وُجد للأعلام المذكورين أبناء من أهل العلم خلال فترات لاحقة .[3]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السابق**، ج 3، ص 198، 200.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 190، 194.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 395، 396، 504.

خلاصة الفصل :

ننتهي من هذا الفصل بخلاصة عامّة مفادها وجود تعدّد مذهبي في مصر و الشّام على مستوى كل من العقيدة و الفقه خلال الفترة المعنية، وذلك ناتج عن التطوّرات المذهبية التّي جرت في فترات سابقة، فعلى مستوى العقيدة نجد أهل السّنة يُمثّلون الغالب الأعمّ من أهل مصر و الشّام ، ممثّلين في أهل الحديث و الأشاعرة و الماتُريدية مع اختلاف في مدى اتّباع أهل العلم و السّلاطين و الأمراء لهذه المذاهب، إذ أنّ مذهب الأشاعرة يُعدّ الأكثر انتشارا على هذا المستوى، وأشرنا إلى عدم إدراك معظم العامّة للأصول العقدية للمذهب الأخير بحيث أنّ انتماءهم إليه يكاد يكون ظاهريا فحسب.

أمّا عن الانتشار المذهبي؛ فإنّ أهل الحديث تركّزوا بشكل خاصّ في دمشق وبيت المقدس، في حين وجدنا حلب أهمّ مدينة تركّز فيها الماتُريدية، مع الانتشار العامّ للأشعرية.

أمّا عن الشّيعة، فإنّ وجودهم قليل، و هو إمّا أن يكون جماعيا كما هو الحال بالنّسبة لمناطق تركز النُّصيرية و الدُّرزية – و هم أشدّ غُلاة الشّيعة – و إمّا أن يكون فرديا كوجود أعلام من الإمامية في المدن الكبرى. لكنّ هؤلاء لم يكن لهم دور بارز خلال الفترة المحدّدة. و لاحظنا انحسار النُّصيرية و الدُّرزية في جهات معيّنة من بلاد الشّام، كما أن وجود أعلام الإمامية في هذه الأخيرة أكثر منه بالدّيار المصرية.

و وجدنا على صعيد المذاهب الفقهية المذهب الشّافعي الأكثر انتشارا سواء في مصر أو الشّام، في حين سجّلنا انتشار المذهب الحنفي في الشّام أكثر منه في مصر و العكس بالنّسبة للمذهب المالكي، أما الحنابلة فقد تركّزوا خصوصا في دمشق و بيت المقدس. و كان لتنقّلات العلماء داخليا – أي في مصر و الشّام – و خارجيا – سيما في العراق – دور مهمّ في الحياة المذهبية، كما كان لوفود الأعلام على حواضر مصر و الشّام تأثير على النّشاط المذهبي كوُفود الماتُردية من أقاليم الشّرق.

والملاحظ أنّ اتّباع المماليك للمذهب الأشعري في العقيدة و الشّافعي في الفقه كان نابعا من تأثرهم بالأيّوبيين، إذ كانوا جزءا من جندهم، و كان لطبيعة تمذهب المماليك دور أساسي في الحياة المذهبية.

أمّا عن مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية، فإنّ المدارس مثّلت جانبا مهمّا منه و سجّلنا كثرة المدارس الشافعية و الحنفية. وعلى مستوى التّصنيف المذهبي ذكرنا كثرة مصنفات الحنابلة رغم قلّة أعدادهم بالمقارنة بالشّافعية، كما أشرنا إلى وجود مصنّفات بارزة.

و عرفت الفترة معطيات هامّة بالنّسبة للحركة العلمية المتأثّرة بالتّمذهب، منها توارث التّدريس في كثير من الأحيان و كذا اتّباع الأبناء لمذاهب آبائهم بشكل عام، و بذلك برزت أسر مذهبية شهيرة.

الفصل الأول: المذاهب العقدية و الفقهية في مصر و الشام (648-784هـ)(1250-1382م):

أولا- المذاهب العقدية في مصر والشام (648-784هـ) (1250-1382م):

أ- أهل السنة :

1- أهل الحديث
2- مذهب الأشاعرة
3- مذهب الماتريدية

ب- الشيعة:

1- الإمامية
2- النصيرية والدرزية

ثانيا- المذاهب الفقهية في مصر والشام (648-784م)(1250-1382):

أ- المذهب الحنفي
ب- المذهب المالكي
ج- المذهب الشافعي
د- المذهب الحنبلي

ثالثا- أبرز الأسر العلمية المذهبية:

أ- أسرة أبن أبي جرادة الحلبية الحنفية
ب- أسرة بني قدامة المقدسية الصالحية الحنبلية:
1- أسرة أبي عمر المقدسي
2- أسرة ابن عبد الهادي .
ج - أسرة ابن عساكر الدمشقية الشافعية
د - أسرة ابن المنجى الدمشقية الحنبلية

خلاصة الفصل.

شكّل الانقسام إلى مذاهب في كلّ من العقيدة والفقه إحدى أبرز العناصر السّائدة في المجتمع خلال عصر المماليك البحرية سيما بالنّسبة لأهل العلم، وقد كان للمماليك عدّة مظاهر تأثّر بالأيّوبيين خاصّة من حيث مذهبهم المُتّبع عقديا وفقهيا.

أوّلا - المذاهب العقدية في مصر و الشّام (648 – 784هـ) (1250 – 1382م):

أ - أهل السّنة:

لقد ذكرنا في الفصل السّابق أنّ أهل السّنة مثّلوا الأغلبية من أهل مصر و الشّام خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري / الثّالث عشر الميلادي، و استمرّ ذلك خلال عصر المماليك البحرية، و هو ما نوضّحه كما يلي:

1 – أهل الحديث:

سبق تطرّقنا للأصول العقدية لأهل الحديث و التي تُشكّل اختلافا عامّا مع أصول الشّيعة في حين تلتقي مع أصول الأشاعرة و الماتُردية في جوانب كموالاة الصحابة دون أخرى كمسألة الصّفات . و خلال عصر المماليك البحرية استمرّ تركّز أهل الحديث في مدينتي دمشق و بيت المقدس، و في بلدة الصّالحية بظاهر دمشق، كما تركّزوا أيضا في بلدة م□رْدا[1] التّي تُعدّ بلدة حنبلية، هذا فضلا عن وجود كثير من أعلامهم في المدن الكبرى في الشّام ومصر[2].

و معظم أهل الحديث في مصر و الشّام حنابلة، و نجد شواهد تاريخية كثيرة على ذلك فمنها – مثلا - قول تاج الدّين السُّبْكي – و هو أشعري – في ترجمته لشيخه شمس الدّين الذّهبي الشّافعي: «... كان شيخنا – و الحقّ أحقّ ما قُبل و الصدق أولى ما آثره ذو السبيل – شديد الميل إلى آراء الحنابلة. »[3] ذلك بأنّ الذّهبي كان يُثبت الصّفات كما هو مذهب أهل الحديث، إذ قال – مثلا – في مسألة كلام الله تعالى: « ...الذي أعتقده ما صحّ به النّص، و هو أن الله كلّم موسى تكليما، و سمع موسى كلام الله حقيقة بأذنه. » و هذا خلاف ما تذهب إليه

---

[1]- قرية قُرب نابُلس. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الح□موي، **المصدر السابق** ،ج5، ص 104.) و نابُلس : « من مدن الشّام » من أعمال بيت المقدس . (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 571.)

[2]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 444.

[3]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 103.

الأشاعرة من أنّ الله تعالى لم يكلّم موسى حقيقة.[1] و منها كذلك ما أورده ابن كثير في سياق حديثه عن سجن تقيّ الدّين ابن تيمية في القاهرة إثر قيام الأشاعرة عليه في العقيدة عام 705هـ / 1305م، فقال: « .. و ألزم أهل مذهبه بمخالفته... ... ... و حصل للحنابلة بالدّيار المصرية إهانة عظيمة كثيرة ... و صارت حالهم حالهم. »[2]

و نذكر من أعلام أهل الحديث المتوفين خلال النّصف الثاني من القرن السّابع الهجري / الثالث عشر الميلادي أبا عبد الله محمّد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي النّابُلسي الحنبلي (ت 656هـ / 1258م) [3]، و نجم الدّين أحمد بن عبد الرّحمان بن أبي عمر المقدسي الصّالحي(ت695هـ/1295م)، و شرف الدّين الحسن بن عبد الله المقدسي الدّمشقي مدرّس الج□وْزية (ت 657هـ / 1259م)، و كذا « شيخ الحنابلة » نجم الدّين أبا عبد الله أحمد بن حمدان بن شبيب الحرّاني المتوفّى في القاهرة عام 695هـ/ 1295م، و زين الدّين أبا البركات المُنجّى بن عثمان التنّوخي الدّمشقي (ت 695هـ / 1295م) و قد أثنى عليه الذّهبي كثيرا.

و نشير كذلك إلى أبي عبد الله محمّد بن حازم المقدسي الصّالحي – من أهل الصّالحية – و توفي عام 696هـ 1296م، و أحمد بن عماد الدّين إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الدّمشقي المعروف بابن العِماد (ت 688هـ / 1289م)[4].

و نجد أيضا أبا العبّاس أحمد بن نجم الدّين أبي الفر□ج ابن قُدامة المقدسي الصّالحي الحنبلي المتوفّى عام 651 هـ 1235م، و شمس الدّين أبا عبد الله محمّد بن إبراهيم المقدسي الدّمشقي – أخو ابن العِماد - (ت 676هـ / 1277م) و قد أفتى و حدّث، و تقيّ الدّين أبا الفضل عبد الساتر بن عبد الحميد المقدسي الحنبلي (ت 679 هـ /1280م) الذّي قال عنه الذّهبي: «... رُمي بالتّجسيم[5] و كان بريئا منه، لكنّه كان لهجا بإيراد الصّفات. » أي كثير

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 48، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1419هـ - 1999م، ص 419.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 419.

[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 23، ص 325.

[4]- شمس الدّين الذّهبي،**سير أعلام النبلاء**،ج 29، (تحقيق: خيري سعيد) ،ط1،المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، ب ت، ص 32، 184، 200، 242.

[5]- المُجسّمة أو المُشبّهة هم الذين يُثبتون صفات الله تعالى و« يشبّهونها و يجسّمونها بالمخلوقات. » و هذا هو المفهوم الصّحيح للتّجسيم، أمّا الأشاعرة فيعتبرون أهل الحديث مُجسّمة رغم أنّ الأخيرين يُثبتون

الحديث عنها.[1] و منهم كذلك شهاب الدّين عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية الحرانيّ الدّمشقي الحنبلي – والد تقيّ الدّين ابن تيمية – و توفي في دمشق عام 682هـ 1283م و المحدّثة زينب بنت المكي بن علي الحرّاني الدّمشقية (ت 688هـ / 1291م)، و فخر الدّين علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الدّمشقي (ت 690هـ / 1291م) المعروف بابن البُخاري إذ كان والده قد استقرّ في مدينة بُخارى فيما وراء النّهر طلبا للعلم و قد سبق ذكره.[2]

أمّا خلال القرن الثّامن الهجري / الرّابع عشر الميلادي، فنجد من أعلام أهل الحديث تقيّ أبا العبّاس أحمد بن عبد الرّحمان المقدسي الصّالحي(ت701هـ/1301م)، وشهاب الدّين أحمد بن الحسن المقدسي الصّالحي(ت710هـ/1310م) المعروف بشهاب الدّين ابن عبد الغني، إذ هو من ذرّية المحدّث عبد الغني المقدسي. وتقيّ الدّين أبا الفضل سليمان بن حمزة المقدسي الصّالحي الدّمشقي؛ من بني قُدامة المقادِسة الصالحيّين- وقد تقدّم الحديث عنهم- وكانت وفاته عام 715هـ/1315م.[3] ومنهم كذلك المحدّث شرف الدّين عبد الله بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني الدّمشقي المتوفّى عام 727هـ/1326م[4]، وأخوه العالم الشهير تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية أبرز علماء أسرته وعصره، وكانت وفاته في دمشق عام 728هـ/1327م، وقد أثنى عليه الذّهبي وابن كثير ثناء واسعا.[5]

وتجدر الإشارة أيضا إلى شرف الدّين أبي عبد الله محمّد بن سعد الله الحرّاني الدّمشقي المعروف بابن نجيح (ت723هـ/1323م) أحد أبرز أصحاب تقيّ الدّين ابن تيمية والمحدّث الشهير شمس الدّين محمّد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفّى عام 744هـ/1343م، وزين الدّين أبي الفرج عبد الرّحمان ابن تيمية- أخو تقيّ الدّين ابن تيمية- (ت747هـ/1346م)، وإلى العالم المشهور شمس الدّين محمّد بن أبي بكر الزُّرعي- نِسبة إلى

صفات الله « بلا تشبيه و لا تجسيم. » (أنظر: خالد كبير علال، **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث**، ص 166.)

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سيرأعلام النّبلاء**، ج 29، ص 249، 318، 330.

[2]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السابق**، ج 4، ص 186، 241،229.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 387، 398.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **معجم محدّثي الذّهبي**، (تحقيق: عبد الرّحمان السويفي)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ - 1993م، ص 88 .

[5]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 29، ص 542، و عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 507.

زُر□ع وهي قرية من أعمال دمشق- الدّمشقي المتوفّى في دمشق عام 751هـ/1350م والمعروف بابن ق□يّم الج□وْزية، إذ كان والده قيِّما في المدرسة الج□وْزية بدمشق، ويُعدّ ابن القيِّم من أبرز تلاميذ تقيّ الدّين ابن تيمية.[1]

ونرى أنّه من الضّروري الإشارة إلى وجود أعلام بارزين من أهل الحديث غير حنابلة لكنّهم قليلون؛ وأبرزهم المحدّث الشهير علم الدّين أبو محمّد القاسم بن محمّد ابن الزّكي البِرْزالي الشافعي المتوفّى في دمشق عام 739هـ/1338م، والمحدّث جمال الدّين أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمان الدّمشقي المعروف بأبي الحجّاج المِزِّي[2]، ويُعدّ من أبرز محدّثي عصره، وقد أثنى عليه ابن كثير[3] وكذا الذّهبي فوصفه بـ «إمام المحدّثين»؛ فأبرز تصانيفه «تهذيب الكمال.» أي كتاب«الكمال في أسماء الرّجال» لعبد الغني المقدسي.[4] ومنهم كذلك المحدّث المؤرّخ الشهير شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن عثمان الذّهبي الدّمشقي الشّافعي المتوفّى في دمشق عام 748هـ/1347م، أحد أبرز علماء القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي.[5]

ونذكر من علماء أهل الحديث خلال الفترة المعنية أيضا جمال الدّين عبد الله بن شمس الدّين ابن ق□يِّم الج□وْزية الدّمشقي (ت 756هـ/1355م)، وأحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي الدّمشقي المتوفّى عام 773هـ / 1371م وهو من بني قُدامة الم□قادِسة الصّالحيين.[6]

ونستنتج ممّا تقدّم أنّ وجود أهل الحديث في بلاد الشّام أكثر منه في الدّيار المصرية وقد أشار إلى هذا بعض المؤرّخين.[7]

2 - مذهب الأشاعرة:

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج7، ص 484، 572، 581، 549.

[2]- نسبة إلى المِزّة، و هي قرية كبيرة في وسط بساتين على مقربة من دمشق. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السابق،** ج 5، ص 122.)

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه،** ص 550، 555.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **ذيول العبر في خبر من غبر،** ج 4، ص 126.

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه،** ص 585.

[6]- محمّد ابن حميد النّجدي، **السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة،** ج 1، (تحقيق: بكر عبد الله و عبد الرحمان العثيمين)، ط 1، مؤسّسة الرسالة، بيروت لبنان، 1416 – 1996، ص 98.

[7]- تقي الدّين المقريزي، **المصدر السّابق،** ج 3، ص 378.

قد ذكرنا خلال الفصل السّابق أن أغلب فقهاء الشّافعية و المالكية في مصر و الشّام على مذهب الأشاعرة في العقيدة، قال تاج الدّين السُّبْكي: «... أنا أعلم أنّ المالكية كلّهم أشاعرة ... و الشّافعية أغلبهم أشاعرة. »1. و من أعلام وفياتهم خلال النّصف الثاني من القرن السّابع الهجري / الثّالث عشر الميلادي المحدّث المؤرّخ شهاب الدّين أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسماعيل المقدسي الدّمشقي المعروف بأبي شامة المقدسي المتوفّى في دمشق عام 665هـ / 1266م، و مجد الدّين أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل ابن عَساكر الدّمشقي الشّافعي (ت 669هـ / 1270م)[2].

و نجد أيضا شمس الدّين أبا عبد الله محمّد بن أبي الفتح الحسن ابن ع□ساكر الدّمشقي (ت 668هـ/1269م)، و تاج الدّين أبا عبد الله محمّد بن عبد السّلام التّميمي الشّافعي المتوفّى في دمشق عام 695هـ/1295م. والمؤرّخ جمال الدّين محمّد بن سالم بن واصل الح□مَوي الشّافعي السّالف ذكره، وكذا بهاء الدّين أبا الفضل يوسف بن مُحيي الدّين ابن الزّكي و قد تقدّم ذكر والده3. حيث نستنتج من معطيات الفترة بشكل عامّ التأثّر بمذاهب الآباء.

كما نذكر أيضا تاج الدّين أبا محمّد عبد الرّحمان بن إبراهيم الف□زاري الصّعيدي[4] الأصل الدّمشقي(ت690هـ/1291م)، المنسوب إلى قبيلة ف□زارة العربية، وأبا عبد الله محمّد بن موسى بن النّعمان المغربي المالكي نزيل القاهرة المتوفّى عام 683هـ/1284م، والذي قال عنه الذّهبي:«...وكان ماهرا بمقالة الأشعري.» أي بأصول المذهب الأشعري.[5]

أمّا خلال القرن الثّامن الهجري/الرّابع عشر الميلادي، فنجد منهم المحدّث الشهير تقيّ الدّين أبا الفتح محمّد بن علي المصري الشّافعي المعروف بابن دقيق العيد المتوفّى في القاهرة عام 702هـ/1302م، ونجم الدّين أبا العبّاس أحمد بن محمد ابن الرِّفعة المصري(ت710هـ/1310م)، وقد أثنى عليه تاج الدّين السُّبْكي ثناء غريبا فقال:« ...ومن

---

[1]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص377.
[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 69، 87.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 93، 185، 194، 236.
[4]- الصّعيد « هو أعالي بلاد مصر » أي الجهات الجنوبية من الدّيار المصرية. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 361.)
[5]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ج 29، ص 258، 274.

ألقت إليه الأئمّة مقاليد السّلم و الأمان...ولا أخْمُص قدمه إن تواضع إلّا فوق هامات النّاس.»[1]

ومنهم كذلك صفيّ الدّين محمّد بن عبد الرّحيم الهندي نزيل دمشق المتوقّى بها عام 715هـ/1315م، وزين الدّين أبو الحسن علي بن مخلوف المصري المالكي(ت718هـ/1318م)، وأبو الفتح نصر بن سليمان الم□نْبجي[2] نزيل القاهرة وتوفي فيها عام 719هـ/1319م، وكذا جمال الدّين أبو الفضل يوسف بن إبراهيم بن جُملة الصّالحي الشّافعي(ت738هـ/1337م).[3]

ونشير أيضا إلى نجم الدّين أبي العبّاس أحمد بن عماد الدّين ابن صرصري الدّمشقي الشّافعي المتوقّى عام 723هـ/1323م، ونور الدّين أبي الحسن علي بن يعقوب المصري الشّافعي(ت724هـ/1324م)، وكمال الدّين أبي المعالي بن علاء الدّين علي المعروف بابن الزّمْلكاني[4] الشّافعي(ت727هـ/1326م)، وإلى بدر الدّين أبي عبد الله محمّد ابن إبراهيم ابن جماعة الح□مَوي المعروف ببدر الدّين ابن جماعة المتوقّى في القاهرة عام 733هـ/1332م وتقيّ الدّين بن شمس الدّين بن أبي بكر الأخنائي المالكي(ت750هـ/1349م).[5]

ومن أعلامهم أيضا جمال الدّين حسن بن تقيّ الدّين السُّبْكي[6] الشّافعي(ت755هـ/1354م)، ووالده تقيّ الدّين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبْكي المصري الشّافعي المتوقّى عام 756هـ/1355م في القاهرة[7]، وصلاح الدّين خليل بن أيبك الصفدي المتوقّى في دمشق عام 764هـ/1362م[8]، وتاج الدّين عبد الوهّاب بن تقيّ الدّين

---

[1]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 9، ص 24.

[2]- م□نْبج مدينة كبيرة في شمال شرق حلب. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 547.)

[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**،ج29 ، ص 444، 462، 469، 573.

[4]- نِسبة إلى ز□مْل□كا، و هي قرية قريبة من دمشق. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الح□موي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 150.)

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 481، 488، 503، 530.

[6]- نسبة إلى سُبْك من أعمال المنوفية في شمال مصر. (أنظر: عبد الرحيم الإسنوي، **طبقات الشّافعية**، ج 1، (تحقيق: كمال يوسف)، ط 1، دار الكتب، العلمية، بيروت – لبنان، 1407هـ 1987-، ص 350.)

[7]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص ص 609 - 611.

[8]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر نفسه**، ص 5.

السُّبكي الشّافعي- المذكور والده- وتوفي عام 771هـ/1369م[1]، وكان شديد الذّم لأهل الحديث سيما في مصنّفه « طبقات الشّافعية الكبرى.[2]»

3 - مذهب الماتُريدية :

لقد ذكرنا خلال الفصل السّابق أنّ معظم فقهاء الحنفية كانوا ماتُردية في العقيدة، حتّى إنّنا نجد بعض المؤرّخين يستخدم لفظ «الحنفية» في حديثه عن الاختلاف العقدي بين المذاهب ولا يقصد به إلّا الماتُريدية.[3] ونجد المؤرّخ تقيّ الدّين المقريزي[4] يقول عن الطّائفة الأخيرة:«..وهم طائفة الفقهاء الحنفية»؛ فكافّة الماتُريدية إذًا حنفية.[5]

وقد تطرّق تاج الدّين السُّبكي إلى المسائل الّتي فيها خلاف بين الأشاعرة و الماتُريدية - وأصولهم الطّائفتين مشتركة- وذكر أنّها ثلاث عشر مسألة، منها- مثلا-:« هل يجوز أن يعذّب الله المُطيع أم لا ؟ فالأشعرية يُجيزون ذلك و الماتُريدية لا يُجيزونه.»[6]

ونجد من أعلام الماتُريدية خلال العصر المملوكي ركن الدّين عبد الله بن محمّد السّم□رْقندي نزيل دمشق(ت701هـ/1301م)، وحُسام الدّين أبا الفضائل الحسن بن أحمد الرّازي نزيل دمشق أيضا وتوفي بها عام 695هـ/1295م، وجمال الدّين أبا غانم محمّد بن كمال الدّين ابن الع□ديم الحلبي(ت694هـ/1294م)- وقد تقدّم ذكر والده-[7]. ومنهم كذلك جلال الدّين عمر بن محمّد الخُج□ندي[8] وهو من نُزلاء دمشق كذلك وتوفي بها عام 691هـ/1292م.[9]

ونلاحظ من خلال تراجم أعلام الماتُريدية أنّ وجودهم في بلاد الشّام أكثر منه بالدّيار المصرية، وتركّزهم في حلب أكثر من غيرها من حواضر الشّام، ومن أعلامهم أيضا أبو

---

[1]- تقيّ الدّين ابن قاضي شُهبة، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 105.
[2]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص ص 218 – 223.
[3]- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السّابق**، ص 606.
[4]- هو المحدّث المؤرّخ تقيّ الدّين أحمد بن علي بن عبد القادر المصري المقريزي الشافعي المتوفّى عام 845هـ / 1441م في القاهرة، وهو منسوب إلى محلّة مقريز من بعلبك. (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السابق**، ج 15، ص 266.)
[5]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 426 .
[6]- شمس الدّين الأفغاني، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 453.
[7]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 29، ص 122، 161، 179.
[8]- نسبة إلى خُج□ند « و هي بلدة كبيرة كثيرة الخير » في بلاد ما وراء النّهر. (أنظر : عبد الكريم السمعاني، **المصدر السابق**، ج 2، ص 327.)
[9]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ج 29، ص 190، 214.

العبّاس أحمد بن إبراهيم السّروجي المنسوب إلى بلدة س□روج في الجزيرة الفُراتية (أنظر الملحق السّادس ص 202)، وهومن نُزلاء القاهرة حيث توفي فيها عام 710هـ/1310م. وكذا عزّ الدّين أبو البركات عبد العزيز بن محيي الدّين ابن أبي جرادة الحلبي المتوفّى عام 711هـ/1311م، وشمس الدّين محمّد بن إبراهيم الأ□ذْرُعي[1] المتوفّى عام 712هـ/1312م.[2]

كما نجد أيضا أبا القاسم نجم الدّين عمر بن محمّد ابن أبي جرادة الحلبي المتوفّى في حلب عام 734هـ/1333م، ومحمّد بن عمر ابن أبي جرادة الحلبي(ت752هـ/1351م) وهما من الأسرة نفسها[3]، وجمال الدّين محمود بن أحمد الحنفي نزيل دمشق(ت771هـ/1369م) ويُعدّ من أبرز أعلام الماتُريدية إلى جانب محيي الدّين عبد القادر بن محمّد القُرشي المتوفّى عام 775هـ/1373م.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنّ تاج الدّين السُّبْكي قد ذكر أنّ« الشّافعية و المالكية و الحنفية وفضلاء الحنابلة أشعريون».[5] وهو كلام منافٍ للحقائق التّاريخية؛ فقد بيّنا أن معظم الحنفية ماتُريدية، وأنّ الحنابلة على عقيدة أهل الحديث، ومنهم كبار علمائهم كتقيّ الدّين ابن تيمية ومحمّد بن عبد الهادي وابن قيّم الج□وْزية [6].

ب- الشّيعة :

لقد توصّلنا خلال الفصل السّابق أنّ نشاط الشّيعة لم يكن بارزا في مصر و الشّام، وأنّ وجودهم في الحواضر الكبرى كان بصفة فردية، ونوضّح معطياتهم خلال عصر المماليك البحرية كما يلي :

---

[1] أ□ذْرُعات بلدة في جنوب الشّام. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 103.)

[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**،ج29، ص 403، 424، 428.

[3]- عبد القادر القُرشي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 666، و ج 3، ص 286.

[4]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة**، ج 2، (تحقيق: سالم الكرنكوي)، ط 1، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1414هـ 1993م، ص 392.

[5]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 373.

[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 572، 594.

1 - الإمامية:

لقد سجّلنا وجودا فرديا لبعض الرّافضة[1] في بلاد الشّام ومصر- خاصة بلاد الشّام- ومنهم عزّ الدّين حسن بن محمد الإربلي[2] الرّافضي نزيل دمشق المعروف بالعزّ الضّرير(ت660هـ/1262م)، وكان من أبرز المُقبلين على الفلسفة، كما كان يُدرّسها في دمشق، قال عنه الذّهبي: «...إلّا أنّه كان يُخِلّ بالصلوات وطويّته خبيثة.» وعزّ الدّين عبد العزيز بن منصور الحلبي الرّافضي (ت666هـ/1267م) الذي جعله الملك الظّاهر ب□يْب□رس - السّابق ذكره- من أرباب الوظائف في دمشق، ثمّ اختلف مع النّائب[3] جمال الدّين آقوش بن عبد الله النّجيبي (ت677هـ/1278م)، فكان هذا الأخير« يُهينه ويُسمعه ما يكره ممّا يتعلّق بالرّفض.»[4] ومنهم كذلك أبو عبد الله محمّد بن أبي صالح الرّافضي، ويُعدّ من أبرز شيوخ الرّافضة، وعنه يقول الذّهبي:«...رأس الرّفض...لهم- أي أصحابه- فيه عقيدة كبيرة.» وكان ذا« جهل بالكتاب و السّنة » واهتمام كبير بالفلسفة، وقد توفي عام 674هـ/1275م. وذكر الذّهبي في وفيات هذه السنة كذلك « شيخ الرّافضة ببعلبك...تقيّ الدّين مبارك بن حامد ابن الحدّاد»، ممّا يعني وجود بعض الإمامية في المدينة المذكورة.[5]

كما نذكر أيضا نجيب الدّين أبا القاسم بن الحسن الأسدي الحِلّي المعروف بابن العود(ت679هـ/1280م) الذي قدم من الحِلّة إلى حلب وكان رافضيا، فضُبط عليه سبّ الصحابة فعُوقب عقوبة شديدة ثمّ غادر حلب وأقام بقرية جزّين6 « مأوى الرّافضة فأقبلوا

---

[1]- لفظ يُطلق على الشّيعة الذين يرفضون مُوالاة الصحابة، فبعدما ناظر زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت 121هـ / 739م) الإمامية في خلافة أبي بكر و عمر « و رأوه يقول بإمامتهما و لا يتبرّأ منهما رفضوه و لم يجعلوه من الأئمّة، و بذلك سُمّوا رافضة. » (أنظر:عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السّابق،** ص246.)

[2]- نسبة إلى إرْبِل ، و هي بلدة قريبة من الم□وْصِل في شمال العراق. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السابق،** ج 1، ص 105.)

[3]- اصطلاح يُطلق على عامل السّلطان في كلّ من دمشق أو حلب. (أنظر: عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 319.) كما يُطلق على صاحب أبرز وظيفة سلطانية في عصر المماليك، و هي النّيابة، فلها « الحُكم في أهل الدّولة و في العامّة على الإطلاق »، بمعنى أن النّائب يأتي في المقام الثّاني بعد السّلطان. (أنظر: عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر نفسه،** ص 301.)

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج 23، ص 354، وج 29، ص 70.

[5]- **المصدر نفسه،** ص 311.

[6]- قرية بنواحي ص□يْدا، و هذه الأخيرة مدينة في بلاد الشّام على ساحل البحر في الجهات الغربية لدمشق . (أنظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق،** ص 373.)

عليه» وصار بينهم موقرا.[1] وتجدر الإشارة كذلك إلى محمّد بن شمس الدّين محمّد بن أبي بكر الدّمشقي الذي قُتِل في دمشق عام 744هـ/1343م بفعل تصريحه بمقالات الرّافضة كسبّ الصحابة و« قذفه أُمّي المؤمنين عائشة و حفصة...وزعم أن جبريل غلط فأوحى إلى محمّد وإنّما كان مُرسلا إلى عليّ، وغير ذلك من الأقوال الباطلة القبيحة.»[2]

وقد جاء في نصوص تاريخية تخصّ النّصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرّابع عشر الميلادي ما يدلّ على وجود نشاط فرديّ للرّافضة في بعض الحواضر الكبرى؛ فمن ذلك ما أورده ابن كيثر في حوادث عام 755هـ/1354م؛ إذ ذكر أنّ رجلا عامّيا من أهل الحِلّة - وأهلها راسخون في الرّفض- دخل الجامع الأموي وسبّ الصحابة جِهارا فأفضى ذلك إلى قتله. وسُجّل حدث مُماثل لهذا عام 766هـ/1364م؛ حيث وُجد عامّي بالجامع الأموي يصرِّح بلعن الصحابة فقُتل، فالملاحظ أنّ المقتولين من الرّافضة صدر عنهم ذمٌّ علنيّ للصحابة، وفي مواضع بارزة كالجامع الأموي، وقد أشار إلى هذا ابن كيثر فقال عن الرّافضي الأخير:«...ثمّ أظهر مذهبه في الجامع وكان سبب مقتله.»[3]

و انفرد بعض الأعلام بالجمع بين معطيات مذهبية متعدّدة، فنجد نجم الدّين سليمان بن عبد القوي البغدادي نزيل القاهرة (ت716هـ/1316م) رافضيّا في موقفه من الصحابة وفي مسألة الإمامة، وحنبليا في الفروع أو الفقه، وأشعريا في مسألة الصّفات، وهذا ما جعل بعض المؤرّخين يتعجّبون من حاله.[4]

ونلاحظ أنّ نشاط الرّافضة خلال الفترة المعنية لم يكن بالكثيف، ووجودهم في الشّام أكثر منه في الدّيار المصرية، كما أنّ بلاد الشّام ومصر لم تُؤثرا على الأقاليم الأخرى في نشر عقيدة الإمامية، بل إنّنا نجد حواضر العراق- سيما الحِلّ□ة- مصدرا لنشاط الإمامية، فإلى هذه الأخيرة يُنس□ب أبرز شيوخ الرّافضة خلال العصر المملوكي، وهو جمال الدّين حسن بن يوسف ابن المطهّر الحِلّي المتوفّى عام 726هـ/1326م.[5]

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 5، ص 337.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 573.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 608، 662.
[4]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 409.وشمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج29، ص457.
[5]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ص 407.

وتجدر الإشارة إلى وجود أعلام شيعة غير رافضة، و منهم جمال الدّين أبو بكر محمّد بن يوسف ابن مُسدي الأندلسي (ت663هـ/1264م)، الذي انتقل من الأندلس إلى مصر والشّام وكان فيه تشيّع، ومنهم كذلك شمس الدّين محمّد بن أبي بكر الدّمشقي الس□ّكاكيني- نسبة إلى صناعة السّكاكين التّي احترفها في صغره- المتوفّى عام 721هـ/1321م، وقال عنه الذّهبي:«...وهو شيعي عاقل لم يُحفظ عنه سبٌّ.» أي سبٌّ للصحابة، وقال تقيّ الدّين ابن تيمية:«...هو ممّن تشيّع به السُّنيّ وتسنّن به الرّافضي.» والسّكاكيني هذا هو والد الرّافضي المقتول عام 744هـ/1343م السّابقة الإشارة إليه[1]، فيُلاحظ دور تقليد مذاهب الآباء تقليدا كلّيا أو جزئيا.

2 - النُّص□يْرية و الدّرْزية :

لقد وُجدت معطيات تاريخية تفيد بوجود طائفة النُّص□يْرية خلال الفترة المدروسة، لكنّ ذلك في بلاد الشّام دون الدّيار المصرية، فمنها ما أورده الذّهبي في وفيات عام 690هـ/1291م عن عفيف الدّين سليمان بن علي التّلمساني المغربي المعروف بالع□فيف التّلمساني الدّي تنقل إلى القاهرة ودمشق، ويُعدّ من أبرز الاتّحاديّين، قال الذّهبي:«...وقيل له: أ□أ□نت نُصيريٌّ؟ قال: بل نُصيريٌّ بعضٌ منّي، وقد أ□ضلّ جماعة.[2]» و ذمّه تقيُّ الدُّين ابن تيمية وذكر أنّه كان يستحلُّ جميع المحرمات ويقول:« البنت و الأمُّ و الأجنبية شيء واحد ليس في ذلك حرام علينا»، وأنّه صنّف للنُّص□يْرية عقيدة.[3]

وأورد علم الدّين البرْزالي[4] نصّا تاريخيا مهمّا يمكننا أن نستنتج منه عدّة معطيات عن النُّص□يْرية- وكان مُعاصرا لأحداثه- فقال عن سنة 717هـ/1317م:«...وفي آخر السنة وصل خبر إلى دمشق أنّه « خرج جماعة من النُّص□يْرية... بج□ب□ل□ة[5] وأقاموا شيخا

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج29، ص 53، 490.

[2]- **المصدر نفسه،** ص 251.

[3]- عبد القادر السّندي ، **التصوف في ميزان البحث و التحقيق،** ج 1، ط 1، مكتبة ابن القيم، المدينة – السعودية، 1410هـ - 1990م، ص 199 – 200.

[4]- علم الدّين القاسم بن بهاء الدّين محمّد بن زكيّ الدّين البرْزالي الدّمشقي الشّافعي المتوفّى عام 739هـ / 1338م، من أسرة علمية، تنقل في حواضر الشّام و مصر طلبا للعلم، له كتاب « الوفيات » أرّخ فيه لعصره. (أنظر: صلاح الدّين الصفدي، **الوافي بالوفيات،** ج 24، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى)،ط 1، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان 1420هـ - 2000م، ص 120.)

[5]- بلدة « بساحل الشّام من أعمال حلب » (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَموي، **المصدر السابق،** ج 2، ص 103.

ادّعوا أنّه المهديّ وقاتلوا المسلمين واجتمع الفقهاء والقضاة بجامع دمشق وعُرِض ذلك عليهم، وأفتوا بما ينبغي اعتماده معهم»، وكُتِب م□حض□ر مُلخّصه أنّه حضرت « النُّص□يْرية الكفر□ة الفجَر□ة إلى مدينة ج□ب□ل□ة وعُدّتهم أكثر من ثلاثة آلاف.» يقودهم شخص- لم تذكر المصادر التّاريخية اسمه- « يدّعي تارة أنّه محمّد بن الحسن[1] المهدي القائم بأمر الله، وتارة يدّعي أنّه عليّ بن أبي طالب فاطرُ السموات والأرض...وأنّ البلاد بلاده و المملكة الإسلامية مملكته وأنّ المسلمين كفر□ة وأن دين النُّص□يْرية هو الحقّ.»[2]

ثمّ أورد البرْزالي ما يدلّ على أنّ هذا النُّص□يْري قد باشر الدّعوة بين أعيان النُّص□يْرية قبل هذه الأحداث فقال:«...واحتوى المذكور على عقول جماعة من مُقدّمي النُّص□يرية وعيّن لكل إنسان منهم تقدمة ألف- أي ممّن خرج معه- ونيابة قلعة من قلاع المسلمين.» كما فرّق عليهم أراضي أمراء المماليك، وقال أصحابه للأسرى من أهل ج□ب□ل□ة:«...آمنوا بمحمّد بن الحسن- أي قائد النُّص□يرية- وقولوا لا إله إلا علي، فمن قال ح□قن دمه وصان ماله.»[3]

فالملاحظ أن النّ□ص□يرية يغلب عليهم الوجود الجماعي في المناطق الجبلية الواقعة في الجنوب الغربي لحلب (أنظر الملحق السّابع ص 203) عكس الإمامية الذين نجد أعيانهم في الحواضر الكبرى. ونستنتج من خلال عدد المقاتلين النّ□ص□يرية في هذه الحركة أنّ لهم وجودا معتبرا في بلاد الشّام مقارنة بالدّ□رْزية، كما نستنتج أنّهم لم يُشكّلوا خطرا عسكريا كبيرا على الدّولة المملوكية إذ أخفقت الحركة المذكورة في السنة نفسها، ولم تُسجّل حركات أخطر منها خلال عصر المماليك البحرية، وممّا يدل على استنتاجنا هذا تعجّب المؤرّخين من إقدام النُّص□يرية على مثل هذه الأعمال مع عجزهم عن مُدافعة الدّولة، إذ قال البرْزالي:«...وكان ذلك جُرأة عظيمة منهم وقلّة عقل وجهل مُفرط.»[4]

---

[1]- محمّد بن الحسن العسكري بن علي بن محمّد بن موسى الكاظِم بن جعفر الصادق، و يعتقد قسم من الشيعة أنّه اختفى عام 265هـ / 878م. (أنظر: عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 249.)

[2]- علم الدّين البرْزالي، **الوفيات**، (تحقيق: عبد الله الكندي)، ط 1، دار غراس للطباعة و النشر،الكويت، 1426هـ - 2005م، ص ص 444 – 476.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 445.

[4]- علم الدّين البرْزالي، **المصدر السّابق**، ص 445.

أمّا عن الدُّرْزية، فنجد معطيات تاريخية قليلة جدّا عنهم، إذ كانوا أكثر انحسارا من النُّص□يْرية، فمنها ما ذكره ابن كثير في حوادث سنة 699هـ/1299م إذ قال أنّ نائب دمشق خرج في جيش« إلى جبال الجُرْد وك□سْروان وخرج الشيخ تقيّ الدّين ابن تيمية ومعه خلق من المُطّوعة...لقتال أهل تلك النّاحية بسبب فساد دينهم وعقائدهم.» والمناطق المذكورة في هذا النّص تقع في أعمال ط□رابلس على السّاحل(أنظر الملحق السّابع ص203) ، فلمّا وصل الجيش إلى بلادهم أقبل أعيانهم إلى ابن تيمية « فاستتابهم وبيّن لكثير منهم الصواب وحصل بذلك خير كثير.»[1]

كما رجع إليهم ابن تيمية عام 704هـ/1304م ومعه جماعة من أصحابه، ويقول عن ذلك ابن كثير:« ...فاستتابوا خلقا منهم وألزموهم بشرائع الإسلام ورجع- أي ابن تيمية- مؤيّدا منصورا.»[2]

ويجدُر بنا أن نشير إلى نصّ تاريخيّ مهمّ لابن كثير يضبط أهمّ مواطن الدُّرْزية والرّافضة، فقال عن حريق كبير في بعض مناطق ساحل الشّام عام 757هـ/1356م أنّه شمل« بلاد السّواحل...من بلاد ط□رابلس إلى آخر معاملة بيروت إلى جميع ك□سْروان أحرق الجبال كلها.» ثمّ ذكر عن الجهات الجبلية هذه:«...وغالب هذه البلاد للدُّرْزية والرّافضة»[3].

ولم تكن معاقل الدُّرُوز خاضعة للنّواب، وقد أشار إلى ذلك ابن كثير في حوادث سنة 699هـ/1299م السّابق ذكرها فقال:«...ولم يكونوا قبل ذلك- أي قبل خروج الجيش إليهم من دمشق- يدخلون في طاعة الجند ولا يلتزمون أحكام الملّة.»[4]

ثانيا - المذاهب الفقهية في مصر والشّام (648 – 784هـ)(1250 – 1382م):

لقد أوضحنا خلال الفصل السّابق أن أكثر المذاهب الفقهية انتشارا في مصر والشّام المذهب الشّافعي، ونوضّح معطياتها خلال عصر المماليك البحرية كما يلي :

أ - المذهب الحنفي :

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 394.
[2]- **المصدر نفسه،** ص 415.
[3]- **المصدر نفسه،** ص 614.
[4]- **المصدر نفسه،** ص 394.

يُعتبر المذهب الحنفي ثاني مذهب فقهي من حيث الانتشار، فنجد عددا كبيرا من شيوخه في الشّام ومصر خلال العصر المملوكي، ونذكر منهم - فضلا عن أعلام الماتُريدية المذكورين سابقا وهم أحناف- شمس الدّين أبا محمّد عبد الله بن محمّد بن عطاء الأ□ذْرُعي ثمّ الدّمشقي(ت673هـ/1277م)، وهو من أبرز فقهاء الحنفية، ومجد الدّين أبا المجد بن كمال الدّين ابن الع□ديم الحلبي المتوفّى عام 677هـ/1278م، كما نجد شمس الدّين محمّد بن إبراهيم الحنفي الأ□ذْرعي ثمّ الدّمشقي الذي ارتحل إلى القاهرة في آخر عمره وتوفي فيها عام 712هـ/1312م، ورشيد الدّين أبا الفضل إسماعيل بن عثمان الدّمشقي المعروف بابن المُعلِّم وتوفي عام 714هـ/1314م. وكذا شمس الدّين أبا عبد الله محمّد بن شرف الدّين أبي البركات المعروف بابن العِزّ الأ□ذْرُعي الدّمشقي المُتوفّى عام 722هـ/1322م، ويُعدّ من أبرز أعلام الحنفية وهو من أسرة علمية. ومحيي الدّين علي بن عبد القوي الم□ع□رّي ثمّ الدّمشقي نزيل القاهرة(ت724هـ/1324م). والملاحظ من تراجم الحنفية تركُّزهم في مدينة حلب وهي أكبر حاضرة من حيث تركُّز الأحْناف، كما نُسجّل كثرتهم في بلدة أ□ذْرُعات السّابق ذكرها.[1]

أمّا عن سلاطين المماليك، فلم نجد منهم أحنافا إلّا الملك المُظفّر سيف الدّين قُطز الذي كان حنفي المذهب[2]، وتولّى السلطنة مدّة يسيرة ثمّ قُتل. وفسّر تاج الدّين السُّبكي ذلك تفسيرا غريبا جدّا؛ إذ جاء فيه أنّه « ما جلس على كرسيّ ملك مصر غير شافعي إلا وقُتل سريعا وهذا الأمر يظهر بالتّجربة.» وقال أنّ « الأقاليم المصرية و الشّامية و الحِجازية متى كانت البلد فيها لغير الشّافعية خربت، ومتى قدّم سلطانها غير أصحاب الشّافعي زالت دولته سريعا.»[3] فنلاحظ من هذا النّص عمق إفراط بعض الأعلام في التعصّب لمذاهبهم الفقهية.

وقد كان لوفود بعض الحنفية على الشّام ومصر من أقاليم الشّرق كخُراسان وما وراء النّهر وغيرهما أهمية كبيرة في الحياة المذهبية، نظرا لانتشار المذهب الحنفي و العقيدة

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 29، ص 114، 333، 428 434، 475.

[2]- سيف الدّين قُطُز الملقب بالملك المُظفّر، هو ثالث سلاطين دولة المماليك، تولى السلطنة عام 657هـ / 1259م، و قُتل عام 258هـ / 1260م إثر تآمر أمراء المماليك ضدّه. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 291.)

[3]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 320.

الماتُريدية في الأقاليم الأخيرة[1]. ومن أعلام الوافدين أبو عبد الله محمّد بن محمّد المتوفىّ عام 653هـ/1255م وهو بغدادي استقرّ في حلب، وجلال الدّين عمر بن محمّد الخُج□ندي المذكور سابقا، الذي درّس بخُوارِزْم[2] ثمّ ارتحل حتّى نزل بدمشق واستقرّبها ودرّس. فضلا عن التنقلات الداخلية- أي في بلاد الشّام ومصر- فقد درّس- مثلا- شمس الدّين محمّد بن إبراهيم الأ□ذْرُعي (ت712هـ/1312م) بحلب، ثمّ انتقل إلى دمشق ودرّس بها أيضا، ثمّ ارتحل إلى الدّيار المصرية وكانت وفاته فيها.[3]

ب - المذهب المالكي:

يأتي انتشار المذهب المالكي في مصر والشّام خلال عصر المماليك البحرية بدرجة أقلّ من المذهب الحنفي، و نجد للمالكية وجودا مُعتبرا في الدّيار المصرية و أقلّ من ذلك في بلاد الشّام، وهذا أمرٌ جليّ يُستنت□ج من خلال تراجم أعلام المالكية، ومنهم تاج الدّين علي بن أحمد القسطلاني[4] المصري (ت665هـ/1266م)[5]، وناصر الدّين أحمد بن محمّد الإسكندراني المتوقّى عام683هـ/1284م بالإسكندرية، ويُعدّ من أبرز شيوخ المالكية فيها. وشهاب الدّين أحمد بن عبد الباري الصّعيدي المصري (ت695هـ/1295م). كما نجد زين الدّين أبا محمّد الحسن بن عبد الكريم الم□عرِّي[6] ثمّ المصري المتوقّى عام712هـ/1312م، ومحيي الدّين أبا القاسم عبد الرّحمان بن مخلوف الإسكندراني (ت722هـ/1322م).[7]

و يجدر بنا أن نشير إلى كثرة رحلات المغاربة - وهم مالكية- إلى مصر، ومنهم شرف الدّين أبو بكر محمّد بن الحسن السّ□فاقُسي[8] الذي ارتحل إلى الإسكندرية فاستوطنها حتى

---

[1]- شمس الدّين الأفغاني، **المرجع السّابق،** ص 296.

[2]- خُوارِزْم إقليم واسع في بلاد ما وراء النّهر، و اسم أيضا لمدينة كبرى في هذه الأخيرة. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السابق،** ج 2، ص 396.)

[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج 23، ص 294، و ج 29، ص 215، 428.

[4]- نسبة إلى « ق□سْط□لينة من إقليم إفريقية » في بلاد المغرب، و يُنسب إليها أبوه. (أنظر: برهان الدّين ابن فرحون، **الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب،** (تحقيق: مأمون بن محيي الدّين)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1996، ص 130.)

[5]- **المصدر نفسه،** ص 136.

[6]- نِسبة إلى الم□عرّة، و هي مدينة في بلاد الشّام إلى الجنوب الغربي من حلب. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق،** ص 555.)

[7]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج 29، ص 345، 195، 430، 494.

[8]- نسبة إلى س□فاقُس، و هي مدينة على ساحل إفريقية في بلاد المغرب. (أنظر: شهاب الدّين الحَمَوي، **المصدر نفسه،** ج 3، ص 223.)

توفي عام 654هـ/1256م، وأبو الحسن علي بن أبي عبد الله بن صدقة المغربي نزيل دمشق المتوفّى عام 669هـ/1270م، وأبو عبد الله محمّد بن سليمان الشّاطِبِي[1] نزيل الإسكندرية (ت672هـ/1273م). كما ارتحل أبو إسحاق إبراهيم بن عبد العزيز اللّوزي – نسبة إلى لوزة و هي قرية في الأندلس- إلى المشرق و نزل بدمشق (ت722هـ/1322م)، و ارتحل زين الدّين أبو محمّد عبد السّلام بن علي المغربي إلى الدّيار المصرية و استقرّ فيها، ثمّ انتقل إلى دمشق و توفي بها عام 681هـ / 1282م.[2]

و نجد كذلك من أعلام المُرتحلين فخر الدّين أبا عمرو عثمان بن محمّد التّوز□ري[3] ثمّ المصري المتوفّى عام 713هـ / 1313م، و أبا عبد الله محمّد بن سليمان المغربي نزيل الإسكندرية ثمّ القاهرة ثمّ دمشق (ت687هـ/1288م)، و أبا الوليد محمّد بن أبي عمرو أحمد الأندلسي القُرطبي الذي استقرّ في دمشق و توفي بها عام 758هـ / 1357م، و كذا الفيلسوف ركن الدّين محمّد بن محمّد التونسي الذي قدم على مصر و تنقّل في حواضر الشّام، و كانت وفاته عام 738هـ / 1337م[4].

فنستنتج ممّا سبق أنّ رحلات المغاربة عامل أساسي أدّى إلى كثرة فقهاء المالكية في مصر مقارنة ببلاد الشّام، و نلاحظ أنّ الإسكندرية أهمّ حاضرة تنقّلوا إليها.

و لا شكّ أنّ لهذه الرّحلات أثر في الجانب الفقهي و جانب العقيدة أيضا؛ ففقهاء المغاربة أشاعرة بشكل عامّ، قال تاج الدّين السُّبْكي: «... و المغاربة لا يحتملون أحدا يعارض الأشعري في كلامه و لا يعترض عليه.»[5]

جـ - المذهب الشّافعي:

يكثر الشّافعية في كل من مصر و الشّام، ومن عوامل ذلك استقرار الشّافعي في مصر وتمذهُب الأيّوبيين والمماليك بالمذهب الشّافعي، فنجد عددا كبيرا من فقهاء هذا الأخير خلال الفترة المدروسة، منهم الشّافعية من الأشاعرة المذكورين سابقا، ومنهم كذلك ضياء الدّين أبو

---

[1]- منسوب إلى شاطِبة، وهي مدينة كبيرة في الأندلس. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 337.)

[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 23، ص 295، و ج 29، ص 94، 110، 236، 283.

[3]- توزر مدينة في بلاد الجريد من إفريقية. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري ، **المصدر نفسه**، ص 144.)

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**،ج23، ص 432، 448، 469، 580.

[5]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 121.

محمّد صقر بن يحيى الحلبي (ت652هـ/1254م)، ويُعدّ من أبرز فقهاء الشّافعية، وتاج الدّين أبو محمّد عبد الوهّاب بن خلف المعروف بابن بنت الأعز المصري المتوفّى عام 665هـ/1266م. ومن أعلامهم أيضا كمال الدّين أحمد بن نعمة المقدسي (ت665هـ/1266م) - وقد أثنى عليه الذّهبي - . و أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم النّحوي المتوفّى في القاهرة عام 698هـ/1298م المعروف بابن النحّاس؛ الذي قال عنه الذّهبي:«... كان ينهى عن الخوض في العقائد.» وكذا شمس الدّين أبو الحسن علي بن محمود الشُّهر□زوري[1] (ت675هـ/1277م) وكان من كبائر فقهاء الشّافعية في دمشق.[2]

كما نذكر كذلك محيي الدّين يحيى بن شرف النّواوي (ت676هـ/1277م)، وهو من قرية ن□وى الواقعة في منطقة حُوران في الأعمال الجنوبية لدمشق (أنظرالملحق السّابع ص 203) ويُعدّ من أبرز فقهاء الشّافعية، وأثنى عليه ابن كثير ثناء واسعا. ونشير أيضا إلى إمام الدّين عمر بن عبد الرّحمان القزويني الدّمشقي (ت699هـ/1299م) الذي أثنى عليه ابن كثير كذلك.[3] ونجم الدّين أبي العبّاس أحمد بن محمّد المصري المعروف بابن الرِّفْعة (ت710هـ/1310م) أحد أبرز فقهاء المذهب، وكذا علاء الدّين أبي الحسن علي بن إبراهيم العطّار الدّمشقي المعروف بابن العطّار(ت724هـ/1324م).[4]

ونجد من كبار الشّافعية خلال الفترة المعنية علم الدّين البرْزالي وشمس الدّين الذّهبي وابن كثير، حيث نلاحظ أن دمشق أبرز حاضرة تركّز فيها العلماء.[5]

ونُسجّل وفود كثير من فقهاء الشّافعية على الشّام و مصر، فمنهم عماد الدّين إسماعيل بن هبة الله الموصلي الذي توفي في حلب عام 655هـ/1257م، وزين الدّين أبو الفتح محمّد بن محمّد الأبْيُوردي[6] نزيل القاهرة (ت667هـ/1268م)، وشهاب الدّين أحمد بن يونس الإربلي نزيل دمشق ثمّ تحوّل عنها إلى القاهرة (ت693هـ/1294م).[7]

---

[1]- نسبة إلى شُهرزور، و هي بلدة في شمال بلاد فارس. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 390.)

[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 23، ص 306، و ج 29، ص 43.

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 317، 395.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج29، ص 414، 520.

[5]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 374 .

[6]- أبْيُورد من مدن خُراسان في الشّرق.(أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 7.)

[7]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 23، ص 319، و ج 29، ص 81، 171.

ويُعتبر عماد الدّين أحمد بن أبي إسحاق إبراهيم الو اسِطي[1] (ت711هـ/1311م) من أبرز الوافدين على دمشق حيث استقرّبها، وكان من أبرز الناشطين ضدّ أهل الوحدة. ووفد على دمشق عام 695هـ/1295م صدر الدّين إبراهيم بن محمّد الجُوَيْني[2] (ت722هـ/1322م) لكنّه لم يستقر فيها، وهو من أبرز أعلام الشّافعية في خُراسان. ونجد من جهة أخرى رحلات من مصر و الشّام إلى مدن العراق وغيرها؛ فقد ارتحل- مثلا- المحدّث شرف الدّين أبو محمّد بن خلف الدِّمياطي (ت705هـ/1305م) إلى العراق والجزيرة الفُراتية في طلب العلم.[3] فضلا عن رحلات كثيرة دائمة بين حواضر الشّام و مصر والتّي كانت أمرا معهودا بين طلبة العلم والفقهاء من كافّة المذاهب. فقد استقرّ- مثلا- موفّق الدّين أبو المعالي بن محمّد الحَموي (ت699هـ/1299م) في حَماة مدّة طويلة، ثمّ انتقل إلى دمشق واستقرّبها ثمّ رجع إلى حَماة، وعاد بعدها إلى دمشق ثانيا، كما استقرّ« شيخ الشّافعية » تقيّ الدّين أبو عبد الله محمّد بن الحسين بن رَزين (ت680هـ/1281م) بدمشق، ثمّ تحوّل إلى القاهرة وأقام بها حتّى توفي. ونجد صدر الدّين محمّد بن عمر المعروف بابن الوكيل (ت716هـ/1316م) قد نشأ بدمشق ودرّس بها ثمّ انتقل إلى حلب فاستقربها ودرّس أيضا، وبعدها ارتحل إلى الدّيار المصرية وكانت وفاته بها.[4] فهذه التّنقلات كانت إحدى أهمّ الوسائل التّي نشّطت الحركة العلمية المتأثرة بالمذاهب.

د- المذهب الحنبلي:

ينتشر المذهب الحنبلي على نطاق ضيّق بالمقارنة مع المذهبين الشّافعي و الحنفي. ووجود الحنابلة في الشّام أكثر منه في الدّيار المصرية، ونجد من علمائهم خلال عصر المماليك البحرية الأعلام المذكورين في تطرّقنا لأهل الحديث، ومنهم أيضا صدر الدّين أبو الفتح أسعد بن عثمان ابن المُنجّى الدّمشقي (ت657هـ/1259م)، وزين الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الدائم المقدسي ثمّ الصّالحي (ت668هـ/1269م)، والمحدّث شرف الدّين أبو

---

[1]- واسِط مدينة في العراق إلى الجنوب من بغداد على جانب نهر دَجْلة. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري ، **المصدر نفسه**، ص 599.)

[2]- جُوَين اسم لناحية واسعة في خُراسان مشتملة على عدّة قرى. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَموي، **المصدر السابق**، ج 2، ص 128.)

[3]- شمس الدّين الذّهبي ، **سير أعلام النبلاء**،ج29، ص 421، 422، 495، 383.

[4]- **المصدر نفسه**، ص162 – 166.

الحسين علي بن محمّد اليُونيني البَعلبكي- ويُوينن إحدى قرى بَعلبك- المتوفّى عام 701هـ/1301م، حيث نلاحظ من خلال تراجم الحنابلة بشكل عامّ وجودهم في دمشق والصّالحية و مَرْدا و بَعلبك وبيت المقدس ونابُلس (أنظر السّابع ص 203) أكثر من المدن الأخرى.[1]

ويُعتبر شرف الدّين الحسن بن عبد الله ابن قُدامة المقدسي الصّالحي (ت695هـ/1295م) من أبرز أعلام الحنابلة[2]، وكذا المحدّث سعد الدّين أبو محمّد مسعود بن أحمد الحارثي المصري المتوفّى عام 711هـ/1311م- وهو منسوب إلى الحارثية إحدى قرى بغداد تعود إليها أسرته-، وبدر الدّين محمّد بن عثمان الآمِدي[3] ثمّ المصري المعروف بابن الحدّاد المتوفّى في دمشق عام 724هـ/1324م.[4]

ونلاحظ أنّ الحنابلة الوافدين على بلاد الشّام ومصر من الجزيرة الفُراتية و العراق قد كان لهم دور كبير مؤثر على مستوى الحياة المذهبية، وأوضح مثال على ذلك أسرة ابن تيمية؛ حيث قدم شهاب الدّين عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية الحرّاني إلى دمشق عام 667هـ/1268م وصار من أبرز شيوخ الحنابلة فيها[5]، كما أنّ ولده تقيّ الدّين ابن تيمية يُعتبر أبرز علماء القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي[6]، وكان له نشاط كبير في تأييد عقيدة أهل الحديث وفي محاربة أهل الوحدة[7]، وله تلاميذ يُعدّون من كبار علماء القرن المذكور كالذّهبي ومحمّد بن عبد الهادي وابن قيِّم الجَوْزية[8].

و نجد من أعلام المُرتحلين إلى الشّام و مصر أيضا علاء الدّين أبا الحسن عليّ بن عبد الغني ابن تيمية الحرّاني (ت701هـ/1301م) نزيل القاهرة، و شمس الدّين أبا الفضل بن محمّد الرّسعُني نزيل دمشق المتوفى عام 689هـ / 1290م المنسوب إلى مدينة رأس العين

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 23، ص 375، و ج 29، ص 74، 119.
[2]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 274.
[3]- آمِد مدينة في الجزيرة الفُراتية إلى الشّمال من الموصل. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السابق**، ص 3.)
[4]- شمس الدّين الذّهبي ، **سير أعلام النبلاء**،ج29، ص 424، 523.
[5]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر نفسه**، ص 186، 189.
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 511.
[7]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 14، ص 200.
[8]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 594.

في الجزيرة الفُراتية (أنظر الملحق السّابع ص 203) وانتقل في آخر عمره إلى الدّيار المصرية. كما نجد جمال الدّين أبا زكريا يحيى بن أبي منصور الحرّاني (ت678هـ/1279م) الذي استقرّ في دمشق و صار من أبرز علمائها.[1] و نلاحظ من خلال التّراجم عموما أنّ كثيرا من علماء الحنابلة في مصر نُزلاء.

و عرفت التّنقلات الداخلية كذلك استقرار كثير من الحنابلة الشّاميين في الدّيار المصرية، مثل عزّ الدّين عمر بن عبد الله المعروف بابن عَوض المقدسي الصّالحي (ت696هـ/1296م).[2]

ثالثا - أبرز الأسر العلمية المذهبية :

لقد ساد بشكل كبير – كما ذكرنا سابقا – تأثير الآباء على أبنائهم من حيث التّمذهب و السعي في طلب العلم، فوُجدت أُسر في مصر و الشّام اشتهرت كلّ واحدة باتّباعها لأحد المذاهب سواء في الجانب العقدي أو الفقهي. فمن أمثلة ذلك:

أ - أسرة ابن أبي جَرادة الحلبية الحنفية :

تُعدّ هذه الأسرة من أشهر الأسر الحنفية في مدينة حلب، بل وفي المنطقة المدروسة بشكل عامّ، وقد تولّى أعلامها وظائف كثيرة في التّدريس والقضاء وغير ذلك. وتُنسب إلى أبي جرادة عامر بن ربيعة الذي عاش خلال القرن الأوّل الهجري/السّابع الميلادي[3]. ونجد منهم أعلاما كثيرين ترجم لهم أصحاب طبقات الحنفية سيما عبد القادر بن محمّد القُرشي - السّابق ذكره - في مصنّفه « الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفية ».[4]

ونذكر من أعلامهم خلال الفترة المدروسة تاج الدّين أبا الفتح يحيى بن محمّد بن هبة الله ابن أبي ج□رادة الحلبي المتوفّى عام 656هـ/1258م، وقد طلب العلم بحواضر الشّام- سيما دمشق- وابنه أبا المفاخر محمّد بن يحيى الحلبي (ت658هـ/1260م)، وعبد الواحد بن عبد الله بن عبد الصمد ابن أبي جَرادة المتوفّى في حلب عام 658هـ/1260م.[5] ومنهم كذلك كمال الدّين أبو القاسم عمر بن أبي الحسن أحمد بن أبي جَرادة الحلبي المعروف بكمال الدّين

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 122، 221، 337.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 196.
[3]- صلاح الدّين الصفدي، **المصدر السّابق**، ج 22، ص 259.
[4]- عبد القادر القرشي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 196، 285، 396.
[5]- عبد القادر القُرشي، **المصدر السابق**، ج3، ص 598، 396، و ج 2، ص 480.

ابن العَديم (ت660هـ/1262م) ويُعدّ من أشهر أعلام الحنفية.[1] وولده مجد الدّين عبد الرّحمان بن عمر الحلبي المتوفّى عام 677هـ/1278م، الذي قال عنه صاحب« الجواهر المضيّة»: « ...انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته.» وإنّ هذا القول ليؤكّد ما ذكرناه سابقا في كون حلب أبرز حاضرة تركّز فيها الحنفية. كما نذكر قطب الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن أبي جَرادة المعروف بمجد الدّين ابن العَديم الحلبي (ت694هـ/1294م) وقد قدم إلى مصر وحدّث بها، قال عنه عبد القادر القُرشي: «...من بيت كبير مشهور.»- ممّا يوضّح مكانة هذه الأسرة بين الحنفية-. وكذا عبد العزيز بن محمّد بن الحسن المعروف بعزّ الدّين ابن الع□ديم المتوفّى في ح□ماة عام 711هـ/1311م.[2]

ونجد أعلاما آخرين منهم نجم الدّين أبا القاسم عمر بن محمّد بن عمر ابن أبي ج□رادة الحلبي الذي توفي في ح□ماة عام 734هـ/1333م، وقطب الدّين أبا عبد الله محمّد بن عمر المتوفّى في حلب عام 752هـ/1351م.[3]

ب - أسرة ابن قُدامة المقدسية الصّالحية الحنبلية:

خلال الفصل السّابق ذكرنا أنّ هذه الأسرة مقدسية الأصل صالحية الموطن، وخلال عصر المماليك البحرية نجدها كذلك تُمثّل إحدى أبرز أُسر أهل الحديث، فنجد فيها خمسة فروع نتطرّق منها إلى اثنين هما الأكثر بروزا:

1 - أُسرة أبي عمر المقدسي:

قد تقدّمت الإشارة إلى أنّ أبا عمر المقدسي يُعدّ من أبرز أعلام الحنابلة خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي، ونجد خلال فترة الدّراسة عددا كبيرا من علماء الحنابلة من نسله؛ فمنهم نجم الدّين أحمد بن عبد الرّحمان بن أبي عمر المعروف بشرف الدّين ابن قُدامة الصّالحي المتوفّى عام 695هـ/1295م، وجمال الدّين عُبَيْد الله بن أحمد بن عمر بن أبي عمر(ت699هـ/1299م)، ومنهم محمّد بن علي بن عمر الصّالحي

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج 29، ص 18.
[2]- عبد القادر القُرشي، **المصدر نفسه،** ج 2، ص 386، 438، و ج 3، ص 196 و ج 1، ص 336.
[3]- **المصدر نفسه،** ج 2، ص 666، و ج 3، ص 286.

المتــوفّى عــام 699هـــ/1299م، وناصـــر الـــدّين داود بـــن حمـــزة المقدســـي الصّـــالحي (ت715هـ/1315م) ويُعدّ من أبرز علماء عصره.[1]

ونجد كذلك من ذرّية أبي عمر جمال الدّين حمزة بن عبد الله بن حمزة المقدسي المتوفّى عـام 716هـ/1316م، ورشـيد الـدّين عبـد الرّحمـان بـن محمّـد بـن أحمـد المقدسـي الصّـالحي وتـوفي أيضــا عــام 716هــ/1316م، وعــزّ الــدّين أحمــد بــن عبــد الله بــن عبــد الرّحمــان (ت743هـ/1342م).[2]

كمــا نشــير إلــى شــرف الــدّين محمّــد بــن عُبَيْـد الله بــن أحمــد الصّــالحي المتــوفّى عــام 747هـــ/1343م، ومحمّــد بــن الحســن بــن علــي الصّــالحي (ت749هـــ/1348م)؛ فــنلاحظ استمرارية ظهور العلماء من هذه الأسرة[3] .

2- أسرة ابن عبد الهادي :

تُنسب هذه الأسرة إلى عبد الهادي بن يوسف بن محمّد بن قُدامـة المقدسـي الصّـالحي الحنبلـي المتـوفّى خـلال النّصـف الأوّل مـن القـرن السّـابع الهجـري/ الثّالـث عشـر الميـلادي. ونجد منها خلال الفترة المدروسة علماء كثيرين منهم عماد الدّين عبد الحميد بـن عبـد الهـادي المقدسي الصّـالحي (ت658هـ/1260م)، وولديـه شـمس الدّين محمّد ابن العِمـاد عبـد الحميـد المتوفّى عام 668هـ/ 1269م، وأحمد بن عبد الحميد المتوفّى عـام 700هـ/1300م.[4] ومـنهم كذلك العالم الشهير شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبـد الحميـد بـن عبد الهادي المقدسي الصّالحي، المتوفّى عـام 744هـ/1343م فـي الصـالحية ويُعدّ مـن أشـهر محدّثي عصره، ومن أبرز فقهاء الحنابلة،[5] رغم أنّه توفي ولم يبلغ أربعين سنة، قال عنـه ابـن كثيـر: «...وحصّـل مـن العلـوم مــا لا يبلغـه الشـيوخ الكبــار وتفـنّن فـي الحـديث...والفقـه و التّفسير.»[6]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 232، 274، 318، 327، 398.
[2]- **المصدر نفسه**،ج4، ص 416، 419، و ج 5، ص 112.
[3]- **المصدر نفسه**، ج 5، ص 126، 153.
[4]- **المصدر نفسه**، ج 4، ص 109، 125.
[5]- برهان الدّين ابن مفلح، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، ج 2، (تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، ط 1، مكتبة الرّشد، الرياض – السعودية، 1410هـ - 1990م، ص 360.
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 572.

كما نشير أيضا إلى أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد الصّالحي المتوفّى عام 752هـ/1351م، ومحمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الحميد (ت769هـ/1367م)، وشهاب الدّين أبي العبّاس أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الحميد الصّالحي المتوفّى عام 798هـ/1395م؛ الذي يشمله كذلك الإطار الزّماني للفترة المدروسة على اعتبار أنّه وُلد عام 707هـ/1307م. وكافّة المذكورين هنا من أهل العلم.[1]

جـ - أسرة ابن عَساكر الدّمشقية الشافعية :

ذكرنا سابقا أن هذه الأسرة تُعتبر أبرز الأسر الشّافعية الأشعرية في دمشق، وأشرنا إلى أعلامها خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، أمّا خلال عصر المماليك البحرية فنجد منهم شمس الدّين أبا عبد الله محمّد بن أبي الفتح الحسن بن أبي القاسم الدّمشقي المتوفّى عام 668هـ/1269م، وقد حدّث بدمشق ومصر، ومجد الدّين أبا عبد الله محمّد بن إسماعيل الدّمشقي (ت669هـ/1270م) الذي حدّث أيضا بدمشق والدّيار المصرية، وشمس الدّين عبد العزيز بن عبد الرّحيم الدّمشقي المتوفّى عام 676هـ/1277م.[2]

ويُعتبر فخر الدّين أبو الفتح إسماعيل بن نصر الله ابن عَساكر الدّمشقي (ت711هـ/1311م) المعروف بالفخر ابن عَساكر من أبرز أعلام هذه الأسرة، كما نجد بهاء الدّين أبا محمّد القاسم بن مُظفّر ابن عَساكر الدّمشقي المتوفّى عام 723هـ/1323م.[3]

د - أسرة ابن المُنجّي الدّمشقية الحنبلية :

تُعتبر هذه الأسرة من أشهر الأسر العلمية خلال عصر المماليك البحرية، وهي على عقيدة أهل الحديث، وتُنسب إلى وجيه الدّين أبي المعالي أسعد بن المُنجّى المَعرّي الأصل الدّمشقي المتوفّى عام 606هـ/1209م، وقال عنه الذّهبي:«...وفي ذرّيته علماء وأكابر.»[4] ممّا يوضّح مكانة هذه الأسرة التّي نجد منها علماء كُثر منهم علي بن أسعد بن عثمان بن أسعد بن المُنجّى الدّمشقي (ت688هـ/1289م)، وشمس الدّين أحمد بن محمّد بن عثمان الدّمشقي المتوفّى عام 692هـ/1293م. ومنهم زين الدّين أبو البركات المُنجّى بن عثمان

---

[1]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 140، 79، و ج 2، ص 425.

[2]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 91، 87، 325.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 119، 499.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 43، ص 200 -201.

الفقيه المفسّر(ت695هـ/1295م) الذي يُعدّ من أبرز فقهاء الحنابلة خلال عصره، وأخذ عنه الفقه علماء كبار مثل تقيّ الدّين ابن تيمية، كما نجد أخاه أبا المعالي محمّد المعروف بوجيه الدّين ابن المُنجّى المتوفّى عام 701هـ/1301م، في دمشق- وهو من مدرّسي الحنابلة بها-. ومحمّد بن علي بن أسعد بن عثمان الدّمشقي (ت701هـ/1301م)، وكمال الدّين إبراهيم بن وجيه الدّين ابن المُنجّى (ت720هـ/1320م).[1]

ولما كانت هذه الأسرة من أهل الحديث؛ فإنّنا نجد بعض أعلامها من أبرز أصحاب تقيّ الدّين ابن تيمية، مثل شرف الدّين محمّد بن المُنجّى المتوفّى عام 724هـ/1324م، وقد كان من مُلازمي ابن تيمية حضرا وسفرا. ومن أعلامها كذلك محمّد بن أحمد بن محمّد المعروف بعزّ الدّين ابن المُنجّى الدّمشقي (ت746هـ/1345م)، وعلاء الدّين أبو الحسن علي بن زين الدّين المعروف بعلاء الدّين ابن المُنجّى المتوفّى عام 750هـ/1349م.[2]

أمّا خلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/الرّابع عشر الميلادي، فنجد من أعلامها صلاح الدّين أبا البركات محمّد بن محمّد (ت770هـ/1368م)، وهو من مدرّسي الحنابلة في دمشق، وعلاء الدّين علي بن محمّد الدّمشقي المتوفىّ عام 778هـ/1376م، وكان من أهل العلم أيضا.[3]

ونلاحظ ممّا سلف كثرة علماء الحنابلة خلال الفترة المدروسة بالنّظر إلى محدودية انتشار المذهب الحنبلي، وكذا وجود عدة أُسَر؛ منها السّابق ذكرها وأس□ر أخرى شهيرة كأسرة عبد الغني المقدسي التّي تحدّثنا عن بعض أعلامها خلال الفصل السّابق، أمّا خلال عصر المماليك البحرية فنجد منهم شرف الدّين أبا محمّد الحسن بن عبد الله بن عبد الغني المعروف بشرف الدّين المقدسي (ت659هـ/1261م)، وهو من مدرّسي الحنابلة في دمشق وعزّ الدّين عبد الرّحمان بن محمّد بن عبد الغني المتوفّى عام 661هـ/1262م، وقد ارتحل إلى بغداد والدّيار المصرية، وشهاب الدّين أبا العبّاس أحمد بن شرف الدّين المقدسي (ت710هـ/1310م) الذي يُعدّ من أبرز فقهاء الحنابلة ومدرسيهم خلال عصره.[4]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 230، 257، 271، 272، 333، 339.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 456، و ج 5، ص 133، 167.
[3]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 523، 262.
[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج4، ص 73، 85، 379.

ويُعتبر شمس الدّين أبو محمّد بن عماد الدّين إبراهيم بن عبد الواحد(ت676هـ/1277م)- المعروف بابن العِماد- من فقهاء هذه الأسرة البارزين، وقد أقام في القاهرة مدّة ثم رجع إلى دمشق حيث تُوفي في الصالحية. ونشير كذلك إلى شرف الدّين عبد الله بن الحسن الدّمشقي المتوفّى عام732هـ/1331م، وهو فقيه محدّث من مدرّسي الحنابلة في دمشق، وإلى عبد الله بن أحمد بن الحسن الدّمشقي الصالحي(ت744هـ/1343م).[1]

ونلاحظ من خلال عرضنا لأهمّ الأسر العلمية المذهبية أن أسرة ابن قُدامة تُعدّ الأضخم خلال الفترة المدروسة، كما أنّ هذه الأسر شامية - خاصّة من دمشق-؛ ولذا نستنتج أنّ دمشق أعرق في النّشاط العلمي من حواضر الدّيار المصرية.

[1]- **المصدر نفسه** ، ص 143، و ج 5، ص 33.

خلاصة الفصل:

نخلص من هذا الفصل إلى أنّ انتشار المذاهب العقدية الفقهية كان استمرارا لما سُجّل خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، إذ أنّ أهل السّنة كانوا يشكّلون معظم أهل مصر و الشّام، حيث تركّز علماء أهل الحديث بشكل خاص في دمشق وبيت المقدس وبعض نواحيهما، مع وجود أعلام منهم في حواضر أخرى سيما القاهرة وكان معظمهم حنابلة، ولاحظنا من خلال عرض أبرز أعلامهم أنّ كثيرا منهم دمشقيّين أو نُزلاء بدمشق. أمّا أعلام الأشاعرة فقد وُجدوا بكثرة في كافّة الحواضر وهم شافعية أو مالكية. في حين أشرنا إلى وجود أعلام الماتُريدية في بلاد الشّام- سيما شمالها- أكثر من الدّيار المصرية.

أمّا عن طوائف الشيعة؛ فإنّ وجودها قليل، فالإمامية وُجد بعضهم في المدن البارزة أما النُّصيرية و الدُّرزية؛ فقد غلب عليهما الانحسار في جهات معيّنة سبق ضبطها، ومثّلت حركة النُّصيرية عام 717هـ/1317م مظهرا جليّا للحقد الذي يُكنّه هؤلاء لمن يُخالف معتقدهم، لكنّ فشلها الذّريع بيّن ضعف تأثيرهم؛ إذ كانت الحركة المذكورة أبرز عمل عسكري لهم خلال عصر المماليك البحرية.

وكانت معطيات المذاهب الفقهية أيضا استمرارا لما ذكر في الفصل السّابق، حيث نجد المذهب الشّافعي الأكثر انتشارا، وهو مذهب سلاطين المماليك، وقد أشرنا إلى كثير من فقهاء الشّافعية في الإقليمين؛ سيما المستقرّين في الحواضر الكبرى. ويأتي المذهب الحنفي ثانيا من حيث الانتشار خاصّة في شمال بلاد الشّام.

ومثّلت رحلات أهل العلم إحدى أبرز وسائل التّأثير المذهبي، ويتّضح ذلك من خلال الوفود المتواصل للحنفية من أقاليم الشرق- التّي تنتشر فيها العقيدة الماتُريدية و المذهب الحنفي- إلى الشّام ومصر، وذلك من عوامل كثرة الحنفية في حلب. كما سجّلنا أيضا التّنقل المستمر للمالكية من بلاد المغرب إلى مصر وحتّى بلاد الشّام، واستقرّ كثير منهم فيهما خاصّة في القاهرة و الإسكندرية، وهذا من عوامل وجود المالكية في الدّيار المصرية أكثر منهم في بلاد الشّام. ووفد كثير من الحنابلة من مدينة حرّان إلى دمشق وأبرز أمثلة ذلك أسرة تقيّ الدّين ابن تيمية.

ويُعدّ التأثر بمذاهب الآباء- سواء في جانب العقيدة أو في الجانب الفقهي- من أبرز سمات العصر المملوكي، وكان ذلك عاملا جوهريا في ظهور أُسر اشتهرت بالتزام مذهب معيّن؛ فأسرة ابن قُدامة كانت على عقيدة أهل الحديث وفي الفقه على مذهب أحمد، أمّا أسرة ابن ع□ساكر فكانت أشعرية شافعية، فحين كانت أسرة ابن أبي جَرادة حنفية.

الفصل الثاني: مظاهر النشاط المذهبي في الحياة العلمية.

أولا - المدارس المذهبية:

أ- مدارس الحنفية

ب- مدارس الشافعية

ج- مدارس المالكية

د- مدارس الحنابلة

ثانيا - نشاط المدارس:

أ- تدريس الحنفية

ب- تدريس الشافعية

ج- تدريس المالكية

د- تدريس الحنابلة

ثالثا - الانتاج العلمي المذهبي:

أ – المصنفات العقدية

ب – المصنفات الفقهية

ج – الطبقات والسير

رابعا - المناظرات:

أ – الاهتمام بالمناظرات

ب – أسباب المناظرات ونماذج من التناظر

خلاصة الفصل

كانت الحياة العلمية أكثر المجالات التّي تعدّد فيها النّشاط المذهبي ووضُحت مظاهره ويُمكن إبراز ذلك بما يلي:

أوّلا - المدارس المذهبية:

لقد ذكرنا خلال الفصل التّمهيدي أنّه وُجدت للشّافعية والحنفية مدارس كثيرة في مصر و الشّام خلال النّصف الأوّل من القرن السابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي، في حين سجّلنا قلّة مدارس المالكية في بلاد الشّام، وقلّة مدارس الحنابلة في الشّام ومصر معا. وتُعدّ معطيات المدارس خلال عصر المماليك البحرية- بشكل عامّ- امتدادا لما سُجِّل في الفصل التّمهيدي.

أ - مدارس الحنفية :

لقد كثُرت مدارس الحنفية في مصر و الشّام خلال الفترة المعنية؛ إذ قال الرحّالة ابن بَطّوطة[1] الذي نزل بدمشق عام 726هـ/1326م:«...وللحنفية مدارس كثيرة أكبرها مدرسة السّلطان نور الدّين.»[2] وهي المعروفة بالمدرسة النّورية الكبرى التّي أقامها السّلطان نور الدّين محمود- السّابق ذكره- عام 563هـ/1167م، وله مدرسة أخرى في حلب تقدّم ذكرها. ومن مدارس الحنفية بدمشق كذلك المدرسة الإقبالية الحنفية المنسوبة إلى الأمير جمال الدّين إقبال واقف الإقبالية الشّافعية أيضا، و المدرسة الجِهاركسية وواقفها الأمير فخر الدّين جِهاركس المتوفّى عام 608هـ/1211م، وهو عامل السلطان العادل الأيّوبي على بانياس وأعمالها.[3]

كما نجد من مدارسهم- فضلا عن المذكورة خلال الفصل التّمهيدي- المدرسة الدماغية وهي مشتركة مع الشّافعية؛ وأنشأتها زوجة شجاع الدّين بن الدماغ عام 638هـ/1240م وهو أحد أصحاب العادل الأيّوبي وتوفي عام 614هـ/1217م. والمدرسة الرُّكنية في

---

[1]- أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد اللّواتي المعروف بابن بَطّوطة، من قبيلة لُوّاتة البربرية، ارتحل من بلاد المغرب إلى المشرق في أواخر عام 725هـ / 1325م، فتنقّل فيها تنقّلات كثيرة جدّا، ثمّ رجع عام 750هـ / 1349م إلى المغرب، و دوّن بعد فترة رحلته التي سمّاها: « تُحفة النظّار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار »، ففرغ من ذلك عام 756هـ / 1335م، و توفي عام 779هـ / 1377م. (أنظر: عمر رضا كحالة، **المرجع السابق**، ج 3، ص 452.)

[2]- محمّد ابن بَطّوطة، **رحلة ابن بَطّوطة**، ج 1، ط 1، المطبعة الخيرية، القاهرة - مصر، 1385هـ ، 1965م، ص 69.

[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 466، 363، 380.

الصّالحية و واقفها الأمير ركن الدّين منكورس الحنفي المتوقّى عام 631هـ/1233م أحد أبرز الأمراء خلال عهد العادل. وكذا المدرسة العَذْراوية التّي وقفتها عَذراء بنت شاهنشاه بن أيّوب- وهي بنت أخ السّلطان صلاح الدّين- المتوقّاة عام 593هـ/1197م، وهذه المدرسة مشتركة كذلك بين الحنفية و الشّافعية.[1]

وقد أُقيمت مدارس أخرى في دمشق للحنفية خلال عصر المماليك البحرية، كالمدرسة الجوهرية التّي أنشأها نجم الدّين أبو بكر بن محمّد التّميمي الجوهري[2] المتوقّى عام 694هـ/1294م في دمشق. و المدرسة المُنجكية نسبة إلى الأمير شمس الدّين مُنجك النّاصري[3] النّائب بدمشق بين عامي(769-775هـ)(1367-1373م)، وكانت وفاته في القاهرة عام 776هـ/1374م.[4]

أمّا في حلب فإنّ المدارس الحنفية كثيرة، منها الحلاوية و الأتابكية و العَديمية وقد تقدّم الحديث عنها؛ ومنها المدرسة الشاذبختية المنسوبة إلى الأمير جمال الدّين شاذبخت- أحد أمراء السّلطان نور الدّين محمود- المتوقّى خلال أواخر القرن السّادس الهجري/ الثّاني عشر الميلادي، وله كذلك الشاذبختية البرّانية في ظاهر حلب. ونجد أيضا المدرسة الحُسامية ووقفها الأمير حُسام الدّين محمود بن ختلو- أحد أمراء الدولة الأيّوبية- المتوقّى خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي، و المدرسة الفطيسية التّي أنشأها سعد الدّين مسعود بن عزّ الدّين أيبك المعروف بفطيس المتوقّى عام 649هـ/1251م.[5]

وإذا نظرنا إلى مدارس القاهرة ومدينة مصر؛ لاحظنا كثرة مدارس الحنفية، فتأتي من حيث العدد في المنزلة الثّانية بعد مدارس الشّافعية، ومنها المدرسة الأزكجية نسبة إلى الأمير سيف الدّين أيازكوج المتوقى عام599هـ/1202م، وهو من أمراء صلاح الدّين، وأنشأ هذه المدرسة عام 592هـ/ 1196م، في حين كانت وفاته عام 599هـ/1202، كما أنشأت زوجته

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 122، 190، 72.

[2]- « هذه النّسبة إلى بيع الجوهر. » (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق**، ج2، ص 125.)

[3]- نسبة إلى الملك النّاصر محمّد بن قلاوون، أبرز سلاطين المماليك خلال القرن الثّامن الهجري / الرّابع عشر الميلادي، و كان مُنجك من مماليك السلطان الأخير. (انظر : عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 461.)

[4]- **المصدر نفسه**، ص 381، 461.

[5]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 271، 279، 280.

عاشوراء المتوفاة خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي مدرسة تُعرف بالمدرسة العاشورية، ووقفتها على الحنفية.[1]

وخلال عصر المماليك البحرية أُنشئت مدارس كثيرة كالمدرسة القُطبية في القاهرة وقد أوصت عصمة الدّين مؤنسة بنت السّلطان العادل الأيّوبي بإنشائها قُبيل وفاتها عام 693هـ/ 1294م؛ إذ خلّفت مالا كثيرا، وتُنسب مدرستها إلى أحد أشقّائها يلقب بـ « قُطب الدّين ». والمدرسة الفارقانية نسبة إلى الأمير شمس الدّين آق سُنْقر الفارقاني (ت677هـ/1278م) أحد أبرز أمراء الملك الظّاهر بَيْبرس، وفُتحت عام 676هـ/ 1277م. وكذا المدرسة الظّاهرية التّي أقامها السّلطان الأخير بين عامي (660-662هـ)(1262-1264م)، وكلّ من المدرستين الأخيرتين في مدينة القاهرة.[2]

وتجدر الإشارة أيضا إلى المدرسة الأقْبُغاوية في القاهرة، قال المقريزي:« ... أنشأها الأمير أقْبُغا عبد الواحد أُستدار[3] الملك النّاصر محمّد بن قلاوون.» وكانت وفاته عام 744هـ/1343م. والمدرسة الجمالية المنسوبة إلى الأمير علاء الدّين مُغْلطاي الجمالي المتوفّى عام 732هـ/1331م، وهو أحد أمراء الملك الأخير. وكذا مدرسة أُلجاي بظاهر القاهرة، وأنشأها الأمير سيف الدّين أُلجاي (ت775هـ/1373م) عام 768هـ/1366م، وكان من كبار الأمراء خلال عهد السّلطان الأشرف شعبان [4]. كما نجد بظاهر القاهرة المدرسة الصرغَتمشية « وهي من أبدع المباني»، أنشاها الأمير سيف الدّين صَرغَتمش (ت759هـ/1358م)، وفرغ من ذلك عام 757هـ/1356م، وكان من أكثر الأمراء نفوذا

---

[1]- تقي الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 448، 450.

[2]- **المصدر نفسه** ، ص 452، 477.

[3]- الأسْتدارية وظيفة سلطانية يَضْطلع صاحبها بالإشراف على البيوت السّلطانية كالمطابخ، كما يُشرف على تنشئة غلمان السّلطان. (أنظر: **المصدر نفسه**، ص 87.)

[4]- السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الملك النّاصر محمّد بن قلاوون، تولّى السّلطنة بين عامي (765 – 778هـ) (1363 – 1376م)، و خلال هذه الفترة تراجع عدد المماليك الذين يستقدمهم السّلطان مقارنة بالفترة السّابقة من عصر المماليك لبحرية. (أنظر :
ASHTORE. A , Asocial and economic history of near east in the middle ages, collings, London, 176, P 282.)

خلال عهد السلطان النّاصر[1] حسن بن محمّد، ونُشير إلى أنّ كافّة مدارس الحنفية المؤسّسة في القاهرة خلال عصر المماليك- المذكورة هنا- كانت مشتركة مع الشّافعية باستثناء الجمالية و الصرغتمشية.[2]

ونلاحظ ممّا تقدّم الدّور القويّ لأمراء الجيش المملوكي في كثرة ما وُجد للحنفية من مدارس في القاهرة.

ب - مدارس الشافعية :

نجد خلال العصر المملوكي عددا كبيرا من المدارس للشّافعية في كلٍّ من مصر و الشّام، وقد تقدّم ذكرنا لكثير من مدارسهم في دمشق كالأمينية و البادرائية و العَصرونية و المجاهدية، ومنها كذلك المدرسة الأكزّية وواقفها أسد الدّين أكز المتوفّى عام 538هـ/1143م ؛ أحد أصحاب السّلطان نور الدّين محمود المذكور فيما سبق. و المدرسة الأمْجدية نسبة إلى مجد الدّين الأمجد بن برهام شاه أحد أعلام الأيّوبيين(ت628هـ/1230م) حيث أنشأها أحد أبنائه ونسبها إليه.[3] ومنها المدرسة الجاروخية وتُنسب إلى سيف الدّين جاروخ التُركماني، الذي أنشأها خلال أواخر القرن السّادس الهجري/ الثّاني عشر الميلادي والمدرسة الدّولعية التّي أنشأها جمال الدّين الدَّولعي خطيب الجامع الأُموي وقد تقدّم ذكره. وكذا المدرسة الرُكنية الشّافعية وواقفها ركن الدّين منكورس الذي وقف على الحنفية أيضا مدرسة. وتُعتبر المدرسة الشّامية البرّانية بظاهر دمشق من أضخم المدارس، أنشأتها خاتون بنت نجم الدّين أيّوب (ت616هـ/1219م)- أخت السّلطان صلاح الدّين- وإليها تُنسب كذلك الشّامية الجُوانية داخل دمشق.[4]

وقد أشار الرحّالة ابن بَطّوطة إلى كثرة مدارس الشّافعية فقال:« ...اعلم أن للشّافعية بدمشق جُملة من المدارس أعظمها العادلية.»[5] وخلال عصر المماليك أُقيمت مدارس أخرى كالمدرستين الشّريفية و الظبيانية، ولم تذكر المصادر التّاريخية واقفيهما، والمدرسة

---

[1]- تولّى الملك النّاصر بدر الدّين حسن بن الملك النّاصر محمّد بن قلاوون السّلطنة بين عامي (749 – 752 هـ) (1348 – 1351م). (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 10، ص 184).

[2]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 490، 511، 528، 540.

[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص124، 126.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 126، 169، 190، 208.

[5]- محمّد ابن بَطّوطة، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 69.

الظّاهرية الجُوانية داخل دمشق التّي أقامها الملك الظّاهر ركن الدّين بَيْبرس عام 670هـ/1271م.[1] وكذا المدرسة القيْمُرية، قال ابن كثير في وفيات عام 665هـ/1266م:«...واقف القَيْمُرية الأمير الكبير ناصر الدّين أبو المعالي الحسين بن عزيز بن أبي الفوارس القَيْمُري.» وكان من الأمراء البارزين خلال السّنوات الأخيرة من عصر الأيّوبيين. كما نجد المدرسة القوّاسية، وأنشأها الأمير عزّ الدّين إبراهيم بن عبد الرّحمان ابن القوّاس (ت733هـ/1332م)، الذي تولّى بعض الوظائف السّلطانية في دمشق خلال عهد الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون.[2]

أمّا مدارس الشّافعية في حلب فهي كثيرة كذلك، منها المتقدّم ذكرها خلال الفصل التّمهيدي كالنّورية و الأسَدية، ومنها كذلك المدرسة الظّاهرية نسبة إلى الملك الظّاهر غازي بن صلاح الدّين صاحب حلب- السّالف ذكره-، و المدرسة الشُّعيْبية التّي أنشأها السّلطان نور الدّين محمود خلال النّصف الثّاني من القرن السّادس الهجري/ الثّاني عشر الميلادي، ونُسبت إلى شُعيب بن أبي الحسن بن الحسين الأندلسي (ت596هـ/1199م)، إذ كان أوّل من درّس بها. وذكر ابن شدّاد[3] أنّ شرف الدّين أبا طالب عبد الرّحمان بن أبي صالح الحلبي المعروف بابن العجمي (ت658هـ/1260م) أقام للشّافعية مدرسة في حلب تُعرف بالشّرفية، وأنّ الأمير سيف الدّين علي بن علم الدّين سليمان(ت622هـ/1225م)- وهو من كبار أمراء الظّاهر غازي المذكور- أنشأ مدرسة في حلب ووقفها على الشّافعية و الحنفية، وهي المعروفة بالسّيفية.[4] كما تحدّث ابن شدّاد عن عدّة مدارس للشّافعية بظاهر حلب، منها الظّاهرية و واقفها الملك الظّاهر غازي- واقف الظّاهرية التّي بداخل حلب- و المدرسة الهَروية التّي

---

[1]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق،** ج1، ص 256، 264.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 291، 531.

[3]- هو المؤرّخ عزّ الدّين محمّد بن إبراهيم ابن شدّاد الأنصاري الحلبي، وُلد عام 613هـ / 1216م و توفي عام 684هـ / 1285م، جمع « السّيرة للملك الظّاهر » بَيْبرس، و له كتاب « الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشّام و الجزيرة. ». (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر،** ج 3، ص 356.)

[4]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق،** ج 1، ص 252 – 259.

أنشأها أحد الوافدين على حلب وهو أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَرَوي[1] المتوفّى خلال النّصف الأوّل من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.[2]

ووُجدت للشّافعية مدارس كثيرة في القاهرة ومدينة مصر، منها المذكورة خلال الفصل التّمهيدي، ومنها المدارس المشتركة مع الحنفية وقد سبق التطرّق إليها كالقُطبية و الأقبُغاوية. كما نجد المدرسة الفائزية، و واقفها هبة الله بن صاعد الفائزي (ت655هـ/1257م)- وهو وزير الملك المُعزّ عزّ الدّين أيبك التُّركماني-، و المدرسة الفاضِلية التّي أنشأها محيي الدّين عبد الرّحيم ين علي المصري الشّافعي الشّهير بالقاضي الفاضل(ت696هـ/1296م) وزير السّلطان صلاح الدّين الأيوبي. وأنشأ السّلطان محمّد الكامل ابن العادل دار حديث قال المقريزي أنّها « على المشتغلين بالحديث النّبوي، ثمّ من بعدهم على الفقهاء الشّافعية.» وكلّ من هذه المدارس كانت في القاهرة. ونجد في القَرّافة[3] مدرسة للشّافعية هي المدرسة النّاصرية نسبة إلى الملك النّاصر صلاح الدّين الذي وقف أيضا النّاصرية التّي بداخل القاهرة.[4]

وخلال عصر المماليك البحرية أُقيمت مدارس أخرى للشّافعية مثل المدرسة الصاحبية البهائية التّي أنشأها في مدينة مصر الصاحب[5] بهاء الدّين عليّ بن محمّد ابن حنا المصري(ت677هـ/1278م)- وقد استوْزه الملك الظّاهر بَيْبرس عام 659هـ/1261م- و المدرسة الطيبرسية في القاهرة نسبة إلى الأمير طيبرس بن عبد الله أحد أبرز الأمراء في مصر خلال مطلع القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي، وتوفي عام 719هـ/1319م، قال عنها المقريزي:«...وتألّق في رخامها وتذهيب سقوفها حتّى جاءت في

---

[1]- نسبة إلى مدينة هَراة، إحدى أعظم مدن خُراسان. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق**، ج 5، ص 637.)

[2]- عزّ الدين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج1، ص ص 259 – 261.

[3]- القَرّافة الكبرى موضع بجوار مدينة مصر به مقبرة كبرى و مساكن، وهناك القَرّافة الصغرى وهي مقبرة بسفح جبل المُقطّم المُجاور للقاهرة. (أنظر: تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 643.)

[4] **المصدر نفسه**، ص 442، 444، 467، 533.

[5]- لقب يُطلق على الوزير خلال عصر المماليك، قال المقريزي: «... فصار الوزير إذا كان من أرباب الأقلام يُطلق عليه اسم الصاحب، بخلاف ما إذا كان من أرباب السيوف. » أي من الأمراء، و مهمّة الوزير الأساسية النّظر في أمور المال، فهو دون النّائب الذي في القاهرة من حيث المنزلة. (أنظر: **المصدر نفسه**، ص 87، 89.)

أبدع زيّ وأحسن قالب.» كما نجد المدرسة الحُسامية في القاهرة أيضا، و واقفها الأمير حُسام الدّين طرنطاي المنصوري، إذ كان من مماليك السّلطان المنصور قلاوون فولّاه النّيابة في مصر عام 678هـ/1279م، وكانت وفاته عام 689هـ/1299م.[1]

ونُشير كذلك إلى المدرسة البديرية التّي وقفها عام 758هـ/1357م رجل يُدعى محمّد بن محمّد بن بدير العباسي، توفي خلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي- وهو منسوب إلى العباسية إحدى القرى في الصّعيد-. و المدرسة البقرية المنسوبة إلى شمس الدّين شاكر بن غزيل المعروف بابن البقري (ت776هـ/1374م)، وهو أحد أرباب الوظائف خلال عهد الملك النّاصر حسن بن محمّد، قال المقريزي:« ... وأنشأ هذه المدرسة في أبدع قالب و أبهج ترتيب.» وكلٌّ من البديرية و البقرية في مدينة القاهرة.[2] ونجد في مدينة غزّة[3] مدرسة للشّافعية أنشأها الأمير علم الدّين سَنْجر بن عبد الله الجاوُلي المتوفى عام 745هـ/1433م.[4]

ونستنتج مما تقدّم أنّ تمذهب المماليك بالمذهب الشّافعي كان له دور جوهري في كثرة مدارس الشّافعية.

جـ - مدارس المالكية :

إن أبرز ما يمكن ملاحظته عن المدارس المالكية في بلاد الشّام قلّتها مقارنة بالمدارس الحنفية والشّافعية، فمنها في دمشق المدرسة الصالحية وقد تقدّم ذكرها ، والمدرسة الشرابشية وأنشأها التّاجر شهاب الدّين أحمد بن علي بن أبي المجد الشرابيشي المتوقّى عام 734هـ/1333م.[5] والصمصامية التي لم تذكر المصادر التّاريخية واقفها، لكنّها نقلت اعتناء عبد الله بن صنيعة المعروف بشمس الدّين غبريال- المتوقّى عام 734هـ/1333م- بها وهو من أبرز أرباب الوظائف في دمشق بين عامي (713-733هـ)(1313-1332م).[6]

---

[1]- تقي الدين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 455، 488، 495.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 511، 508.
[3]- « مدينة في أقصى الشّام من ناحية مصر. » (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَموي، **المصدر السّابق** ،ج 4 ص 202.)
[4]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر نفسه**، ص 525.
[5]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 6.
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 459.

ولم تُؤسّس مدارس جديدة للمالكية في حلب خلال العصر المملوكي، حيث يقلّ وجودهم فيها، أمّا الدّيار المصرية فإنّنا نجد لهم بها عدّة مدارس كالمدرسة الفاضِلية، وهي مشتركة مع الشّافعية، والمدرسة المنصورية في القاهرة التي أنشأها الملك المنصور سيف الدّين قلاوون، وقال عنها المقريزي:«...ورتّب بها دروسا أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة.» فهي إذًا من المدارس المشتركة، كما هو الأمر بالنّسبة للمدرسة النّاصرية التّي فُتحت عام 703هـ/1303م، وهي منسوبة إلى الملك النّاصر محمّد بن قلاوون، وتُعدّ « من أجل مباني القاهرة.»[1]

كما نجد في القاهرة المدرسة الحجازية، وأنشأتها زوجة الأمير بُكتمر الحجازي- أحد الأمراء خلال عهد السّلطان الأخير- المتوفّى خلال النّصف الأوّل من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي، و المدرسة المنكوتمرية التي أنشأها الأمير سيف الدّين منكوتمر المتوفّى عام 698هـ/1298م، وقد تولّى النّيابة في مصر بين عامي (696-698هـ)(1296-1298م)، وفرغ من عمارة المدرسة خلال سنة 698هـ/1298م.[2]

د- مدارس الحنابلة :

تقلّ مدارس الحنابلة بشكل عامّ، لكنّنا نجد مدارسهم في دمشق أكثر ممّا في غيرها ورغم ذلك تُعتبر قليلة بالنّظر إلى مدارس الشّافعية و الحنفية، وإلى الوجود المعتبر للحنابلة في دمشق. وقد تقدّمت الإشارة إلى بعضها كالجَوْزية و المسمارية، ومنها كذلك المدرسة الشريفية التّي تُعدّ من أقدم مدارس دمشق، وواقفها شرف الإسلام عبد الوهّاب بن أبي الفرَج الأنصاري الدّمشقي الحنبلي المتوفّى عام 536هـ/1141م، و المدرسة الصّدرية نسبة إلى صدر الدّين أسعد بن عثمان بن المُنجّى الدّمشقي الحنبلي السّابق ذكره، وكذا المدرسة العُمرية في الصالحية، وأنشأها أبو عمر محمّد ابن قُدامة المقدسي وقد سبق الحديث عنه[3]. ونلاحظ هنا أنّ مدارس الحنابلة في دمشق أقام كثيرا منها شيوخهم، كما هو الحال بالنّسبة للمدرسة الضّيائية، في حين لاحظنا أنّ الأمراء وقفوا عدّة مدارس على الشّافعية و الحنفية.

---

[1]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج3، ص 480، 485.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 487، 498.

[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 50، 67، 77.

ولم تُؤسّس خلال العصر المملوكي مدارس جديدة للحنابلة في حلب، كما لا نجد لهم خلاله مدارس خالصة في الدّيار المصرية، وقد أشرنا سابقا إلى أنّ كلاً من المدرسة الصالحية و المنصورية و النّاصرية وُقفت على المذاهب الأربعة، ممّا يعني وجود الحنابلة في مصر، فكان للجانب السياسي دورا جوهريّا في كثرة مدارس مذهب أو قلّتها من حيث مدى إقبال السّلاطين و الأمراء على إنشائها و الوقف عليها. وتجدر الإشارة إلى ملاحظة هامّة هي وجود كثير من المدارس في القاهرة مشتركة بين الشّافعية و الحنفية؛ كالقُطبية و الفارقانية و الأقبُغاوية، وأخرى بين الشّافعية و المالكية كالمدرسة الفاضِلية، كما نجد المدرسة المنكوتمرية مشتركة بين الحنفية و المالكية، في حين لا نجد أي مدرسة ثنائية بين الحنابلة و غيرهم.[1] ويُمكن أن نستنتج من خلال هذا أنّ الجانب العقدي هو الأكثر تأثيرا في رسم العلاقات بين أهل المذاهب، فقد ذكرنا فيما تقدّم أن مُعظم فقهاء الشّافعية و المالكية كانوا أشاعرة، وأن كلام الأشاعرة و الماتُريدية في مسألة الصّفات متوافق بشكل عامّ.

وسجّلنا من خلال التطرّق للمدارس خلال العصر المملوكي- بصفة عامّة- أنّ ما أُسّس منها خلال هذا الأخير في القاهرة وظاهرها أكثر ممّا أُسّس في دمشق بفعل كون الأولى عاصمة الدّولة .

ثانيا - نشاط المدارس:

اختلف النّشاط من مدرسة إلى أخرى حسب عدّة عوامل؛ منها ضخامة المدرسة وحجم أوقافها. ومحور نشاط المدارس عموما تدريس الفقه، ونُوضّح بعض هذا النّشاط كما يلي:

أ - تدريس الحنفية:

نجد من مدرسي النّورية في دمشق خلال أواخر القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي نظام الدّين أحمد بن جمال الدّين محمود الحَصيري المتوفّى عام 698هـ/1298م. كما تولّى صدر الدّين أبو الحسن عليّ بن صفيّ الدّين محمّد البُصْرَوي[2] تدريسها عام 707هـ/1307م، وخلال عام 747هـ/1346م كان مدرّسها عماد الدّين إسماعيل بن عبد

---

[1]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 528، 541، 487، 498.

[2]- نسبة إلى بُصْرى، بلدة « من أرض الشّام من أعمال دمشق » إلى الجنوب منها. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 109.)

الواحد الطَّرَطُوسي[1] المتوفّى خلال أوائل النّصف الثّاني من القرن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي[2]. أمّا الخاتونية البرّانية فممّن درّس بها جلال الدّين عمر بن محمد الخُجَنْدي- المتقدّم ذكره- وذلك عام 690هـ/1291م حتّى وفاته عام 691هـ/1292م، ودرّس بها سنة 719هـ/1319م بدر الدّين محمّد بن يحيى ابن القُويرة المتوفّى عام 735هـ/1334م.[3] ونجد ممّن درّس بالخاتونية الجُوانية شمس الدّين عبد الله بن محمّد الأذْرُعي الدّمشقي (ت673هـ/1277م)، ثمّ خلفه مجد الدّين أبو المجد عبد الرّحمان بن كمال الدّين ابن العَديم الحلبي حتّى سنة 675هـ/1276م، وكانت وفاته عام 677هـ/1278م.[4]

أمّا المدرسة الشّبلية البرّانية؛ فممّن تولّى تدريسها رشيد الدّين سعيد بن علي البُصْرَوي وتوفي عام 684هـ/1285م وهو لايزال على تدريسها، وقال ابن كثير في وفيات سنة 712هـ/1312م:« ... شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم ...الأذْرُعي الحنفي ...درّس وأفتى ... واستمرّ على تدريس الشّبلية مدّة ثمّ سافر إلى مصر» خلال السّنة المذكورة وتوفي في القاهرة. وقال في حوادث سنة 736هـ/1335م:« ... وفي يوم الأربعاء سابع ذي الحجّة ذكر الدّرس بالشّبلية القاضي نجم الدّين ابن ...عماد الدّين الطَّرَسُوسي الحنفي.» وكانت وفاته عام 758هـ/1357م.[5]

ويُعتبر صدر الدّين سليمان بن أبي العِز بن وهيب الأذْرُعي (ت677هـ/1278م) من أبرز من درّس بالظّاهرية الجُوانية - المشتركة مع الشّافعية-، قال ابن كثير أنّه « شيخ الحنفية في زمانه وعالمهم شرقا وغربا »، ودرّس بها أيضا محيي الدّين محمّد بن بدر الدّين يعقوب الحلبي المعروف بابن النحّاس (ت695هـ/1295م)، وقد أشار ابن كثير إلى أهمية هذه المدرسة بقوله:« ... وأقام بدمشق مدّة ودرّس بها بمدارس كبار منها الظّاهرية.» كما وَلِي تدريسها ركن الدّين عُبَيْد الله بن محمّد السّمَرْقندي- المتقدّم ذكره- حتى تُوفي عام 701هـ/1310م، فخلفه شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن صفيّ الدّين عثمان ابن الحَريري

---

[1]- « هذه النّسبة إلى طرَطوس، وهي بلدة من بلاد الشّام » على السّاحل جنوب بانياس. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السابق**، ج 4، ص 59.)

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 387، 442، 579.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 387، 422، 365، 468.

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **العبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 227، 335.

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 387، 422، 365، 468.

الدّمشقي (ت728هـ/1327م).[1] وممّن درّس بها كذلك شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي البركات المعروف بشمس الدّين ابن العِزّ الحنفي- وهو أحد أجداده- حيث توفي عام 722هـ/1322م، فخلفه فيها نجم الدّين أبو الحسن علي بن داود البُصْرَوي القُرَشي المتوقى عام 722هـ/1322م في دمشق، وقد تخلّى عن تدريسها قُبَيل وفاته.[2]

ونذكر من مدرّسي المدرسية المُقدّمية الجُوانية صدر الدّين سليمان الأذْرُعي المذكور آنفا وابنه تقيّ الدّين أحمد المتوقّى عام 685هـ/1286م، ثمّ خلفه حُسام الدّين أبو الفضائل الحسن بن أحمد الرّازي- المتقدّم ذكره- حتّى توفي عام 699هـ/1299م.[3]

وتجدر الإشارة إلى أنّ أعلام أسرة ابن أبي جَرادة من أبرز المدرسين في مدارس حلب سيما الحلاوية، أمّا في مدارس القاهرة فإنّنا نجد مجد الدّين عبد الرّحمان بن عمر ابن العَديم أوّل من درّس الحنفية بالظّاهرية بعد فتحها عام 662هـ/1263م. في حين كان شمس الدّين أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم السّرُوجي (ت710هـ/1310م) أوّل مدرّس لهم بالمدرسة النّاصرية.[4] أمّا الجمالية فقد افتُتح تدريس الحنفية بها بعلاء الدّين علي بن عثمان بن مصطفى التُّركماني المتوقّى عام 750هـ/1349م، ثمّ خلفه ابنه جمال الدّين أبو محمّد عبد الله وكانت وفاته عام 769هـ/1367م.[5]

أمّا عن المصنّفات المتداولة بين الحنفية؛ فأبرزها كتاب « النّهاية » في الفقه لأبي الحسن بن علي بن أبي بكر المرغيناني[6] المتوقّى عام 593هـ/1197م، وكتاب« الجامع الصغير» لعبد الرّحمان بن محمّد النّيْسابُوري المتوقّى عام 374هـ/984م، و«الجامع الكبير» لأبي عبد الله محمّد بن الحسن بن فَرْقد الشّيْباني المتوقّى عام 190هـ/806م، والذي يُعدّ من كبار أصحاب أبي حنيفة النّعمان.[7]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج7، ص 319، 377، 399، 511.

[2]- عبد القادر القرشي، **المصدر السّابق،** ج 4، ص 283.

[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق،** ج 1، ص ص 457 – 459.

[4]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق،** ج 3، ص 477، 486.

[5]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق،** ج 3، ص 84، وج 2، ص 276.

[6]- منسوب إلى بلدة مرغينان في بلاد ما وراء النّهر. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق،** ج 5، ص 259.)

[7]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام،** ج 42، ص 137. و ج 26، ص 558. و ج 12، ص 356.

ب - تدريس الشّافعية :

أشارت المصادر التّاريخية إشارات كثيرة إلى مدرّسي الشّافعية تَبَعا لكثرة مدارسهم فبالنّسبة لمدارس دمشق نجد ممّن درّس بالأتابكية صفيّ الدّين محمّد بن عبد الرّحيم الهندي فلمّا توفي عام 715هـ/1315م تولّى تدريسها نجم الدّين ابن صرصري- المتقدّم ذكره - حتّى وفاته عام 723هـ/1323م، فخلفه جمال الدّين سليمان بن عمر بن سالم الأذْرُعي (ت733هـ/1332م) حتّى سافر إلى الدّيار المصرية عام 726هـ/1326م، فدرّس بها محيي الدّين إسماعيل بن يحيى بن جهبل (ت740هـ/1339م) حتّى سنة 733هـ/1332م، ثمّ تولّى تدريسها جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن إبراهيم بن جُملة حتّى توفي عام 738هـ/1337م.[1] وممّن وليها أيضا تقيّ الدّين علي السُّبكي فيما بعد عام 739هـ/1338م ولمّا توفي عام 756هـ/1355م درّس بها قريبه أبو البقاء محمّد بن عبد البر بن يحيى السُّبْكي (ت777هـ/1375م).[2]

ويُعتبر شمس الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمّد الإربِلي المعروف بابن خِلِّكان- وهو أحد أجداده- المتوفّى عام 681هـ/1282م من أبرز مدرسي الإقبالية، وناب عنه فيها محيي الدّين النّواوي، وقد وَليها ابن خِلِّكان لسنوات ثمّ خرجت عن يده عام 669هـ/1270م، فتولّى تدريسها تاج الدّين موسى بن محمّد بن مسعود المَراغي[3] حتّى توفي عام 693هـ/1294م فدرّس بها علاء الدّين أبو الحسن علي بن نور الدّين القونوي[4](ت729هـ/1328م) حتّى عام 700هـ/1300م، حيث انتقل إلى الدّيار المصرية.[5]

أمّا المدرسة الأمينية؛ فممّن درّس بها قطب الدّين أبو المعالي أحمد بن عبد السلام ابن أبي عَصرون (ت675هـ/1276م)، ولم يستمر على ذلك إلى وفاته؛ بل درّس بها عام 669هـ/1270م نجم الدّين أبو بكر بن صدر الدّين ابن سَنِيّ الدّولة حتّى توفي عام

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق،** ج 7، ص 337، 369، 398.

[2]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق،** ج 3، ص 490.

[3]- منسوب إلى المَراغة، و هي بلدة من بلاد أذربيجان، و هذه الأخيرة إلى الشمال من الجزيرة الفُراتية. (أنظر: عبد الكريم السمعاني، **المصدر السّابق،** ج 5، ص 245.)

[4]- قدم إلى دمشق من قُونية عام 693هـ /1294م، فيُنسب إلى هذه الأخيرة، و هي « من أعظم مدن الإسلام بالرّوم ». أي مايلي الشّام إلى الشّمال الغربي.(أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَموي، **المصدر السّابق،** ج 4، 415.)

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه،** ص 337، 369، 398.

680هـ/1281م. وفي عام 681هـ/1282م درّس بها ابن خِلّكان وتوفي في السّنة نفسها،[1] قال ابن كثير:« ... وقد درّس ابن خِلّكان في عدّة مدارس ... ولم يبق معه في آخر وقته سوى الأمينية.»[2] ونجد مدرّسها بين عامي (682-690هـ)(1283-1291م) علاء الدّين أبا الحسن علي بن عبد الواحد الزّمْلكاني (ت690هـ/1291م)، ثمّ خلفه ولده كمال الدّين أبو المعالي المعروف بابن الزّملكاني- المتقدّم ذكره-، فتركها لنجم الدّين ابن صرصري وتنازل له هذا الأخير عن العادلية، فدرّس بها نجم الدّين حتّى عام 694هـ/1294م، ثمّ صار تدريسها لعمر بن سعد الشّهير بإمام الدّين القَزْويني- وقد سبق ذكره - حتّى توفي عام 699هـ/1299م فدرّس بها أخوه جلال الدّين محمّد (ت739هـ/1338م) لفترة قصيرة. وفي عام 763هـ/1361م درّس بها تاج الدّين السُّبكي، ثمّ أصبح تدريسها إلى غيره عام 767هـ/1365م، لكنّه استعادها في السّنة نفسها، ثم درّس بها بعد فترة قصيرة ولده علاء الدّين علي (ت775هـ/1373م) وهو ابن سبع سنين[3]، وهذا أمر غريب جدّا يُبيّن خطورة توارث التّدريس كانعكاس سلبي للحياة المذهبية على الحركة العلمية.

ونجد من مدرّسي التّقوية بهاء الدّين أبا الفضل يوسف بن محيي الدّين ابن الزّكي درّس بها عام 671هـ/1272م، واستمرّ على ذلك حتّى توفي عام 685هـ/1286م، وقد جُمع له تدريس« أجلّ مدارس دمشق وهي العزيزية و التّقوية ... و العادلية و المُجاهدية.» وخلفه على التّقوية أخوه إمام الدّين أبو محمّد عبد العزيز إلى أن توفي سنة 699هـ/1299م فصارت لأخيه أيضا كمال الدّين محمّد، فلمّا توفي عام 744هـ/1343م درّس بها تاج الدّين السُّبْكي.[4]

وقد أشار ابن كثير في حديثه عن كثير من السّنوات إلى مدرسي الشّامية البرّانية كشمس الدين محمّد بن نعمة المقدسي السّالف ذكره، وكمال الدّين ابن الزّملكاني الذي كان متولّيا لتدريسها خلال عام 710هـ/1310م . وذكر ابن كثير أنّه في سنة 745هـ/1344م

---

[1]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 142.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج7، ص 337.
[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر نفسه**، ص ص 147، 150.
[4]- **المصدر نفسه**، ص ص 166- 168.

درّس « تقيّ الدّين السُّبْكي الشّافعي بالشّامية البرّانية ... وحضر عنده القضاة و الأعيان و الأمراء.»[1]

أمّا العادلية الكبرى؛ فممّن درّس بها جمال الدّين ابن جُملة وذلك عام 733هـ/1332م ونجد ممّن تولّاها بعده تقيّ الدّين السُّبكي وولده تاج الدّين، كما نجد من مدرّسي الرُّكنية الشّافعية شمس الدّين ابن خِلّكان، وقد نزل عنها عام 660هـ/1262م لشهاب الدّين أبي شامة المقدسي، وحضر عنده في أوّل تدريس له بها[2]. ونذكر ممّن درّس بها خلال القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي تقيّ الدّين أبا الفتح بن عبد اللّطيف بن يحيى السُّبكي المتوفّى عام 744هـ/1343م، وقد خلفه ولده بدر الدّين أبو المعالي محمّد، وتوفي سنة 771هـ/1369م« وكُتبت الرُّكنية باسم ولد له صغير اسمه يحيى وله نصف سنة.»[3] فهذا ممّا يؤكّد ما أشرنا إليه سابقا بشأن توارث التّدريس أحيانا.

ونجد من مدرّسي الشّافعية بحلب خلال النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي أحمد بن عبد الله بن الزّبير الخابوري[4] المعروف بشمس الدّين بن الخابوري الذي درّس مدة طويلة بمدرسة الفردوس، إذ كان أوّل من وَليها عند افتتاحها قُبَيل عام 640هـ/1242م، واستمرّ على ذلك إلى ما بعد عام 673هـ/1274م.[5] وقد انتقل كمال الدّين ابن الزّملكاني من دمشق إلى حلب عام 724هـ/1324م، فدرّس بالمدرستين السّيفية و الأسدية وغيرهما حتّى سافر إلى الدّيار المصرية عام 727هـ/1326م.[6]

أمّا بالنّسبة لمدارس القاهرة؛ فأوّل من درّس الشّافعية في الظّاهرية تقيّ الدّين محمّد بن الحسن الحَمَوي المعروف بابن رَزين، وذلك بعد فتح المدرسة عام 662هـ/1363م، كما درّس صدر الدّين ابن الوكيل- المتقدّم ذكره- بالنّاصرية بعد فتحها سنة 703هـ/1303م. وكان أوّل من درّس بالبقرية سراج الدّين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن المُلقن المتوفّى عام 804هـ/1401م، أمّا البديرية فأوّل من درّس بها عام 758هـ/1357م سراج

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 338، 438، 576.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 528، 610، 278.
[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج1، ص 82.
[4]- وُلد في الخابور عام 600هـ/1203م، و هي بلدة « على شاطئ الفُرات » في شمال العراق. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 221).
[5]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 82.
[6]- تقيّ الدّين ابن قاضي شُهبة، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 385.

الدّين عمر بن رسلان البُلقيني[1] (ت805هـ/1402م)[2]، ونجد من مدرّسي المنصورية عام 723هـ/1331م تقيّ الدّين السُّبكي.[3]

وتتمثّل أبرز المصنّفات الفقهية المتداولة بين الشّافعية في« التّنبيه في فروع الشّافعية.» و« المهذّب في الفروع »، وهما لأبي إسحاق الشّيْرازي- السّابق ذكره- و« المحرّر في فروع الشّافعية » لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّد القزويني المتوفّى عام 623هـ/1226م. وكذا« الوجيز في الفروع » لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزالي الطوسي[4](ت505هـ/1111م).[5]

جـ - تدريس المالكية :

نذكر ممّن درّس المالكية في دمشق نور الدّين علي بن عبد النّصير بن عبد الخالق المتوفّى عام 756هـ/1355م، وقد تولّى تدريس الصمصامية سنة 717هـ/1317م، أمّا الصلاحية المالكية، فمن مدرسيها خلال النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي زين الدّين عبد السّلام بن علي الزواوي[6]- وهو من بلاد المغرب- المتوفّى عام 681هـ/1282م، وتخلّى عنها قبل عام 673هـ/1274م لجمال الدّين أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي، فاستمرّ على تدريسها حتّى توفي عام 683هـ/1284م.[7] فدرّس بها جمال الدّين محمّد بن أحمد الشريشي- وشريش مدينة في الأندلس قدم منها- حتّى توفي عام 685هـ/1286م، وتولّى تدريسها سنة 687هـ/1288م جمال الدّين محمّد بن سليمان الزواوي المتوفّى عام 717هـ/1317م.[8]

ونُشير إلى أنّ المصادر التّاريخية لم تتحدّث كثيرا عن مدارس المالكية في بلاد الشّام تبعا لقلّتها. ونجد من مدرسي المالكية في الدّيار المصرية ابن الشريشي المذكور آنفا، ودرّس

---

[1]- نسبة إلى بُلقينة و هي قرية في شمال مصر. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص449.)
[2]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 477، 486، 409، 510.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السابق**، ج7، ص 479.
[4]- طوس مدينة في خُراسان. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 398).
[5]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 45، ص 158، وج 35، ص 115.
[6]- منسوب إلى زواوة، و هي قبيلة في بلاد المغرب. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي ، **المصدر نفسه**، ج 1، 369.)
[7]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 340، 459.
[8]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 94، و ج 3، ص 115.

بالفاضلية قبل تدريسه في دمشق، وكان زين الدّين ابن مخلوف- السّابق ذكره- أوّل مدرسيهم في المدرسة النّاصرية. أمّا المنكوتمرية فإنّ أوّل من وَلِيَها شمس الدّين محمّد بن أبي القاسم بن عبد السّلام المغربي المتوفّى عام 715هـ/1315م، وهو من الوافدين المغاربة .[1]

ويُعتبر كتاب« الكافي » في الفقه لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البَر الأندلسي (ت463هـ/1070م) من أبرز كتب الفقه المالكي انتشارا.[2]

د- تدريس الحنابلة:

لقد درّس عدّة أعلام من بني قُدامة بمدارس الحنابلة؛ فقد تولّى تقيّ الدّين سليمان بن حمزة المقدسي (ت715هـ/1315م) تدريس الجَوْزية ثمّ تخلّى عنها عام 697هـ/1297م لولده عزّ الدّين محمّد، فاستمرّ على تدريسها مدّة طويلة، وكانت وفاته عام 731هـ/1330م. كما نجد مدرّسين من أسر أخرى كزين الدّين ابن المُنَجّى- المذكور سابقا- الذي درّس بالشريفية - وتُعرف أيضا بالحنبلية-، ولمّا توفي عام 695هـ/1295خلفه تقيّ الدّين ابن تيمية. وفي سنة 717هـ/1317م درّس بها أخوه شرف الدّين عبد الله عن إذن منه، قال ابن كثير:« ... ثمّ سافر الشّيخ شرف الدّين إلى الحجّ، وحضر الشّيخ تقيّ الدّين الدّرس بنفسه وحضر عنده خلق كثير من الأعيان وغيرهم.» واستمرّ على التّدريس بها حتّى سنة 726هـ/1326م، حيث صار ذلك لبرهان الدّين إبراهيم بن أحمد بن هلال الزُّرَعي(ت741هـ/1340م)، فساء الأمر طلبة المدرسة، حيث قال ابن كثير:« ... وشقّ ذلك على كثير من أصحاب الشّيخ تقيّ الدّين.[3]» وخلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي، نجد ممّن درّس فيها عزّ الدّين أبا يعلى حمزة بن موسى بن أحمد الدّمشقي المتوفّى عام 765هـ/1367م، والعالم الشّهير زين الدّين أبا الفرج عبد الرّحمان بن أحمد البغدادي ثمّ الدّمشقي المعروف بابن رَجَب الحنبلي- ورَجَب اسم جدّه- وقد وفد من بغداد صغيرا مع أسرته فاستقرّ بدمشق حتّى وفاته عام 795هـ/1392م.[4]

---

[1]- تقي الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 486، 468.
[2]- شمس الدّين الذهبي،**العبر في خبر من غبر**، ج 2، ص 316.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 383، 523، 375، 459، 796.
[4]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 363، و ج 2، ص 82.

أمّا المدرسة الصّدرية؛ فمن مدرّسيها فخر الدّين أبو محمّد عبد الرّحمان بن يوسف البعلبكي المتوفّى عام 688هـ/1289م، وأبو البركات ابن المُنَجّى وأخوه وجيه الدّين – وأشرنا إليهما في الأسر المذهبية –. ويُعتبر محمّد بن عبد الهادي من أبرز من درّس بها.[1]

ونشير إلى أنّ محمّد بن عبد الرّحيم بن عبد الواحد المقدسي المعروف بشمس الدّين ابن الكمال(ت688هـ/1269م) من أبرز الفقهاء الذين درّسوا بالضّيائية المحمّدية، ودرّس بها كذلك ولده موفّق الدّين أحمد(ت693هـ/1294م)، وعزّ الدّين محمّد بن إبراهيم ابن قُدامة (ت748هـ/1347م)[2]. وتولّى بعض فقهاء بني قُدامة تدريس المدرسة العُمَرية - وتُعرف أيضا بالشّيخية نسبة إلى مُنشئها الشّيخ أبي عمر المقدسي- مثل جمال الدّين يوسف بن أحمد ابن قُدامة المتوفّى عام 798هـ/1395م، وقد وُلد عام 721هـ/1321م.[3]

وأكثر الدّين درّسوا بالمسمارية من بني المُنَجّى؛ كما هو الحال بالنّسبة لشمس الدّين أحمد بن محمّد ابن المُنَجّى (ت692هـ/1393م)، وزين الدّين ابن المُنَجّى وأخيه وجيه الدّين خلال أواخر القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وكذا شرف الدّين ابن المُنَجّى (ت724هـ/1324م) قال ابن رَجَب:« ... وكان من خواصّ أصحاب الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية ومُلازميه حضرا و سفرا.»[4]

ولم تتحدّث المصادر التّاريخية كثيرا عن الحنابلة في حلب عكس ما عليه الأمر بالنّسبة لدمشق تبَعا لقلّتهم في الأولى. ونجد من مدرّسيهم في الدّيار المصرية شمس الدّين ابن العماد، ودرّس بالمدرسة الصالحية حتّى وفاته عام 676هـ/1277م، كما تولّى شرف الدّين عبد الغني بن يحيى الحرّاني (ت709هـ/1309م) تدريس النّاصرية، ودرّس بها كذلك نجم الدّين سليمان بن عبد القوي البغدادي إلى جانب تدريسه في المنصورية، ثمّ صُرف عنهما بسبب تصريحه بسبّ الصحابة كما تقدّم.[5] وممّن تولّى تدريس المنصورية تقيّ الدّين عبد الغني بن محمّد بن إبراهيم (ت710هـ/1310م)، وهو من أسرة عبد الغني المقدسي.[6]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 333، ج 5، ص 118.
[2]- **المصدر نفسه**، ج 4، ص 224، 262، و ج5، ص 141.
[3]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 129.
[4]- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **المصدرنفسه**، ج 4، ص 258، 334، 458، 459.
[5]- **المصدر نفسه**، ص 143، 406، 413.
[6]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 388.

أمّا عن أهمّ المصنّفات الفقهية المتداولة بين الحنابلة، فمنها « المُغْني في شرح الخِرَقي» و« الكافي » و« المُقنع » في الفقه، وكلّها للموفّق ابن قُدامة المقدسي[1]وكتاب « الهداية » للمُحدّث أبي الخطّاب محفوظ بن أحمد بن الحسن المتوفّى عام 510هـ/1116م ببغداد.[2]

ونرى أنّه من الضّروري الإشارة إلى مواضع تدريس أخرى غير المدارس، ومن أبرزها مشهد الحسين في القاهرة؛ فقد أُقيم خلال بداية النّصف الثّاني من القرن السّادس الهجري/ الثّاني عشر الميلادي بناء في مكان زُعِم أنّ رأس الحسين بن علي بن أبي طالب (ت61هـ/681م) فيه، وفي نهاية القرن المذكور رُتّب فيه تدريس للشّافعية[3]. ومنها كذلك البناء المُقام عند قبر الشّافعي في ظاهر مدينة مصر، ويُعرف بمشهد الشّافعي « وهو من المشاهد العظيمة احتفالا و اتّساعا »، أي كثرة الوافدين إليه[4]. ونذكر ممّن درّس بالمشهدين شمس الدّين محمّد بن محمود الأصبهاني- نسبة إلى مدينة أصبهان في بلاد فارس- نزيل القاهرة المتوفّى عام 688هـ/1289م. ودرّس بمشهد الشّافعي أيضا مجد الدّين بن قاسم بن يوسف العامري الشّافعي (ت734هـ/1333م)[5]، حيث نشط التّدريس في هذا الأخير رغم حرص واقفي المدارس على كسب العلماء البارزين إلى مدارسهم.[6]

كما نشطت حلقات التّدريس في المساجد سيما الكبرى في القاهرة ودمشق وحلب؛ فقد درّس- مثلا- شهاب الدّين عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيمية في الجامع الأموي بجهة الحنابلة، وكذا شهاب الدّين بن عبد الغني المقدسي - وقد تقدّم ذكرهما-، ودرّس أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم ابن النّحاس الشّافعي (ت698هـ/1298م) وسعد الدّين مسعود بن أحمد الحارثي البغدادي نزيل الديار المصرية (ت711هـ/1311م) - المتقدّم ذكره- في جامع [7]

---

[1]- عبد الرّحمان ابن رَجَب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 292 – 293.

[2]- عبد الرّحمان ابن الجَوْزي، **المصدر السّابق**،ج 17، ص 153.

[3]- محيي الدّين ابن عبد الظّاهر، **الرّوضة البهيّة الزّاهرة في الخِطط المُعزّية القاهرة**،(تحقيق: أيمن فؤاد) ط 1، مكتبة الدّار العربية للكتاب، القاهرة – مصر ،1417هـ - 1996م، ص 30 ،31.

[4]- أبو الحسن ابن جُبير، **المصدر السّابق**، ص 22.

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 350، 536.

[6]- DEVONSHIRE, Moslem fuilders of cairo, R Schindler, Cairo – Egypte, 1943, p 43

[7]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 29، ص 209، 424.

ابن طولون.[1]

ونلاحظ من خلال تطرّقنا للمدارس عدم تولّي أي فقيه التّدريس في غير مدارس مذهبه الفقهي، ممّا يعني أنّ انحسار تولّي التّدريس بالمدرسة على فقهاء المذهب الموقفة علية كان أمرا مفروغا منه خلال الفترة المعنية. كما نلاحظ أنّ بعض كبار الشّافعية الأشاعرة قد درّسوا بعدّة مدارس بفعل مكانتهم لدى السّلاطين، مثل بدر الدّين ابن جماعة؛ فقد درّس في القَيْمُرية والعادلية الكبرى وغيرهما في دمشق، ودرّس بالمدرسة الصالحية والنّاصرية وجامع ابن طولون وغير ذلك في الدّيار المصرية، كما تولّى تقيّ الدّين السُّبْكي التّدريس بالمنصورية و السّيفية في القاهرة، والعادلية الكبرى و الأتابكية و الشّامية البرانية في دمشق. أما ابنه تاج الدّين فقد« درّس بمصر والشّام بمدارس كبار: العزيزية و العادلية الكبرى ... والعذراوية والشّاميتين والنّاصرية والأمينية...» ودرّس بمشهد الشّافعي وجامع ابن طولون.[2]

وقد سجّلنا توارث التّدريس على نطاق واسع خلال عصر المماليك البحرية، وكانت لذلك في كثير من الحالات آثار سلبية. ونشير إلى أنّ آثار التّمذهب امتدّت إلى دور الحديث - أي المخصّصة لتدريس الحديث -؛ ففي سنة 742هـ/1341م- مثلا- عُيِّن شمس الدّين الذّهبي على مشيخة دار الحديث الأشرفية[3]، « فاعرض الشّافعية و الحنفية والمالكية.» على ذلك، قال تاج الدّين السُّبكي:« ... وتُكُلّم في حقّ الذّهبي بأنّه ليس بأشعري.» فانتهى الأمر بتولّي تقيّ الدّين السُّبْكي لها.[4] فنستنتج أنّ جانب العقيدة كان أكثر تأثيرا على الحياة المذهبية فقد اعترض معظم الشّافعية الأشاعرة على توليه الذّهبي رغم أنّه شافعي، فاعتراضهم راجع إلى كونه على عقيدة أهل الحديث كما ذكرنا سابقا.

---

[1]- جامع ابن طولون من أبرز مساجد الدّيار المصرية، أنشأه أبو العبّاس أحمد بن طولون - حاكم مصر باسم العبّاسيين المتوفّى عام 270هـ/883م - وذلك سنة 263هـ/877م في ظاهر مدينة مصر. (أنظر : تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 193.) ونسجّل كثرة المساجد خلال الفترة المدروسة فكثير من القرى تُقام فيها صلاة الجمعة. (أنظر: مجدي عبد الرشيد، **القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، 1421هـ – 1999م.)

[2]- تقيّ الدّين ابن قاضي شُهبة، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 49، 50، 142.

[3]- أنشأها الملك الأشرف موسى ابن العادل الأيّوبي المذكور سابقا، و ذلك عام 628هـ/1230م (أنظر: عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 15.)

[4]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 10، ص 200 – 201.

ثالثا- الإنتاج العلمي المذهبي :

شهد عصر المماليك البحرية تصنيفا كثيفا، وأغلب المصنّفات كانت مظهرا من مظاهر النّشاط المذهبي، ونوضّح هذا كما يلي:

أ - المصنّفات العقدية:

لقد سجّلنا كثرة المصنّفات العقدية خاصّة من جانب أهل الحديث والأشاعرة بفعل الاختلاف المذهبي والرّدود المتبادلة، وحرص كلّ طرف على إثبات صواب عقيدته ونبرز ذلك كالأتي:

1- مصنّفات أهل الحديث:

إنّ من أبرز ما نلاحظه بشأن مصنّفات أهل الحديث أنّ معظمها ألّفه تقيّ الدّين ابن تيمية وتلاميذه، كما أنّها لم تتضمّن الرّد على عقيدة طائفة واحدة بل شملت كافّة المخالفين فمن أشهر مصنّفات ابن تيمية نجد « دَرْءُ تعارض العقل والنّقل »، ويسمّى كذلك « ردّ تعارض العقل والشّرع » و« موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ». وموضوعه منهج التّعامل مع الأدلّة النّقلية- أي القرآن والحديث - والأدلّة العقلية، حيث اعتمد الأشاعرة والماتُريدية في مسألة الصّفات على تقديم الأدلّة العقلية على النّقل، وإن وردت الأدلّة النّقلية خلاف العقل يُقدَّم هذا الأخير[1]. وممّا نقده ابن تيمية القول بالتّعارض هذا بين الدّليل العقلي و النّقلي وبتقديم الدّليل العقلي؛ فقال: « ... يتبيّن أنّ إثبات التّعارض بين الدّليل العقلي والسّمعي، والجزم بتقديم العقلي معلوم الفساد بالضّرورة. »[2] ثمّ استدلّ على ذلك استدلالا مطوّلا.[3]

وتُعتبر« العقيدة الواسِطية » من أشهر مصنّفات ابن تيمية، فقد سأل أحد قضاة واسِط ابن تيمية أن يكتب له عقيدة تكون « عمدة له وأهل بيته »، وذلك حوالي عام 693هـ/1294م فأجابه برسالة صارت تحمل التّسمية الأخيرة، وقد قرّر فيها أصول عقيدة أهل الحديث.[4] (أنظر الملحق العاشرص 206). ومن مصنّفاته كذلك « العقيدة الحَمَوية »وهي أيضا رسالة

---

[1]- شمس الدّين الأفغاني، **المرجع السّابق**، ج 2، ص 10.

[2]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **دَرْءُ تعارض العقل و النّقل**، ج 1، (تحقيق: محمّد رشاد)، ط 2، هجر للطباعة و النشر، د م ، 1411هـ - 1991م، ص 86.

[3]- **المصدر نفسه**، ص ص 86 – 133.

[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 3، ص 106.

أجاب فيها عن سؤال ورد إليه من حَماة، فنُسبت إليها الرّسالة، ونصّه: « ما يقول السّادة العلماء أئمّة الدّين في آيات الصّفات كقوله تعالى:« الرّحمان على العرش استوى »[طه:5] وقوله: « ثمّ استوى على العرش » [الأعراف: 54] ... »[1]. فالملاحظ أنّ رسائل ابن تيمية في العقيدة نُسبت إلى المدن والبلدات التّي وردت منها الأسئلة أو طلب ضبط ما ألقاه في دروسه، كما هو الحال بالنّسبة للرّسالة « التّدمُرية »[2] في مسألة الصّفات التّي شغلت قِسْما كبيرا من تصانيف ابن تيمية؛ فممّا له فيها كذلك « الرّسالة المدنية » التّي وجّهها إلى أحد أصحابه في المدينة بالحجاز.[3]

ويُعتبر« منهاج السّنة النّبوية » من أشهر تصانيفه وأكثرها توسّعا، وصنّفه في الرّد على كتاب « منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة » لابن المطهر الحِلّي السّابق ذكره، قال ابن كثير:« ... وقد انتُدب للرّد عليه في ذلك الشّيخ ... أبو العبّاس ابن تيمية في مجلّدات، أتى فيه بما يُبهر العقول من الأشياء المليحة الحسنة، وهو كتاب حافل. »[4] ومن الأمور التّي ردّ عليه فيها قوله أنّ « الأئمّة معصومون كالأنبياء »، وما أسماه « مثالب الصحابة » أي معايبهم وكذا طعنه في خلافة أبي بكر الصديق، و تصريحه بسبّ عمر بن الخطاب.[5]

وقد برز في مؤلّفات ابن تيمية وجود أكثر من اسم للمؤلّف الواحد؛ فكثيرا ما يشير في أحد مصنّفاته إلى عنوان مصنّف آخر باسم، ثمّ يشير إليه في غيره من المصنّفات باسم ثانٍ فقد صنّف - مثلا - عام 706هـ/1306م وهو بمصر« التّسعينيّة »؛ ردّ فيه على أحد أهمّ اعتراضات الأشاعرة من تسعين وجها، ويُسمّى أيضا بـ « الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحَمَوية. » و« المِحنة المصرية »، إذ لحقته محنة كبيرة بفعل مخالفته للأشاعرة كما سنوضّحه لاحقا.[6] وصنّف ابن تيمية كذلك في مسألة الصّفات وغيرها من مسائل العقيدة ردّه

---

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 5، ص 7.

[2]- تَدْمُر بلدة في بلاد الشّام، في الجهات الشرقية لحَماة، وتُعدّ هذه الأخيرة ثالث أهمّ نيابات الشّام بعد دمشق وحلب. (أنظر: محمود السيد، **العرب في أخطر المعارك الحربية في تاريخ العالم**، منشأة المفكرين، الإسكندرية – مصر، ب ت.)

[3]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 7، وج 6، ص 211.

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 497.

[5]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مناهج السنّة النّبوية**، ج 2، ص 452. و ج 5، ص 8. و ج 6، ص ص 6 -18

[6]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **التّسعينية**، ج1، (تحقيق: محمّد إبراهيم)، ط 1، مكتبة المعارف للنّشر و التّوزيع، الرّياض – السّعودية، 1420هـ - 1999م، ص ص 56 – 58.

الشّهير على كتاب « تأسيس التقديس » لفخر الدّين الرّازي المتقدّم ذكره، وممّا تناوله التّعقيب على أقوال كثير من أعلام الأشاعرة، كما نقل أقوال بعض علماء أهل الحديث وأجزاء ممّا صنّفوه في العقيدة.[1]

كما كان ابن تيمية أبرز من صنّف في الرّد على أهل الوحدة، فله كتاب « بُغية المُرتاد» الذي يُعرف أيضا بـ « السّبعينية » نسبة إلى الرّجل الذي خُصِّص قسم كبير من الكتاب للرّد عليه، وهو قطب الدّين عبد الحق بن إبراهيم بن محمّد المُرْسي[2] المعروف بابن سبعين؛ الذي انتقل من الأندلس إلى المشرق وتوفي في مكة عام 668هـ/1269م، وهو من كبار القائلين بوحدة الوجود، وباشر ابن تيمية تصنيف كتابه المذكور بطلب من أهل الإسكندرية ويُعرف أيضا بـ « الرّد على ابن سبعين وأهل الوحدة » و« الرّد على الاتّحادية ».[3] كما صنّف كتاب « الصّفدية » بعدما وصله سؤال من صَفَد[4] عمّن يقول: « إنّ معجزات الأنبياء صلّى الله عليهم وسلّم قوى نفسانية. » أي ذاتية، فردّ على القائلين بذلك ومنهم ابن سبعين « الذي كان يطلب أن يصير نبيّا .»[5]

وتجدر الإشارة إلى وجود مصنّفات أخرى لابن تيمية في تأييد عقيدة أهل الحديث منها« تفسير سورة الإخلاص » و« جواب ما أورده كمال الدّين ابن الشريشي »، ردّ به على ما صنّفه هذا الأخير إزاء « دَرْء تعارض العقل والنّقل »، ومنها « تناهي الشدائد في اختلاف العقائد » و« كتاب الإيمان »[6]، وعدد من الرّسائل مثل « تحقيق كلام الله لموسى » ورسالة في الأصول لأهل جيلان[7] ، وكذا « رسالة في عقيدة الأشعرية وعقيدة

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية،** ج 1، (تحقيق: يحي الهنيدي)، مجمع الملك فهد، المدينة – السعودية، ب ت ، ص 94، 117، 179، 198.

[2]- نسبة إلى مُرسية، وهي مدينة كبرى في جنوب الأندلس. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق،** ص 539.)

[3]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد،** (تحقيق: موسى بن سليمان)، ط 3، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة – السعودية، 1422هـ - 2000م، ص 58.

[4]- بلدة قريبة من حِمْص، و هذه الأخيرة بين دمشق و حماة. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق،** ج 3، ص 412.)

[5]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **الصّفدية،** ج 1، (تحقيق: محمّد رشاد)، ط 2، دار المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض – السعودية، 1406هـ - 1985م، ص 1 – 6.

[6]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق،** ج 7، ص ص 16 – 18.

[7]- بلاد شمال بلاد فارس، و ليس فيها مدينة كبيرة و« إنّما هي قرى في مروج بين جبال.» (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر نفسه،** ج 2، ص 201.)

الماتُريدية »[1]. ونجد له كذلك ردود أخرى على فِرَق الشيعة مثل « الرّد على أهل كَسْروان » - السّابقة الإشارة إليهم -، و« قاعدة في مُعاوية »[2]، و« مختصر في كُفر النُّصَيْرية » و« قاعدة في جواز قتال الرّافضة »، وكتاب في فضائل أبي بكر وعمر.[3]

ونذكر كذلك من مصنّفات أهل الحديث « كتاب العرش » و« العلو للعليّ الغفّار» و« الأربعين في صفات ربّ العالمين»، و« المقدّمة الزاهرة في الإمامة الكبرى» أي الخلافة وكذا« توقيف أهل التّوفيق في مناقب أبي بكر الصّديق »، و« التّبيان في مناقب عثمان بن عفّان »، وكلّها لشمس الدّين الذّهبي، وله أيضا مختصر لـ «منهاج السّنة النّبوية ».[4] ولابن قيِّم الجَوْزية كتابي « الصّواعق المُرسلة » و« اجتماع الجيوش الإسلامية » في تأييد عقيدة أهل الحديث سيما في مسألة الصّفات، وقد حرص في ذلك على نقل عدد كبير من أقوال الصحابة وتابعيهم.[5]

2- مصنّفات الأشاعرة:

صنّف الأشاعرة عدّة مصنّفات في تأييد عقيدتهم منها كتاب « ضوء الساري في معرفة الباري » لأبي شامة المقدسي، وكتاب « القواعد » في العقيدة؛ وهو لشمس الدّين أبي عبد الله محمّد بن محمود الأصبهاني الذي انتقل من مدينة أصبهان في بلاد فارس إلى الدّيار المصرية، وكانت وفاته بها عام 688هـ/1289م.[6] كما شرح سراج الدّين أبو الثّناء محمود بن أبي بكر الأرموي[7] ثمّ الدّمشقي إحدى مصنّفات فخر الدّين الرّازي في العقيدة. وصنّف

---

[1] محمّد عزيز و علي بن محمّد، **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية**، ط 1، دار عالم الفوائد، مكة – السعودية،1420هـ - 1998م، ص 379، 683.

[2]- الخليفة الأموي الأوّل مُعاوية بن أبي سفيان بن حرب المتوفّى عام 60هـ /680م. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 7، ص 47.)

[3]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 17 – 18

[4]- ناصر بن سعود، **معجم مؤلّفات الإمام الذهبي**، ط 1، دار الفلاح، الفيوم – مصر 1424 هـ - 2002م، ص 102، 103، 129.

[5]- شمس الدّين ابن قيِّم الجَوْزية، **اجتماع الجيوش الاسلامية**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1404هـ - 1984م، ص ص 62 – 67.

[6]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 23، ص 68. و ج 29، ص 246.

[7]- نسبة إلى أرمية؛ وهي بلدة في الجزيرة الفُراتية. (انظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 26.)

شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن إدريس الصّنهاجي[1] القرافي- نسبة إلى القرافة- (ت684هـ/1285م) كتاب « الإنقاد في الإعتقاد ». أمّا كمال الدّين أحمد بن عيسى ابن القليوبي المصري المتوفّى عام 689هـ/1290م فله « المختصر في الأصول » و« الحجّة الرّابضة لفرق الرّافضة ». وشرح المؤرّخ ابن واصل الحَمَوي إحدى مصنّفات الرّازي في العقيدة.[2]

ويُعتبر صفيّ الدّين الهندي من أبرز المؤلفين في عقيدة الأشاعرة؛ فله « الفائق في أصول الدّين »، و« نهاية الوصول إلى علم الأصول ». كما صنّف شهاب الدّين ابن جهبل الحلبي رسالة في العقيدة تمحورت حول الكلام في مسألة الصّفات وموقف الأشاعرة في ذلك.[3] ومن مصنّفات الأشاعرة كذلك « شرح الورقات » لبرهان الدّين إبراهيم بن تاج الدّين ابن الفركاح الدّمشقي المتوفّى عام 729هـ/1328م في دمشق، حيث شرح « الورقات » لأبي المعالي عبد الملك بن أبي محمّد الجُوَيني الشّافعي الأشعري (ت478هـ/1085م). و شرح إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم المُناوي[4] المصري (ت 757هـ / 1356م) كتاب « المعالم » في العقيدة لفخر الدّين الرّازي. ولتقيّ الدّين السُّبْكي « الإيمان الجلي في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ». كما صنّف بدر الدّين ابن جماعة كتابا في العقيدة، وكذا الأمر بالنّسبة لصلاح الدّين الصّفدي الذي ألّف كتابا في الصّفات سمّاه « التّنبيه »[5]. وقد حرص تاج الدّين السُّبْكي على نقل ما صُنِّف من رسائل عن المذهب الأشعري عند ترجمته لبعض الأعلام.[6]

3- مصنّفات الماتُريدية:

نجد من مصنّفات الماتُريدية « التّسديد في شرح التّمهيد » لحُسام الدّين الحسين بن علي بن الحجّاج الحنفي المتوفّى في حلب عام 711هـ/1311م، حيث شرح « التّمهيد لقواعد

---

[1]- صَنْهاجة قبيلة من قبائل البربر في بلاد المغرب. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص470.)

[2]- إسماعيل باشا البغدادي، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين**، ج 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ب ت، ص 99 – 100.

[3]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 9، ص 34.

[4]- منسوب إلى المنية، وهي بلدة في شمال الدّيار المصرية. (انظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 5، ص 218.)

[5]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع نفسه**، ص 526، 99، 721، 301.

[6]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر نفسه**، ج8، ص ص221 -224.

التّوحيد » لسيف الدّين أبي المُعين محمود بن محمد النّسَفي[1] (ت508هـ/1114م).[2] كما اختصر علاء الدّين علي بن عثمان المصري الحنفي المعروف بابن التّركماني (ت750هـ/1349م) كتاب « المحصل » في العقيدة لفخر الدّين الرّازي. وشرح شمس الدّين محمّد بن يوسف القُونوي ثمّ الدّمشقي (ت788هـ/1386م)، كتاب « عُمدة العقائد » لحافظ الدّين عبد الله بن أحمد النَّسَفي (ت710هـ/1310م)، حيث نجد أعلام الماتُريدية في بلاد ما وراء النّهر وخُراسان أكثر من وجودهم في بلاد الشّام.[3] كما شرح « العُمدة » أيضا محمود بن أحمد بن مسعود القُونوي الدّمشقي المعروف بابن السِّراج المتوفّى في دمشق عام 771هـ/1369م، ويسمّى شرحه « الزّبدة في شرح العُمدة ».[4] وشرحها عبد القادر القُرَشي تحت اسم « الاعتماد في شرح الاعتقاد ». أمّا أكمل الدّين محمّد بن محمود البابرتي[5] المصري (ت786هـ/1384م) فله كتاب « العقيدة في التّوحيد».[6]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصنّفات الشّيعة قليلة جدّا، منها العقيدة التّي صنّفها العفيف التّلمساني للنُّصَيرية، وقد سبقت الإشارة إليها، ومنها كتاب « العذاب الواصِب على أرواح النّواصب » - والمقصود أهل السّنة - لسليمان بن عبد القوي البغدادي المتقدّم ذكره.[7]

ب - المصنّفات الفقهية:

لقد صُنِّفت كتب فقهية كثيرة خلال عصر المماليك البحرية، وهي أكثر من المصنّفات العقدية، ونجد المذهب الشّافعي في الصّدارة من حيث عدد التّصانيف تبعا لكثرة الفقهاء الشّافعية.

1- مصنّفات الحنفية:

نجد من مصنّفات الحنفية زيادات جلال الدّين عمر الخُجَندي المتقدّم ذكره على « الهداية » في الفقه لأبي الحسن على بن أبي بكر المرغيناني الذي سبقت الإشارة إليه[8]

---

[1]- نَسَف مدينة في بلاد ما وراء النّهر. (محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 579.)
[2]- عبد القادر القُرَشي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 115.
[3]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 720، و ج 2، ص 171.
[4]- عبد القادر القُرَشي، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 436.
[5]- هذه النِّسبة إلى قرية في نواحي بغداد. (أنظر:عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق**،ج1 ، ص 240.)
[6]- شمس الدّين الأفغاني، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 391.
[7]- عبد الرّحمان ابن رَجَب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 410.
[8]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 215.

و « الغاية في شرح الهداية » و « الفتاوى السّروجية » لزين الدّين أحمد بن إبراهيم السّروجي المصري (ت 710هـ / 1310م) – و هو منسوب إلى بلدة سروج من الجزيرة الفُراتية –. كما شرح تاج الدّين أحمد بن عثمان المصري المعروف بابن التّركماني (ت 744هـ / 1343م) - وهو شقيق علاء الدّين ابن التّركماني – كتاب« الجامع الكبير» الذي ذكرناه سابقا. و شرح تاج الدّين أحمد بن عبد القادر ابن مكتوم المصري (ت 740هـ / 1348م) كتاب « الهداية » كذلك، إذ هو من أبرز الكتب الّتي اعتنى الأحناف بشرحها. أمّا عبد الله بن علاء الدّين ابن التّركماني المصري (ت 779هـ / 1377م) فله « الفروق في فروع الحنفية »[1].

ونشير أيضا إلى مصنّفات أخرى مثل « شرح إشكال الكبير» أي « الجامع الكبير » وصنّفه ناصر الدّين محمّد بن أحمد القونوي ثمّ الدّمشقي المتوفّى عام 764هـ/1362م. و« ملتقى البحار في الفروع » لشمس الدّين محمّد بن يوسف القونوي السّالف الحديث عنه وكذا « الجواهر والدّرر في الفروع » لشرف الدّين علي بن عثمان الغزّي- نسبة إلى مدينة غزة- المتوفّى خلال أواخر القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي. كما نجد فقيها آخر من أسرة ابن التّركماني هو فخر الدّين عثمان بن إبراهيم المصري (ت771هـ/1369م) الذي ألّف شرحا آخر للجامع الكبير.[2]

2- مصنّفات الشّافعية :

نجد للشّافعية مصنّفات كثيرة جدّا، منها كتاب « المجموع » لمحيي الدّين النّواوي وهو شرح لـ « المهذّب » في الفقه لأبي إسحاق الشَّيْرازي، واتّضح من خلال مقدّمة النّواوي أنّ شرحه سيكون مطوّلا حافلا، « فالمهذّب » من أبرز كتب الفقه الشّافعي الّتي يعتمد عليها المدرّسون والطّلّاب، لذا فقد اعتُبر شرحه هامّا للغاية.[3] وله أيضا « تحرير ألفاظ التّنبيه » للشّيْرازي. ولابن الرِّفعة - المتقدّم ذكره - شرحٌ لـ « التّنبيه » وآخرلـ « الوسيط » في الفقه لأبي حامد الغزالي. ويُعتبر شرف الدّين أبو القاسم هبة الله بن عبد الرّحيم الحَمَوي المعروف

---

[1]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 104، 109، 110، 467.
[2]- **المرجع نفسه**، ج 2، ص 162، 172. و ج 1، ص 762، 655.
[3]- محيي الدّين النّواوي، **المجموع**، ج 1، (تحقيق: محمّد نجيب) ، ط 1، مكتبة الإرشاد، جدة – السعودية،1401هـ - 1980م، ص 16، 17.

بابن البارزي (ت 738هـ/1337م) من أبرز المصنّفين في الفقه الشّافعي؛ فله « الأحكام على أبواب التّنبيه » و« الزبد في الفقه » و« مختصر التّنبيه ». كما صنّف تقيّ الدّين ابن دقيق العيد كتاب « الإلمام في الأحكام ».[1]

وقد كثُرت الشّروح للتّنبيه، فمنها « الإشراق في تنبيه أبي إسحاق » لكمال الدّين ابن القليوبي، وله أيضا « شرح مختصر المزني[2] في الفروع ». ولبرهان الدّين ابن الفركاح « تعليقه الفؤاد من تنبيه أبي إسحاق في الفروع » وكتاب « الفتاوى ». وشرح إبراهيم بن إسحاق المُناوي إحدى مصنّفات الغزالي، كما صنّف أبو نصر إبراهيم بن محمّد المقدسي (ت778هـ/1376م) « التّقريب في فروع الشّافعية ». ونجد لكمال الدّين أبي العبّاس أحمد بن عمر النشائي[3] المصري (ت757هـ/1356م) عدّة مؤلّفات منها « جامع المختصرات » من فروع الشّافعية، و« منتقى الجوامع في الفروع » و« نكت النّبيه على أحكام التّنبيه ». أمّا شهاب الدّين أبو العبّاس احمد بن لُؤلؤ المعروف بابن النّقيب المصري (ت769هـ/1367م) فله « ترشيح المذهّب في تصحيح المهذّب » و« شرح التّنبيه » و« المختصر في فروع الشّافعية. »[4]

وقد صنّف أبو الفدا إسماعيل ابن كثير « أحكام التّنبيه »، وشرح عماد الدّين إسماعيل بن خليفة الدّمشقي (ت778هـ/1376م) المعروف بالحسباني- وحسبان بلدة من أعمال دمشق - « منهاج الطّالبين في مختصر المحرّر » لمحيي الدّين النّواوي. في حين ألّف عبد الله بن عبد الرّحمان المصري المعروف بابن عقيل - وهو أحد أجداده- المتوفّى عام 769هـ/1367م « الجامع النّفيس على مذهب الإمام محمّد بن إدريس». ونجد لجمال الدّين

---

[1]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 342، 414، 572.

[2]- هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المتوفّى في مصر عام 264هـ/878م، و يُعدّ من أبرز أصحاب الشّافعي. (أنظر: أبو إسحاق الشّيْرازي، **طبقات الفقهاء**، (تحقيق: إحسان عباس) ط 1، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان،1391هـ - 1970م ص 97.)

[3]- « هذه النّسبة ... إلى عمل النشا ... شيئ يستخرج من الحِنطة » أي القمح. (أنظر عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السّابق**، ج 5، ص 489.)

[4]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 100، 14، 17، 111، 112.

عبد الرّحيم بن حسن القُرَشي الإسنوي[1] نزيل القاهرة (ت772هـ/1370م) عدّة مصنّفات منها « جواهر البحرين » في الفقه و« تصحيح التّنبيه » و « زوائد تصحيح التّنبيه ».[2]

كما نذكر من المصنّفات « شرح الحاوي الصغير » وألّفه علاء الدّين علي بن إسماعيل القونوي نزيل دمشق ثمّ القاهرة (ت 729هـ/1328م)، و« الحاوي » المذكور لنجم الدّين عبد الغفّار بن عبد الكريم القزويني المتوفّى عام 665هـ/1266م. و نشير كذلك إلى « شرح التّنبيه » لتقيّ الدّين السُّبْكي، وله « رفع الشّقاق في مسألة الطّلاق » اعترض به على فتوى الطّلاق[3] لتقيّ الدّين ابن تيمية، و « شفاء الأسقام في زيارة سيّد الأنام » اعترض به أيضا على مسألة الزّيارة[4] لابن تيمية. وهناك مؤلّفات أخرى للشّافعية مثل « الطّراز المذهّب في الكلام على أحاديث المهذّب» لمحمّد بن عبد المنعم المنفلوطي[5] المصري المتوفّى عام 741هـ/1340م.[6]

3- مصنّفات المالكية:

لم نعثر للمالكية على مصنّفات كثيرة في مصر والشّام خلال عصر المماليك البحرية ويعتبر شهاب الدّين الصنهاجي القرافي من أبرز مصنّفيهم؛ فله« الذّخيرة في مذهب مالك » وكتاب « تنقيح الفصول »[7]. ونجد لشرف الدّين أبي الرّوح عيسى بن مسعود المالكي (ت743هـ/1372م) نزيل القاهرة ثمّ دمشق شرحا على « المختصر في الفقه » لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي المتقدّم ذكره، كما شرح كتابا آخر في الفقه المالكي. وقد وفد شرف الدّين المذكور من زواوة في بلاد المغرب.[8] وصنّف أبو سليمان داود بن عمر بن إبراهيم الإسكندري المتوفّى عام 732هـ/1331م بالإسكندرية كتاب « إيضاح المسالك على

---

[1]- منسوب إلى مدينة إسنا في الصّعيد. (أنظر : شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 189.)

[2]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 366. وج 2، ص 354.

[3]- الفتوى المشهورة لتقيّ الدّين ابن تيمية، و مفادها أنّ « طلاق الثلاث – المجموعة في طهر واحد – محرّم و لا يلزم منه إلاّ طلقة واحدة. » (أنظر: سعيد عبد العظيم، **منهج شيخ الإسلام بن تيمية التّجديدي**، ط 1، دار الإيمان، الإسكندرية – مصر،1426هـ - 2004م، ص 188.)

[4]- نهى تقيّ الدّين ابن تيمية - كما هو مشهور - عن شدّ الرّحال لزيارة قبر النّبي صلّى الله عليه و سلّم أي السّفر من أجل ذلك، و لم ينه عن مجرّد الزّيارة. (أنظر: **المرجع نفسه**، ص 67، 68.)

[5]- منفلوط بلدة في الصّعيد. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر نفسه**، ج 2، ص 214.)

[6]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السابق**، ج 1، ص 717، 791 و ج 2، ص 150.

[7]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 292.

[8]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 211.

المشهور من مذهب مالك »، وشرح « التّلقين في الفروع » لعبد الوهّاب بن علي البغدادي المالكي المتوفّى عام 422هـ/1031م.[1]

أمّا محمّد بن الحسن بن محمّد المالقي[2] نزيل دمشق (ت771هـ/1369م)؛ فإنّه قد شرع في شرح مختصرابن الحاجب ولم يتمّه.[3]

4- مصنّفات الحنابلة :

لقد صنّف الحنابلة كتبا كثيرة منها « الرّعاية الكبرى » في الفروع لنجم الدّين أبي عبد الله أحمد بن حمدان الحرّاني نزيل القاهرة (ت695هـ/1295م)، وألّف شمس الدّين محمّد بن عبد القوي المقدسي المِرْداوي (ت 699هـ/1299م) كتاب « الفروق » في الفقه. أمّا عماد الدّين محمّد بن إبراهيم الواسِطي نزيل القاهرة (ت711هـ/1311م) فله كتاب « البلغة في الفقه »، وهو اختصار لـ « الكافي » المتقدّم ذكره، ويُعرف عماد الدّين بابن شيخ الحِزّاميين وهي محلّة من مدينة واسِط . وألّف جمال الدّين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور الحرّاني نزيل دمشق (ت678هـ/1279م) كتاب « نوادر المذهب ».[4]

ولئن كان نشاط تقيّ الدّين ابن تيمية في التّصنيف العقدي كثيفا؛ فإنّ ذلك لم يمنع من وجود كتب فقهية له مثل « شرح العُمدة » للموفّق ابن قُدامة، ورسائل في جواب مسائل وردت إليه، مثل« جواب مسائل وردت من أصْبهان »، و« جواب مسائل وردت من بغداد » و« جواب مسائل وردت من زُرَع»،[5] كما نجد كتاب « التوسّل والوسيلة ». وجمع تلاميذه من دروسه كتبا في شتّى مواضيع الفقه تندرج ضمن المصنّف المعروف بـ « مجموعة الفتاوى »، وله أيضا الرّد الكبير على من صنّف في الاعتراض عليه في مسألة الطّلاق التّي خالف فيها المذاهب الفقهية الأربعة.[6]

أمّا محمّد بن عبد الهادي فمن تصانيفه « الأحكام الكبرى»، و « الصارم المُنكي في الرّد على السُّبْكي » أي تقيّ الدّين السُّبْكي، وقال عن سبب تصنيف الكتاب الأخير:« ... فإنّي

---

[1]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 361.

[2]- مالقة مدينة كبيرة على ساحل الأندلس. (أنظر : محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 517.)

[3]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السابق**، ج 3، ص 424.

[4]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 309، 382، 150.

[5]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 18.

[6]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 278.

وقفتُ على الكتاب الذي ألّفه بعض قضاة الشّافعية في الرّد على شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبي العبّاس أحمد بن تيمية في مسألة شدّ الرّحال » إلى زيارة قبر النّبي صلّى الله عليه وسلّم « فوجدت كتابه مشتملا على تصحيح الأحاديث المضعّفة والموضوعة ... وعلى تضعيف الأحاديث الصّحيحة الثابتة.»[1]

ونذكر من مصنّفات الحنابلة كذلك « شرح الرّعاية الكبرى » لشمس الدّين محمّد بن أبي الفتح البعلبكي المتوفّى عام 709هـ/1309م في القاهرة، وله أيضا « المُطّلِع على أبواب المُقنع » للموفّق ابن قُدامة. وقد وجدنا عدّة شروح لهذا الأخير؛ منها شرح سعد الدّين مسعود الحارثي نزيل القاهرة المتقدّم الحديث عنه، وشرح أبي المحاسن يوسف بن محمّد بن عبد الله المقدسي (ت719هـ/1319م) المسمّى « المُستقنع في أدلّة المُنقع »، وكذا شرح شمس الدّين أبي بكر محمّد بن علي المعروف بابن مفلح- وهو أحد أجداده - المقدسي الصالحي المتوفّى عام 763هـ/1361م، وهو صاحب « المصالح المرعية في فقه الحنبلية ». في حين نجد زين الدّين عبد الرّحمان بن عبيدان البعلبكي (ت734هـ/1333م) قد شرح قطعة من أوائل « المُقنع ».[2]

ونُشير إلى أنّ عبد الرّحمان ابن رَجَب من أبرز من صنّف في الفقه الحنبلي خلال الفترة المدروسة؛ فله « القواعد في تحرير الفوائد » و« القواعد الفقهية .»[3]

ج - الطّبقات والسير:

صُنّفت خلال عصر المماليك البحرية عدّة كتب مذهبية على طريقة الطّبقات، أي أخبار فقهاء وأعلام مذهب معيّن منذ ظهوره أو خلال فترة محدّدة، أمّا السير فهي تراجم موسّعة لبعض الأعلام، فقد خصّ كثير من المصنّفين أصحاب مذهبه بجمع طبقاتهم وسير بعضهم، فصنّف صلاح الدّين عبد الله بن محمّد الدّمشقي الحنفي المعروف بابن المهندس (ت769هـ/1367م) « تاريخا كبيرا لفقهاء الحنفية وتعب عليه، فإنّه طالع عليه كتبا كثيرة

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **الصارم المُنْكي في الرّد على السُّبكي**، (تحقيق: عقيل المقطري)، ط 1، مؤسّسة الرّيان بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003م، ص 13.

[2]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 141، 429، 556، 162.

[3]- شهاب الدّين ابن العِماد الحنبلي، **شذَرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج 8، (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط)، ط 1، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، 1406 هـ - 1986م، ص 579.

ببلاد مفرّقة »[1]. كما صنّف عبد القادر القُرَشي الحنفي « البستان في مناقب أبي حنيفة النّعمان »، وكتاب « الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفية ». وأوضح سبب إقدامه على تصنيف هذا الأخير فقال:« ... وأرباب المذاهب المتبوعة كلٌّ منهم أفرد أصحاب إمام مذهبه ولم أر أحدا جمع طبقات أصحابنا وهم أمم لايُحْصَون.»[2] وبهذا فقد أُخضعت كتب الطّبقات لعامل التّمذهب ولم تبق طبقات عامّة. وصنّف من الأحناف كذلك إبراهيم بن محمّد بن دقماق المصري (ت790هـ/1388م) طبقات سمّاها « نظم الجُمان ».[3]

أمّا الشّافعية فقد صنّف علاء الدّين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الدّمشقي (ت724هـ/1324م) سيرة لمحيي الدّين النّواوي سمّاها « تُحفة الطّالبين في ترجمة النّووي». ولعماد الدّين إسماعيل ابن كثير كتاب « الواضح النّفيس في مناقب الإمام محمّد ابن إدريس» و« طبقات الشّافعية » ابتدأ فيه بترجمة الشّافعي وانتهى إلى الأعلام المتوفّين خلال مطلع القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي.[4] كما صنّف تاج الدّين السُّبْكي كتاب « طبقات الشّافعية الكبرى » وكتابين دونه في الحجم هما« الطّبقات الوسطى » و« الطّبقات الصّغرى». ولجمال الدين عبد الرّحيم الإسنوي أيضا « طبقات الشّافعية » فرغ من تصنيفها عام 769هـ/1367م.[5] ونشير أيضا إلى كتاب « طبقات الشّافعية » لشمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمان الدّمشقي المعروف بقاضي صَفَد المتوفّى خلال أواخر القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي وفرغ من تصنيفه عام 780هـ/1378م.[6]

ولم تُؤلف في مصر والشّام خلال عصر المماليك البحرية طبقات للمالكية، وصنّف شرف الدّين عيسى بن مسعود المالكي كتابا في« مناقب الإمام مالك »[7].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن رَجَب الحنبلي قد صنّف كتابا في تراجم الحنابلة سمّاه « الذّيل على طبقات الحنابلة » أي طبقات أبي الحسين بن أبي يعلي الفَرّاء البغدادي الحنبلي

1- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 282.

2- عبد القادر القُرَشي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 5.

3- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 1، ص 18.

4- عماد الدّين ابن كثير، **طبقات الشّافعية**، ج 1، (تحقيق: عبد الحفيظ منصور)، ط 1، دار المدار الاسلامي، بنغازي – ليبيا،1426هـ - 2004م، ص 18، 853.

5- شهاب الدّين العسقلاني، **المصدر نفسه**، ص 356.

6- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع نفسه**، ج 1، ص 170.

7- شهاب الدّين ابن حجرالعسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 211.

(ت526هـ/1132م)، فترجم لوفيات الحنابلة بين عامي(560-751هـ)(1165-1350م).[1] وصنّف محمّد بن عبد الهادي ترجمة مطوّلة لتقيّ الدّين ابن تيمية تُعرف بـ « العقود الدّرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية .»[2] كما ألّف أحد أعلام أسرة ابن عبد الهادي وهو محمّد بن أحمد المقدسي الصالحي (ت774 هـ/1372م) ترجمة لابن تيمية أيضا. وجدير بالذّكر أنّ بعض المصنّفين ترجم لأعلام من غير مذهبه الفقهي، بفعل دور الجانب العقدي، فنجد شمس الدّين الذّهبي الشّافعي قد صنّف « الدرّة اليتيمية في سيرة ابن تيمية ».[3] كما صنّف أبو عبد الله محمّد بن عبد الله المعروف بابن رُشَيِّق المالكي المتوفّى عام 749هـ/1348م - وهو من أبرز أصحاب ابن تيمية - « أسماء مؤلّفات شيخ الإسلام ابن تيمية .»[4]

ونلاحظ من خلال تطرّقنا للمصنّفات بشكل عامّ عناصر عديدة منها كثرة الشّروح والوجود المُعتبر للمختصرات التّي تُعدّ مظهرا من مظاهر التّقليد عموما، كما نلاحظ أنّ الرّدود بين العلماء من أبرز عوامل كثرة التّصانيف، وأنّ كتب الطّبقات والسير تُمثّل شكلا من أشكال تأثّر الكتابة التّاريخية بالحياة المذهبية.

رابعا - المناظرات:

شكّل التّناظر بين العلماء في المسائل العقدية و الفقهية مظهرا بارزا للنّشاط المذهبي خلال عصر المماليك البحرية سيما في الحواضر الكبرى في مصر والشّام.

أ- الاهتمام بالمُناظرات:

نجد من أبرز مظاهر الاهتمام بالمُناظرات تحديد ضوابط هذه الأخيرة و التّمييز بين المحمود منها و المذموم، وذكر تقيّ الدّين ابن تيمية أنّ المُناظر على ثلاث حالات؛ فإمّا أن « يكون عالما بالحقّ»، وإمّا أن يكون ساعيا للوصول إليه، وإمّا ألا يكون عالما به ولا ساعيا إليه؛ « فمن كان عالما بالحقّ فمُناظرته المحمودة أن يُبيّن لغيره الحجّة التّي تهديه إن كان مسترشدا طالبا للحقّ إذا تبيّن له، أو ... يكفّ عدوانه إن كان معاندا غير متّبع للحقّ إذا تبيّن له »، أو يجعله يُقبل على النّظر في أدلّة الحقّ. ويُفَصّل ابن تيمية في هذا فيقول: « ... وذلك

---

[1]- عبد الرّحمان بن رَجَب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 6، و ج 5، ص 170.
[2]- **المصدر نفسه**، ج4، ص 119.
[3]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 2، ص 167، 154.
[4]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 497.

لأنّ المخاطَب بالمُناظرة إذا ناظره العالم المُبَيِّن للحُجّة إمّا أن يكون ممّن يفهم الحقّ ويقبله فهذا إذا بُيِّن له الحقّ فهمه وقَبِله؛ وإمّا أن يكون ممّن لا يقبله إذا فهمه، أو ليس له غرض في فهمه، بل قصده مجرّد الرّد له، فهذا إذا نوظر بالحُجّة ... انكفّ شرّه عن النّاس. » وإمّا أن يكون قصده إيضاح الحقّ، ولكن تصعب عليه معرفته لضعف علمه بالأدلّة، كأن يكون ضعيف العلم بالحديث، أو عدم تمكنّه فهم دقيق العلم، أو أنّه لا يفهمه إلّا بصعوبة، أو قد تأثّر بحُجج الباطل إلى حدّ أنّه اعتقد خطأ من يخالفه، « فهذا إذا نوظر بالحُجّة أفاده ذلك إمّا معرفة بالحقّ وإمّا شكّا ... في اعتقاده الباطل ... وبعث همّته على النّظر في الحقّ وطلبه. »[1]

وقد تكون المناظرة من « العالم بالحقّ » مذمومة إذا كان قصده مجرّد إظهار تضلّعه في العلم أو ظلم من يُناظره[2]، ولهذا نجد محيي الدّين النّواوي « لا يرى الجِدال ولا تعجبه المغالبة ويتأدّى ممّن يُجادل ويُعرض عنه. »[3]

وأمّا إذا كان المُناظر غير عالم بالصّواب، أو يعرف الصّواب ولكن لا يعرف بعض الحُجج أو الجواب عن بعض المعارضات، أو الجمع بين دليلين متعارضين؛ فهذا إذا ناظر لتدارك إحدى هذه الأمور كان محمودا، « وإن ناظر بلا علم فتكلّم بما لا يعرف من القضايا ... كان مذموما. »[4] ونستنتج ممّا تقدّم عن « المناظرة المذمومة » أنّ التّناظر كان خاضعا خضوعا جليّا للعامل المذهبي.

وذكر تقيّ الدّين ابن تيمية كذلك أنّ المُناظر عليه الاعتماد على القرآن والحديث في مناظرته لغيره، ثمّ قال: « ... وله أن يتكلّم مع ذلك ويُبيِّن الحقّ الذي جاء به الرّسول بالأقيسة العقلية و الأمثال المضروبة. »[5]

ب - أسباب المناظرات ونماذج من التّناظر:

يرجع السّبب الرّئيسي في حدوث المناظرات إلى الاختلافات سيما العقدية منها، ثمّ نجد أحداثا تكون السّبب المباشر للتّناظر، ففي سنة698هـ/1298م - مثلا - قام جماعة من الفقهاء على تقيّ الدّين ابن تيمية بفعل تصنيفه لـ « العقيدة الحَمَوية » فأفضى ذلك إلى اجتماع

---

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **دَرْء تعارض العقل و النّقل،** ج 7، ص 167 – 168.
[2]- **المصدر نفسه** ، ص 168.
[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء،** ج 29، ص 344.
[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **المصدر نفسه،** ص 169.
[5]- **المصدر نفسه،** ج 1، ص 236.

ابن تيمية بقاضي القضاة إمام الدّين القزويني الشّافعي - المتقدّم ذكره- وعنده جماعة من الفقهاء « وبحثوا في الحَمَوية وناقشوه في أماكن منها فأجاب عنها ... ثمّ قام الشّيخ تقيّ الدّين وقد تمهّدت الأمور وسكنت الأحوال ... وكان القاضي إمام الدّين ... مقصده صالح. »[1]

وتُعتبر مسألة الصّفات أبرز مسألة أقيمت بشأنها المناظرات، وأشهرها « مناظرة الواسِطية »، ففي رجب من عام 705هـ/1305م ورد كتاب من السّلطان النّاصر محمّد بن قلاوون خلال فترة حكمه الثّانية[2] - بين عامي (698-708هـ) (1298-1308م) - إلى دمشق بأن يُسأل تقيّ الدّين ابن تيمية عن اعتقاده، وهذا بفعل سعي بعض الأشاعرة وأهل الوحدة إلى السّلطان، وسبب ذلك أنّ ابن تيمية كان على عقيدة أهل الحديث، كما كان يحذّر من أهل الوحدة كابن عربي وابن الفارض وابن سبعين والعفيف التّلمساني. ولمّا وصل الكتاب جمع النّائب الأفرم[3] القضاة و الفقهاء، ثمّ استدعى ابن تيمية وقال: « هذا المجلس عُقِد لك، فقد ورد مرسوم السّلطان بأن أسألك عن اعتقادك ... ». فقال ابن تيمية: « ...أمّا الاعتقاد فلا يُؤخذ عنّي ولا عن من هو أكبر منّي، بل يُؤخذ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ...». فقال النّائب: « نريد أن تكتب لها عقيدتك. » فأملى ابن تيمية على الحاضرين أصول عقيدة أهل الحديث في الصّفات والإيمان والإمامة وغير ذلك، ثمّ قال: « أنا أعلم أنّ قوما يكذبون عليَّ كما كذبوا عليَّ غير مرّة، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربّما يقولون كتم بعضه أوداهن ...». ثمّ أخبرهم أنّه سيُحضر عقيدة كتبها قبل مدّة طويلة فأُحضِرت « العقيدة الواسِطية »[4] وأمر النّائب أحد الحاضرين بقراءتها، فأوّل ما اعترض عليه الاشاعرة في مسالة الصّفات قوله: « ... من غير تحريف ولا تعطيل »؛ أي عدم حمل آيات وأحاديث الصّفات على معانٍ مجازية، فقال أحدهم: « ما المُراد بالتّحريف والتعطيل؟ » فأجاب ابن تيمية. وقد أشار إلى طول مناظرته مع الأشاعرة في العقيدة الواسِطية بقوله: «... ولا يُمْكن ذِكر مجرى من الكلام

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 7، ص 286.

[2]- كانت الأولى خلال عام 693هـ/1294م، ثمّ ترك الحكم لعجزه آنذاك عن مُدافعة سيطرة الأمراء و رجع عام 698هـ/1298م، ثمّ تركه ثانية عام 708هـ/1308م للسّبب نفسه، أمّا فترة حكمه الثّالثة فكانت بين عامي (709 – 741هـ) (1309 – 1340م). (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 42.)

[3]- الأمير جمال الدّين آقوش الأفرم، النّائب في دمشق بين عامي (699 – 709هـ) (1299 – 1390م). (أنظر: عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 286.)

[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 3، ص 106 – 107.

والمناظرات في هذه المجالس فإنّه كثير لا ينضبط. » وكان من أبرز الحاضرين نجم الدّين ابن صرصري وكمال الدّين ابن الزَّملكاني وكمال الدّين ابن الشريشي، وقد تقدّم ذكرهم.[1]

وجرت « مناظرة الواسطية » في ثلاثة مجالس في رَجَب وشعبان عام 705هـ/1305م؛ ففي المجلس الثّاني أحضر الأشاعرة صفيّ الدّين الهندي وقدّموه، قال ابن تيمية: « ... وقالوا هذا أفضل الجماعة- أي الأشاعرة- وبحثوا فيما بينهم ... وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه، لأنّ المجلس الأوّل أتاهم بغتة، وإن كان أيضا بغتة للمخاطَب الذي هو المسؤول والمُجيب و المناظر. »[2]

وقد ذكر ابن كثير أنّه دار كلام كثير بين ابن تيمية وصفيّ الدّين الهندي، ثمّ قدَّم الأشاعرة كمال الدّين ابن الزَّملكاني واستمرّ التّناظر. وقال ابن كثير في سبب هذه المجالس:« ... وكان الحامل على هذه الاجتماعات كتابٌ ورد من السّلطان في ذلك كان الباعث على إرساله قاضي المالكية ابن مخلوف والشّيخ نَصْر المنبِجي. » أي القاضي المالكي في القاهرة زين الدّين ابن مخلوف الذي تولّى القضاء فيها بين عامي(685-718هـ) (1286/1318م)، ونصْر بن سليمان المنبِجي المتقدّم ذكرهما، وكانت للمنبِجي مكانة كبيرة عند بعض الأمراء في الدّيار المصرية. ثمّ أشار ابن كثير إلى نهاية المناظرة بقوله: « ... وعاد الشّيخ- أي ابن تيمية- إلى منزله معظّما مكرّما، وبلغني أنّ العامّة حملوا له الشّمع من باب النصر إلى القصاعين[3] على جاري عادتهم في مثل هذه الأشياء. » وباب النّصر هو الباب الغربي لدمشق.[4]

ووصل في رمضان 705هـ/1305م كتابٌ من السّلطان يتضمّن إرسال ابن تيمية ونجم الدّين ابن صرصري إلى القاهرة، فعُقِد له مجلسٌ فيها بحضرة السّلطان وقام فيه شمس

---

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج3، ص 107 – 108.

[2]- **المصدر نفسه**، ص117.

[3]- القصّاعين هي محلّة في مدينة دمشق، وتُسمّى أيضا دَرْب القصّاعين. (أنظر : أبو القاسم ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج10، (تحقيق: محب الدّين عمر)، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1415هـ - 1995م، ص37.)

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج7، ص417.

الدّين محمّد بن أحمد ابن عَدلان الشّافعي- المتوفّى عام 744هـ/1343م - يُحرِّض ضدّه في مسألة الصّفات، فأراد ابن تيمية أن يُجيب فمُنع من ذلك وسُجن في القاهرة.[1]

وقد أشار ابن تيمية إلى كثرة مناظراته لمن يُخالف مذهب أهل الحديث في مسألة الصّفات[2]. كما جرت في ذي الحجّة سنة 706هـ/1306م مناظرة في القاهرة بين شرف الدّين ابن تيمية- شقيق تقيّ الدّين- وزين الدّين ابن مخلوف قال ابن كثير: « ... وجرى بينهم كلام كثير، فظهر شرف الدّين بالحُجّة على القاضي المالكي، بالنّقل و الدّليل و المعرفة. » وجرت خلال الشّهر نفسه مناظرة أخرى بين شرف الدّين وابن عدلان الشّافعي، قال عنها ابن كثير: « ... أُحضر شرف الدّين ... في مجلس نائب السّلطنة ... وحضر ابن عَدلان وتكلّم معه الشّيخ شرف الدّين وناظره وبحث معه وظهر عليه أيضا. »[3] وفي يوم الجمعة الثّالث و العشرين من ربيع الأوّل عام 707هـ/1307م أُخرج ابن تيمية من السِّجن وحدثت مناظرة بينه وبين بعض الأشاعرة في دار النّائب سَلار[4] في القاهرة، قال ابن كثير: « ... وجرت بينهم بحوث كثيرة ثمّ فرّقت بينهم الصّلاة، ثمّ اجتمعوا إلى المغرب، وبات الشّيخ تقيّ الدّين عند سَلار، ثمّ اجتمعوا يوم الأحد بمرسوم السّلطان جميع النّهار. » واجتمع عدد كبير من الفقهاء في هذا المجلس قال ابن كثير: « ... وطلبوا القضاة فاعتذروا بأعذار، بعضهم بالمرض وبعضهم بغيره؛ لمعرفتهم بما ابن تيمية مُنطوٍ عليه من العلوم والأدّلة وأنّ أحدا من الحاضرين لا يُطيقه، فقَبل عذرهم نائب السّلطنة. » وقد أُعيد ابن تيمية بعدها إلى السّجن.[5]

ولم تكن المناظرات مقتصرة على مسألة الصّفات، بل نجد كذلك مناظرات مع الشّيعة فكان شمس الدّين محمّد بن أبي بكر السّكاكيني الشّيعي كثير التّناظر مع تقيّ الدّين ابن تيمية[6] الذي أشار إلى بعض مناظراته مع الإمامية فقال- مثلا - :« ... ولقد طلب منّي أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلو بي وأتكلّم معه في ذلك - أي الإمامة-، فخلوت به وقرّرتُ له ما يقولونه في

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية، ج7**، ص418.
[2]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد**، ص476.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص423.
[4]- الأمير سَلار المنصوري، كان من مماليك الملك المنصور قلاوون، ثمّ تولى النّيابة بين عامي (698 – 709هـ) (1298 – 1309 م)، و توفي عام 710هـ - 1310م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 179.)
[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 425.
[6]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، ج 29، ص 490.

هذا الباب ... ... فاعترف بأنّ هذا تقرير مذهبهم على غاية الكمال. » أي تفصيل قولهم في الإمامة، ثمّ انتقل ابن تيمية إلى نقض مقالة الشّيعة فيها؛ فممّا قال: « ... قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحقّ ... وهم يقولون من لم يؤمن بالمُنتظر[1] فهو كافر، فهذا المُنتظر: هل رأيته؟ أو رأيت من رآه ؟ أو سمعت له بخبر؟ أو تعرف شيئا من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهى عنه...؟ قال:لا، قلت: فأيّ فائدة في إيماننا هذا؟... ثمّ كيف يجوز أن يكلّفنا الله بطاعة شخص ونحن لانعلم ما يأمرنا به ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟ ... »[2]

ونلاحظ أنّ المناظرات مع الإمامية لم يشتهر ذكرها، لأنّ المماليك غير متبنّين لمقالة هؤلاء، بخلاف ما هو عليه الأمر بالنّسبة للخلاف بين أهل الحديث والأشاعرة، فكان للحكّام إذًا دور مهمّ في الحياة المذهبية.

كما نسجّل وقوع مناظرات مع أهل الوحدة، فقد كان هؤلاء بدمشق يعتقدون أنّ ابن هود[3] هو المسيح بن مريم، ويقولون: « إنّ أمّه كان اسمها مريم وكانت نصرانية. »[4] وأنّ قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: « والذي نفسي بيده ليوشِكنّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا...»[5] يُقصد به ابن هود، « وأنّ روحانية عيسى تتنزّل عليه »، قال تقيّ الدّين ابن تيمية: « ... وقد ناظرني في ذلك من أفضل النّاس إذ ذاك معرفة بالعلوم الفلسفية وغيرها مع دخوله في الزّهد والتّصوف، وجرى لهم في ذلك مخاطبات ومناظرات يطول ذكرها جرت بيني وبينهم، حتّى بيّنتُ لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصّحيحة الواردة في نزول عيسى بن

---

[1]- المقصود محمّد بن الحسن العسكري بن علي بن محمّد الذي يعتقدون أنّه اختفى عام 265هـ / 878م و يُسمّونه « المهدي المُنتظر »؛ إذ صاروا يترقّبون خروجه. (أنظر: عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السّابق**، ص 251.)

[2]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **منهاج السّنة النّبوية**، ج 1، ص 102.

[3]- هو بدر الدّين الحسن بن علي بن يوسف المُرسي الأندلسي نزيل دمشق المتوقّى فيها عام 699هـ / 1299م، و يُعدّ من كبار أهل الوحدة. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 115.)

[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد**، ص 520.

[5]- محمّد بن إسماعيل البُخاري، **صحيح البُخاري**، ج 4، (تحقيق: محمّد زهير)، ط 1، دار طوق النّجاة، ب م، 1422هـ - 2000م، ص 168.

مريم، وأنّ ذلك الوصف لا ينطبق على هذا... ».[1] وأشار ابن تيمية إلى مناظرات أخرى جرت له مع بعض أعلام أهل الوحدة[2].

كما جرت له مناظرة كبيرة مع الصّوفية الرّفاعية[3]؛ ففي يوم الجمعة الثّامن من جمادى الأولى عام 705هـ/1305م أرسل ابن تيمية إلى شيخ الرّفاعية ليُخاطبه في التخلّي عن أحوالهم المخالفة للشّرع، مثل جعلهم أطواق الحديد على أعناقهم ودخولهم النّار والرّقص وغير ذلك[4]، فسار جمع منهم إلى النّائب - وهو الأفرم -، فأمر بإدخال بعضهم، فاشتكى شيخهم من ابن تيمية وأرسل النّائب إليه ليحضر، فبعث ابن تيمية إلى الرّفاعية ينصحهم بتجنّب عقد مجلس وبالتّخلي عن أعمالهم كحيلهم التّي يصوّرونها للنّاس ككرامات، غير أنّ النّائب أمر بحضورهم لموعد الاجتماع، قال ابن تيمية: « ... فلمّا حضرت- أي إلى دار النّيابة في دمشق- وجدتُ النّفوس في غاية الشوق إلى هذا الاجتماع متطلّعين إلى ما سيكون. »[5] وقد جرت مناظرة طويلة بينه وبين شيوخ الرّفاعية بحضور الأمراء والفقهاء وغيرهم (أنظر الملحق الحادي عشر ص 209). وممّا قال ابن تيمية للنّائب في دخولهم النّار أنّهم « إن كانوا صادقين فليغسلوا أجسامهم بالخلّ والماء الحارّ ثمّ يدخلوا النّار، فقال الأمير: ولِمَ ذاك ؟ قال: لأنّهم يطلون جسومهم بأدوية يصنعونها من دهن الضّفادع » وبعض النّبات وغير ذلك من الحِيل. وانتهت المناظرة إلى توعّد الأفرم للرّفاعية في حال استمرارهم على أعمالهم.[6] وقد أشار ابن كثير إلى أنّ ابن تيمية صنّف بعد المناظرة « جزءا في طريقة الأحْمدية، وبيّن فيه فساد أحوالهم و مسالكهم ... ».[7]

---

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد**، ص520.

[2]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **الصّفدية**، ج 2، ص 296.

[3]- طائفة صوفية تُنسب إلى أبي العبّاس أحمد بن علي بن أحمد الرّفاعي، المتوفّى عام 578هـ / 1182م في البطائح، و هو اسم لقرى في نواحي واسِط، و تُعرف هذه الطّائفة بالبطائحية و بالأحْمدية نسبة إلى أحمد المذكور. و ذكر الذّهبي أنّ أحوال الرّفاعية على عصره مخالفة لحال أحمد الرّفاعي. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 3 ص 73.)

[4]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 143.

[5]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مناظرة الرّفاعية**، (تحقيق: عبد الرّحمان دمشقية)، ط 2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، 1409هـ - 1989م، ص 18، 21.

[6]- **المصدر نفسه**، ص 23، 24.

[7]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 7، ص 143.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التّناظر وُجد كذلك في المسائل الفقهية، فكان- مثلا- جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن أحمد ابن قُدامة الصّالحي (ت798 هـ/1395م) يُكثر من الفتوى بمسألة الطّلاق على « ما ذكر الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية ويسأل المناظرة عليها.» وهو مشتمل في الفترة المدروسة على اعتبار أنّ مولده كان عام 721هـ/1321م.[1]

وكنّا قد أشرنا سابقا إلى أنّ النُّصَيرية و الدُّروز قد انحسروا في مواضع معيّنة من بلاد الشّام، لذا لم نسجّل مناظرات كثيرة لأعلامهم مع غيرهم، فلمّا خرج نائب دمشق ومعه تقيّ الدّين ابن تيمية إلى قتال أهل جبال الجرد وكسروان، وقع « بحث للشّيخ مع أحد الرّافضة في عصمة غير الأنبياء »، وتناظر كذلك « مع كبير من كُبراء أهل جبل كسروان له اطّلاع على مذهب الرّافضة ... وكان الجدل والبحث في عصمه الإمام وعدم عصمته ... ».[2]

ويتبيّن لنا ممّا تقدّم عن المناظرات أنّ الحياة العلمية قد تأثّرت تأثّرا جوهريا بالمذاهب.

---

[1]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 129.

[2]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدّرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، (تحقيق: محمّد حامد الفقي)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ب ت، ص 197.

خلاصة الفصل:

لقد تعدّدت مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية في مصر والشّام خلال عصر المماليك البحرية، ومثّلت المدارس المذهبية إحدى أبرز تلك المظاهر، وسجّلنا وجود اختلاف كبير في عدد المدارس الموقوفة على كلّ مذهب، فلاحظنا كثرة مدارس الحنفية والشّافعية وقلّة مدارس المالكية في بلاد الشّام، وقلّة مدارس الحنابلة بشكل عامّ. وقد لعب أمراء الجيش المملوكي دورا جوهريا في كثرة مدارس الأحناف والشّافعية، لأنّ هؤلاء الأمراء على هذين المذهبين.

أمّا على مستوى التّدريس فلاحظنا عدم تولّي الفقهاء لمدارس غير المخصّصة لمذهبهم، ووجود توارث التّدريس بصفة معتبرة، وكذا جمع مدارس كبرى لبعض الأعلام بفعل مكانتهم عند الحكّام، فنجد كثيرا منهم يستنيب في تدريس بعض المدارس المسندة إليه لعجزه عن القيام بها جميعا، كما لاحظنا اهتمام أعلام كلّ مذهب ببعض مصنّفات مذهبهم التّي ألّفت خلال فترات سابقة.

وقد عرف عصر المماليك البحرية نشاطا كثيفا فيما يخصّ التّصنيف الذي وجّهته - بشكل عامّ- المذاهب. ويُمكن أن نقسّم المصنّفات المذهبية على أقسام ثلاثة: مصنّفات عقدية ومصنفات فقهية وأخرى في شكل تراجم وسير.

فأمّا الأولى فإنّها ناتجة عن الاختلاف العقدي والتّحذير المتبادل؛ فوجدنا أبرز مصنّفات أهل الحديث لتقيّ الدّين ابن تيمية في شكل كتب ورسائل وفتاوى دوّنها تلاميذه. وصنّف الأشاعرة والماتُريدية عدّة مصنّفات في نُصرة مذهبهم وشرح ما صُنِّف عنه خلال فترات سابقة.

وأمّا الثّانية فإنّها ناتجة عن الالتزام بالمذاهب الفقهية سيما من حيث الفتاوى، ولم يخرج عن ذلك إلّا بعض الأعلام مثل ابن تيمية الذي خالف في مسألة الطّلاق فقهاء الحنابلة وباقي المذاهب الأربعة خلال الفترة. كما ساهمت الرّدود بين الفقهاء في تكثير عدد المصنّفات التّي نجد الشّافعية منها في الصّدارة من حيث العدد. وأمّا كتب الطّبقات والسّير فإنّها أقلّ من المصنّفات الفقهية، وأفرد بعض الأعلام بتأليف سير خاصّة بهم.

وقد كثُرت خلال الفترة المدروسة المناظرات وتعدّدت أطرافها لكنّ شهرتها تباينت. وكانت الحواضر الكبرى سيما دمشق والقاهرة أبرز المدن التي نشط فيها التّناظر الذي لم يكن السّلاطين والأمراء بعيدين عن وقائعه.

الفصل الثالث: مظاهر النشاط المذهبي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أوّلا - مظاهر النشاط المذهبي في الحياة الاجتماعية:

أ – تعدد القضاة.

ب – تعدد الأئمة في الصلوات الخمس

ج – المحن المذهبية:

1 – محن تقي الدين ابن تيمية.

2 – المحن الجماعية.

د – المدح والذم عند أهل العلم.

ثانيا - مظاهر النشاط المذهبي في الحياة السياسية:

أ – موقف السلاطين من الخلافات والفتن.

ب – موقف نواب السلطنة من الخلافات والمحن.

ج – تولي الوظائف السلطانية.

د – موقف النصيرية و الدروز من دولة المماليك.

ثالثا - مظاهر النشاط المذهبي في الحياة الاقتصادية:

أ – نماذج من الوقف في مصر.

ب – نماذج من الوقف في دمشق.

خلاصة الفصل.

أفضى رسوخ الانقسام المذهبي إلى تعدّد مظاهر النّشاط المرتبط بالمذاهب في كافّة جوانب الحياة، ونوضّح ذلك كما يلي:

أوّلا - مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة الاجتماعية:

تعدّدت مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة الاجتماعية. فنجد أهل العلم في المجتمع المملوكي منقسمين إلى مذاهب عقدية و فقهية، ونجد في خِضمّ ذلك مظاهر نشاط كثيرة على الصّعيد الاجتماعي، منها ما يمثّل استمرارية لما سُجّل خلال عصر الأيّوبيين، ومنها أمور استُجدّت بعده، ونُوضِّح هذا بما يلي:

أ - تعدّد القضاة:

انفرد الشّافعية بالسّيطرة على القضاء خلال العصر الأيّوبي، حيث صار ذلك من الأمور المألوفة المفروغ منها بالنّسبة للحكّام، واستمرّ هذا خلال صدر الدّولة المملوكية فنجد - مثلا- قاضي القُضاة في بلاد الشّام عام 662هـ/1263م شمس الدّين ابن خِلّكان الشّافعي.غير أنّ الملك الظّاهر بَيْبرس أقدم عام 663هـ/1264م على تولية قاضي قضاة- في الدّيار المصرية- من كلّ مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة .وذلك يوم الإثنين الثّاني والعشرين من ذي الحجّة، وسبب هذا كثرة توقف القاضي تاج الدّين عبد الوهّاب بن خلف بن بدر ابن بنت الأعزّ الشّافعي(ت 665هـ/1266م) في تنفيذ الأحكام التّي لا توافق المذهب الشّافعي[1]؛ فأشار الأمير جمال الدّين أيدغدي (ت665 هـ/1266م) - وكان من كبار أمراء السّلطان – بتولية قاضي قضاة من كل ّمذهب فقال بحضرة الملك: « يا تاج الدّين نترك مذهب الشّافعي لك، ونُولّي معك من كلّ مذهب قاضيا.» فاستحسن الظّاهر بَيْبرس ذلك وأمر بإنفاذه، فأُقِرّ تاج الدّين على قضاء الشّافعية، وتولّى صدر الدّين سليمان بن أبي العز بن وهيب الأذْرُعي الحنفي (ت677 هـ/1278م) قضاء الحنفية، وأُسند قضاء المالكية لشرف الدّين عمر بن عبد الله بن صالح السُّبْكي المصري المالكي (ت667هـ/1268م)، في حين تولّى قضاء الحنابلة شمس الدّين محمّد بن العماد إبراهيم المقدسي الصّالحي - وقد ذُكر فيما تقدّم- وأذن السّلطان لكلّ واحد منهم أن يستنيب عنه من فقهاء مذهبه.[2]

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 286.

[2]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7 ص109- 110.

و خلال مطلع عام664هـ/1265م جُسد التعدّد في دمشق أيضا؛ فأُقِرّ ابن خِلّكان على قضاء الشّافعية، ووُلّي شمس الدّين عبد الله بن محمّد بن عطاء على قضاء الحنفية، و زين الدّين أبو محمّد عبد السّلام بن علي الزّواوي على قضاء المالكية. أمّا الحنابلة فتولّى قضاءهم شمس الدّين عبد الرّحمان بن أبي عمر المقدسي الصّالحي، وقد سبق ذِكر الأعلام الثّلاثة الأخيرين. و نشير إلى أنّ القاضيين المالكي و الحنبلي امتنعا من قبول توليتهما زهدا منهما لكنّ السّلطان أرسل بإلزامهما.[1]

و اختلفت مواقف المؤرّخين من تعدّد القضاة؛ فابن كثير لم يمتعض منه رغم أنّه شافعي، فقال بعدما تحدّث عنه:« ... و استقرّت الأحوال على هذا المنوال و لله الحمد.»[2] أمّا تاج الدّين السُّبْكي الشّافعي فقد ساءه إشراك غير الشّافعية في القضاء.[3] و نذكر من قضاة الحنفية في الدّيار المصرية شمس الدّين أحمد السّروجي الذي تولّى قضاء القضاة عام 692 هـ/1293م حتّى عزله الملك المنصور لاجين[4] عام 696هـ/1296م، ووُلّي حُسام الدّين الحسن بن أحمد الرّازي فاستمرّ إلى سنة 698هـ/1298م حيث أُعيد السّروجي ثانية[5]، ثمّ وُلّي عام 710هـ/1310م شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن عثمان المعروف بشمس الدّين ابن الحريري، قال عنه ابن كثير:« ... ودرّس بأماكن كثيرة بدمشق ...ثمّ طُلب إلى قضاء الدّيار المصرية، فباشر بها مدّة طويلة محفوظ العِرْض لا يقبل من أحد هدية ولا تأخذه في الحكم لومة لائم ».[6] ولم يُعزل حتّى توفي عام 728هـ/1327م، وتولّى فيما تبقى من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي قضاء القضاة بعض أعلام الحنفية في الدّيار المصرية (أنظر الملحق الثّاني عشر ص 212) لفترات متباينة.[7]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 289.
[2]- **المصدر نفسه**، ص289.
[3]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**،ج 8، ص320 - 321.
[4]- السّلطان حُسام الدّين لاجين المنصوري، كان من مماليك المنصور قلاوون، تولّى السّلطنة عام 696هـ/1296م حتّى عام 698هـ/1298م.(أنظر: محمّد ابن إياس، **بدائع الزّهور في وقائع الدّهور**،ج 1، مطابع الشّعب، القاهرة- مصر،1380هـ - 1960م، ص114.)
[5]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 116.
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص511.
[7]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر نفسه**، ص 116- 117.

أمّا قضاء قضاة الشّافعية؛ فبعد وفاة تاج الدّين ابن بنت الأعزّ عام 665هـ/1266م وَلِيه تقيّ الدّين أبو عبد الله محمّد بن الحسين بن رزين الحَمَوي (ت 680هـ/1281م) حتّى عام 678هـ/1279م، حيث وُلّي صدر الدّين عمر بن تاج الدّين ابن بنت الأعزّ (ت 680هـ/1281م)، فنلاحظ أنّ السّلاطين يميلون في كثير من الأحيان إلى تعيين أبناء القضاة المتوفين، وفي عام 679هـ/1280م أُعيد ابن رزين ثانية وهذا خلال عهد المنصور قلاوون.[1] ونشير إلى أنّ أسرة ابن بنت الأعزّ كانت من أبرز الأسر الشّافعية في الدّيار المصرية خلال النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري/ الثّالث عشر الميلادي، فممّن تولّى القضاء منها كذلك تقيّ الدّين عبد الرّحمان بن تاج الدّين (ت695هـ/1295م)، وذلك سنة 685هـ/1286م، ثمّ عزل عام 690هـ/1291م ببدر الدّين ابن جماعة الذي استمرّ على قضاء القضاة حتى قُتل[2] الملك الأشرف خليل بن قلاوون عام 693هـ/1294م بعدما حكم ثلاث سنوات وبضعة أشهر. وأُعيد بعد ذلك تقيّ الدّين عبد الرّحمان حتّى وفاته عام695هـ/1295م خلال عهد الملك كتبغا المنصوري[3]، فوُلّي تقيّ الدّين ابن دقيق العيد مدّة معتبرة؛ إذ استمرّ قاضيا للقضاة حتّى توفي عام 702هـ/1302م، فوُلّي ابن جماعة للمرّة الثّانية، وبقي على منصبه حتّى عام 727هـ/1326م، ولم يُعزل خلال هذه المدّة الطّويلة إلّا سنة واحدة هي سنة 710هـ/1310م، وولّى السّلطان محمّد بن قلاوون بعده جلال الدّين محمّد بن عبد الرّحمان القزويني (ت739هـ/1338م)، حيث استدعاه من دمشق إلى القاهرة، وهو شقيق إمام الدّين القزويني الذي ذُكر من قبل، ثمّ عزله عام 738هـ/1337م واستخلفه بعزّ الدّين عبد العزيز بن بدر الدّين ابن جماعة (ت 767هـ/1365م)، و استمرّ عبد العزيز على ذلك حتّى عام766هـ/1364م حيث طلب الإعفاء من المنصب اختيارا فأُجيب إلى طلبه[4].

---

[1]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص111.

[2]- تآمر الأمراء على السّلاطين سِمة بارزة خلال عصر المماليك البحرية، خاصّة خلال الفترة التّي بعد وفاة محمّد بن قلاوون، وساعد على ذلك طاعة المماليك القويّة للأمير الذي ينتسبون إليه. (أنظر : M.GAUDEFRY DEMOMBYNE, **Le Syrie à l'epoque des Mamlouks** ,Paris 1923, p32).

[3]- زين الدّين كتبغا من مماليك المنصور قلاوون، تولى السّلطنة بعد خلعه – مع الأمراء – لمحمّد بن قلاوون عام 694هـ/1295م، و استمرّ حكمه حتّى عام 696هـ/1296م. (أنظر: محمّد ابن إياس، **المصدر السّابق**،ج 1، ص 101.)

[4]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر نفسه** ،ص 111- 112.

وتولّى قضاء القضاة المالكية بعد وفاة شرف الدّين السُّبْكي عام 667هـ/1268م نفيس الدّين محمّد بن هبة الله بن شكر المصري حتّى توفي عام 680هـ/1281م خلال عهد المنصور قلّاوون الذي وَلى بعده تقيّ الدّين الحسين بن عبد الرّحمان بن شاس المصري إلى أن توفي سنة 685هـ/1286م، فخلفه زين الدّين ابن مخلوف النُّويري[1] المصري، وحكم مدّة طويلة جدّا حتّى توفي سنة 718هـ/1318م خلال فترة حكم محمّد بن قلّاوون الثالثة. وممّن وُلّي بعده نور الدّين علي بن عبد النّصير بن علي السخاوي[2]، حيث نلاحظ أنّ أغلب قضاة المالكية لم يطلهم العزل، وتوفي السخاوي عام 756هـ/1355م خلال عهد المالك الصّالح صالح بن محمّد بن قلّاوون[3]، و خلفه تقيّ الدّين محمّد بن أحمد بن شاس، و لم يزل على ذلك حتّى توفي عام 760هـ/1358م.[4]

أمّا قضاء الحنابلة؛ فبعد عزل شمس الدّين ابن العماد عام 670هـ/1271م، لم يولّ أحد منهم حتّى وفاته عام 676هـ/1277م، فوُلّي عزّ الدّين أبو حفص عمر بن عبد الله ابن عوض المقدسي إلى أن توفي سنة 696هـ/1296م، فاستُخلف بشرف الدّين أبي محمّد عبد الغني بن يحيى الحرّاني ثمّ المصري، واستمرّ على ذلك مدّة طويلة حتّى وفاته عام 709هـ/1309م فأسند القضاء لسعد الدّين مسعود بن أحمد الحارثي - المتقدّم ذكره -، ثمّ عُزل بعد سنتين و نصف بتقيّ الدّين أحمد ابن قاضي القضاة عزّ الدّين عمر، فوَلِي القضاء بين عامي 712-738هـ/1312-1337م و كانت وفاته خلال السّنة الأخيرة، ووُلّي بعده موفّق الدّين عبد الله بن محمّد بن عبد الملك المقدسي مدة طويلة حتّى توفي سنة 769هـ/1367م، فقد شهد عهود عدّة سلاطين خلال القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي منهم محمّد بن قلّاوون

---

[1]- نسبة إلى النّويرة، وهي بلدة في شمال الدّيار المصرية. (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السابق**، ج 3، ص171.)

[2]- هذه النّسبة إلى بلدة سخا في شمال الدّيار المصرية. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 196).

[3]- تولّى السّلطنة بين عامي (751هـ - 756هـ) (1350-1355م). (انظر: عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية** ،ج 7، ص609).

[4]- جلال الدّين السيوطي، **حُسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة**، (تحقيق: محمّد ابراهيم)، ج 2، ط 1، دار إحياء الكتب العربية، ب م، 1383هـ - 1968م، ص188.

و الملك الكامل[1] شعبان و غيرهما[2].

و نجد ممّن وَلِي قضاء الحنفية في دمشق حُسام الدّين الرّازي و ذلك عام 677هـ/1278م، فبقي على ذلك حتّى نقله المنصور لاجين إلى الدّيار المصرية سنة 696هـ/1296م،[3] فوُلّي ابنه جلال الدّين أحمد (ت 744هـ/1343م) حتّى عُزل حُسام الدّين عن القضاء في مصر فرجع إلى منصبه بدمشق سنة 698هـ/1343م، و لمّا توفي خلال السّنة الموالية خلفه شمس الدّين محمّد بن عثمان المعروف بابن الحريري - و كان والده يتاجر في الحرير- حتّى سنة 705هـ/1305م، حيث نلاحظ أنّ كثيرا ممّن تولّى قضاء القضاة في الشّام ينتقل بعد ذلك إلى قضاء الدّيار المصرية.[4] وممّن تولّى قضاء الشّافعية عزّ الدّين أبو المفاخر محمّد بن شرف الدّين عبد القادر الدّمشقي المعروف بابن الصّائغ، وذلك بعد عزل الظّاهر بَيْبرس لابن خِلِكان سنة 669هـ/1270م، ثمّ رجع إلى منصبه عام 677هـ/1278م وعُزل ابن الصّائغ (ت 683هـ/1284م). ونجد المنصب بين عامي (702-723هـ)(1302-1323م) في يد نجم الدّين ابن صرصري-المتقدّم ذكره-، في حين تولّاه جلال الدّين محمّد القزويني بين عامي (724-727هـ)(1324-1326م).[5]

أمّا قضاء المالكية؛ فإنّ عبد السّلام بن علي الزّواوي قد استعفى من المنصب عام 673هـ/1274م وخلفه نائبه جمال الدّين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله عمر الزّواوي الذي توفي عام 683هـ/1284م، فشغر المنصب حتّى تولّاه جمال الدّين محمّد ابن سليمان الزّواوي السّابق ذكره سنة 687هـ/1288م[6]. ونذكر من قضاة الحنابلة شرف الدّين أبا الفضل الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي الصّالحي، وتولّى القضاء بين عامي (689-

---

[1]- السّلطان الكامل شعبان بن محمّد بن قلّاوون، تولّى السّلطنة خلال عامي (746 - 747هـ) (1345-1346م)، و يُعتبر عهده من أكثر العهود اضطربا في القاهرة، فلم يكن الأمراء راضون عن لهو السّلطان فأفضى ذلك إلى خلعه. (أنظر: GASTON Weit, Histoire de la nation Egyptienne,T :4, Le Caire ,1937,p504.)

[2]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 121- 122.

[3]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **رفع الإصر عن قضاة مصر**، (تحقيق:علي محمّد عمر)، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ،1418هـ/1998 م، ص125.

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 7، ص 386.

[5]- **المصدر نفسه**، ص318،486.

[6]- **المصدر نفسه**، ص340،346.

695هـ)(1290-1295م)، ثمّ خلفه تقيّ الدّين سليمان بن حمزة حتّى كانت وفاته عام 715هـ/1315م، وقد سبق الحديث عنه، ولم يُعزل خلال هذه المدة إلّا فترة قصيرة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ قضاة دمشق كان يحكم كلّ واحد منهم بإحدى مدارس مذهبه وقد أشارت المصادر التّاريخية إلى ذلك إشارات كثيرة؛ فقد ذكر ابن كثير في حديثه سنة 693هـ/1294م أنّ بدر الدّين ابن جماعة وُلّي قضاء الشّافعية بدمشق « ونزل العادلية » أي المدرسة العادلية الكبرى، وأشار إلى مثل هذا في حديثه عن سنة 724هـ/1324م وسنة 729هـ/1328م. وقال في حوادث عام 739هـ/1338م: « .... وفيها قدم القاضي تقيّ الدّين علي بن عبد الكافي السُّبْكي الشّافعي من الدّيار المصرية حاكما على دمشق وأعمالها ... ونزل بالعادلية الكبيرة على عادة من تقدّمه. » أمّا قضاة الحنابلة فكانوا يحكمون بالمدرسة الجَوْزية.[2]

ولئن كان تعدّد القضاة قد وقع في فترة مبكّرة من عصر المماليك البحرية في القاهرة ودمشق، فإنّ ذلك لم يحصل في حلب، فلم يُعيّن فيها قضاة للمالكية والحنابلة إلّا عام 748هـ/1347م، فتولّى قضاء المالكية شهاب الدّين أحمد بن ياسين بن محمّد الرباحي (ت764هـ -1362م)، وقضاء الحنابلة أبو البركات شرف الدّين موسى بن فياض المقدسي الصّالحي (ت 778هـ/1376م)، واستمرّ على منصبه حتى سنة 774هـ - 1372م حيث تنازل عنه لولده شهاب الدّين أبي العبّاس أحمد (ت 795هـ/1392م).[3]

كما نجد مدنا استمرّ فيها انفراد الشّافعية بالقضاء بعد تعدّده، حيث كان القضاة الشّافعية أكثر نفوذا عند المماليك؛ فممّن تولّى قضاء طرابلس شمس الدّين محمّد بن عيسى بن محمود البعلبكي الشّافعي المعروف بابن المجد (ت731هـ/1330م)، وفي عام 733هـ/1332م تولّاه محيي الدّين إسماعيل بن يحيى ابن جهبل الشّافعي (ت 740هـ/1339م)، كما وَلِيه سنة 737هـ/1336م شهاب الدّين أحمد بن شرف بن منصور الأذْرُعي الشّافعي المتوفّى في طرابلس عام747هـ/1346م. وفي سنة 743هـ/1342م فُصِل قضاء حِمْص وبيت المقدس

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص376، 452.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 452 376.

[3]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 10، ص151- 152.

عن « نيابة دمشق » وعُيِّن في المدينتين قُضاة شافعية، كما كانت صَفد وهي من أبرز أعمال دمشق تابعة لقاضي قُضاة الشّافعية في هذه الأخيرة.[1]

ب - تعدّد الأئمّة في الصلوات الخمس:

وُجد في الجامع الأموي بدمشق خلال عصر المماليك البحرية أربعة أئمّة للصّلوات الخمس، شافعيّ و حنفي و مالكي و حنبلي ، و يُعرف الشّافعي بـ « الإمام الكبير »، فهو الذي يصلّي في المِحراب الرّئيسي. كما أنّ خطابة الجامع كانت ثابتة في الشّافعية الذين كانوا أقرب إلى الحكام كما ذكرنا سابقا. و هناك نصوص تاريخية كثيرة أثبتت التعدّد المذكور؛ فقد قال - مثلا - ابن كثير في حوادث سنة 702هـ/1302م: « ...وفي ذي الحجّة باشر الشّيخ أبو الوليد بن الحاج ...المالكي إمامة مِحراب المالكية بجامع دمشق...»[2]. وأبو الوليد المذكور هو فخر الدّين عبد الله بن محمّد ابن الحاج الأندلسي ثمّ الدّمشقي (ت743هـ/1342م)، الذي انتقل من بلاد المغرب إلى دمشق عام 684هـ/1285م.[3] كما قال في حديثه عن أحد المتوفين سنة 726هـ/1326م:« ... له حلقة يشتغل فيها تجاه محراب الحنابلة.» أي يُدرّس فيها، و قال عن احد أعلام وفيات سنة 745هـ/1344م أنّه كان يصلّي بالنّاس في « العشر الأخير من رمضان في مِحراب الحنابلة بالجامع الأموي ...». و يُستفاد من حديثه عن سنة 730هـ/1329م وجود مِحراب للحنفية بالجامع، ودرّس فيه خلال هذه السنة أحد فقهائهم.[4]

وقد أُجبر الحنابلة في رمضان عام 694هـ/1294م على « أن يُصلّوا قبل الإمام الكبير »، حيث كانوا يصلّون بعده، فلمّا أُحدِث مِحراب جديد في الجامع كانوا يصلّون « جميعا في وقت واحد، فكان يحصل تشويش بسبب ذلك، فاستقرّت القاعدة على أن يصلّوا قبل الإمام الكبير... » وفي عام 728هـ/1227م أُقيم مِحراب جديد في الجامع وجُعل للحنفية وصار مِحراب كل من الحنفية والحنابلة والمالكية في الجدار الجنوبي للجامع بعدما كان الأوّل والثّاني « بين الأعمدة ».[5]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 454، 569، 543، 520.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 408.
[3]- شهاب الدّين ابن العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 2، ص 286.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 517، 576، 499.
[5]- **المصدر نفسه**، ج7، ص 506، 371.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المدارس المذهبية قد أُقيمت فيها صلاة الجمعة؛ ففي شعبان من عام 722هـ/1322م أُقيمت الجمعة بالشّامية البرانية « وحضرها القضاة والأمراء». « وفي يوم الجمعة ثاني ربيع الأوّل » عام 734هـ/1333م « أُقيمت الجمعة بالخاتونية البرانية... ».[1] فنلاحظ إذًا أنّ بعض المدارس صارت في منافسة المساجد. ونجد في بعض مدارس الدّيار المصرية وظيفة الإمام، حيث تُؤدّي فيها الصّلوات الخمس كالمدرسة الأقبغاوية والمدرسة البقرية.[2]

ج- المِحن المذهبية:

لقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ الشّافعية الأشاعرة كانوا أكثر الأطراف نفوذا عند المماليك؛ فلهذا نجد المحن المذهبية قد أصابت مخالفيهم في مسألة الصّفات وهم أهل الحديث، فجرت المِحن تبعا لهذا على طرف واحد، وهو ما نوضّحه بما يلي :

1- مِحن تقيّ الدّين ابن تيمية:

لقد تعرّض تقيّ الدّين ابن تيمية لمِحن عديدة، تحدّثت عنها المصادر التّاريخية المعاصرة لدولة المماليك البحرية بكيفيّات متباينة، وتعود هذه المِحن إلى كونه أبرز علماء أهل الحديث خلال الفترة المعينة، و إلى كثرة تصانيفه في العقيدة؛ إذ نقد فيها كافّة العقائد المخالفة لعقيدة أهل الحديث، ومن ذلك عقائد الأشاعرة والشّيعة والاتّحادية، فكثُر القيام عليه في الشّام ومصر على حدّ سواء، خاصّة بعدما اتّسع استفتاؤه في المسائل العقدية وغيرها[3].

وكانت المِحنة الأولى سنة 698هـ/1298م، حيث قام عليه جماعة من الفقهاء الأشاعرة في دمشق بسبب تصنيفه لـ « الفتوى الحَمَوية » و تصاعد مكانته عند الأمير سيف الدّين جاغان[4]، حيث اجتمع به ابن تيمية في إنكار أعمال المنجّمين[5] فأصغى إلى قوله « و التمس

---

[1]- عماد الدين ابن كثير، **المصدر السّابق**، ج7، ص 525،531.

[2]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 491،532.

[3]- عمر بن علي البزّار، **الأعلام العليّة في مناقب ابن تيمية**، (تحقيق: زهير الشاويش)، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان،1400هـ - 1979م، ص26،50.

[4]- سيف الدّين جاغان الحُسامي، كان مملوكا للسّلطان حُسام الدّين لاجين المنصوري، تولى نيابة دمشق أشهرا خلال سنة 698هـ/1298م، و توفي عام 699هـ/1299م. (أنظر: صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 11، ص31).

[5]- المُنَجِّم هو الذي يدَّعي إدراك أمور غيبية عن طريق النّجوم. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 522).

منه كثرة الاجتماع به فحصل بسبب ذلك ضيق لجماعة » من مخالفيه، فأخذوا « الفتوى الحَمَوية» و « وسعوا السّعي الشّديد إلى القضاة و الفقهاء وأغروا خواطرهم » عليه، فوافقهم القاضي الحنفي، وهو يومئذ جلال الدّين أحمد بن حُسام الدّين الرّازي، وطلب حضور ابن تيمية فلم يحضر، و أرسل إليه بأنّ « العقائد ليس أمرها إليك... و إنّ إنكار المنكرات ليس ممّا يختصّ به القاضي »، فلمّا انتهى جواب ابن تيمية إلى القاضي « أغروا خاطره و شوّشوا قلبه و قالوا: لم يحضر و ردّ عليك.» فأمر عندئذ بالنّداء في دمشق على بُطلان « الفتوى الحَمَوية »، فنُودي في بعض جهات البلد دون علم جاغان، فلمّا انتهى ذلك إليه أمر بوقف النّداء.[1]

و خلال هذه السّنة كان إمام الدّين القزويني - الذي ذكرناه سابقا- على قضاء الشّافعية في دمشق، فاجتمع بابن تيمية بعد أيّام من النّداء المذكور و« بحثوا في الحَمَوية » و طال ذلك، و جرت مناقشة في «أماكن منها فأجاب عنها ... و كان القاضي إمام الدّين ... مقصده صالح ».[2] و قد انقضى المجلس و هو يتوعّد من عاد إلى الكلام عن ابن تيمية.[3]

و تُعتبر المِحنة الثّانية أكبر مِحن تقيّ الدّين ابن تيمية، و ابتداؤها كان عام 705هـ/1305 لمّا عُقدت له ثلاثة مجالس عند نائب السّلطنة الأفرم في دمشق، وكان أوّلها يوم الإثنين ثامن رجب سنة705هـ/1305م، ثمّ أعقبها استقدامه إلى القاهرة، حيث نجد وراء ذلك ثلاثة أسباب؛ الأوّل فصلّه شهاب الدّين النّويري[4] إذ قال عن المجالس و المِحنة بشكل عام : « ... السّبب المحرّك لهذه الواقعة الموجب لطلب الشّيخ تقيّ الدّين المذكور إلى الدّيار المصرية، فقد اطّلعتُ عليه من ابتدائه. » وهو أنّ أحد طلبة العلم استقرّ بالمدرسة النّاصرية في القاهرة؛ فأحضر يوما فتوى في مسألة الصّفات وقد أجاب عليها تقيّ الدّين ابن تيمية، وقرأها في المدرسة على شمس الدّين ابن عدنان الشّافعي الأشعري الذي كان من النّافذين عند بعض قُضاة الدّيار المصرية، وكان قصدُ الطّالب إظهار تضلّع ابن تيمية في العلوم

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص ص215-217.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 386.
[3]- محمّد بن عبد الهادي **المصدر نفسه**، ص217.
[4]- شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمّد النّويري الشّافعي، وُلّي وظائف سلطانية خلال فترة حكم محمّد بن قلاوون الثّالثة، وكانت وفاته سنة 733هـ/1332م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص197.)

فوجد ابن عدنان الفتوى مخالفة لعقيدة الأشاعرة، فقام على ابن تيمية فيها.[1] وعرضها على القاضي المالكي زين الدّين ابن مخلوف، فقال هذا الأخير: « أنا أحتاج أن يثبت عندي أنّ هذا خطّ تقيّ الدّين المذكور... » فشهد جماعة بذلك، وعندئذ اجتمع بالأمراء وجهد في تحريضهم على ابن تيمية. قال النّويري: « ... هذا هو السّبب الموجب لطلبه وانحمال قاضي القضاة زين الدّين المالكي عليه نقلته عن مشاهدة واطّلاع.»[2] ووصل بعد ذلك كتابٌ إلى دمشق من القاهرة، فعُقد المجلس الأوّل والثاني وجرت فيهما مناظرات « العقيدة الواسِطية » كما أوضحنا سابقا، قال ابن كثير عن نهاية المجلس الثّاني:« ... وعاد الشّيخ إلى منزله معظّما مكرّما وبلغني أن العامّة حملوا له الشّمع من باب النّصر إلى القصاعين.»[3] وهو ما يوضّح التّأثير القويّ للحياة المذهبية على الجانب الاجتماعي. وقد قال ابن تيمية للأفرم لمّا دعاه إلى المجلس الأوّل: « ... وقد كان بلغني أنّه زُوِّر عليَّ كتابٌ » إلى أحد كبار الأمراء في القاهرة « يتضمّن ذِكر عقيدة محرّفة، ولم أعلم بحقيقته، لكن علمت أنّه مكذوب.»[4] ونلاحظ من هذا النّص وغيره أنّ الافتراءات كانت إحدى المظاهر الاجتماعية للحياة المذهبية.

وبعد انعقاد المجلس الثّالث في شعبان من السّنة المذكورة، ظهر تخلّص ابن تيمية من المحنة، وورد كتابٌ من القاهرة بذلك، غير أنّه سرعان ما وصل كتابٌ آخر في رمضان 705هـ/1305م، وذلك ما يدفعنا إلى إيضاح السّبب الثّاني للمِحنة؛ وهو أنّ نصْر بن سليمان المنبِجي كان من أهل الوحدة، وكان شيخا للأمير ركن الدّين بَيْبرس الجاشنكير[5] الذي يُكرمه إكراما كبيرا ويعمل على رأيه[6]، وحدث أنّ بعض أصحاب تقيّ الدّين ابن تيمية أحضر كتاب « فُصوص الحُكم » الذي يُعدّ من أبرز كتب أهل الوحدة، وهو لمحيي الدّين ابن عربي، فردّ ابن تيمية عليه بكتاب سمّاه « النّصوص على الفُصوص ». وبلغه أنّ كريم الدّين عبد الكريم

---

[1]- شهاب الدّين النّويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، (تحقيق: فهيم شلتوت)، ج 32 ،دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، 1420هـ - 1998م، ص ص 100- 102.
[2]- **المصدر نفسه**، ص ص 108-110.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**،ج 7، ص417.
[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 3، ص 106.
[5]- سيطر على الملك النّاصر محمّد بن قلاوون خلال فترة حكمه الثانية، فكان الأمر و النّهي له، وكان الأمير المذكور(ت 709هـ/1309م) من قبل جاشنكيرا، وهو لفظ فارسي الأصل يُطلق على من يُشرف على مأكل و مشرب السّلاطين، فيتألّف من شطرين « جاشنا » ومعناه الذوق أي ذوق الطّعام والشّراب، و« كير » وهو بمعنى المُتعاطي.(أ نظر: احمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 5، ص 432.)
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ج 7، ص431.

بن الحسين بن عبد الله الآمُلّي[1] (ت710هـ/1310م) - وهو من أبرز شيوخ الصّوفية في القاهرة - ونصر المنبِجي يعظّمان ابن عربي « تعظيما كبيرا »، فكتب كتابين فيهما ذمٌّ صريح لهذا الأخير، وأرسل أحدهما للمنبِجي والآخر للآمُلّي، فلمّا قرأ نصر الكتاب « حصل عنده من ذلك أمر عظيم وتألّم له تألّما بالغا » وقام على ابن تيمية قياما حثيثا، فاتّفق مع القاضي ابن مخلوف على استحضاره إلى القاهرة، وأثاروا غضب الجاشنكير عليه وقالوا أنّه « أفسد عقول جماعة كبيرة، ومن جملتهم نائب الشّام وأكابر الأمراء الشّاميين ... » حتّى صار الأمير من جملة القائمين على تقيّ الدّين ابن تيمية.[2]

أمّا السّبب الثّالث فقد أشار إليه بعض المؤرّخين إشارات كثيرة، فقد قال - مثلا - ابن كثير في حوادث رَجب من عام 704هـ/1304م: «... وفي هذا الشّهر...راح الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية » إلى أحد مساجد دمشق ومعه جماعة من أصحابه وبعض الرّجال من قلعة المدينة، فحطّموا صخرة كانت هناك يزورها النّاس ويتبرّكون بها،« فقطعها وأراح المسلمين منها ... وبهذا وأمثاله حسدوه وأبرزوا له العداوة ... مع أنّه لم ينقطع في بحث لا بمصر ولا بالشّام ولم يتوجّه لهم عليه ما يشين، وإنّما أخذوه وحبسوه بالجاه...».وقال أيضا: « ... وكان للشّيخ تقيّ الدّين من الفقهاء جماعة يحسدونه لتقدّمه عند الدّولة.» أي مكانته عند الأفرم نائب دمشق، « وانفراده بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وطاعة النّاس له ومحبّتهم له...»[3] وتصاعدت مكانته عند الأفرم إثر ما قام به عند قدوم غازان[4] إلى بلاد الشّام عام 699هـ/ 1299م، حيث خرج إليه وكلّمه « كلاما قويّا شديدا فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين» حتّى ظنّ الحاضرون أنّه سيأمر بقتله،وحثّ النّاس والجند في دمشق على الثّبات.[5] كما كان له دور كبير لمّا رجع غازان ثانية عام702هـ/1302م؛ حيث شجّع أمراء الشّام وحلف لهم وللنّاس: « إنّكم في هذه الكرّة منصورون...» فقال الأمراء: « قل إن شاء الله »

---

[1]- أصله من آمل، وهي أكبر مدن طبرستان، وهذه الأخيرة إقليم شمال بلاد فارس. (أنظر: عبد الكريم السمعاني، **المصدر السابق**، ج 1، ص 65).

[2]- ابن أيبك الداوداري، **كنز الدّرر و جامع الغُرر**، ج 9، (تحقيق: هانس روبرت)، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة- مصر،1379هـ - 1960م، ص143،144.

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**،ج7، ص414،417

[4]- ملك التتار غازان بن أرغون بن أبغا بن هولاكو، صاحب بلاد فارس والعراق وأذربيجان وغير ذلك توفي عام703هـ/1303م. (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 4، ص9.)

[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 398،465.

فقال: « إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا.» وانتدبه الأمراء للذّهاب إلى السّلطان محمّد بن قلاوون لحثّه على المسير إلى دمشق فأجابهم، وقد كان عزم السّلطان الرجوع إلى الدّيار المصرية. ثمّ شهد ابن تيمية القتال بنفسه وحرّض السّلطان والجند عليه وذلك في موقعة شقحب - وهو موقع قرب دمشق- في شعبان سنة702هـ/1302م وكان فيها نصر كبير للمماليك، وممّن حضرها نائب دمشق جمال الدّين الأفرم.[1]

وتضمّن الكتاب الذي وصل من القاهرة في رمضان سنة705هـ/1205م البحث عمّا جرى بين ابن تيمية والأشاعرة سنة 698هـ/1298م، وإرسال العقيدتين الأولى والثانية أي « الحَمَوية » و« الواسِطية »، وفيه « إنكار عظيم عليه » وأن يُحمل هو وابن صرصري - قاضي قضاة الشافعية وقتئذ- إلى القاهرة. وخلال الشّهر نفسه وصل أحد الأمراء إلى دمشق وأخبر أنّ ابن مخلوف و الجاشنكير قد تصاعد طلبهما لابن تيمية.[2] وقال ابن كثير يصف خروجه إلى الدّيار المصرية: « ... فلمّا توجّه إلى مصر ازدحم النّاس لوداعه ورؤيته حتّى انتشروا من باب داره إلى قرب الجسورة[3]... وهم بين باك وحزين ... ومُزاحم متغال فيه.» فلمّا وصل إلى غزة « أقام بجامعها مجلسا عظيما.»[4] فنستنتج من هذا النّص وغيره تأثر العامّة بالمِحن وعدم اتّباعها لأصول المذهب الأشعري؛ و إلّا لكانت ماقتة لابن تيمية، إذ أنّ الاختلاف في مسألة الصّفات من أهمّ أسباب المِحنة، قال الذّهبي: « ... وسائر العامّة تحبّه لأنّه منتصب لنفعهم ليلا ونهارا بلسانه وقلمه.»[5]

وقد وصل ابن تيمية إلى القاهرة في الثّاني والعشرين من رمضان، ثمّ عُقد له مجلس بحضور الجاشنكير والقضاة الأربعة وبعض الفقهاء، فتكلّم شمس الدّين ابن عدلان عن مخالفته لعقيدة الاشاعرة، وطلب القاضي ابن مخلوف منه الإجابة بشأن ذلك « فأخذ الشّيخ في حمد الله والثّناء عليه »، و أراد أن يناظر عن عقيدة أهل الحديث، فلم يُمَكّن من ذلك وقيل له: « أجب ما جئنا بك لتخطب. » فامتنع عن الإجابة ثمّ قال: « ومن الحاكم في؟ » فقيل:

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7 ، ص405، 407.
[2]- ابن أيبك الداوداري، **المصدر السّابق**، ص 135- 136.
[3]- موضع بين دمشق والكسوة، وهذه الأخيرة « أوّل منزل تنزله القوافل إذا خرجت من دمشق إلى مصر.» (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 461.)
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 418.
[5]- عبد الرّحمان ابن رَجَب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج4، ص506.

« القاضي المالكي» فقال: « كيف تحكم في وأنت خصمي؟ »، فأمر القاضي بسجنه.[1] وقد فسّر زين الدّين ابن رَجَب منع ابن تيمية من الكلام والمناظرة في هذا المجلس فقال: « ...ثمّ إنّ المصريين دبّروا الحيلة في أمر الشّيخ، وأنّه لا يمكن البحث معه ولكن يُعقد له مجلس ويُدّعى عليه وتُقام عليه الشهادات.»[2] كما فسّر مؤرّخ آخر امتناع ابن تيمية عن الإجابة على ما قيل عنه فقال: « ... و أ حسن المترجَم له بالتّصميم على عدم الإجابة عند ذلك القاضي ... ولو وقعت منه الإجابة لم يبعد الحُكم بإراقة دم هذا الإمام ... ... وناهيك بقوله - أي القاضي - أنّ هذا الإمام قد استحقّ القتل وثبت لديه كفره...».[3]

ونُقل ابن تيمية من المجلس إلى أحد الأبراج؛ فسُجن فيه مع أخويه شرف الدّين عبد الله وزين الدّين عبد الرّحمان، ثمّ بلغ ابن مخلوف أنّ « جماعة من الأمراء يتردّدون إليه » فاجتمع بالجاشنكير في قضيته وقال: « هذا يجب عليه التّضييق إذا لم يُقتل، وإلّا فقد ثبت كفره، فنقلوه هو وإخوته ليلة عيد الفطر إلى الجُبّ بالقلعة...»[4] أي قلعة الجبل.[5]

والجُبّ المذكور هو سجنٌ أرضي وصفه المقريزي فقال: «...وكان بالقلعة جُبٌّ يُحبَس فيه الأمراء، وكان مهولا مُظلما ... كريه الرّائحة يُقاسي المسجون فيه ما هو كالموت أو أشدّ منه، عمّره الملك المنصور قلّاوون في سنة إحدى وثمانين وستّمائة.» فلم يزل كذلك حتّى سنة 729هـ/1328م، حيث أخرج محمّد بن قلّاوون « من كان فيه من المحابيس ونقلهم إلى الأبراج وردمه.»[6] وبيّن المقريزي سبب ذلك، وهو أنّ أحد أرباب الوظائف نزل إليه « فشاهد أمرا مهولا من الظّلام ...والرّوائح الكريهة.» فسعى في إزالته.[7]

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية** ، ج 7، ص 418.
[2]- عبد الرّحمان ابن رَجَب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 511.
[3]- محمّد بن علي الشوكاني، **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع**، ج 1، (تحقيق: خليل منصور)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418هـ - 1998م، ص 48.
[4]- قلعة الجبل موقعها على « قطعة من جبل »، وتتّصل بجبل المُقطّم المُحاذي للقاهرة، وتُشرف على هذه الأخيرة، وفيها إقامة السّلطان، وقد أنشاها صلاح الدّين الأيّوبي عام 572هـ/1176م. (أنظر: تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص ص 34-44)
[5]- احمد صبحي منصور، **العقائد الدّينية في مصر المملوكية**، الهيئة المصرية العامّة للكتاب القاهرة - مصر، 1422هـ - 2000م، ص 116.
[6]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر نفسه**، ص 63.
[7]- **المصدر نفسه**، ج 2، ص 814.

وتجدر الإشارة إلى أنّه رغم وجود دور جوهريٍّ لنصر المنبجي في إحضار ابن تيمية إلى القاهرة، إلّا أن أنصار ابن عربي لم يُقدموا على التّصريح بمقاصدهم في المجلس.[1] ونشير إلى أنّ ابن صرصري قد جُدِّد له بعد المجلس توقيع بالقضاء ومعه وظائف أخرى مع « زيادة المعلوم »، أي العطاء المالي وذلك بإشارة من نصر المنبجي، قال ابن كثير: « ... وعاد - أي ابن صرصري - إلى دمشق يوم الجمعة سادس ذي القعدة » عام 705هـ/1305م « والقلوب له ماقتة والنّفوس منه نافرة، وقُرئ تقليده بالجامع ...» أي الجامع الأموي.[2] وكانت هذه الأحداث خلال فترة حكم محمّد بن قلّاوون الثّانية، وسيطر عليه فيها الأمراء خاصّة الجاشنكير الذي كان أمره ونهيه نافذا. ونلاحظ مدى تحيّز المماليك في مصر سيما إذا علمنا أن ابن صرصري قد فرّ من دمشق إلى الدّيار المصرية سنة700هـ/1300م لما شاع الخبر بمسير غازان إلى دمشق، في حين نجد لابن تيمية موقفا مخالفا كلّية؛ إذ خرج إلى جيش الأفرم المرابط قرب دمشق للدّفاع عنها « فثبّتهم وقوّى جأشهم » وبات عندهم، ثمّ سار إلى القاهرة وحثّ السّلطان على « تجهيز العساكر إلى الشّام »، وأنكر عليه تأخّره في ذلك، « ولم يزل بهم حتّى جُرِّدت العساكر ... ... فلمّا وصلت العساكر إلى الشّام فرح النّاس فرحا شديدا بعدما كانوا قد يئسوا من أنفسهم وأهليهم وأموالهم ...» و قد رجعت جيوش غازان خلال هذه السّنة لقلّة عُدَدِها، ثمّ عادت عام 702هـ/1302م كما سبق الذّكر.[3]

ولمّا كانت ليلة عيد الفطر سنة706هـ/1306م أحضر الأمير سيف الدّين سلار - النّائب في مصر وقتئذ- القُضاة الشّافعي والمالكي والحنفي وجماعة من الفقهاء، وكلّمهم في إخراج ابن تيمية من الجُبّ، « فاشترط بعض الحاضرين شروطا عليه في ذلك؛ منها أن يلتزم بالرّجوع عن بعض العقيدة » أي ما خالف الأشاعرة، وأرسلوا إليه ليحضر ليتكلّموا معه في ذلك فامتنع.[4]

---

[1]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص 118.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 418-419.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 396-397.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 422.

وحضر إلى القاهرة في ربيع الأوّل سنة707هـ/1307م الأمير حُسام الدّين مُهنّا بن عيسى.[1] واستأذن في إخراج ابن تيمية من الجُبِّ، ثمّ أتى إليه وأخرجه بنفسه يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأوّل، وأقسم عليه ليأتِينَّ معه إلى دار سلار، فاجتمع به هناك بعض الفقهاء وكلّموه ثمّ اجتمعوا به مرّة أخرى[2]، وبقي ابن تيمية في القاهرة « يُعلّم النّاس ويُفتيهم » وهم مقبلون عليه؛ ففي يوم الجمعة الذي تلا خروجه من الجُبِّ صلّى بإحدى مساجد القاهرة، « فاجتمع إليه خلقٌ عظيم، وسأله بعضهم أن يتكلّم بشيء يسمعونه منه فلم يُجبهم إلى ذلك، بل كان يبتسم وينظر يمنة ويسرة، فقال له رجل: قال الله تعالى في كتابه الكريم:« وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتُبيِّنُنَّه للنّاس ولا تكتمونه.» فنهض الشّيخ قائما ... ... وتكلّم في تفسير قوله تعالى: « إيّاك نعبد وإيّاك نستعين.» وفي معنى العبادة ... إلى أن أذّن مؤذّن العصر.»[3]

وخلال هذه الفترة وصل منه كتاب إلى والدته في دمشق، وآخر إلى أصحابه يحثّهم فيه على الصّبر ويذكر أنّ خصومه لم يظهروا عليه بدليل[4]. ولم يستمر على هذه الحال مدّة طويلة؛ بل قام عليه الصّوفية في شوّال 707هـ/1307م وعلى رأسهم تاج الدّين أحمد بن محمّد ابن عطاء الإسكندراني (ت709هـ/1309م) وكان من أبرز مشايخهم في القاهرة. ولمّا تجمّعوا تحت قلعة الجبل كانت لهم ضجّة شديدة فاجأت السّلطان محمّد بن قلاوون.[5] فسأل عن مُرادهم، فأُخبر أنّهم جاؤوا من أجل ابن تيمية يشكون كلامه في ابن عربي وغيره، ونهيه عن الاستغاثة بالنّبي صلّى الله عليه وسلّم، فعُقِد له مجلس ثمّ خُيِّر بين السّفر إلى دمشق أو الإسكندرية ملتزما ما يُشترط عليه، وبين السّجن فاختار السّجن، ثمّ حثّه جماعة من أصحابه على السّفر إلى دمشق ملتزما ما شُرط؛ فأجابهم تطييبا لخواطرهم، وسافر من القاهرة يوم الثّامن عشر من شوّال. ثمّ إنّ بعض خصومه ندموا على ذلك فأرسلوا في اليوم الموالي خيلا وراءه فردّوه إلى القاهرة وقالوا له: « إنّ الدّولة ما ترضى إلّا بالحبس. »، فقال أحد

---

[1]- حُسام الدين مُهنّا بن عيسى بن مُهنّا التّدمري، أمير العرب في تدمر ونواحيها، كان يُقرّ بطاعة السّلطان المملوكي، وتوفي عام 735هـ/1334م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج4 ، ص 398 - 399)

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 425.

[3]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 271.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 276.

[5]- **المصدر نفسه**،283

الحاضرين : « يكون في موضع يصلح لمثله.» فقيل له : « الدّولة لا ترضى إلّا بمُسمّى الحبس .» فسُجن في سجن القُضاة في القاهرة.[1]

وقد جهد بعض أعلام الحنابلة في إخراجه من السّجن؛ فسافر شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد ابن الدباهي البغدادي نزيل دمشق (ت711هـ/1311م) من هذه الأخيرة إلى القاهرة، وسعى للوصول إلى صلح بين ابن تيمية وخصومه دون جدوى. وجاء إبراهيم و أبو بكر أولاد براون من تَدمر إلى الدّيار المصرية للغرض نفسه، وسمّتهم المصادر التّاريخية ب« المشايخ التّدامرة » دون أن تقدّم تفاصيل عنهم، لكنّهم فشلوا في مسعاهم حيث اشترط خصوم ابن تيمية عليه التّراجع عمّا خالف فيه الأشاعرة في مسألة الصّفات، ونقل التّدامرة ذلك إليه فرفض رفضا قاطعا.[2]

ولم يكن حال ابن تيمية في السّجن يُرضي خصومه، فقد كان « يُستفتى ويقصده النّاس ويزورونه وتأتيه الفتاوى المُشكلة ... من الأمراء وأعيان النّاس. »[3] فيجيب عليها ويزيد ذلك من ثنائهم عليه، فلمّا كثُر تردّد النّاس إليه رأى القائمون ضدّه أن ينقلوه إلى الإسكندرية و كان الجاشنكير قد تولّى السّلطنة في شوّال سنة 708هـ/1308م، وتلقب بالملك المُظفّر بعدما خرج محمّد بن قلّاوون من مصر لضجره من سيطرة هذا الأخير عليه. وجاء المشايخ التّدامرة إلى ابن تيمية وأخبروه أنّ خصومه « عاملون على قتلك أو نفيك » فقال : « أنا إن قُتلت كانت لي شهادة، وإن نفوني كانت لي هجرة ... وإن حبسوني كان لي معبدا.»[4] و تمّ تسفيره إلى الإسكندرية في صفر عام 708هـ/1308م مع أحد الأمراء، ومُنِع أصحابه من مرافقته، قال ابن كثير:«...وخافوا عليه من غائلة الجاشنكير وشيخه نصر المنبِجي ... فضاقت له الصّدور...» وقال مفسِّرا إخراجه إلى الإسكندرية: « ... فأرادوا - أي خصومه- أن يُسيِّروه إلى الإسكندرية كهيئة المنفي لعلّ أحدا من أهلها يتجاسر عليه فيقتله...» وذلك لوجود أتباعٍ لابن عربي وابن سبعين في هذه المدينة. ووصل كتابٌ من شرف الدّين ابن تيمية إلى أصحابه في دمشق يُبيِّن فيه الهدف من نقل أخيه إلى الإسكندرية، فممّا قال:

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 7، ص 425.
[2]- محمّد عزيز وعلي بن محمد، **المرجع السّابق**، ص ص 90-93
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 426-427.
[4]- محمّد عزيز و علي بن محمّد، **المرجع نفسه**، ص 94.

«...وظنّوا أنّ ذلك يؤدّي إلى هلاك الشّيخ، فانقلبت عليهم مقاصدهم ...» و صاروا « يتقطّعون حسرات وندما على ما فعلوا»، وأصبح أهل الإسكندرية « إلى الأخ مقبلين عليه مكرمين له.» ووصف إنكاره على أهل الوحدة فيها فقال: « ...واستتاب جماعة كثيرة منهم وتوّب رئيسا من رؤسائهم ...». وكان تقيّ الدّين ابن تيمية قد أُنزل في برج متّسع صار يتردد إليه فيه « الأكابر والأعيان والفقهاء، يقرؤون عليه ويستفيدون منه... ».[1]

ولمّا رجع الملك النّاصر محمّد ابن قلّاوون إلى المُلك في شوّال 709سنة هـ/1309م بفعل عدم اجتماع الأمراء على الجاشنكير، قتل هذا الأخير وتحكّم في غيره من الأمراء وسارع إلى طلب تقيّ الدّين ابن تيمية من الإسكندرية، فوصل إلى القاهرة يوم الرّابع والعشرين من شوّال، وأكرمه السّلطان ووقّره وأثنى عليه ثناء واسعا.[2]

وسكن بعد ذلك في القاهرة وعاد إلى بثّ العلم والأمراء والجند والأكابر وعموم النّاس يتردّدون إليه ويستفتونه ويُجيبهم بالكلام والكتابة. وبعث كتابا إلى أقاربه وأصحابه في دمشق يذكر ما هو فيه من النّعم بعد المِحن، ويطلب إرسال جملة من الكتب الّتي له، وأن يستعينوا في ذلك بأبي الحجّاج المِزّي.[3]

ولم ينقطع قيام خصومه عليه، لكنّه لم يُسجن في القاهرة مرّة أخرى بفعل موقف السّلطان، وممّن قام عليه بعد رجوعه من الإسكندرية نور الدّين أبو الحسن علي بن يعقوب البكري المصري الشّافعي (ت724هـ/1324م)، و هو من أبرز شيوخ الصّوفية.[4] و صنّف ابن تيمية في ذلك كتاب « الرّد على البكري في الاستغاثة »[5]. كما قام عليه في رَجب سنة 711هـ/1311م جماعة من العامّة و ضربوه في جامع مدينة مصر، ثمّ قام أهل الحُسينية[6] و أرادوا الانتصار لابن تيمية فنهاهم لكنّهم ألحّوا عليه في ذلك، و تمكّن أخيرا من إقناعهم بالرّجوع عمّا أرادوا.[7] و كان رجوعه إلى دمشق سنة 712هـ/1312م فدخلها في أوّل يوم من شهر ذي القعدة و معه أخواه و جماعة من أصحابه. قال محمّد بن عبد الهادي المقدسي:

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 429.
[2]- علم الدّين البرْزالي، **المصدر السّابق**، ص 60-68.
[3]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 299.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 488.
[5]- محمّد عزيز و علي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص233.
[6]- الحُسينية حي في القاهرة. (أنظر: تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 409.)
[7]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص 301-302.

« ... و خرج خلق كثير لتلقيه و سُرّوا سرورا عظيما بمقدمه و سلامته ... و كان مجموع غيبته عن دمشق سبع سنين و سبع جُمَع » أي أسابيع.[1]

و بعد استقرار ابن تيمية في دمشق لازم التّصنيف و الإفتاء و التّدريس إلى أن قام عليه بعض الفقهاء سنة 718هـ /1318م بسبب مسألة الطّلاق الّتي خالف فيها فقهاء المذاهب الأربعة في عصره، « و استدلّ على ذلك من الكتاب و السّنة و أقوال الصّحابة. » فاجتمع به القاضي الحنبلي[2] في ربيع الأوّل من السّنة المذكورة و حرص على إقناعه بترك الإفتاء بها و كان مُترقّبا لأن تصيب ابن تيمية مِحنة بسببها، فعمل على تجنيبه إيّاها. ثمّ وصل كتاب من السّلطان خلال الشّهر نفسه بالمنع من الإفتاء بمسألة الطّلاق، ونودي بذلك في دمشق ووصل كتابٌ آخر خلال رمضان من سنة 719هـ/1319م بالمضمون نفسه.[3]

و رجع ابن تيمية إلى الإفتاء بها بعد وصول الكتاب الأوّل بمدّة وقال : « لا يسعني كتمان العلم »، فلمّا كان يوم الخميس الثّاني و العشرين من رَجب عام 720هـ/1320م عُقد مجلس بدار النّيابة في دمشق حضره النّائب سيف الدّين تِنكز (ت740هـ/1339م) الذي تولّى نيابة دمشق بين عامي (711-740هـ) (1311-1339م) ، والقُضاة و جماعة من الفقهاء و أحضروا تقيّ الدّين ابن تيمية فعاتبوه على الرّجوع إلى الإفتاء بمسألة الطلاق، و سُجن في قلعة دمشق، فبقي فيها خمسة أشهر و ثمانية عشر يوما، ثمّ أمر السّلطان محمّد بن قلّاوون بإخراجه خلال سنة 721هـ/1321م، فباشر التّدريس من جديد.[4]

و خلال عام 726هـ/1326م قام عليه خصومه قياما عظيما بسبب الفتوى في شدّ الرِّحال إلى قبر النّبي صلّى الله عليه و سلّم السّابق ذكرها، قال محمّد بن عبد الهادي : « ... و ظفروا له بجواب سؤال في ذلك كان قد كتبه من سنين كثيرة...»، ثمّ انتقل السّعي إلى الدّيار المصرية، و اشتدّ الأمر على ابن تيمية، و اجتمع عدد من الفقهاء « بالسّلطان و أجمعوا على قتل الشّيخ، فلم يوافقهم السّلطان على ذلك.»[5] لكنّه وافق على سجنه بفعل شدّة

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 306.

[2]- هو شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن مسلم الصّالحي المتوفى عام 726هـ/1326م (أنظر: برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 509.)

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 445، 461.

[4]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص342.

[5]- **المصدر نفسه**، ص ص343-345.

سعي خصومه ونقلهم عنه كلاما لم يقله، حيث كان جمال الدّين يوسف ابن جُملة الشّافعي - السّالف ذكره- نائبا لقاضي قُضاة الشّافعية جلال الدّين القزويني، فأرسل كتابا إلى القاهرة في المسألة، و ممّا قال فيه « ... و إنّما المحز جعله زيارة قبر النّبي صلّى الله عليه و سلّم ... معصية بالإجماع ... »، في حين كان ابن تيمية ينهى عن شدّ الرّحال - أي السّفر- لأجل الزّيارة، « ولم يمنع الزّيارة الخالية عن شدّ رحْل »، وقد أنكر ابن كثير ما صنع ابن جُملة فقال: « فانظر الآن هذا التّحريف على شيخ الإسلام ... ... و الله سبحانه لا يخفى عليه شيء...».[1] و لمّا وصل كتاب ابن جُملة إلى الدّيار المصرية « كثُر الكلام و عظُمت الفتنة » و سُجن ابن تيمية في قلعة دمشق، وأذن السّلطان لأخيه زين الدّين أن يُقيم معه يخدمه.[2]

و لمّا انتهى خبر المِحنة إلى بغداد انتصر علماؤها لتقيّ الدّين ابن تيمية، و كتب بعضهم إلى سيف الدّين تِنكز في تصويب فتواه و الثّناء عليه و الحثّ على إطلاقه[3]. و قد كتب قاضي المالكية في الدّيار المصرية خلال سنوات هذه المِحنة و هو تقيّ الدّين محمّد بن أبي بكر الأخنائي (ت750هـ/1349م) في الرّد على ابن تيمية في مسألة الزيارة، فصنّف ابن تيمية في سجنه عدّة مجلّدات ردّ بها على الأخنائي تُعرف بـ « الأخنائية »[4]، فلمّا انتهت إلى القاضي المالكي تألّم لها ، و دخل على السّلطان محمّد بن قلاوون و أعلمه و طلب إخراج ما عند ابن تيمية من الأوراق و « الدّواة والقلم » والكتب فيُمنع من الكتابة، فأجاب رغبته وجُسّد ذلك يوم الإثنين تاسع جمادى الآخرة سنة 728هـ/1327م، وفُرِّقت الكتب بين القضاة وبعض الفقهاء.[5] فاعتبر ابن تيمية ذلك نصرا له، فقال أنّ خصومه « جزعوا من ظهور الأخنائية فاستعملهم الله تعالى حتّى أظهروا أضعاف ذلك ... وألزمهم بتفتيشه ومطالعته ومقصودهم إظهار عيوبه...، فلم يجدوا فيه إلّا ما هو حجّة عليهم.» أي أنّهم لمّا فرّقوا الكتب بينهم اطّلعوا على الحُجج فيما خالفوه فيه، و كتب بفحم عنده يقول: « ... وخروج الكتب كان من أعظم

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 497.
[2]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 357، 345.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 358،374.
[4]- **المصدر نفسه**، ص377
[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 505- 506.

الـنّعم ...»، وبقـي مسـجونا حتّـى كانـت وفاتـه يـوم الإثنـين العشـرين مـن ذي القعـدة سـنة 728هـ/1327م.[1]

2- المِحن الجماعية:

تعرّض أهل الحديث أثناء مِحن تقيّ الدّين ابن تيمية إلى مِحن جماعية في بلاد الشّام ومصر، ففي سنة705هـ/1305م لمّا انتهى المجلس الثّاني من مناظرة «الواسِطية» فرح أصحاب ابن تيمية وقالوا: « ظهر الحقّ مع شيخنا »، فأحضر الأشاعرة أحدهم إلى جلال الدّين القزويني - نائب قاضي قضاة الشّافعية نجم الدّين ابن صرصري - فصفعه ووقع تشويش كثير في دمشق، وكان النّائب الأفرم غائبا في الصيد، ثمّ قرأ أبو الحجّاج المِزّي فصلا من كتاب « خلق أفعال العباد » للبُخاري[2] في الجامع الأموي، فغضب عليه فقهاء الأشاعرة وقالوا: « ما قرأ هذا الفصل إلّا ونحن المقصودون ...» فأخذوه إلى قاضي القُضاة ابن صرصري فأمر بسجنه، وبلغ ذلك ابن تيمية فتألّم له وانطلق إلى السّجن فأخرجه بنفسه.[3] ثمّ سار ابن صرصري وابن تيمية إلى دار النّيابة « فتقاولا بسبب الشّيخ جمال الدّين المِزّي فحلف ابن صرصري ولا بدّ أن يُعيده إلى السّجن وإلّا عزل نفسه» عن القضاء، فأمر النّائب بإعادته، ثمّ أطلقه بعد أيّام، وأمر بالمناداة في دمشق ألّا يتكلّم أحد في العقائد، ومن فعل « حلّ ماله ودمه ونُهبت داره.» وأراد بذلك تسكين الأمور.[4]

وقبل إرسال تقيّ الدّين ابن تيمية إلى القاهرة « جرت أشياء كثيرة ... بمصر في حقّ الحنابلة » وأُهين بعضهم،[5] وكذلك بعد سجنه في الجُبّ، قال ابن كثير:« ... وحصل للحنابلة بالدّيار المصرية إهانة عظيمة كثيرة... »، ثمّ وصل كتابٌ من القاهرة إلى دمشق وفيه تحامل كبير على ابن تيمية، والأمر باتّباع مذهب الأشاعرة في مسألة الصّفات، وتوعّدٌ لمن أبى ذلك حيث صاغه خصومه المؤيَّدين بالجاشنكير[6]. وممّا ورد فيه: « ... ورسمنا بأن يُنادى في دمشق المحروسة والبلاد الشّامية وتلك الجهات بالنّهي الشّديد و التّخويف و التّهديد لمن يتّبع

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 382، 380، 379.

[2]- العالم الشّهير محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخاري المتوفّى سنة 256هـ/870م. (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 1، ص 368.)

[3]- ابن أيبك الداوداري، **المصدر السّابق**، ص 133-134.

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7،ص 417-418.

[5]- ابن أيبك الداوداري، **المصدر نفسه**، ص136.

[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص419.

ابن تيمية في الأمر الذي أوضحناه » أي مسألة الصّفات، « و من تبعه فيه تركناه في مثل مكانه » و المقصود السّجن « ... ووضعناه من عيون الأمم كما أوضعناه، ومن أصرّ على الدّفاع و أبى إلّا الامتناع أمرنا بعزلهم من مدارسهم و مناصبهم و إسقاطهم من مراتبهم وألّا يكون لهم في بلادنا حُكم ولا قضاء ولا إمامة و لا شهادة و لا ولاية و لا رتبة و لا إقامة ... ... و لتُكتب المحاضر ... على الحنابلة بالرّجوع عن ذلك، و تُسيّر إلينا بعد إثباتها ... و قد أعذرنا و حذّرنا...».وقُرئ الكتاب على منبر الجامع الأموي، و هو كتاب طويل. وأُبقي تقيّ الدّين ابن تيمية في الجُبّ لمدّة سنة و نصف حتّى ربيع الأوّل من عام 707هـ/1307م.[1]

و كان شرف الدّين أبو عبد الله محمّد بن سعد الله الحرّاني الحنبلي المعروف بابن نجيح (ت724هـ/1324م) ممّن طاله السِّجن في القاهرة عام 705هـ/1305م، إلى جانب أخوي ابن تيمية شرف الدّين و زين الدّين، لكنّهم لم يُنقلوا إلى الجُبّ.[2] كما تعرضّ شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن مُرّي البعلبكي الحنبلي – المتوفّى حوالي سنة 732هـ/1331م - إلى مِحنة شديدة في القاهرة سنة 724هـ/1324م، حيث قام عليه الصّوفية بفعل نهيه عن الاستغاثة بالنّبي صلّى الله عليه و سلّم، و أُحضر إلى القاضي المالكي الأخنائي « فضربه بحضرته ضربا مبرحا حتّى أدماه، ثمّ شهّره على حمار و أركبه مقلوبا...»، ثمّ نُفي من القاهرة، و قد حدث أن وُجد شخص يُصوّب فتوى ابن مُرّي التي نُكِب من أجلها، فأتى به جماعة إلى القاضي المذكور و ترقّبوا أن ينكبه فلم يفعل بل دافع عنه، « فجهدوا به أن يفعل معه ما فعل بابن مُرِّي أو بعضه فلم يفعل.» فنُسب إلى الانتقام من شهاب الدّين بن مُرِّي كونه حنبلي.[3]

ولمّا جرت على ابن تيمية مِحنة سنة 726هـ/1326م نُكب جماعة من تلاميذه؛ فاعتُقلوا ثمّ استحضرهم قاضي قُضاة الشّافعية جلال الدّين القزويني، و كان فيهم المؤرّخ ابن كثير فزعم جماعة أنّه قال أنّ التوراة و الإنجيل لم يُحرّفا، فنفى ذلك عن نفسه، لكنّ القاضي أمر بجلده و تشهيره، ثمّ أُطلق و فعل ذلك أيضا بآخرين، منهم المؤرّخ صلاح الدّين محمّد بن

---

[1]- شهاب الدّين النّويري، **المصدر السّابق** ،ج 32، ص ص 113-117.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 484.
[3]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 302- 303.

شاكر الكتبي الداراني[1] الدّمشقي (ت764هـ/1362م) وابن قيّم الجَوْزية الذي جُلد و أُشهر على حمار في دمشق، ثمّ ساروا به إلى الصالحية فشهّروه هناك كذلك، ثمّ سُجن مع ابن تيمية و لم يُطلق حتّى توفي شيخه.[2]

و خلال سنة 750هـ/1349م قام قاضي قُضاة الشّافعية في دمشق وهو حينئذ تقيّ الدّين السُّبْكي على ابن القيِّم بسبب مسألة الطّلاق، ثمّ جهد أحد الأعيان في إحداث الصّلح بينهما فكان ذلك في جمادى الآخرة من السّنة المذكورة. قال ابن كثير في ترجمة ابن القيِّم: « ... وكان متصدّيا للإفتاء بمسألة الطّلاق ... وجرت له بسببها فصول يطول بسطها مع قاضي القُضاة تقيّ الدّين السُّبْكي وغيره ... »[3].

د- المدح والذّم عند أهل العلم:

نجد نماذج كثيرة من ذمّ المخالفين، فقد قال - مثلا - تاج الدّين السُّبْكي عن عقيدة أهل الحديث في الصّفات ومخالفتهم للأشاعرة: « ... قبّح الله صنعهم »[4]. ولمّا كان أشعريا فقد قال أنّ تقيّ الدّين ابن تيمية أضلّ أبا الحجّاج المِزّي وشمس الدّين الذّهبي وعلم الدّين البِرْزالي حيث كانوا شافعية في الفقه، لكنّهم خالفوا غالب فقهاء الشّافعية فلم يتّبعوا مذهب الأشاعرة قال تاج الدّين: « ... واعلم أنّ هذه الرفقة أعني المِزّي والذّهبي والبِرْزالي وكثيرا من أتباعهم أضرّ بهم أبو العبّاس ابن تيمية إضرارا بيّنا، وحمّلهم من عظائم الأمور أمرا ليس هيّنا...»[5]

وكان تقيّ الدّين ابن تيمية يذمّ ابن المطهر الحِلّي شيخ الإمامية، قال صلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفدي - المتقدّم ذكره - :«...وسمعتُه يقول ابن المنجس، يريد ابن المطهر الحِلّي.» وذكر أنّه كان يذمّ : « ابن عربي محيي الدّين والعفيف التّلمساني وابن سبعين وغيرهم من الذين ينخرطون في سلكهم .»، وأنّه قال عن أبي حامد الغزالي - السّابقة الإشارة إليه -: « هو قلاووز الفلاسفة »، و قلاووز لفظ أعجمي بمعنى « قائد ». وكان يُبيّن تأثّر الغزالي

---

[1]- هذه النّسبة إلى داريا و هي قرية في نواحي دمشق. (أنظر: عبد الكريم السمعاني، **المصدر السّابق**، ج 2 ، ص436).

[2]- شهاب الدّين النّويري، **المصدر السّابق**، ج 33، ص 212-213.

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 212 - 213 .

[4]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج8 ، ص 84.

[5]- **المصدر نفسه**، ج 10، ص 400.

بهم. قال الصفدي : « ... وكذلك الإمام فخر الدّين الرّازي كان كثير الحطّ عليه، وكان مسلّطا على هؤلاء الفقراء الأحمدية ...» أي الصوفية الرّفاعية.[1]

ونجد مظاهرا للحياة المذهبية في الشّعر؛ فمن ذلك أبيات للقاضي محيي الدّين ابن الزّكي - المذكور فيما تقدّم- الذي كان شيعيّا، وكان يذهب إلى تفضيل عليّ بن أبي طالب على عثمان بن عفّان، فقال في ذلك :

أدين بما دان الوصيّ ولا أرى	سواه وإن كانت أمية محتدي.
ولو شهدت صِفّين[2] خيلي لأعذرت	و ساء بني حرْب[3] هنالك مشهدي.
لكنت أسنّ البيض عنهم مواضيا	و أروي أرماحي و لما تقصّد.
و أجلبها خيلا و رجلا عليهم	و أمنعهم نيل الخلافة باليد.[4]

و أوصى تقيّ الدّين السُّبْكي أحد أبنائه بقصيدة طويلة، منها قوله في حثّه على دراسة الفقه الشّافعي:

ابني لا تهمل نصيحتي التّي	أوصيك و اسمع من مقالتي ترشد
أحفظ كتاب الله و السّنن التّي	صحّت و فقه الشّافعي محمّد.[5]

كما نظم ابن قيِّم الجَوْزية قصيدة طويلة جدّا؛ و هي المعروفة بـ « النّونية »، إذ كان رويّها - أي الحرف الأخير من أبياتها - النّون، و تبلغ ستّة آلاف بيت.[6] و تطرّق فيها إلى كافّة المذاهب العقدية بالوصف و النّقد أو التأييد، فممّا قال في تقرير عقيدة أهل الحديث في مسألة الصّفات:

و الله جلّ جلاله متكلّم	بالنّقل و المعقول والبرهان

و قال في التّحذير من الاتّحادية:

---

[1]- صلاح الدّين الصفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 13.

[2]- الموقعة الشّهيرة خلال الفتنة الكبرى في نهاية سنة 36هـ/656م و مطلع سنة 37هـ/657 م. (أنظر: محمّد بن جرير الطّبري، **تاريخ الرّسل و الملوك**، ج 4، (تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم)، ط 2، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1387هـ -1967م ، ص ص 563،569.)

[3]- يقصد الأمويين أو مُعاوية بن أبي سفيان بن حرب، الخليفة الأموي الأوّل (ت 60هـ/680م)؛ و كان محيي الدّين ابن الزّكي أمويا لذلك قال: « و إن كانت أمية محتدي »؛ أي أنه لا يُبالي بكون أصله أمويا. (أنظر: عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 298.)

[4]- **المصدر نفسه**، ص 298.

[5]- تاج الدّين السُّبْكي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 158.

[6]- إسماعيل باشا البغدادي، **المرجع السّابق**، ج 2، ص 158.

إحداهما الفُصوص و بعده　　　　قول ابن سبعين و ما القولان.

عند العفيف التّلمساني الذي　　　　هو غاية في الكفر و البهتان.

كما قال عن تأويل الأشاعرة لصفة الاستواء بالاستيلاء:

إذ عطلوا الرّحمان من أوصافه　　　　و العرش أخلوه من الرّحمان.

و قال في الثناء على تقيّ الدّين ابن تيمية:

فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة　　　　شيخ الوجود العالم الرّباني.

أعني أبا العبّاس أحمد ذلك الـ　　　　بحر المحيط بسائر الخلجان.[1]

و قد رُثي ابن تيمية بقصائد كثيرة، من أبرزها قصيدة الأديب المؤرّخ أبي حفص عمر بن المُظفّر بن عمر الحلبي الشّافعي المعروف بابن الوردي (ت749هـ/1348م)، و منها قوله في سجنه :

توفي وهو محبوس فريد　　　　وليس في الدّنيا انبساط.

ففيم سجنتموه وغظتموه　　　　أما لجزا أذيّته اشتراط.

وهي قصيدة طويلة ركّز فيها ابن الوردي على مِحن ابن تيمية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض فقهاء الشّافعية قد نظموا كتاب « التّنبيه »، أي عبّروا عنه بالشّعر كما هو الحال بالنّسبة لضياء الدّين أبي الحسن عليّ بن سليم بن ربيعة الأذْرُعي (ت731هـ/1330م) الذي نظمه في نحو ستّة عشر ألف بيت.[3]

ثانيا ـ مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة السياسية :

تميّز عصر المماليك البحرية بكثرة المؤامرات في القاهرة من قِبل الأمراء ضدّ السلاطين بالخلع أو القتل، وبالمقابل أدّى ذلك إلى مقتل كثير من الأمراء لتخوّف السّلاطين منهم، ولا نجد خلال القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي سلطانا جمع بين التحكّم في الأمراء من جهة، وعدم التعرّض للاغتيال أو الخلع من جهة أخرى، إلّا الملك النّاصر محمّد

---

[1]ـ شمس الدّين ابن قيم الجَوْزية، **متن القصيدة النّونية**، ط 2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، 1417هـ/1996م ، ص 42،18،227.

[2]ـ زين الدّين ابن الوردي، **تتمّة المختصر في أخبار البشر**، ج 2، ط 1، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، 1389هـ - 1968م، ص ص 406-408.

[3]ـ عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 523.

بن قلاوون خلال فترة حكمه الثالثة بين عامي (709-741هـ) (1309- 1341 م).[1] وأثر هذا الاضطراب على الحياة المذهبية كما سنبرزه.

أ - مواقف السّلاطين من الخلافات والفتن :

نجد خلال عصر المماليك البحرية بشكل عامّ تقدّم الشّافعية الأشاعرة عند السّلاطين، ولا يتّضح ذلك من خلال المِحن فحسب، بل من خلال جوانب أخرى أيضا، فكان - مثلا - إذا جلس السّلطان في دار العدل[2] انتظم القضاة حسب مكانتهم عند الدّولة؛ قال المقريزي: « ... وكانت العادة أوّلا أن يجلس قُضاة القُضاة من المذاهب الأربعة عن يمينه، وأكبرهم الشّافعي، وهو الذي يلي السّلطان، ثمّ إلى جانب الشّافعي الحنفي ثمّ المالكي ثمّ الحنبلي ...» وقال: « ... وقد تغيّر بعد الأيام النّاصرية » - أي عهد النّاصر محمّد بن قلاوون - « هذا التّرتيب؛ فصارت قُضاة القُضاة تجلس عن يمنة السّلطان و يسرته، فيجلس الشّافعي عن يمينه ويليه المالكي... ... ..ويجلس الحنفي عن يسرة السّلطان ويليه الحنبلي. »[3]

وإذا نظرنا إلى مِحنة سنة 705هـ/1305م وجدناها خلال فترة حكم محمّد بن قلاوون الثانية، والتّي كان فيها مغلوبا على أمره بين كبار الأمراء إلى حدّ أن ترك الحُكم، فكانت الكتب المتعلّقة بالمِحنة تصدر باسم السّلطان وورائها الجاشنكير ومحرّضيه. ولمّا رجع الملك النّاصر إلى السّلطنة في شوّال سنة 709هـ/1309م استحضر تقيّ الدّين ابن تيمية من الإسكندرية و أكرمه، وكان موقفه من المِحنة معاكسا لموقف السّلطان المخلوع بَيْبرس الجاشنكير. ولمّا نزل ابن تيمية بالقاهرة استدعاه إلى مجلسه الذي كان فيه كبار الأمراء وقُضاة مصر والشّام كذلك، « فبينما النّاس على ذلك جلوس، إذ نهض السّلطان قائما ... وإذا بالشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية ... مقبل ...والسّلطان قاصد إليه ... فتسالم هو والسّلطان .» وذهبا إلى شباك هناك فجلسا فيه حينا، وأخرج السّلطان « من جيبه فتاوى لبعض الحاضرين » في قتل ابن تيمية ، واستفتاه في قتل بعضهم، حيث كان ناقما عليهم إذ بايعوا الجاشنكير بالسّلطنة فنهاه عن قتلهم و « سكّن ما عنده عليهم »، ثمّ رجع السّلطان إلى المجلس وأجلس ابن تيمية

---

[1]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 9، ص127.

[2]- دار العدل في قلعة الجبل، أنشاها الملك المنصور قلاوون، ويجلس السّلطان فيها يومي الإثنين والخميس للنّظر في المظالم بحضور القُضاة وغيرهم من أرباب الوظائف السّلطانية. (أنظر: تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص ص 48-53).

[3]- **المصدر نفسه**، ص54.

بين يديه وأثنى عليه أمام الأمراء والقُضاة ثناء واسعا وقال في ذلك كلاما طويلا، وساء هذا الأمر كثيرا من الحاضرين.[1]

و ذكر أحد المصنّفين أنّ ابن تيمية لمّا أكرمه محمّد بن قلّاوون لم يزعج هذا الأخير بالإفتاء ضدّ أعماله المخالفة للشّرع.[2] و هذا الكلام مخالف لما نقلته المصادر التّاريخية بشأن ما جرى بينهما؛ فمن ذلك أنّ أحد كبار المقرّبين من السّلطان حثّه في المجلس المذكور على إبطال ما قرّره المظفّر الجاشنكير بشأن اليهود و النّصارى؛ إذ منعهم من لبس « العمائم البيض المُعلّمة بالحُمرة و الصُّفرة »، و ذكر للسّلطان أنّهم سيلتزمون بدفع قدر معيّن من المال مقابل إلغاء ذلك، فقال السّلطان للقُضاة و الفقهاء الحاضرين: « ما تقولون؟ »[3] « فلم يتكلّم أحد، فجثا الشّيخ تقيّ الدّين على ركبتيه و تكلّم مع السّلطان بكلام غليظ »، و أنكر ما قيل بشأن اليهود و النّصارى، قال ابن كثير: « ... و جعل يرفع صوته و السّلطان يتلافاه و يُسكّته بترفّق و تودّد و توقير، و بالغ الشّيخ في الكلام و قال مالا يستطيع أحد أن يقوم بمثله ولا قريب منه، و بالغ في التّشنيع على من يوافق على ذلك، وقال للسّلطان: حاشاك أن يكون أوّل مجلس جلسته في أُبّهة المُلك تنصر فيه » اليهود و النّصارى « لأجل حُطام الدّنيا الفانية فاذكر نعمة الله عليك، إذ ردّ مُلكك إليك و كَبَت عدوّك ... ». و لم يزل به حتّى أمر باستمرار ما كان خلال عهد السّلطان السّابق. وقال ابن كثير: « ... وكان السّلطان أعلم بالشّيخ من جميع الحاضرين، وبعلمه ودينه وقيامه في الحقّ وشجاعته ...».[4]

و كنّا قد أشرنا سابقا إلى أنّ محمّد بن قلّاوون قد ردّ سعي بعض الفقهاء في قتل ابن تيمية بعدما جرى في مسألة الزّيارة ، لكنّه وافق على سجنه، ثمّ وافق على منعه من الكتابة كُلّية استجابة لطلب القاضي تقيّ الدّين الأخنائي الذي كان السّلطان « يحبّه و يرجع إليه في أشياء ...»[5]، و مكّنه من إلحاق نكبة كبيرة بشهاب الدّين ابن مُرّي الحنبلي سنة

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص ص295 – 298.
[2]- صائب عبد الحميد، **ابن تيمية حياته و عقائده**، دار الغدير للدّراسات و النّشر، بيروت- لبنان ، ب ت، ص 83.
[3]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص 297
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7 ، ص 433.
[5]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 3، ص407.

724هـ/1324م رغم ثناء قاضي قُضاة الشّافعية بدر الدّين ابن جماعة و بعض كبار الأمراء على هذا الأخير بحضرة السّلطان لما عُقد المجلس.[1]

و كان تقيّ الدّين ابن تيمية مقدِّرا للظّروف التّي سجنه فيها الملك النّاصر بعد ما جرى في مسألة الزّيارة، من حيث دور التّحريض في تحديد مواقف السّلطان، فقال ابن تيمية في مرضه « ما معناه:إنّي قد أحللت السّلطان الملك النّاصر من حبسه إيّاي لكونه فعل ذلك مقلّدا غيره معذورا و لم يفعله لحظّ نفسه، بل لِما بلغه ممّا ظنّه حقّا من مُبلّغه و الله يعلم أنّه بخلافه...».[2]

ب- مواقف نوّاب السّلطنة و الأمراء من الخلافات و المِحن:

لم يكن النوّاب و الأمراء بعيدين عن المِحن على اعتبار أنّ القيام على طرف يكون عند الحكّام، واختلفت مواقف النوّاب في ذلك، فلمّا أمر القاضي جلال الدّين بن حُسام الدّين الرّازي بالنّداء على « الفتوى الحَمَوية » في دمشق سنة 698هـ/1298م - كما أسلفنا الذّكر - غضب سيف الدّين جاغان وكان مؤيّدا لأهل الحديث، وأرسل جماعة فضُرب المنادي و أمر بإحضار من حرّض على ابن تيمية « فدارت الرّسل والأعوان عليهم فاختفوا...».[3]

وكان النّائب جمال الدّين الأفرم حريصا على تخليص ابن تيمية من المِحنة، رغم شدّة قيام الجاشنكير عليه، فألزم في حوادث سنة 705هـ/1305م بدمشق الطّرفين بعدم الكلام في المسائل العقدية، وتوعّد الجانبين معا أي الأشاعرة وأهل الحديث، فلم يُرض ذلك خصوم ابن تيمية في القاهرة وقالوا أنّه « أفسد عقول جماعة كبيرة ومن جُملتهم نائب الشام...». وحرص الأفرم في المجالس الثلاثة على إيجاد مخرج من اعتراض الأشاعرة على « العقيدة الواسِطية »، فأشار على ابن تيمية أن ينسب اعتقاده إلى أحمد بن حنبل وقال: « ... والرّجل يُصنّف على مذهبه فلا يُعترض عليه ...»، فرفض ابن تيمية وقال: « ... ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا ... ... وهذه عقيدة محمّد صلّى الله عليه وسلّم.»[4]

---

[1]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 303.
[2]- عمر بن علي البزار، **المصدر السّابق**، ص 82.
[3]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص217.
[4]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 3، ص 110.

ولمّا وصل الكتاب من القاهرة بإرساله إليها أشار عليه الأفرم بترك الذهاب وقال: « أنا أكاتب السّلطان في ذلك وأصلح القضايا. » وفي ذي الحجّة من سنة 706هـ/1306م « أُخبر النّائب بوصول كتاب من ابن تيمية - وهو مسجون – إلى دمشق، قال ابن كثير: « ... فأرسل في طلبه ... فقُرئ على النّاس وجعل يشكر الشّيخ ويثني عليه وعلى علمه ... وشجاعته وزهده وقال : ما رأيت مثله ...».[1]

ونجد من ناحية أخرى الأمير بَيْبرس الجاشنكير مؤيِّدا لنصر المنبِجي وزين الدّين بن مخلوف وشمس الدّين ابن عدلان، وكان يعمل على إشارة شيخه المنبِجي و« لا يقوم ولا يقعد إلّا به » حتى أصبح « القُضاة والأمراء يتردّدون عند الشّيخ نصر لأجل منزلته عند بَيْبرس الجاشنكير.»[2] وقد أشار ابن كثير إلى مكانة المنبِجي عند رجال آخرين من أرباب الوظائف السّلطانية، فقال بعدما ذكر دوره في مِحن ابن تيمية: « ... لوجاهته في الدّولة فإنّه كان استحوذ على عقل الجاشنكير ... وغيره من الدّولة، والسّلطان مقهور معهم ...»، أي محمّد بن قلّاوون خلال فترة حكمه الثّانية.[3]

وكان في نائب الدّيار المصرية سيف الدّين سلار حرصٌ على إخراج ابن تيمية من السّجن، فلذلك عقد له مجالسا ليُصلح بينه وبين القائمين عليه كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك وأراد الأمير حُسام الدّين بن مُهنّا أن يستصحب الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية معه إلى الشّام بعدما أخرجه من الجُبّ - وكان من المؤيّدين له - لكنّه لم ينجح في مسعاه، قال ابن كثير: « ... وكان يُحبّ الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية ... هو وذُرّيته وعربه وله عندهم منزله ... و إكرام، يسمعون قوله ويمتثلونه. وهو الذي نهاهم أن يُغير بعضهم على بعض ...».[4]

ولمّا أُحضر شهاب الدّين بن مُرّي إلى مجلس السّلطان دافع عنه الأمير بدر الدّين جنكلي بن محمّد (ت 746هـ/1345م)، وهو من أبرز أمراء محمّد بن قلّاوون، وعارضه أمير آخر

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 423، 418.
[2]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص117.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 426 425.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 426 425.

يدعى أيدمر (ت 738هـ/1337م)، وهو كذلك من أبرز الأمراء، فحمل على ابن مُرِّي وشيخه تقيّ الدّين ابن تيمية، فتقاول الأميران في ذلك حتّى تدخّل السّلطان.[1]

وكانت مِحنة تلاميذ ابن تيمية في دمشق سنة 726هـ/1326م عن إذنٍ من نائب السّلطنة فيها، وهو يومئذ سيف الدّين تِنكز، حيث مكّن قاضي قُضاة الشّافعية جلال الدّين القزويني منهم.[2] ونشير إلى أنّ الأمير جنكلي قد حثّ محمّد بن قلاوون على إخراج ابن تيمية من السّجن، فأجابه إلى ذلك لكنّ أمره وصل إلى دمشق بعد وفاته.[3] وكان جنكلي « يميل إلى ابن تيمية ... ويردّ على من يردّ عليه .».[4]

وقد أشارت بعض المصادر التّاريخية إلى أنّ الأمير عزّ الدّين أيبك بن عبد الله الظّاهري (ت 676هـ/1277م) « كان عنده تشيّع »، وهو من مماليك الظّاهر بَيْبرس واستخلفه على أحد حصون الشّام، في حين نجد الأمير جمال الدّين آقوش بن عبد الله (ت 677هـ/1278م) شديد البُغض للشّيعة، وقد وُلّي نيابة دمشق سنين عديدة خلال عهد الظّاهر بَيْبرس.[5]

ج- تولّي الوظائف السّلطانية :

تميّزت دولة المماليك البحرية بكثرة الوظائف السّلطانية وتقدّم الشّافعية فيها بشكل عامّ. وبعد تعدّد القُضاة بقيت وظائف أخرى خالصة للشّافعية كما كانت من قبل، قال تاج الدّين السُّبْكي عن الملك الظّاهر بَيْبرس : « ... ولمّا ضمّ القُضاة إلى الشّافعية استثنى للشّافعية الأوقاف[6] وبيت المال ...والأيتام[7] وجعلهم الأرفعين ...». وقال مُمتعِضا من إشراك غير الشّافعية في القضاء: « ... فكان الرّأي السّديد لمن رأى قواعد البلاد مستمرّة على شيء غير

---

[1]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 303.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 496.

[3]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 9، ص 94.

[4]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ص 539.

[5]- قطب الدّين اليُونيني، **ذيل مرآة الزّمان** ، ج 3، ط 1، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد - الهند ، 1380هـ - 1960م، ص 238،300.

[6]- أي منصب « ناظر الأوقاف »، وهو الذي يُشرف على هذه الأخيرة. (أنظر: تاج الدّين السُّبْكي، **مُعيد النّعم ومُبيد النّقم**، (تحقيق: محمّد النجار وآخرون)، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، 1413هـ - 1993م، ص 64.)

[7]- وكالة بيت المال « وظيفة عظيمة الشّأن ... وموضوعها التحدّث فيما يتعلّق بمبيعات بين المال ومشترياته من أراضٍ. » ودورٍ وغير ذلك. أمّا « ناظر الأيتام » فيُشرف على الأموال المخصّصة لهم. (أنظر:أحمد بن علي القلقشندي ،**المصدر السّابق**، ج 4 ، ص 37.)

باطل أن يُجري النّاس على ما يعهدون ...»[1]، وهذا يعني أنّه يدعو إلى قصر تولّي القضاء وسائر الوظائف المذكورة آنفا على الشّافعية وحدهم .

ونجد خطابة الجامع الأموي ثابتة في الشّافعية؛ ففي سنة 682هـ/1283م- مثلا- تولّاها جمال الدّين أبو محمّد عبد الكافي بن عبد الملك الدّمشقي، واستمرّ على ذلك حتّى توفي سنة 689هـ/1290م، فخلفه زين الدّين أبو حفص عمر بن مكّي ابن المرحّل حتّى توفي سنة 691هـ/1292م ، فوُلّى عزّ الدّين أحمد الفاروثي الواسِطي - المذكور فيما سبق - ثمّ عُزل خلال السّنة نفسها، ووُلّي موفّق الدّين أبو المعالي محمّد بن محمّد بن المفضّل الحَمَوي (ت699هـ/1299م) إلى سنة 693هـ/1294م. والملاحظ أنّ تعيين خطيب الجامع الأموي كان من قِبَل السّلطان نفسه، ممّا يُبيّن أهمية هذا المنصب.[2]

وأسندت الخطابة في السّنة الأخيرة لشرف الدّين أبي العبّاس أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسي، وهو من أبرز فقهاء الشّافعية وقتئذ، ولمّا توفي خلال السّنة الموالية وُلّي بدر الدّين ابن جماعة على الخطابة حتّى سنة 700هـ/1300م، حيث خرج إلى الدّيار المصرية لمّا وصلت الأخبار بمسير جيوش غازان إلى بلاد الشّام، ورغم ذلك لم يُعزل بل أُضيفت إليه « مشيخة الشّيوخ »[3] إثر عودته إلى دمشق بعد تراجع غازان عن دخول الشّام خلال تلك السّنة، قال ابن كثير: « ...ولم تجتمع هذه المناصب قبله لغيره ولا بلغنا أنّها اجتمعت إلى أحد من بعده إلى زماننا هذا: القضاء والخطابة ومشيخة الشّيوخ.»[4] ونشير إلى أنّ قضاء دمشق قد خرج عنه إلى إمام الدّين القزويني عام 696هـ/1296م، ثمّ أُعيد إليه عام 699هـ/1299م. وفي سنة 702هـ/1302م استُدعي ابن جماعة لتولّي قضاء الشّافعية في مصر، وأُسندت خطابة الجامع الأموي إلى زين الدّين الفارقي، وهو أبو محمّد عبد الله بن مروان « شيخ الشّافعية »، فلمّا توفي سنة 703هـ/1303م وُلّي شرف الدّين أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن سباع الفَزاري، وكان خطيبا في أحد مساجد دمشق فنُقل إلى خطابة الجامع الأموي، وبقي على ذلك حتّى توفي سنة 705هـ/1305م، فوُلّي ابن أخيه برهان الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن

---

[1]- تاج الدّين السُّبْكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج 8، ص 320 - 321.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 363، 338.

[3]- وظيفة سلطانية يكون صاحبها مُقدّما على الصّوفية. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 39.)

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 399، 397، 373، 368.

تــاج الــدّين الفَــزاري (ت729هــ/1328م)، ثــمّ تــرك المنصــب زهــدا منــه. وأُســند ســنة 706هــ/1306م إلــى شــمس الــدّين محمّــد بــن أحمــد بــن عثمــان الخِلاطــي[1] المتــوفّى ســنة 706هـ/1306م. وعيّن الأفرم خلالها جلال الدّين القزويني خطيبا، ثمّ استحضر لـه كتابـا من القاهرة بذلك. فنلاحظ أنّ تعيين الخطيب لا ينفرد بـه النّائب. وكـان القزوينـي حينهـا نائبـا عن قاضـي القُضـاة ابن صرصـري، فاستناب هذا الأخير غيـره « بسبب اشتغاله بالخطابـة عن الحُكم. »[2] ونستنتج من هذا أنّ جمع الوظيفتين على رجل واحد أمر سلبي.

و لمّـا كانـت خطابـة الجـامع الأمـوي ثابتـة فـي الشّـافعية؛ فإنّنـا نجـد النّائـب قراسُـنقر المنصوري[3] قد فشل في إسنادها إلى خطيب حنبلي، ففي ذي القعدة من عـام 709هـ/1309م عزل جـلال الـدّين القزوينـي و عيّن مكانـه بـدر الـدّين أبـا عبـد الله بـن عثمـان بـن يوسـف ابـن الحدّاد الآمِدي الحنبلي (ت724هـ/1324م)، غير أنّـه بعد أربعين يومـا فحسب وصـل كتـابٌ من السّلطان محمّد بن قلاوون بإعادة القزويني إلى منصبه،وأُضيف إليه عـام 724هـ/1324م قضــاء القُضــاة مــع مــا بيــده مــن المــدارس، ولمّــا نُقـل إلــى قضــاء الــدّيار المصــرية ســنة 727هـ/1326م وُلّي ولده بدر الدّين محمّد، ولمّا عاد أبوه عـام 738هـ/1337م علـى قضـاء قُضاة الشّافعية استنابه عنه في ذلك؛ فصار بدر الدّين يجمع بين الخطابة و النّيابة في القضاء. و لمّا توفي خلفه أخوه تاج الدّين عبد الرّحيم إلى أن كانت وفاته سنة 749هـ/1348م.[4]

و كان عَزْل المتولّين للوظائف السّلطانية يستند أحيانا إلى أسباب مذهبية؛ ففي مِحنة ابن تيميـة سـنة 705هــ/1305م دافـع عنـه قاضـي قُضـاة الحنفيـة فـي دمشـق - و هـو وقتئـذ شـمس الدّين ابن الحريري - و « كتب بخطّه ثلاثة عشرا سطرا، من جُملتها أنّه منذ ثلاثمائة سنة مـا

---

[1]- هذه النّسبة إلـى خِـلاط ، وهـي مدينـة كبـرى فـي أرمينيـة، وهـذه الأخيـرة « اسم لصـقع واسـع فـي جهـة الشّمال » غربي أذربيجان .(أنظر: شـهاب الـدّين يـاقوت الحَمَـوي، **المصـدر السّـابق**،ج 2، ص 380، وج 1، ص 160.)

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 515، 422، 420، 403.

[3]- تولـى الأمير قراسُنقر المنصوري - وهو من مماليك المنصور قلاوون - نيابـة دمشـق لمحمّـد بـن قلـاوون فـي ذي القعدة من سنة 709هـ/1309م حتّـى 711سنة هـ/1311م، و كانـت وفاتـه عـام 728هـ/1327م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 3، ص 246.)

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 589، 557، 549، 486، 435.

رأى النّـاس مثلـه، فبلـغ ذلـك ابـن مخلـوف فسـعى فـي عـزل ابـن الحريـري فعُـزل ...»عـن القضاء[1].

و نجد أغلب الذين أُسندت إليهم وظيفة « قضاء العساكر»[2] شافعية، فممّن وليها قاضـي القضـاة ابـن صرصـري و ذلـك عـام 694هــ/1294م، حيـث أُسـند إليـه « قضــاء العسـاكر بالشّام ». كما تولّى كمال الدّين ابن الشريشي هذه الوظيفة سنة 711هـ/1311م في الشّام. و خلال سنة 715هـ/1315م نجدها في يد ابن صرصري إلى جانب ماله من وظائف أخرى. وأضيف قضاء العساكر عام 724هـ/1324م إلى جلال الدّين القزويني مع كونه قاضي قُضاة الشّـافعية و خطيـب الجـامع الأمـوي و مـدرّس بعـض مـدارس الشّـافعية.[3] و مـن خـلال هـذا و غيره نلاحظ أنّ فقهاء الشّافعية أكثر الأطراف تقدّما عند المماليك.

و تولّى قضاء العساكر في دمشق سنة 762هـ/1360م بدر الدّين أبو المعالي محمّد بن تقيّ الدّين أبي الفتح المصري (ت771هـ/1369م). أمّا في الدّيار المصرية فممّن وَليه تاج الـدّين المُنـاوي، و هـو محمّـد بـن إسـحاق بـن إبـراهيم المُنـاوي الشّـافعي، وتـوفي سـنة 765هـ/1363م و هو لا يزال على المنصب، فخلفه بهاء الدّين أبو البقاء محمّد بن عبد البر بن يحيى السُّبْكي الشّافعي (ت777هـ/1375م).[4] ثـمّ تـولّى هذا الأخيـر قضـاء قُضـاة الشّـافعية في الدّيار المصرية خلال السّنة الموالية، و انتقل قضاء العساكر بها إلى قريبه بهاء الدّين أبي حامد أحمد بن تقيّ الدّين السّبْكي (ت773هـ/1371م)، و اجتمعت عليه عدّة وظائف و كان من أبرز الفقهاء تقدّما عند الأمراء الذين يُلبّون مساعيه في الغالب، و« أوصى بوظائفه لأولاده و أولاد أخيه » تاج الدّين السُّبْكي، و سعى عند أحد النّافذين « يسأل منه المساعدة على ذلك.»[5]

ونشير إلى أنّ الشّافعية هم أكثر من تولّى وكالة بيت المال؛ فممّن تولّاها منهم في دمشق كمال الدّين ابن الزّملكاني سنة 703هـ/133م، ثمّ وليها كمال الدّين ابن الشريشي

---

[1]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 148.
[2]- قضاء العساكر من الوظائف السّلطانية خلال عصر المماليك البحرية، و الواجب الأساسي لقاضي العساكر التحدّث في الأحكام بين الجند أثناء الأسفار. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 12، ص 359.)
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 486، 449، 441، 371.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 658، 643.
[5]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ص ص 213-215.

خلال السّنة نفسها، واستمرّ على ذلك حتّى توفي عام 718هـ/1318م، فاستُخلف بجمال الدّين أبي العبّاس أحمد بن شرف الدّين محمّد الدّمشقي المعروف بابن القلانسي - وهو أحد أجداده- المتوفّى سنة 731هـ/1330م.[1] كما تولّاها كذلك نجم الدّين محمّد بن عمر بن أبي القاسم الدّمشقي الشّافعي المتوفّى سنة 742هـ/1341م. أمّا في صَفَد فممّن أُسندت إليه فيها علاء الدّين علي بن عبد الكريم بن طرخان الحَمَوي المتوفّى سنة 719هـ/1319م، وعلاء الدّين أبو الحسن علي بن محمّد بن صالح المعروف بابن الرسام الصّفدي الشّافعي (ت 749هـ/1348م). ونذكر من الذين أُسندت إليهم في طرابلس بدر الدّين محمّد بن مكّي بن أبي الغنائم الطرابلسي (ت 742هـ/1341م).[2] وفي حلب رشيد بن كامل الرِّقّي[3] الأصل الحلبي الشّافعي المتوفّى سنة 711هـ/1311م.[4]

وتُعتبر « كتابة السّر» من أبرز الوظائف السّلطانية، قال المقريزي عن مهام كاتب السّر: «...وكان موضوع كتابة السّر...أنّ لمتوليها المُسمّى بكاتب السّر وبصاحب ديوان الإنشاء... قراءة الكتب الواردة على السّلطان و كتابة أجوبتها... ... ... و له تسفير الأجوبة » والجلوس بين يدي السّلطان في دار العدل لقراءة المظالم، « و صار إليه التحدّث في مجلس السّلطان عند عقد المشورة ... ».[5] و غالب من تولّى ذلك شافعية؛ ففي عهد الأشرف خليل بن قلاوون نجد كاتب السّر تاج الدّين أحمد بن شرف الدّين سعيد ابن الأثير الحلبي الشّافعي و لمّا توفي سنة 691هـ/1292م وُلّي شرف الدّين أبو محمّد عبد الوهّاب بن جمال الدّين فضل الله العُمري - يعود نسبه إلى عمر بن الخطاب- القُرشي، فبقي على الوظيفة إلى نهاية عهد الأشرف، ثمّ عهد العادل كتبغا و المنصور لاجين و كان السلاطين يوقرونه، واستمرّ على منصبه حتّى سنة 711هـ/1311م، حيث وَلّى محمّد بن قلاوون مكانه علاء الدّين علي بن تاج الدّين أحمد ابن الأثير الحلبي ثمّ المصري الشّافعي (ت730هـ/1329م) إلى أن مرض سنة 729هـ/1328م؛ فأرسل السّلطان إلى دمشق يستدعي محيي الدّين يحيى بن فضل الله العُمري الشّافعي (ت738هـ/1337م) - وهو شقيق شرف الدّين - فولّاه كتابة السّر و معه

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 468، 415.
[2]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 201، و ج 21، ص175، و ج 22، ص 111.
[3]- الرِّقّة مدينة في شمال العراق. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 270.)
[4]- شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 2، ص 110.
[5]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السابق**، ج 3، ص 96.

ولده المؤرِّخ شهاب الدين أحمد [1]، ثمّ عزلهما فرجعا إلى دمشق، لكنّه ولّاهما مرّة أخرى سنة 732هـ/1331م، حيث كان شهاب الدّين مُعينا لوالده إلى أن عزله السّلطان سنة 740هـ/1339م، و جعل أخاه علاء الدّين علي (ت769هـ/1367م) مكانه.[2] و استمرّ محيي الدّين بن فضل الله على منزلة كبيرة من السّلطان النّاصر، ثمّ استعفاه من المنصب بفعل تقدّم سنّه، واستأذنه في العودة إلى دمشق قبل فترة قصيرة من وفاته. فاستقلّ عندئذ علاء الدّين بكتابة السّر حتّى وفاة السّلطان سنة 741هـ/1340م، واستمرّ بعده مدّة طويلة حتّى توفي خلال سنة 769هـ/1367م.[3] و نلاحظ أنّ السّلاطين يميلون في كثير من الحالات إلى تعيين أبناء المتولّين للوظائف ففي عام 740هـ/1339م، أمر الملك النّاصر كاتب سرّه محيي الدّين أن يُبعد ابنه شهاب الدّين و يُقدّم علاء الدّين، فاعتذر أنّ هذا الأخير قليل حنكة، فقال السّلطان: « أنا ... أُعلّمه و أدّربه ». و لمّا توفي علاء الدّين سنة 769هـ/1367م عُيّن على كتابة السّر ولده بدر الدّين محمّد (ت 796هـ/1393م).[4]

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض أعلام الشّافعية قد تولّوا الوزارة، حيث لم تكن مقصورة على الأمراء فحسب، فممّن تولّاها قاضي القُضاة برهان الدّين السِّنجاري الشّافعي.[5]

4 - موقف النُّصَيرية و الدُّروز من دولة المماليك :

كانت النُّصَيرية والدُّرْزية معادية لدولة المماليك البحرية، غير أنّنا إذا نظرنا إلى عصر هذه الأخيرة لم نجد لهم - بشكل عامّ - خطرا عظيما على الدّولة رغم أنّهم نشطوا ضدّها في بعض السنوات؛ ففي سنة 690هـ/1291م فتح الملك الأشرف خليل بن قلّاوون مدينة عكا[6]، وهي وصيدا وصور[1] آخر المدن التّي بقيت في يد الفِرنجة في ساحل الشّام، وقد

---

[1]- أحمد بن يحيي بن فضل الله العُمري، المتوفى سنة 749هـ/1348م صاحب كتاب « مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ». (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 331 - 332.)

[2]- جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 286 - 287.

[3]- جلال الدّين السيوطي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 235.

[4]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 138، و ج 4، ص 97.

[5]- أصله من سِنجار، وهي مدينة في الجزيرة الفُراتية، وهو الخضِر بن الحسن بن علي (ت 686هـ/1287م)، وُلّي الوزارة سنة 677هـ/1278م، ثمّ عُزل عنها خلال السّنة الموالية، ووُلي مرّة ثانية عام 679هـ/1280م. (أنظر: صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 13، ص 207).

[6]- « مدينة كبيرة واسعة » في جنوب ساحل الشّام، وهي « مُلتقى تجّار المسلمين والنّصارى من جميع الآفاق ». (أنظر: محمّد عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق** ، ص 410.)

أشرف السّلطان بنفسه على حصارها حتّى فتحها قسرا « فاستوثق السّاحل للمسلمين »، حيث تسلّم الأشرف صيدا وصور سلما.[2] وارتحل الفِرنجة النّاجون من عكا إلى بلادهم، غير أنّ بعضهم التحق بأهل جبل كسروان السّالف الحديث عنهم، وذلك لم يُرض المماليك، فجرّد الأشرف عام 691هـ/1292م لمّا كان نازلا في دمشق جيشا إلى الكسروانيين وقدّم عليه بدر الدّين بيدرا[3]، لكنّ هؤلاء تصدّوا للجُند، قال الذّهبي: « ... تمكّنوا من أطراف الجيش في تلك الجبال الوعرة ونالوا منهم، فرجع الجيش شبه المقهورين ... وحصل بذلك للعسكر وهن».[4] ولمّا عاد بيدرا إلى دمشق « لقيه الأشرف وأقبل عليه وترجّل له و سلّم عليه »، غير أنّ أحد المقرّبين من السّلطان اتّهم بدر الدّين بالارتشاء من الكسروانيين، فعاتبه الأشرف ثمّ سكنت الأمور.[5]

ووجدت النُّصَيرية والدُّرزية سنة 699 هـ/1299م فرصة مواتية للإغارة على الجُند المملوكي؛ ففي بداية هذه السّنة قدم غازان بجيوشه إلى بلاد الشّام، فخرج السّلطان محمّد بن قلّاوون من مصر لملاقاته، فكانت الوقعة في شرقي حِمْص يوم الأربعاء السّابع و العشرين من ربيع الأوّل و انهزم المماليك، و تراجع الجيش إلى الجنوب صوب دمشق، فاعترضت النُّصَيرية و الدُّروز من أهل جبال الجُرد و كسروان طريقه فأغاروا عليه، قال الذّهبي: « ... بدّعوا في الجيش عقيب الكسرة و أسروا و قتلوا و سلبوا و ما اتّقوا مُمكنا... ».[6] و قال ابن كثير: «... وثبوا عليهم و نهبوهم، و أخذوا أسلحتهم و خيولهم و قتلوا كثيرا منهم ...»[7] كما هاجم الإمامية من أهل جزين كذلك الجيش و نهبوا ما قدروا عليه.[8]

و سار جيش غازان حتى وصل إلى ضواحي دمشق، فانتهى إلى الصالحية، و كان فيه « جماعة من الرّافضة »، فأشار بعضهم بسبي أهلها و قتلهم و نهب ديارهم و تحريقها

---

[1]- صيدا وصور من مدن ساحل الشّام. (أنظر: **المصدر نفسه**، ص 373 - 369.)

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج 7، ص 354 - 355.

[3]- الأمير بدر الدّين بيدرا (ت693هـ/1294م) كان من مماليك المنصور قلّاوون، ومن المقدّمين عنده وجعله الملك الأشرف نائبه في الدّيار المصرية. (أنظر: صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق** ، ج 10، ص 224.)

[4]- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 52، ص 14.

[5]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر نفسه**، ص 224.

[6]- شمس الدّين الذّهبي، **المصدر نفسه**، ص 95،70.

[7]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 394.

[8]- محمّد كرد علي، **خِطط الشّام**، ج 4، ط 2، مكتبة النوري، دمشق - سوريا، ب ت، ص 139.

و « سمّاهم ذلك المشير نواصِبا ».[1] وقد قُتل في الغارة على الصّالحية خلق من الرّجال و تمّ سَبْي كثير من النّساء، و« خلقا كثيرا من بنات المشايخ و أولادهم.»[2]

و لمّا رحلت جيوش غازان من بلاد الشّام عزم جمال الدّين الأفرم على الخروج إلى محاربة أهل جبال الجُرد و كسروان، فقام تقيّ الدّين ابن تيمية « في ذلك أتمّ قيام، و كتب إلى أطراف الشّام في قتال المذكورين وأنّها غزاة في سبيل الله ».[3] و كان خروج الجيش من دمشق يوم العشرين من شوّال سنة 699هـ/1299م، و خرج فيه ابن تيمية و معه خلق كبير من المتطوّعة. و لمّا وصل الأفرم إليهم جاء كبراؤهم إلى ابن تيمية « فاستتابهم و بيّن لكثير منهم الصّواب »، والتزموا بردّ ما سلبوه من الجيش و الدّخول في الطّاعة و تقديم أموال كثيرة إلى بيت المال.[4]

و خلال سنة 702هـ/1302م قدم عدد من الفِرنجة في مراكب فنزلوا في ساحل الشّام و أغاروا على نواحي وادي الدّامور بين صيدا و بيروت و أعانهم أهل الجرد و كسروان و بلغت الشكايات إلى الأفرم في ذلك[5]. و قد كان النّائب المذكور من أحرص النواب على محاربة الأخيرين، فأرسل إليهم في أواخر عام 704هـ/1304م جيشا ثمّ لحق به في محرّم من عام 705هـ/1305م.[6] و كان تقيّ الدّين ابن تيمية قد عمل على خروج الجيش إلى أهل الجرد و كسروان، فحذّره كثير من النّاس في دمشق من ذلك، و قال « أصحابهم :إن لهم سرّا مع الله »، فلم يلتفت إلى ما قيل.[7] و شهد الحرب مع الأفرم ، حيث تمكّن الجيش من اقتحام جبالهم ووصل إلى مواقع منيعة، قال ابن كثير: « ... و أبادوا خلقا كثيرا منهم ... ووطئوا كثيرا من منيع بلادهم، وعاد نائب السّلطنة إلى دمشق في صحبة الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيمية و الجيش ... وأبان الشّيخ علما و شجاعة في هذه الغزوة ... ».[8]

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 196.
[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 390.
[3]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص 195.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 394.
[5]- محمّد كرد علي، **المرجع السّابق**، ص 137.
[6]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 416.
[7]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مناظرة الرّفاعية**، ص 38.
[8]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 416.

و كنّا قد أشرنا سابقا إلى ظهور حركة حربية نُصَيرية سنة 717هـ/1317م و أوردنا بعض أخبارها، و نزيد هنا أنّ مقاتلي النُّصَيرية قد ساروا إلى جَبَلة في ثلاثة فرق، فقدمت الأولى من الجهة الشرقية، لكنّ الحامية المملوكية هزمتها فتراجعت، و قد مت الثّانية من الجهة الغربية على جانب البحر، والأخرى من النّاحية الشّمالية للمدينة، فكثروا و تمكّنوا من دخول جَبَلة، و قتلوا عددا من أهلها و نهبوا الأموال و « سبوا الأولاد و هتكوا الحرم ... و رفعوا أصواتهم :لا اله إلا علي...»، و سبّوا أبا بكر الصديق و عمر بن الخطّاب، و كثرت الاستغاثة من أهل جَبَلة، و جرى في « هذا اليوم أمر عظيم »، وكانت هذه الأحداث بعد صلاة الجمعة يوم الثّاني و العشرين من ذي الحجّة. و أشاع مُقدّم النُصَيرية أنّ الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون قد توفي ليضاعف عزم أصحابه، و جمع ما نهب من أموال و قسّمها عليهم و أمر بتخريب المساجد و جعلها خمارات.[1]

ووصل في عشية اليوم المذكور مُقدّم الحامية المملوكية في اللاّذقية[2] و بات يحرس جَبَلة، و كانت النُصَيرية عازمة على الرّجوع إليها ثانية، حيث نزلوا في قرية من أعمالها تدعى « الصريفة »، ثمّ وصلت حامية طرابلس و سرعان ما كانت الهزيمة على النُّصيرية و قُتل قائدهم و سكنت الأمور.[3]

ثالثا ـ مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة الاقتصادية:

لقد كثُرت الأوقاف المخصّصة للمدارس خلال عصر المماليك البحرية، و ذلك راجع إلى كثرة هذه الأخيرة في مصر و الشّام على حدّ سواء- حيث كان عددها يتزايد بصفة مستمرّة-، و إلى الحاجة إلى الإنفاق على فقهاء المدرسة و أحيانا طلبتها. فنجد المُدرّس و مهمّته إلقاء الدّرس و تفهيمه للحاضرين، و رأينا سابقا أنّه لا يكون إلّا من فقهاء المذهب الذي وُقفت عليه المدرسة، و المُعيد و هو الذي يُكلّف بإعادة الدّرس إلى بعض الطّلبة الذين

---

[1]- علم الدّين البرْزالي، **المصدر السّابق**، ص 444،443.

[2]- مدينة في شمال « بلاد الشّام الساحلية ». (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق** ، ص 507.)

[3]- علم الدّين البرْزالي، **المصدر نفسه**، ص 445.

لم يستوعبوه، ونجد أحيانا المُفيد و هو الذي يفيد الطلبة بفائدة زائدة عمّا تعلّموه في الدّرس و خازن الكتب الذي يُشرف على كتب المدرسة.[1]

أ- نماذج من الوقف في مصر:

اختلفت أوقاف المدارس من حيث ضخامتها و عائداتها تبعا لحال الواقف، فنجد من وقف المدرسة القمحية ضيعة - أي أرضا للزّراعة- في نواحي مدينة الفيوم الواقعة جنوب القاهرة. و جعل الملك الظّاهر بَيْبرس لمدرسته التّي أنشأها في القاهرة وقفا في بلاد الشّام لم تُفصّل المصادر التّاريخية طبيعته. أمّا المدرسة النّاصرية فمن وقفها « حوانيت » بإحدى جهات القاهرة. و نجد المدرسة الحجازية قد خصّص لها واقفها « عدّة أوقاف جليلة يصرف منها لأرباب الوظائف المعالم » ـ أي الأموال ـ الوافرة. والأمر نفسه بالنّسبة للمدرسة المجدية، فقد وُقفت عليها ضيعة في نواحي بلدة بارنبار، و هي من أعمال دِمياط في شمال الدّيار المصرية، و أُخرى قرب مدينة مصر، و ضيعات متفرّقة في عدّة بلدات.[2]

ب- نماذج من الوقف في دمشق:

لا نجد في دولة المماليك البحرية مدينة أكثر مدارسا من دمشق، رغم أنّها ليست عاصمة الدّولة، و قد كثُر الوقف على المدارس بضياع قرى دمشق، كما نجد أوقافا داخل المدينة أيضا، فمن أوقاف المدرسة الأمينية « سوق السّلاح » المجاور لها، و بستان في إحدى قرى دمشق. ووُقفت على المدرسة الشّامية الجُوانية ضيعة بظاهر دمشق و أخرى في قرية « بيت لهيا ». أما المدرسة العادلية الكبرى فإنّ عائداتها من عدّة قرى في دمشق كقرية الدريج و قرية ركيس و غير ذلك.[3] و خُصّصت كذلك عدّة ضياع للمدرسة الإقبالية. وأشارت المصادر التّاريخية إلى كثرة أوقاف بعض المدارس، فوصفت المدرسة الشّامية البرانية بأنّها « من أكثر المدارس أوقافا »، والقواسية بأنّ لها « أوقافا دارّة »، والأمر نفسه بالنّسبة للمدرسة التّقوية.[4]

---

[1]- تاج الدّين السُّبْكي، **مُعيد النّعم ومُبيد النّقم**، ص 105،108،111.
[2]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 439،476،486،487،532.
[3]- عبد القادر النُّعيمي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 133،227،271.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 208،331،163.

خلاصة الفصل :

لقد أثرت الحياة المذهبية على الجانب الاجتماعي تأثيرا قويّا، فظهر في فترة مبكّرة من عصر المماليك البحرية تعدّد القضاة الذي كان انعكاسا للخلافات الفقهية، فولّى الملك الظّاهر بَيْبرس قُضاة أربعة، وتبعه السّلاطين الذين من بعده، و رغم أنّ الشّافعية لم يحافظوا على انفرادهم بتولّي القضاء، إلّا أنّ قاضي قُضاة الشّافعية بقي الأكثر تقدّما عند السّلاطين والنواب، كما نجد بعض المدن استمرّ فيها انفراد الشّافعية بالقضاء.

وشهد عصر المماليك عدّة مِحن للعلماء بسبب الاختلافات المذهبية والأحقاد الاجتماعية، ونظرا لتقدّم الأشاعرة عند الحكّام بشكل عامّ فقد كانت هذه المِحن على أهل الحديث، سيما تقيّ الدّين ابن تيمية الذي كان أوسعهم نشاطا سواء من حيث التّصنيف أو الإفتاء أو غير ذلك، فجرت عليه مِحن متتابعة وسُجن في القاهرة والإسكندرية ودمشق وتوفي في سجنه. كما تعرّض تلاميذه إلى مِحن جماعية في الدّيار المصرية وبلاد الشّام. وكان للقضاء دور جوهريّ في المِحن.

ومثّل الشّعر إحدى الوسائل المستخدمة في تقرير أصول المذاهب أو مدح علمائها والتحذير من المخالفين، بل نُظمت بعض المصنّفات في شكل قصائد.

وكانت للنّشاط المذهبي مظاهر جليّة من خلال مواقف السّلاطين والنواب والأمراء حيث أنّ القيام على المخالفين استند بقوّة إلى الحكّام، وكان للقُضاة دور كبير في التّأثير على مواقف هؤلاء. وفي جانب الوظائف السّلطانية - ومن أبرزها القضاء- نجد القاضي الشّافعي في الصدارة من حيث المكانة عند الحكّام بصفة عامّة، واحتفظ الشّافعية بإشرافهم على الخطابة في الجامع الأموي، حيث كانت لهذه الوظيفة أهمية معتبرة. كما نجد أغلب من تولّى « قضاء العساكر » و« وكالة بيت المال » شافعية. كما أُسندت لبعضهم « كتابة السّر » والوزارة.

وتميّز موقف النُّصَيرية و الدُّروز من الدّولة المملوكية بالعداء وترقب الفرص المواتية للنّشاط، وهو ما حدث عند قدوم غازان إلى بلاد الشّام وانتصاره على الجيش المملوكي حيث مثّلت طموحات غازان خطرا عظيما على الشّام ومصر. كما عرف عهد محمّد بن قلاوون كذلك قيام حركة نُصَيرية كبيرة لكنّها أُخضعت بعد فترة قصيرة.

واستندت المدارس المذهبية في مصادرها المالية بقوّة إلى الوقف الذي كثُر في مصر والشّام خلال الفترة المعنية، وتعدّدت أشكال الأملاك الموقوفة.

الفصل الرابع : آثار الحياة المذهبية في المجتمع المملوكي.

أولا - الآثار على الحياة الاجتماعية :

أ – أثر تعدّد القضاة.

ب – استفادة أهل وحدة الوجود من الخلافات بين الأشاعرة وأهل الحديث.

ج – آثار التشيّع.

ثانيا – الآثار على الحركة العلمية :

أ – الآثار العامّة.

ب – الأثر على الكتابة التّاريخية.

ج – تلاميذ بعض كبار العلماء.

خلاصة الفصل

أفضى تعدّد مظاهر النّشاط المذهبي إلى تعدّد آثاره على المجتمع المملوكي خاصّة في الجانبين الاجتماعي والعلمي، ويُمكن إبراز ذلك كما يلي:

أوّلا- الآثار على الحياة الاجتماعية :

لقد تكرّس خلال عصر المماليك البحرية الانقسام إلى مذاهب عقدية وفقهية، وأثّرت المِحن والفتن المذهبية على الفقهاء الذين عاشوا بعد حدوثها ولم يكونوا معاصرين لها، وكان جانب العقيدة الأكثر تأثيرا، لذا كثُر الكلام بشأن العلماء الذين صنّفوا بغزارة في هذا الجانب. قال المقريزي عن موقف كلٍّ من أهل الحديث والأشاعرة من تقيّ الدّين ابن تيمية : « ... افترق النّاس فيه فريقان فريق يقتدي به ... ويرى أنّه شيخ الإسلام ... وفريق يُضلّله.»[1] وقد لاحظنا من خلال المِحن والوظائف السّلطانية أنّ موقف المماليك كان – بشكل عامّ – في جانب الأشاعرة، فلم يكن الحكّام بعدين عن الحياة المذهبية، قال المقريزي في وصفٍ عامّ لهذه الأخيرة : « ... وتباغضوا ... وانتصروا بالدّول واستعانوا بالملوك... ».[2] كما يُمثّل توارث التّدريس في كثير من الحالات، وتوارث تولّي الخطابة والقضاء أحيانا إحدى انعكاسات الحياة المذهبية، واتّخذت العامّة عدّة وسائل لإظهار وُدّها للعلماء البارزين؛ فمن ذلك ضخامة جنائز بعض العلماء، مثل تاج الدّين الفَزاري الشّافعي، وهو الفقيه عبد الرّحمان بن محمّد الفَزاري السّابق ذكره (ت 690هـ/1291م)، ويُعَدّ أبرز مدرّسي الفقه الشّافعي في زمانه، وله كتاب: « الإقليد » في الفقه، شرح به « التّنبيه ». قال ابن كثير عن جنازته: « ... وكان يوما شديد الزّحام. »[3] وقال علم الدّين البِرْزالي عن جنازة تقيّ الدّين ابن تيمية : « ... ثمّ صُلّي عليه بجامع دمشق ... وخرج النّاس من أبواب الجامع كلّها من شدّة الزّحام ... ... وغلق النّاس حوانيتهم ولم يتخلّف عن الحضور إلّا قليل من النّاس، أو من عجز لأجل الزّحام ... »[4] وقال :« ...ولكنّهم اجتمعوا لجنازته اجتماعا لو جمعهم سلطان قاهر وديوان حاصر لما بلغوا تلك الكثرة التّي انتهوا إليها، هذا مع أنّه مات بالقلعة محبوسا من جهة السّلطان وكثير من الفقهاء يذكرون عنه أشياء، كثيرة ممّا ينفر منها... » وقال عن يوم وفاته : « ....

---

[1]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 426.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 435.

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 358.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 507.

ولم يطبخ أهل الأسواق شيئا ولا فتحوا كثيرا من الدكاكين التّي من شأنها أن تُفتح أوّل النّهار على العادة ... ... فبادر النّاس إلى الاجتماع حول القلعة من كلّ مكان أمكنهم المجيء منه ... ». كما قال: « ... ثمّ خرج النّاس من كلّ مكان من أبواب الجامع والبلد كما ذكرنا »، وهم « في بكاء ... ودعاء وثناء وتأسّف، والنّساء فوق الأسطح من هناك إلى المقبرة يبكين و يدعين ...».[1]

ونذكر من انعكاسات الحياة المذهبية في الجانب الاجتماعي :

أ – أثر تعدّد القضاة :

لم يؤثّر تعدّد القضاة تأثيرا قويّا على مكانة الشّافعية عند المماليك، ومعطيات الفترة المدروسة تدلّ على ذلك، فمنها حوادث سنة 705هـ/1305م إزاء أهل الحديث، حيث جاء الأمر من القاهرة بإلزامهم « بالرّجوع عن معتقدهم وهُدّدوا »، ولم يتمكّن قاضي قُضاة الحنابلة في دمشق - وهو وقتئذ تقيّ الدّين سليمان بن حمزة المقدسي - من الوقوف في وجه خصوم ابن تيمية، وطُلب منه أن يكتب براءة من عقيدة أهل الحديث فامتنع « وترفّق بهم» قال الذّهبي :« ... فتلطّف القاضي تقيّ الدّين في الأمر ... ودارى ... وأخذ يُدافع ويُماطل وما كتب شيئا ... ».[2]

وكان أثر تعدّد القضاة في مواقف جزئية، حيث تعارضت أحيانا أحكام القُضاة في بعض القضايا؛ ففي سنة 704هـ/1304م – مثلا – حكم قاضي قُضاة المالكية في دمشق جمال الدّين الزّواوي بقتل محمّد بن جمال الدّين الباجُر بقي[3] « ... وإن تاب وأسلم بعد إثبات محضر عليه يتضمّن كُفر الباجُر بقي المذكور ...»[4] الذي كان يُصرّح بعظائم؛ منها أنّ الرّسل قد طوّلت على الأمم الطّريق إلى الله، وأنّه بإمكانه أن يوصلهم إلى رضوان الله بأسرع من سبيل الرّسل،[5] قال الذّهبي : « ... وكان يتنقّص الأنبياء ويتفوّه بعظائم، وعاش ستّين

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 508 – 509.

[2]- شمس الدّين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 29، ص 441.

[3]- محمّد بن عبد الرّحيم بن عُمير، قدمت عائلته من إحدى بلدات الجزيرة الفُراتية إلى دمشق عام 676هـ / 1277م، و كانت وفاته عام 724هـ / 1324م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 4، ص 12.) و يُنسب إلى باجُربق، و هي قرية في الجزيرة الفُراتية. (أنظر: شهاب الدّين ياقوت الحَمَوي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 313.)

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 414.

[5]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص 191.

سنة.»[1] وأثّر على جماعة كبيرة في دمشق منهم صدر الدّين ابن الوكيل الشّافعي المتقدّم ذكره.[2] ولمّا حكم القاضي المالكي بقتله فرّ إلى العراق، وفي سابع عشر رمضان عام 706هـ/1306م حكم قاضي قُضاة الحنابلة سليمان بن حمزة بحَقن دمه، وأُثبت عنده محضر بعداوة بينه وبين الشّهود السّتة الذين شهدوا عليه عند المالكي « حين حكم بإراقة دمه »[3]. وعندئذ غضب قاضي قُضاة المالكية وجدّد الحكم بقتله، فاختفى الباجُر بقي مرّة أخرى وخرج إلى الدّيار المصرية فاستقرّ بالقاهرة مدّة، واستمرّ على أشياء من كلامه، فوقعت الشّكوى عليه، فخرج إلى دمشق فاستقرّ بها حتّى مات.[4] وكان جمال الدّين الزّواوي قد توفي عام 717هـ/1317م. وقال ابن كثير في ترجمة الباجُربقي : « ... الشّيخ محمّد الباجُربقي الذي تُنسب إليه الفرقة الضّالة الباجُربقية، والمشهور عنهم إنكار الصانع جلّ جلاله ... ».[5]

وخلال سنة 710هـ/1310م وقعت منازعة بين صدر الدّين ابن الوكيل الشّافعي وبين فقيه آخر من فقهاء الشّافعية في دمشق بسبب تدريس المدرسة العَذْراوية، فكُتب محضر عن ابن الوكيل « يتضمّن من القبائح والكفريات ... »، فسارع هذا الأخير إلى القاضي الحنبلي سليمان بن حمزة « فحكم بإسلامه وحَقن دمه » وإسقاط العقاب عنه، وانتُزعت من ابن الوكيل المدرستان العَذْراوية والشّامية الجُوانية.[6]

وحدث في جمادى الأولى من سنة 711هـ/1311م اختلاف بين القُضاة في دمشق فحكم نائب نجم الدّين ابن صرصري - قاضي قضاة الشّافعية - ببطلان بيع قام به أحد أرباب الوظائف السّلطانية، لكنّ سليمان بن حمزة حكم بصحّته، ثمّ وافق باقي القُضاة على ما حكم به الحنبلي[7]. وفي رمضان سنة 734هـ/1333م وقع خصام بين قاضي قُضاة الشّافعية في دمشق – وهو حينها جمال الدّين ابن جُملة حيث تولّاه خلال السّنة السّابقة – وبين أحد المقرّبين من النّائب سيف الدّين تِنْكز، فحلف كلٌّ منهما على خلاف ما حلف عليه الآخر، فلمّا قدم ابن جُملة إلى المدرسة العادلية التّي يحكم فيها أرسل إلى خصمه ليحكم فيه، وذلك عن

---

[1]- شمس الدّين الذهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 4، ص 70.
[2]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج4، ص 12.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 422.
[4]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ص 14.
[5]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 488.
[6]- **المصدر نفسه**، ص 436.
[7]- **المصدر نفسه**، ص 440.

إذن من النّائب، فأقدم على معاقبته فورا ثمّ سلّمه إلى أعوانه وأمرهم أن يطوفوا به في دمشق على حمار تنكيلا بـه، « وضربوه ضربا عنيفا ونـادوا عليه : هذا جزاء من يكذب ... فتألّم النّاس له لكونه في الصّيام ... وهو شيخ كبير صائم ...»[1] غير أنّه خلال اليوم نفسه استُفتِي على القاضي المذكور، و« داروا على المشايخ بسبب ذلك » بأمر النّائب، فلمّا كان يوم تاسع عشرين رمضان عقد هذا الأخير مجلسا بين يديه، وأُحضر القُضاة وأعيان المُفتين من سائر المذاهب وأُحضر ابن جُملة، وتكلّم بعض الحاضرين أنّه حكم في خصمه انتقاما لنفسه واعتدى عليه في العقوبة، وتوسّعوا في الكلام عن ذلك، وفهموا من النّائب أنّه مُستاء من ابن جُملة بعد أن كان مائلا إليه من قبل، ثمّ حكم قاضي قُضاة المالكية شرف الدّين الهَمْداني[2] بفسق قاضي قضاة الشّافعية وعزله وسجنه، وذكر ابن كثير أنّه سُجن « بالقلعة جزاء وِفاقا...»[3].

وخلال جمادى الأولى سنة 751هـ/1350م اجتمع قُضاة دمشق بفعل ما حكم به القاضي الحنبلي جمال الدّين المِرْداوي[4] بهدم دار موقوفة على المدرسة العُمَرية في الصّالحية وإضافتها إلى المدرسة، فاعترض عليه القاضي الشّافعي وهو حينها تقيّ الدّين السّبْكي وحكم الحنفي[5] بعدم هدمها، قال ابن كثير : « ... وجرت أمور طويلة وأشياء عجيبة. » وفي يوم الأربعاء سابع عشر ربيع الأوّل 752هـ/1351م اجتمع القُضاة وطلبوا جمال الدّين المِرْداوي ليتكلّموا معه في هذه المسألة، حيث وصل كتاب من السّلطان[6] في وقف ما همّ به

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 532.

[2]- هو محمّد بن أبي بكر بن ظافر بن عبد الوهّاب الهَمْداني « نشأ بالدّيار المصرية ... ثمّ قدم القاهرة فقطنها ... »، ثمّ انتقل إلى دمشق. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 3، ص 404.)

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 532.

[4]- هو يوسف بن محمّد بن تقيّ الدّين عبد الله بن محمّد، « باشر وظيفة قضاء الحنابلة بالشّام سبع عشرة سنة ... بعد تمنّع زائد. » و ذلك ابتداء من سنة 750هـ / 1349م، وهو منسوب إلى بلدة مَرْدا. (أنظر: برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 3، ص 146.)

[5]- هو نجم الدّين إبراهيم بن علي بن أحمد الطَّرَسوسي، قاضي قُضاة الحنفية في دمشق بين عامي (746 – 758 هـ) (1345 – 1357م)، و توفي و هو لا يزال على منصبه. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 1، ص 43.) و يُنسب إلى طرسوس، و هي مدينة في الجهات التّي تلي بلاد الشّام إلى الشّمال. (أنظر: عبد الكريم السّمعاني، **المصدر السابق**، ج 4، ص 60.)

[6]- السلطان النّاصر حسن بن محمّد بن قلاوّون خلال فترة حكمه الأولى بين عامي (749 – 752هـ) (1348 – 1351م) ثمّ خلعه الأمراء، و أعادوه عام 756هـ / 1355م، و استمرّ على السّلطنة حتّى عام 762هـ / 1360م. (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 10، ص 148، 235.)

فلم يحضر القاضي جمال الدّين وقال : « حتّى يجيء نائب[1] السّلطنة.» وكان هذا الأخير خارج دمشق، ولم تُقدّم المصادر التّاريخية أخبارا أخرى عن هذا الأمر.[2] فنلاحظ أنّ الخلاف بين القضاة فيه قد انتهى إلى السّلطان رغم أنّ القضية ليست بالحجم الذي يستدعي مراجعته.

ولمّا كان عصر المماليك البحرية يعجّ بالاضطرابات السياسية الدّاخلية، فقد اختلفت أحيانا مواقف القضاة منها، فلمّا تولّى الجاشنكير السّلطنة عام 708هـ/1308م أيّده القاضي ابن عدلان، الذي ناب عن بعض قضاة الشّافعية في الدّيار المصرية، في حين تكلّم قاضي قُضاة الحنابلة في دمشق سليمان بن حمزة في نزول محمّد بن قلاوّون عن السّلطنة، ولمّا وصل كتاب من القاهرة بتولّي الجاشنكير، أحضر قُضاة دمشق لإثباته، فامتنع من ذلك وقال : « ليس أحد يترك المُلك مختارا، ولولا أنّه مضطهد ما تركه.» ولمّا بلغ الخبر إلى الجاشنكير عزله عن القضاء.[3] ولهذا لمّا رجع محمّد بن قلّاوون إلى السّلطنة عام 709هـ/1309م سارع إلى إعادة سليمان بن حمزة إلى منصبه، ولام ابن عدلان عمّا كان منه، فلمّا استأذن للدّخول عليه قال السّلطان لأحد المقرّبين: « قل له أنت أفتيت النّاس أنّه خارجي[4] وقتاله جائز، مالك عندي دخول.» أي أنّه أفتى ضدّ النّاصر محمّد لمّا سعى لاستعادة المُلك خلال السّنة الآنفة الذّكر.[5]

ولمّا حصل القيام على ابن تيمية في العقيدة سنة 705هـ/1305م، وقبل وصوله إلى الدّيار المصرية وقعت « أشياء كثيرة في مصر في حقّ الحنابلة... وبعضهم أُهين»، فجرى « كلام كثير» بين القاضي المالكي زين الدّين ابن مخلوف وقاضي الحنابلة شرف الدّين الحرّاني السّابق ذكره.[6]

---

[1]- الأمير سيف الدّين أيتمش النّاصري، من مماليك النّاصر محمّد بن قلاوّون، وُلّي نيابة دمشق بين عامي (750 – 752هـ) (1349 – 1351م)، و كانت وفاته عام 755هـ / 1345م. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 424.)

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 593، 598.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 427.

[4]- أي مِثل الخوارج، و قد تقدّمت الإشارة إليهم، و التّسمية تدلّ على الخروج على الحكّام. (أنظر: فيصل الجاسم، **حقيقة الخوارج**، ط 1، دار غراس للطّباعة و النّشر، الكويت، 1426هـ - 2005م، ص 24.)

[5]- جلال الدّين السيوطي، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 115.

[6]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص 114.

ب – استفادة أهل وحدة الوجود من الخلافات بين الأشاعرة وأهل الحديث :

لقد كان لنصر المنْبِجي دور رئيسي في طلب ابن تيمية إلى القاهرة وسجنه بفعل تصنيفه في ذمّ عقيدة ابن عربي، لكنّ السّبب الأخير لم يكن مُعلنا في المجلس الذي عُقد لابن تيمية في القاهرة خلال رمضان 705هـ/1305م، بل ذُكرت مخالفته لعقيدة الأشاعرة، وكان ذلك أيضا سببا رئيسيا في المِحنة، وقد حرص أنصار ابن عربي على بقاء ابن تيمية في السّجن « وقالوا هذا رجل مِحجاج خصم ... وقد اجتمع بغازان ... وكبار دولته وما خافهم ومتى اجتمع بالسّلطان والدّولة وقرأ عليهم كتاب الفُصوص » صاروا في جانبه.[1] ورغم المِحنة استمرّ ابن تيمية على التّحذير من الاتّحادية سيما من خلال تصانيفه؛ فكثير منها يشتمل على ردودٍ على كتاب « فُصوص الحُكم » لابن عربي، كما توسّع في الرّد على ابن سبعين في « السّبعينية »، وكان يصرّح أنّ ابن عربي أفضل من هذا الأخير.[2]

وخلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي، ظهرت طائفة من الاتّحادية تُدعى الوفائية،[3] وهي منسوبة إلى محمّد وفا بن محمّد بن محمّد الإسكندري الذي نشأ بالإسكندرية ثمّ ارتحل إلى أخميم[4] « واشتهر هناك وصار له ... أتباع »، ثمّ انتقل إلى القاهرة، و فيها كانت وفاته عام 765هـ / 1363م[5]. « و قد أنشأ قصائد على طريق ابن الفارض و غيره من الاتّحادية ... و نشأ ابنه على طريقته ... ثمّ ذرّيتهم ... ».[6] و ولده المقصود هنا هو علي بن محمّد الذي وُلد في القاهرة عام 759 / 1358م « و أذن له أبوه في الكلام على النّاس و هو دون العشرين، و له شعر صرّح فيه بالاتّحاد المُفضي إلى الإلحاد ... ».[7]

---

[1]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص 123.
[2]- تقي الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد**، ص 122، 143.
[3]- أحمد صبحي منصور، **المرجع نفسه**، ص 122 143.
[4]- مدينة كبيرة في الصّعيد بالدّيار المصرية. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 15.)
[5]- شهاب الدّين ابن العماد الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 352.
[6]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 4، ص 279.
[7]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغُمر بأبناء العُمر**، ج 5، (تحقيق: محمّد خان)، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1402 – 1986م، ص 255 – 256.

و إذا قارنا النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي بالنّصف الأوّل منه، وجدنا الاتّحادية في مصر خلال النّصف الثّاني أكثر من الأوّل، و صاروا أقدر على إعلان عقائدهم[1]، بل إنّنا نجد سراج الدّين عمر بن إسحاق الهندي[2] قاضي قُضاة الحنفية في مصر بين عامي (769 – 773هـ) (1367 – 1371م) يناصر هؤلاء مُناصرة صريحة، و أنزل مِحنه بأبي حجلة في ذلك، و هذا الأخير هو شهاب الدّين أحمد بن يحيى ابن أبي حجلة التّلمساني (ت 776هـ / 1374م)، وُلد بمدينة تلمسان (أنظر الملحق الخامس ص 201) في بلاد المغرب سنة 725هـ / 1325م، و قدم إلى القاهرة و استقرّ فيها، و كان يُحذّر من « أهل الوحدة و خصوصا ابن الفارض »، و نَظَم قصائدا عارض فيها جميع قصائد هذا الأخير، و نشط في الرّد عليه؛ فسبّب له ذلك نكبة.[3]

جـ - آثار التشيّع:

لم تكن للشّيعة في مصر و الشّام خلال عصر المماليك البحرية سطوة، و رغم ذلك نجد بعض آثار التشيّع التّي ورثها المجتمع من فترات سابقة، فمن ذلك كثرة المشاهد المرتبطة بالتشيّع، مثل « مشهد النّور» في حلب الذي يعود بناؤه إلى النّصف الأوّل من القرن السّادس الهجري / الحادي عشر الميلادي، و يزعم بعض النّاس أنّ النّور رُئي ينزل في ذلك المكان مرارا. و هذا المشهد « تعتقد فيه النُّصَيْرية اعتقادا عظيما و يحجّون إليه. ».[4] و نجد كذلك في ظاهر حلب « مشهد عليّ » أي عليّ ابن أبي طالب، و هو مشهد كان يزوره بعض النّاس خلال الفترة المدروسة، و يعود إنشاؤه إلى عام 522هـ / 1128م. و كان سبب ذلك أنّ رجلا من أهل حلب زعم أنّه كان مريضا بالحُمّى، فرأى في النّوم نفسه في موضع المشهد « و كأنّ رجلا يقول له: أيّ شيء تشكو؟ فقال الحُمّى. فمدّ يده إلى تراب من ذلك المكان و قال: خُذه ... فإنّك تبرأ. و قُل للنّاس يعمّرون ههنا مشهدا ... فقال له: و من أنت؟

---

[1]- أحمد صبحي منصور، **المرجع السّابق**، ص 135.

[2]- قدِم من الهند فحجّ ثمّ سار إلى القاهرة نحو سنة 740 هـ / 1339 م، و « كان يتعصّب للصّوفية الاتّحادية.» و قد توفي سنة 773هـ / 1371م. و هو لا يزال على منصبه. (أنظر: شهاب الدّين ابن العِماد الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 391 – 392.)

[3]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 1، ص 133، 136.

[4]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 133، 136.

قال: عليّ أبي طالب ... »، فحثّ هذا الرّجل النّاس على عمارة المشهد فحصل ذلك.[1] فنلاحظ أنّ كثيرا من المشاهد الموجودة خلال عصر المماليك البحرية أُقيمت خلال فترات سابقة على خرافات شيعية كهذه.

و نذكر من المشاهد التّي في ظاهر حلب « مشهد الدّكة » الذي يعود إنشاؤه إلى أواسط القرن الرّابع الهجري / العاشر الميلادي، و تزعم الشّيعة أنّه أُقيم على قبر أحد أولاد الحسين بن علي بن أبي طالب، و قد لحقه خراب عام 658هـ / 1260م فأمر السّلطان الظّاهر بَيْبرس بإصلاحه.[2] و منها أيضا « مشهد الحسين » الذي خرب[3] هو الآخر سنة 658هـ / 1260م، ثمّ جدّده السّلطان المذكور و « رمّه و أصلحه و عمل أبوابه و رتّب فيه إماما و مؤذّنا و قيّما. »[4]

و وُجدت في دمشق خلال عصر المماليك البحرية عدّة مواضع يتبرّك بها النّاس، منها ما يعود إلى أعمال شيعية خلال فترات سابقة، فقد حطّم ابن تيمية صخرة معروفة بين العامّة و توجد في مسجد من مساجد دمشق كما ذكرنا سابقا، و قال يُبيّن للنّاس سبب وجودها: « بعض الرّافضة عمل هذا في هذا المكان، و لوح بين النّاس أنّ رأس الحسين حطوه على هذا الحجر... والرّافضة من عادتهم أنّهم... يُعمّرون المشاهد و يُعظّمونها بخلاف المساجد...».[5] ولمّا كان في الدّيار المصرية نهى عن « إتيان المشاهد وتعظيمها... وأعظم المشاهد بالقاهرة مشهد الحسين »، الذي أسّسه الشّيعة في فترة سابقة، وخلال القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي، كانت له مكانة كبيرة عند كثير من النّاس « حتّى إذا غلّظ أحدهم اليمين على الحالف يُحلّفه عند مشهد الحسين...»،وذلك من آثار التشيّع على المجتمع.[6]

كما كان بعض النّاس في القاهرة يعتقد صلاح كبار الإسماعلية المقبورين فيها، فقالوا يوما لابن تيمية : « نحن نعتقد أنّ هؤلاء قوم صالحون»، ثمّ فسّروا له سبب ذلك فقالوا :

---

[1]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر السّابق**، ج1، ص 146، 147.

[2]- **المصدر نفسه**، ص 148 – 152.

[3]- خرب على يد التتار الذين وصلت جيوشهم إلى حلب في محرّم سنة 658هـ / 1260م، بعدما استولت على العراق و الجزيرة الفُراتية خلال عامي (656 – 657هـ) (1258 – 1259م). (أنظر: شمس الدّين الذّهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 287.)

[4]- عزّ الدّين ابن شدّاد، **المصدر نفسه**، ص 156.

[5]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 82.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 86.

« لأنّا إذا ملغت[1] عندنا الخيل نجيء بها إلى قبور هؤلاء فتبرأ، فلولا أنّهم صالحون ما برأت الدّواب من المغل عند قبورهم.» لكنّ ابن تيمية اعتبر هذا الأمر دليلا إضافيا على صحّة ذمّه لهم فقال : « ...وهو أيضا حجّة على صحّة ما أقوله فيهم، فإنّ المغل من برد يحصل للدواب فإذا جيء بها إلى قبور اليهود والنّصارى في الشّام وإلى قبور...الإسماعيلية... فإنّ الدّواب إذا سمعت أصوات المعذّبين في قبورهم تفزع فيحصل لها حرارة تذهب بالمغل الذي حصل لها.».[2] فنلاحظ ممّا تقدّم تعدّد آثار التشيّع، وتوسّع بعض العلماء في محاربتها.

ويُعتبر « مشهد نفيسة » من أكبر مشاهد القاهرة، وقد أقامه الشّيعة خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على قبر نفيسة ابنة الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت208هـ/823م)، وكان كثير من النّاس خلال عصر المماليك البحرية يعتقدون أنّ الدّعاء عنده مُجاب. ونجد مشاهد أخرى من هذا النّحو كمشهد « كُلثوم بنت القاسم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن علي » بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفّاة خلال النّصف الأوّل من القرن الثالث الهجري/ التّاسع الميلادي.[3] ولما تكلّم تقيّ الدّين ابن تيمية بشأن مشهد نفيسة ساء ذلك بعض العامّة في القاهرة.[4]

ثانيا - الأثار على الحركة العلمية :

لقد رأينا فيما سبق كثرة مظاهر النّشاط المذهبي في الحياة العلمية، ولذا تعدّدت آثار الحياة المذهبية على الجانب العلمي.

أ – الآثار العامّة :

لقد كان التفقه خلال عصر المماليك البحرية يتمّ في إطار المذاهب الأربعة، فلكلّ مذهب فقهاؤه ومدارسه وطلبته وكتبه الفقهية الرّئيسية، وهذا كان من الأمور المفروغ منها والتّي ألفها النّاس من أهل العلم وغيرهم، ولذا كثُرت في تراجم أعلام الفترة المدروسة في كافة المصادر التّاريخية عبارات دالة على ما سبق ذكره، مثل « برع في المذهب » و « انتهت إليه رياسة المذهب » ونحو ذلك، فقال – مثلا – ابن شاكر الكتبي عن تاج الدّين

---

[1]- المغل مرض يُصيب الدّواب. (أنظر: محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 88.)
[2]- **المرجع نفسه**، ص 88.
[3]- تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 3، ص ص 637 – 642.
[4]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 14.

الفَزاري الشّافعي: « ... وبرع في المذهب وهو شاب » و «... درّس ... وصنّف وانتهت إليه رياسة المذهب.» وقال عن شمس الدّين عبد الرّحمان بن محمّد ابن قُدامة المقدسي الحنبلي : «...وإليه انتهت رياسة المذهب في عصره...»، وعن سليمان بن حمزة: «... برع في المذهب وتخرّج به الأصحاب...».[1] كما قال عن شرف الدّين أحمد بن أحمد المقدسي الشّافعي خطيب الجامع الأموي : «... انتهت إليه رياسة المذهب بعد الشّيخ تاج الدين...» الفَزاري.[2] كما نجد ابن كثير يستخدم في مواضع كثيرة هذه العبارات أو أخرى مقاربة لها فقال – مثلا – في ترجمة كمال الدّين ابن الزّملكاني الشّافعي : «...انتهت إليه رياسة المذهب تدريسا...وإفتاء». وقال عن تاج الدّين الفَزاري : «...شيخ الشّافعية في زمانه.» وعن زين الدّين ابن المُنجّى الحنبلي : «...وانتهت إليه رياسة المذهب...».[3] والأمر ذاته بالنّسبة للذّهبي، فقد قال – مثلا – في ترجمته لفخر الدّين ابن عساكر الدّمشقي : «...شيخ الشّافعية بالشّام...»، و «... برع في المذهب...»، وفي ترجمة أبي عمرو بن الصّلاح : «...وتفقّه وبرع في المذهب...وفي الحديث وعلومه وصنّف التّصانيف.»[4]

ولمّا كانت الحواضر الكبرى كثيرة الفقهاء، فإنّ طلبة العلم لم يقتصروا في طلبه على ما ينالوه في المدارس، حيث نجد للطّالب الواحد شيوخا من مذاهب عقدية مختلفة مع أنّه متّبع لأحدها، فكان أخذ الطّلبة للتّفسير والحديث غير مقتصر أحيانا على الشّيوخ الذين على عقيدتهم، و هو ما نجده – مثلا – بالنّسبة لصلاح الدّين الصّفدي الشّافعي الأشعري؛ فإنّه من تلاميذ تقيّ الدّين ابن تيمية، و كان يسأله عن أمور في علم التّفسير، و كان ابن تيمية يستشعر من الصّفدي أثر ما هما مختلفان فيه، فيقول له مازحا: « أيش[5] حس الإيرادات ؟ أيش حس الأجوبة ؟ أيش حس الشكوك ؟ أنا أعلم أنّك مثل القدر التّي تغلي ... أعلاها أسفلها و أسفلها أعلاها ... لازمني لازمني تنتفع. »[6]

---

[1]- محمّد ابن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، ج 2، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط 1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1395هـ - 1974م ، ص 263، 264، 292، 83.

[2]- **المصدر نفسه**، ج 1، ص 58.

[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 503، 358، 376.

[4]- شمس الدّين الذهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 3، ص 181، 247.

[5]- « أيش » لفظ أصله « أيّ شيء »، و يُستخدم لهذا المعنى « و قد تكلّمت به العرب. » (أنظر: إبراهيم أنيس و آخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – مصر، 1415هـ - 2004م، ص 34.)

[6]- صلاح الدّين الصّفدي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 15.

و اهتمام أهل العلم خلال الفترة المدروسة بكتب سابقيهم كان حسب المذاهب، و ثمّة أمثلة كثيرة لذلك؛ فنجد – مثلا – جمال الدّين أحمد ابن القلانسي الشّافعي المتقدّم ذكره قد حفظ أثناء طلبه العلم كتابي « التّنبيه » و « المُحرّر » في الفقه الشّافعي[1]، و درّس قاضي القضاة جمال الدّين سليمان بن سومر الزّواوي المالكي بإحدى كتب القاضي عِياض[2]. كما جمع القاضي شمس الدّين ابن مفلح الحنبلي « مصنّفات كثيرة منها على كتاب « المُقنع » نحوا من ثلاثين مجلّدا». و كان ابن تيمية يذكر أنّ أمّ زينب فاطمة بنت عبّاس بن أبي الفتح بن محمّد - المتوفّاة في ظاهر القاهرة عام 714هـ/ 1314م - « تستحضر كثيرا من « المُغْني » أو أكثره ... ».[3] و قد شملت رسالته التّي بعثها من القاهرة إلى أهله و أصحابه في دمشق سنة 709هـ / 1309م الطّلب بإرسال إحدى كتب أبي يعلى الفرّاء البغدادي[4] فقال: « ...و ترسلون أيضا من تعليق القاضي أبي يعلي الذي بخطّ القاضي أبي الحسين إن أمكن الجميع و هو أحد عشر مجلّدا...». و أبو الحسين المذكور هو محمّد بن أبي يعلي محمّد، و قد تقدّمت الإشارة إليه.[5]

و لمّا كانت كثير من المدارس ذات مكانة كبيرة من حيث حجم أوقافها و منزلة واقف المدرسة، فإنّنا نجد ظهور المكتبات في المدارس، فثمّة عدد كبير من المكتبات المُلحقة بهذه الأخيرة، منها المكتبة الظّاهرية التّي أنشأها الظّاهر بَيْبرس على مدرسته في القاهرة، « و قد اشتملت على أمّهات الكتب في شتّى العلوم. » و المكتبة المنصورية و ألحقها الملك المنصور قلاوون بمدرسته المنصورية، وكان « مكانها بالقبّة » أي القبّة الضّخمة التّي أقامها قلاوون أمام المدرسة. وقد أمدّ هذه المكتبة « بالمصاحف الشّريفة وكتب التّفسير والحديث والفقه واللغة والطّب والأدب والشّعر، ورتّب لخازن كتبها في كل شهر أربعين

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النهاية**، ج 7، ص524.
[2]- هو أبو الفضل عِياض بن موسى بن عِياض المالكي، المتوفّى عام 544هـ / 1149م في مدينة مُرّاكش ببلاد المغرب. (أنظر: أحمد ابن قنفذ القسنطيني، **الوفيات**، (تحقيق: عادل نويهض)، ط 4، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، 1403هـ - 1983م، ص 280.)
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 524، 461، 647، 450.
[4]- هو « شيخ الحنابلة » محمّد بن الحسين بن محمّد البغدادي، المتوفّى عام 458هـ / 1066م (أنظر: شمس الدّين الذهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 2، ص 309.)
[5]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 301.

درهما، وله خمسة مساعدين، كما جعل له » خدما وفراشين وبوابين.[1] وأنشأ الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون في مدرسته النّاصرية « خزانة كتب جليلة ». كما زُوّدت أيضا المدرسة المنكوتمرية « بخزانة كتب »، والأمر ذاته بالنّسبة للمدرسة الطيبرسية التّي احتوت على « خزانة كتب عظيمة »، والمدرسة الصرغتمشية، وفيها مكتبة « زخرت بكتب الفقه الحنفي والحديث والمصاحف.»[2]

ونسجّل كثرة الوافدين على بلاد الشّام ومصر من مختلف الأقاليم، وقد اندمج هؤلاء في الحياة المذهبية سيما من خلال تصانيفهم، ويُعتبر الرحّالة ابن بَطّوطة من أبرز الأمثلة في ذلك؛ فقد ذكر في رحلته خبرا غير صحيح في معرض حديثه عن دمشق، فاتّهم تقيّ الدّين ابن تيمية بتشبيه صفات الله تعالى بصفات العباد فقال : «...وكنتُ إذ ذاك بدمشق، فحضرتُه يوم الجمعة وهو يعظ النّاس على منبر الجامع...فكان من جملة كلامه أن قال : إنّ الله ينزل إلى السّماء الدّنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من دُرج المنبر...».[3]

فنجد أدّلة تاريخية كثيرة تُفنّد هذا الخبر، منها أنّ ابن تيمية كان مسجونا لمّا حلّ ابن بَطّوطة بدمشق؛ فقد قال هذا الأخير عن تاريخ وصوله إليها : «... و وصلتُ يوم الخميس التّاسع من شهر رمضان عام ستة وعشرين إلى مدينة دمشق...»[4]. وكان ابن تيمية حينها في سجن القلعة باتّفاق المؤرّخين خاصّة الدّمشقيين منهم المعاصرين للحدث، فقد قال الذّهبي في حديثه عن سنة 726هـ/1326م : «...وفي شعبان أُخِذ ابن تيمية وحُبِس في القلعة...».[5] وحدّد علم الدّين البرْزالي الدّمشقي – وهو معاصر للحدث – تاريخ سجن ابن تيمية بدقّة فقال في حوادث السّنة المذكورة : «... وفي يوم الإثنين بعد العصر السّادس من شعبان اعتُقل الشّيخ ... تقيّ الدّين ابن تيمية في قلعة دمشق...».[6] كما أقرّ ابن كثير هذا التّاريخ الذي ذكره البرْزالي.[7] وقال النُّوَيري : «... وفي هذه السّنة في يوم الاثنين السّادس من شعبان اعتُقل

---

[1]- عبد الرّحمان زكي، **القاهرة تاريخها و حضارتها**، ط 1، دار الطّباعة الحديثة، القاهرة – مصر، 1386هـ 1966م، ص 131.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 131 – 132.

[3]- محمّد ابن بَطّوطة، **المصدر السابق**، ج 1، ص 68.

[4]- **المصدر نفسه**، ص 59.

[5]- شمس الدّين الذهبي، **العِبر في خبر من غبر**، ج 4، ص 75.

[6]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النهاية**، ج 7، ص 495.

[7]- **المصدر نفسه**، ص 495.

الشّيخ تقيّ الدّين أحمد ابن تيمية بقلعة دمشق...حسب الأمر الشريف السّلطاني، واعتُقل معه أخوه زين الدّين عبد الرّحمان، ومُنع من الفُتيا واجتماع النّاس به... ».[1] وقال محمّد بن عبد الهادي المقدسي: « ... ولمّا كان يوم الإثنين السّادس من شعبان من السّنة المذكورة حضر إلى الشّيخ من جهة نائب السّلطنة » اثنان « وأخبراه أنّ مرسوم السّلطان قد ورد بأن يكون في القلعة... ».[2] كما قال مؤرّخ آخر : « ... إلى أن وصل الحال به أن وُضع في قلعة دمشق سنة ستّ وعشرين في شعبان... ».[3] وقال آخر: « ... وفيها في شعبانها أُخذ ابن تيمية وحُبس بقلعة دمشق في قاعة...».[4] وجاء في « تاريخ ابن الجَزْري »[5] في ترجمة ابن تيمية: «...وكانت مدّة اعتقاله من يوم الإثنين سادس شعبان سنة ستّ وعشرين إلى حين وفاته سنتين وثلاثة أشهر...».[6]

ونجد من جهة أخرى كلاما كثيرا جدّا في مصنّفات ابن تيمية يدلّ على خلاف ما ذكره ابن بَطّوطة، فمن ذلك قوله : «...فالرّب سبحانه إذا وصفه رسوله بأنّه ينزل إلى سماء الدّنيا كلّ ليلة... ... ... لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس ما نشاهده...».[7] وقوله : «...فلا رَيْب أنّ أهل السّنة والجماعة... متّفقون على تنزيه الله تعالى عن مُماثلة الخلق ... وعلى ذمّ المشبّهة، الذين يُشبّهون صفاته بصفات خلقه...».[8] كما كان يُصرّح بهذا في مناظراته مثل مناظرة « الواسِطية ».[9] وقال أيضا :« ...فمن قال : إنّ علم الله كعلمي... ... ... أو استواءه على العرش كاستوائي أو نزوله كنزولي ...ونحو ذلك، فهذا قد شبّه الله ومثّله بخلقه... وهو ضالّ...».[10]

---

[1]- شهاب الدّين النويري، **المصدر السّابق**، ج 33، ص 211.
[2]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 345.
[3]- برهان الدّين ابن مُفلح، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 138.
[4]- شهاب الدّين العماد الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 8، ص 127.
[5]- هو المؤرّخ شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم القُرَشي الشّافعي المعروف بابن الجَزْري المتوفّى سنة 739هـ / 1338م، صاحب كتاب « تاريخ حوادث الزّمان و أنبائه ». (أنظر: محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 137.)
[6]- **المرجع نفسه**، ص133.
[7]- محمّد خليل هراس ، **ابن تيمية: نقده لمسالك المتصوّفين و الفلاسفة**، ط 1، المطبعة اليوسفية، طنطا – مصر، 1372هـ - 1952م، ص 156 – 157.
[8]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **منهاج السّنة النّبوية**، ج 2، ص 522.
[9]- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 3، ص 117.
[10]- **المصدر نفسه**، ج 11، ص 263.

كما نجد من جهة ثالثة بعض الفقهاء من المغاربة المعاصرين لابن بَطّوطة قد اتّهموه فيما ينقله من أخبار؛ فذكر أبو البركات ابن الحاج المالكي[1] أنّ ابن بطوطة لمّا رجع من رحلته دخل إلى الأندلس فحدّث بأخبار عن المشرق فما صدّقوه، وقال أبو البركات : «...وبتنا معه ببستان...وحدّثنا في تلك اللّيلة، وفي اليوم الذي قبلها عن البلاد المشرقية وغيرها، فأخبر أنّه دخل الكنيسة العظمى بالقسطنطينية[2] العُظمى، وهي على قدر مدينة...وفيها اثني عشر ألف أُسقُف[3]...». قال لسان الدّين ابن الخطيب[4] بعدما أورد هذا الخبر: « ... و أحاديثه في الغرابة أبعد من هذا. »[5]

ب – تأثر الكتابة التاريخية :

تباين تأثر المؤرّخين في عصر المماليك البحرية بالحياة المذهبية في كتاباتهم، وأشدّهم تأثرا بها تاج الدّين السُّبْكي، لذا سنتّخذ كتابه « طبقات الشّافعية الكبرى » نموذجا، وقد ترجم فيه لأعلام الشّافعية وانتهى في ذلك إلى عصره . ومن مظاهر التأثر نجد تفسير الحوادث التّاريخية؛ فمن أبرز أحداث النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي في دولة المماليك خروج المُلك عن أبناء الظّاهر بَيْبرس إلى سيف الدّين قلّاوون وبنيه، فلمّا توفي السّلطان الظّاهر عام 676هـ/1277م خلفه ابنه محمّد ناصر الدّين الملقب بالملك السّعيد وخلال سنة 678هـ/1279م تآمر عليه سيف الدّين قلّاوون مع أمراء آخرين وخلعوه عن السّلطنة، وجعلوا مكانه أخاه بدرالدّين سُلامش الملقب بالملك العادل، وعمره سبع سنين فكان قلّاوون يُدير المملكة وليس لسُلامش من الأمر شيئا، وفي السّنة نفسها أبعد قلّاوون هذا الأخير وتولّى السّلطنة حتّى وفاته سنة 689هـ/1290م، فخلفه ابنه خليل الملقب بالملك

---

[1]- هو محمّد بن محمّد بن إبراهيم الأندلسي المعروف بابن الحاج المتوفّى سنة 774هـ / 1372م، له عدّة مصنّفات. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 4، ص 155 – 156.)

[2]- مدينة كُبرى مشهورة، و هي قاعدة مُلك الرّوم، عليها سورين عظيمين. (أنظر: محمّد بن عبد المنعم الحميري، **المصدر السّابق**، ص 482.)

[3]- الأسْقُف من ألقاب رجال الدّين النّصارى. (أنظر: أحمد بن علي القلقشندي، **المصدر السّابق**، ج 11، ص 394.)

[4]- هو محمّد بن عبد الله بن سعيد الأندلسي المالكي (ت 776هـ / 1374م) كان فقيها و مؤرّخا و طبيبا. (أنظر: شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 3، ص 469.)

[5]- لسان الدّين ابن الخطيب، **الإطاحة في أخبار غرناطة**، ج 3، (تحقيق: محمد عبد الله عنان)، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1395هـ - 1975م، ص 273.

الأشرف.[1] فذكر تاج الدّين السُّبكي أنّه يُحتمل أن يكون خروج المُلك عن أبناء الظّاهر بَيْبرس بفعل إشراكه غير الشّافعية في القضاء، فقال: « ...وحُكي أن الظّاهر رأى الشّافعي في النّوم ... وهو يقول : تُهين مذهبي ؟ البلاد لي أو لك ؟ أنا قد عزلتك وعزلت ذرّيتك إلى يوم الدّين فلم يمكُث إلّا يسيرا ومات، ولم يمكُث ولده السّعيد إلّا يسيرا وزالت دولته، وذرّتيه إلى الآن فقراء.»[2] وقال عن رُسوخ المُلك في قلّاوون وبنيه : « ... وجاء بعده قلّاوون، وكان دونه تمكّنا ومعرفة، ومع ذلك مكث الأمر فيه وفي ذرّيته إلى هذا الوقت.» أي النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي.[3]

ولمّا لم يجد السُّبكيّ أدلّة على ما ذكر، قال عن بعض الشّافعية الذين فسّروا خروج المُلك عن أبناء الظّاهر بما سبق ذكره: « ...ولله أسرارٌ لا يدركها إلّا خواصّ عباده، وللأئمّة رضي الله عنهم مقامات لا ينتهي إليها عقول أمثالنا... ... ...ولعلّ سبب زوال دولة المذكور بهذا السّبب.»[4] فنلاحظ أنّ العامل المذهبي وراء وجود تفاسير باطلة كهذه للأحداث التّاريخية، فإنّ استيلاء قلّاوون على السّلطنة كان بفعل نفوذه وحنكته؛ إذ نجده من أبرز الأمراء في مصر منذ زمن السّلطان الأيّوبي نجم الدّين أيّوب بن الكامل، وتصاعدت مكانته لمّا قامت دولة المماليك، وتقدّم عند الظّاهر بَيْبرس وكان من كبار أصحابه.[5] لذا لم يتمكّن الملك السّعيد الذي تولّى السّلطنة وهو شابٌّ دون العشرين من مُدافعة نفوذه ونفوذ بعض الأمراء، قال الذّهبي : « ... وبقيت الآراء مختلفة، وكلّ واحد يشير على السّلطان بما يوافق هواه، والسّلطان شابٌّ غِرٌّ بالأمور...».[6]

وتوسّع تاج الدّين في التّعبير عن استيائه من تعدّد القضاة؛ فقال عن السّلطان الظّاهر : « ... وقد حُكي أنّه رُئي في النّوم فقيل : ما فعل الله بك؟ قال : عذّبني عذابا شديدا بجعل القُضاة أربعة.»[7] فنلاحظ أنّه يعتبر الأحلام أدلّة يُحْتَجُّ بها. ونشير إلى أن الظّاهر بَيْبرس لم

---

[1]- جمال الدّين تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 7، ص 223، 243، 248.
[2]- تاج الدّين السُّبكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج 8، ص 320، 321.
[3]- **المصدر نفسه**، ص، 321.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 321.
[5]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النهاية**، ج 7، ص 352.
[6]- شمس الدّين الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 50، ص 31.
[7]- تاج الدّين السّبكي، **المصدر نفسه**، ص 321.

تكن وفاته بعد تعدّد القضاة بفترة يسيرة كما جاء في النّص المتقدّم، بل عاش بعدها مدّة طويلة فإنّ التعدّد كان سنة 663هـ/1264م، ووفاة السّلطان في محرّم سنة 676هـ/1277م.[1]

ويُعتبر الإفراط في الثناء على بعض الأعلام من أبرز مظاهر التأثر، فقال تاج الدّين في ترجمته لوالده تقيّ الدّين السُّبكي : « ...وكانت دعواته تخترق السّبع الطِّباق» أي السّماوات « وتفترق بركاتها فتملأ الآفاق، وتستَرِق خبر السّماء، وكيف لا وقد رُفعت على يد وليّ الله...». ثمّ فضّله على سائر علماء عصره فقال : «...شيخ المسلمين في زمانه »، ثمّ اصطفاه من بين كافّة الشّافعية فقال : « شافعيّ الزّمان ».[2] رغم أنّه معاصر لعلماء كبار من الشّافعية وغيرهم. كما اعتبر تاج الدّين والده أعلم أهل الأرض في كافّة العلوم دون استثناء، و عبّر عن ذلك تعبيرا صريحا فقال: « ... و على الجُملة لا يُمارى في أنّه كان إمام الدّنيا في كلّ علم على الإطلاق. »[3] وصرّح أنّ من يرفض هذا « مُعاند »، فنلاحظ أنّه يعتبر والده أعلم النّاس بالفقه و الحديث و التّفسير و العقائد و النّحو و الأنساب و الطّب و الحساب و السّيرة و التّاريخ إلى غير ذلك من العلوم. و هذا و غيره يُبيّن مدى تأثر طبقات السُّبْكي بالحياة المذهبية. كما قال في مواضع متفرّقة من كتابه : «... ما رأت عيناي أعلم بالتّفسير من الشّيخ الوالد.» وقال أنّه : «...إمام الأئمّة.»[4] وقال : «...وسمعت جماعة من أرباب علم الهيئة[5] يقولون : لم نر مثله فيها، وكذلك سمعت جماعة من أرباب الحساب.»[6]

وتجدر الإشارة أنّ طبقات السُّبْكي تعُجّ بما يعتبره كرامات، فقد ساق منها أخبارا كثيرة جدّا في تراجم متفرّقة، منها ترجمة والده، فقال عنه : «...وأمّا أحواله فكانت عجيبة جدّا، ما عانده أحد إلا أُخِذ سريعا...»، أي نزلت به نكبة كبرى. وذكر أنّ المدرسة المنصورية في القاهرة كانت في يد والده، فأراد أحد كبار الأمراء أن يصرفها إلى غيره، فقلق تقيّ الدّين السُّبْكي من ذلك وصلّى ركعتين في ليل، فسمع قائلا يخبره أنّ الأمير المعني قد مات، فلمّا أصبح أُبلغ أنّ الأمير سُجن من قِبَل السّلطان. كما ذكر تاج الدّين أنّ والده « جرت

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج7، ص 286، 316.
[2]- تاج الدّين السّبكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج 10، ص ص 140 – 142.
[3]- **المصدر نفسه**، ص 197.
[4]- **المصدر نفسه**، ج 10، ص 223 – 224، و ج 2، ص 22.
[5]- علم الهيئة يهتمّ بالكواكب و حركاتها. (أنظر: عبد الرّحمان ابن خلدون، **المصدر السابق**، ص 641.)
[6]- تاج الدّين السُّبكي، **المصدر نفسه**، ج 10، ص 197.

له...فصول » مع أرغون شاه[1] نائب دمشق، وأنّ هذا الأخير أراد أن يصرفه عن القضاء فقال له مرّة: « يا قاضي كم نائبا رأيت في هذه المدينة ؟ قال: « كذا كذا نائبا. فقال: ما يُروحك إلّا أنا، فقال ..: سوف تُبصر، فبعد أيّام يسيرة دُبح أغون شاه صبرا.» ونقل تاج الدّين عن غيره في تفسير هذا الحدث أنّ لتقيّ الدّين السُّبكي « مددا من سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.» وذكر عمّا يعتبره سبب هلاك أرغون شاه: «...ثمّ صلّى الشّيخ الإمام عشاء الآخرة... وصعد السّطح، فحكى أهل البيت أنّه استمرّ واقفا في السّطح مكشوف الرّأس مُطرقا ساكتا لا يتكلّم ...إلى أن طلع الفجر، ثمّ نزل فصلّى الصّبح ... وأنّه قال للنّساء وهو نازل : انقضى شُغل أرغون شاه ...».[2] فلا شكّ أنّ هذه الأخبار والتّفاسير للأحداث التّاريخية مردّها إلى العامل المذهبي.

كما أورد كلاما آخر من هذا النّحو، فذكرأنّ نائب الشّام سيف الدّين إيتمش[3] كره تقيّ الدّين السُّبكي وكلّمه بكلام لم يُرضه، « فراح الشّيخ ذلك اليوم إلى » قبر في إحدى مقابر دمشق « وعاد، فما مضت إلّا عشر أيّام إلّا وجاء الخبر» بعزل النّائب المذكور. ونقل تاج الدّين عن غيره أنّ والده قال: « منذ زُرت قبر...عرفتُ هذا.» كما ذكر أنّ النّائب أرغون الكاملي[4] لم يكن متوافقا مع تقيّ الدّين السُّبْكي، وآخر الأمر أنّ هذا الأخير قال: « كم يُنغّص حالنا الله يقابله، فو الله لقد عُزل بعد شهر أو أقلّ عن نيابة » دمشق « ونُقل إلى حلب، ولم يهنأ عيشه بها بل عُزل قريبا ونُقل إلى مصر، ولم يهنأ بها » بل سُجن في الإسكندرية.[5] وبهذا فهو يُفسّر عزل النوّاب بسخط والده ودعائه عليهم، في حين أنّ نكبات الأمراء كانت أمرا مألوفا خلال عصر المماليك البحرية، بفعل تآمر بعضهم على بعض، وتخوّف السّلاطين

---

[1]- الأمير سيف الدّين أرغون شاه النّاصري من مماليك النّاصر محمّد بن قلّاوون، تولّى نيابة دمشق خلال عامي (749 – 750هـ) (1348 – 1349م)، و قُتل خلال عهد النّاصر حسن بن قلّاوون في السّنة الأخيرة. (أنظر: جمال الدّين ابن تغري بردي، **المصدر السّابق**، ج 10، ص 191.)

[2]- تاج الدّين السُّبْكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج10، ص 211، 213، 214.

[3]- الأمير سيف الدّين إيتمش النّاصري، من مماليك الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون، وُلّي نيابة دمشق بين عامي (750 – 752هـ) (1349 – 1351م) (أنظر: عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النهاية**، ج 7، ص 593، 600.)

[4]- الأمير سيف الدّين أرغون الكاملي، من مماليك السّلطان الكامل شعبان بن محمّد بن قلاوون، وُلّي نيابة دمشق خلال سنة 753هـ / 1352م، و كانت وفاته عام 758هـ / 1357م. (أنظر: **المصدر نفسه**، ص 600، 613.)

[5]- تاج الدين السّبكي، **المصدر نفسه**، ص 217.

منهم أحيانا، ولم يسلم منها حتّى كبار الأمراء النّافذين، فالنّائب سيف الدّين تِنكز – مثلا – كان من أقرب الأمراء إلى محمّد بن قلاوون، وولّاه نيابة دمشق مدّة تسع وعشرين سنة، لكنّ ذلك انتهى بنكبته عام 740هـ/1339م فاعتُقل وقُتل.[1]

وتضمّنت « طبقات الشّافعية الكبرى » تحاملا كبيرا من تاج الدّين السُّبكي على شيخه شمس الدّين الذّهبي، فاتّهمة بعدم إنصاف الأشاعرة في التّراجم فقال: « ... فلذلك لا يُنصفهم في التّراجم ... ».[2] كما اتّهمه بالمُبالغة في ذلك فقال : « ... ومال فأفرط على الأشاعرة ». وقال أنّه « وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة... من الحنفية والمالكية والشّافعية فإنّي أعتقد أنّ الرّجل إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضب غضبا مُفرطا » ثمّ مزق الكلام، أي لم يستوف جوانب التّرجمة، واتّهمه أيضا باتّباع الهوى، فقال عن نقده لفخر الدّين الرّازي : « ... فأيُّ هوى نفسٍ أعظم من هذا...». وممّا قال تاج الدّين كذلك في التّحامل على الذّهبي : « ... وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمّتهم الذين حملوا لنا الشّريعة النّبوية فإنّ غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يُبقى ولا يَذَر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة ... فالله المسؤول أن يُخفّف عنه، وأن يُلهمهم العفو عنه، وأن يُشفّعهم فيه.»[3]

غير أنّ أقواله هذه غير صحيحة؛ فتاج الدّين « لم يكن مُصيبا عندما قال إنّ غالبية علماء الشّريعة هم من الأشاعرة... ... ... لأنّ علماء أهل السّنة من القرن الأوّل إلى القرن الثالث الهجري كانوا كلّهم على مذهب ... أهل الحديث »، ولم يظهر المذهب الأشعري إلّا خلال القرن الرّابع الهجري/ العاشر الميلادي، ولم ينتشر إلّا خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وما بعده. وحتّى بعد انتشاره « فإنّ كثيرا من أعيان أهل السّنة لم يكونوا أشاعرة... ».[4]

كما أنّ الذّهبي قد أنصف أعلام الأشاعرة في تراجمه لهم، ونجد أمثلة كثيرة جدّا لذلك سيما بالنّسبة لأعلام الفترة المدروسة، فقد أثنى ثناء واسعا على فخر الدّين ابن عساكر

---

[1]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنّهاية**، ج7، ص 551.
[2]- تاج الدّين السُّبكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج 9، ص 103.
[3]- **المصدر نفسه**، ج 2، ص 22، 14، 15، 13.
[4]- خالد كبير علال، **التعصّب المذهبي في التّاريخ الإسلامي**، دار المحتسب، الجزائر، 1429هـ / 2008م، ص 119 – 120.

الدّمشقي، فممّا قال: « ... الشّيخ الإمام العالم القُدوة ... فخر الدّين أبو منصور عبد الرّحمان بن محمّد ... »، ثمّ ذكر شيوخه وأشار إلى المدارس التّي درّس فيها ثمّ قال: « ... ولطفه واقتصاده في ملبسه وكان لا يفتُر من الذّكر... »، ونقل ثناء الفقهاء عليه وأطال في ذلك، ثمّ انتهى إلى ذِكْر تلاميذه.[1] وأثنى كثيرا على زين الأمناء ابن عَساكر، وممّا قال عنه: « ... الشّيخ العالم ...العابد الخيِّر زين الأمناء أبو البركات الحسن بن محمّد بن الحسن ... بن عساكر....»، ثمّ تحدّث عن شيوخه وفصّل في ذلك، فذكر ثمانية عشر شيخا، وانتقل إلى الحديث عن تلاميذه فتوسّع أيضا، وأشار إلى أربعة عشر تلميذا، ثمّ قال: « وكان شيخا ... نبيلا عابدا ... ... وكان كثير الصّلاة حتّى أنّه لُقّب بالسجّاد ... ». ونقل ثناء علم الدّين البِرْزالي عليه فقال : « ... وقال البِرْزالي : ثِقة نبيل كريم صيّن.»[2]

وأثنى الذّهبي ثناء كثيرا على تقيّ الدّين ابن دقيق العيد، فمن ذلك قوله : « ... الإمام العلّامة ... تقيّ الدّين أبو الفتح محمّد بن علي...أحد الأعلام...»، ثمّ ذكر شيوخه وقال : «...ألّف التّصانيف البديعة ... وكان إماما متفنّنا مُحدّثا مُجوّدا ... فقيها مدقّقا ... وافر العقل كثير السّكينة... قلّ أن ترى العيون مثله...»، وذكر تلاميذه وتوسّع في نقل ثناء الفقهاء عليه.[3] وأثنى أيضا على قاضي القضاة شمس الدّين ابن خِلّكان؛ فممّا قال عنه: « ... الشّيخ العلّامة الأديب الفقيه ... وكان إماما ذكيّا بارعا لغويا طلْق العبارة مُتقنا ... ».[4] والأمر نفسه بالنّسبة لقاضي القضاة عزّ الدّين ابن الصّائغ الدّمشقي، قال الذّهبي: « ... الشّيخ الإمام القُدوة العالم الفقيه الحاكم العادل ... » وتحدّث عن شيوخه، ثمّ وصف مباشرته لقضاء القُضاة فقال: « ... فحُمدت سيرته وظهرت نهضته وحكم بالقِسْط ... وكان يقِظا مهيبا ورعا ... جيّد الفقه ينطوي على دين ومحاسن جمّة ... ».[5] ونجد نماذج كثيرة كهذه في مصنّفات الذّهبي.

وكانت « حقيقة الخلاف بين السُّبْكي وشيخه » اختلاف مذهبيهما في العقيدة، فالذّهبي كان على عقيدة أهل الحديث، في حين تاج الدِّين أشعريا، « وممّا زاد في حدّة الخلاف وتعصّب السُّبْكي على شيخه هو أنّ الذّهبي كان شافعيّا مثله » في الفقه، « فعزّ على السُّبْكي

---

[1]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 22 ص ص 187، 190.
[2]- **المصدر نفسه**، ص ص 284 – 286.
[3]- **المصدر نفسه**، ج 29، ص ص 126 – 130.
[4]- **المصدر نفسه**، ص 296.
[5]- **المصدر نفسه**، ص 279 – 280.

ذلك »، ونقم عليه عدم اتّباعه معظم فقهاء الشّافعية على عصره في كونهم أشاعرة.[1] وذكر أحد المؤرّخين أنّه حتّى في حال التّسليم بصحّة ما ذكر تاج الدّين السُّبْكي عن الذّهبي بشأن عدم الإنصاف في كتبه، فإنّ السُّبْكي قد أتى بأضعاف ذلك، فقال عن هذا الأخير: « ... فالذّي نسب الذّهبي لذلك هو تلميذه التّاج السُّبْكي، وهو على تقدير تسليمه، إنّما هو في أفراد ممّا وقع التّاج في أقبح منه، حيث قال فيما قرأته بخطّه: ... وهل ارتفع للحنابلة قطّ رأس.» ثمّ قال: « وهذا من أعجب العُجاب وأصحب للتّعصب، بل أبلغ في خطأ الخطاب... ».[2]

ونقِم السُّبْكي على شيخه نقده لفخر الدّين الرّازي، إلّا أنّ الذّهبي قد برّر ذلك النّقد؛ فممّا قال عنه : « ... وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السّنة.»[3] وقال ابن كثير : «...وفيه غرائب ويُنسب إليه أشياء عجيبة.»[4] وذكر أنّ المحدّث الشّهير أبا عمرو ابن الصّلاح « لم يكن مُقبلا عليه، وربّما غضّ من شأنه.» وقال: « ...وله مناقب الشّافعي أكثر فيه من الحكايات والغرائب. »[5]

وإذا قارنّا « طبقات الشّافعية الكبرى » بـ « طبقات الشّافعية » لابن كثير نجد جُملة من الفروق الجلية،منها اعتماد تاج الدّين السُّبْكي بشكل معتبر في حديثه عن فضل بعض الأعلام على سرد أخبار غريبة ككرامات لهم، ومن أبرز أمثلة ذلك ترجمته لوالده وللعزّ بن عبد السّلام ولأبي بكر بن قوّام بن علي البالِسي المتقدّم ذكره، فقد قال في مطلع ترجمته: « ... صاحب الأحوال و الكرامات ... » ثمّ ضبط عنوانا لتفصيل ذلك فقال: « ذِكر ما أظهره الله له من الكرامات والأحوال »، وأورد أخبارا غريبة جدّا، منها أن جماعة كانوا يعلمون في بالِس – وهي بلدة شرقي حلب – ومعهم أبو بكر بن قوّام، فجاء « راعد قويّ فيه برَد كبار »، فقال أحد أصحابه: « يا سيّدي قد جاء هذا الرّاعد وربّما يعطّل الجماعة عن العمل فقال الشّيخ: اعمل وطيّب قلبك. فلما دنا الرّاعد استقبله الشّيخ وأشار بيده إليه، وقال: خُذ يمينا

---

[1]- خالد كبير علّال، **التعصّب المذهبي في التاريخ الإسلامي**، ص 120.
[2]- شمس الدّين السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، (تحقيق: فرانز رورنثال)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب ت، ص 101.
[3]- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النبلاء** ج 21، ص 501.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 110.
[5]- عماد الدّين ابن كثير، **طبقات الشّافعية**، ج 2، ص 717.

وشِمالا بارك الله فيك »، فتفرّق الرّاعد وصارت الشّمس طالعة.[1] ونقل تاج الدّين أخبارا باطلة أخرى مثل هذه؛ منها أنّ جماعة من أهل بغداد قدموا إلى بالِس ليسألوا أبا بكر بن قوّام عن أمور في الفقه والتّفسير، فلمّا جلسوا عنده « حدث أمر عجيب ... قد ألجم الشّيخ كلّ واحد منهم بلجام وقد مُثّل سرّه سبع وهو ينظر في وجه كلّ واحد منهم، فلمّا طال ... المجلس ولم يجْسُر أحد منهم أن يتكلّم » قال « الشّيخ: ألا تتكلّموا ؟ لِمَ لا تسألوا ؟ فما جسر أحد منهم أن يتكلّم، فقال الشّيخ للذي » على يمينه منهم « مسألتك كذا والجواب عنها كذا، فما زال حتّى أتى على آخرهم، فقاموا بأجمعهم واستغفروا الله وتابوا. »[2] فنلاحظ مدى إفراط تاج الدّين السُّبكي في نقل الأباطيل لإظهار فضائل أعلام الشّافعية. ونقل بعد النّص الأخير كلاما كثيرا مُماثلا له.[3]

أمّا ابن كثير فإنّه لم يذكر شيئا من الكلام السّالف وما في نحوه، ولما ذكر أبا بكر بن قوّام وصفه بـ « السيد القُدوة النّاسك الكبير ... »، دون أن يُدوّن ما يُشاع عنه، والأمر ذاته في ترجمته للعزّ بن عبد السّلام.[4]

جـ - تلاميذ بعض كبار العلماء:

عرف عصر المماليك البحرية كغيره ظهور علماء مشاهير نشطوا في ميدان التّصنيف والتّدريس والإفتاء، ولما كان الاهتمام بالتفقه ودراسة علوم الشّرع - بشكل عام - قويّا خلال الفترة، فقد كثُر تلاميذ العلماء البارزين الذين اعتنوا بمصنّفات شيوخهم من حيث دراستها ونسخها وغير ذلك، ومن أبرز علماء عصر المماليك – كما ذكرنا فيما سبق – مُحيي الدّين النّواوي وتقيّ الدّين ابن تيمية.

1 - تلاميذ محيي الدين النّواوي :

يُعتبر محيي الدّين النّواوي الشّافعي من أبرز الفقهاء الذين كثُر تلاميذهم، فقد « تخرّج به خلق كثير من الفقهاء، وسار علمه وفتاويه في الآفاق ... »، فمن تلاميذه نجد علاء الدّين أبا الحسن علي بن إبراهيم بن داود الدّمشقي الشّافعي المعروف بابن العطّار المتوفّى في

---

[1]- تاج الدّين السُّبكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ج 8، ص 216، 401، 404،403.
[2]- **المصدر نفسه**، ص 407 – 408.
[3]- **المصدر نفسه**، ص ص 408 – 418.
[4]- عماد الدّين ابن كثير، **طبقات الشّافعية**، ج 2، ص 799 – 800.

دمشق سنة 724هـ/1324م، وكان أكثرهم ملازمة للنّواوي[1] قال ابن العطّار: « ... وكان ... رفيقا بي ...لا يُمكّن أحدا من خدمته غيري ...مع مراقبته لي ...وتأديبه لي في كلّ شيء ... » وقال : « ... وقرأت عليه كثيرا من تصانيفه ضبطا وإتقانا وأذن لي ...في إصلاح ما يقع لي من تصانيفه، فأصلحتُ بحضرته أشياء... ... ... وكانت مدّة صحبتي له مقتصرا عليه دون غيره من أوّل سنة سبعين وستّمائة وقبلها بيسير إلى وفاته ... » أي سنة 676هـ/1277م.[2]

كما نذكر من تلاميذ النّواوي قاضي القُضاة بدر الدّين ابن جَماعة، وشهاب الدّين أبو حفص عمر بن كثير بن ضوء البُصْروي الشّافعي، المتوفّى في بلدة بُصْرى بجنوب الشام (أنظر الملحق السّابع ص 203) عام 703هـ/1303م – وهو والد ابن كثير - .[3] وقاضي القضاة جمال الدّين سليمان بن عمر الزُّرَعي الشّافعي، وكذا صدر الدّين سليمان بن هلال بن شبل الدّمشقي الشّافعي، الذي يُعدّ من أبرز من لازم النّواوي، ووَلِي نيابة قضاء الشّافعية لابن صرصري سنة 706هـ/1306م، وكان شيخه يُثني عليه، وقد توفي سنة 725هـ/1325م. ومنهم كذلك علاء الدّين أبو الحسن علي بن أيّوب بن منصور المقدسي الشّافعي المتوفّى سنة 748هـ/1347م بالقدس، وكان معتنيا بنسخ مصنّفات النّواوي.[4] ومحيي الدّين أبو زكريا يحيى بن إسحاق بن خليل الأذْرُعي (ت 724هـ/1324م) الذي وُلّي القضاء بأذْرُعات وغيرها « وكان حسن السّيرة ».[5]

ونشير كذلك إلى عبد الرّحيم بن محمّد بن يوسف السمهودي[6] المتوفّى بسمهود سنة 720هـ/1320م، وقد تفقه بهذه الأخيرة و « دخل دمشق فأخذ بها عن الشّيخ محيي الدّين النّووي ... »[7]. كما نشير إلى ضياء الدّين أبي الحسن علي بن سليم بن ربيعة الأذْرُعي (ت 731هـ/1330م) الذي وُلّي القضاء في عدّة مدن منها حِمْص وطرابلس.[8] ويُعتبر أبو

---

[1]- عبد الغني الدقر، **الإمام النّووي**، ط 4، دار القلم، دمشق – سوريا، 1415هـ - 1994م، ص 191.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 192.
[3]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 412.
[4]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة**، ج 2، ص 165، و ج 3، ص 30.
[5]- **المصدر نفسه**، ج 4، ص 414.
[6]- منسوب إلى بلدة سمهود من الصّعيد في مصر. (أنظر: تقيّ الدّين المقريزي، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 533.)
[7]- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **المصدر نفسه**، ج 2، ص 362.
[8]- تقيّ الدّين بن قاضي شُهبة، **المصدر السّابق**، ج 2، ص 359 – 360.

الحجّاج المِزّي من أبرز تلاميذ النّواوي، ومنهم أيضا نجم الدّين أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الدّمشقي الحنبلي المعروف بابن الخباز، المتوفّى في دمشق سنة 703هـ/1303م، وشمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي الفتح البعلبكي الحنبلي المتوفّى في القاهرة سنة 709هـ/1309م.[1] فنلاحظ أنّ أغلب تلاميذ محيي الدّين النّواوي شافعية.

2 - تلاميذ تقيّ الدّين ابن تيمية :

شرع تقيّ الدّين ابن تيمية في التّدريس في فترة مبكّرة من حياته، وذلك في محرّم من سنة 683هـ/1284م، وحضر أوّل درس له بعض فقهاء دمشق كتاج الدّين الفَزاري وزين الدّين ابن المُنجّى، وكان ذلك بداية لاشتهاره، قال ابن كثير: « ... وكان درسا هائلا حافلا ... ... وقد أطنب الحاضرون في شكره على حادثة سنّه ... فإنّه كان عمره إذ ذاك عشرين سنة وسنتين. »[2] وقد كثُر تلاميذه واعتنوا بتصانيفه عناية كبيرة، وسبقت الإشارة إلى بعضهم كمحمّد بن عبد الهادي المقدسي وشمس الدّين الذّهبي وعلم الدّين البرْزالي وأبي الحجّاج المِزّي وابن قيّم الجَوْزية وابن كثير، كما نجد من أبرزهم كذلك أبا عبد الله محمّد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن رُشَيِّق المغربي المالكي (ت 749هـ/1348م)، وكان « من أخصّ أصحاب » ابن تيمية وأكثرهم « كتابة لكلامه وحرصا على جمعه ... ».[3] قال ابن كثير: « ... الشّيخ أبو عبد الله بن رُشَيِّق المغربي كاتب مصنّفات شيخنا ... ابن تيمية كان أبصر بخطّ الشّيخ منه، إذا عزب شيء منه على الشّيخ استخرجه أبو عبد الله هذا ... ».[4] ونشير هنا إلى مُبالغة تاج الدّين السُّبْكي في قوله أنّ « المالكية كلّهم أشاعرة لا أستثني أحدا. »[5]

ويُعتبر عماد الدّين أحمد بن إبراهيم الواسِطي المعروف بابن شيخ الحِزّاميّين – المتقدّم ذكره – من أبرز التّلاميذ رغم أنّه أسنّ من ابن تيمية، « وقد كتب رسالة وبعثها إلى جماعة من أصحاب الشّيخ أوصاهم فيها » بطاعته وأثنى عليه فيها « ثناء عظيما »، وسمّاها

[1]- برهان الدّين ابن مفلح، **المصدر السّابق**، ج 1، ص 255، و ج 2، ص 285.

[2]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 339.

[3]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 43.

[4]- عماد الدّين ابن كثير، **المصدر نفسه**، ص 589.

[5]- تاج الدّين السُّبْكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج 3، ص 377.

« الموعظة والاعتبار والانتصار للأبرار »، وهي رسالة طويلة.[1] قال ابن رجَب: « .... وكان الشّيخ تقيّ الدّين يُعظّمه ويُجلّه ... وكتب إليه كتابا من مصر أوّله: إلى شيخنا الإمام ... ».[2] كما أنّ ابن شيخ الحِزّاميين يخاطبه أيضا بـ « شيخنا وإمامنا ». ونجد رسالة أخرى لشهاب الدّين ابن مُرِّي البعلبكي - وهو من تلاميذ ابن تيمية - « وجّهها إلى تلاميذ الشّيخ بعد وفاته يحثّهم فيها على الاهتمام » بمصنّفاته ونسخها والاستعانة بابن رُشَيِّق على ذلك، فممّا قال: « فاحتفظوا بالشّيخ أبي عبد الله ... وبما عنده من الذّخائر والنّفائس .... ».[3] ونهاهم عن اختصارها حيث قال: « ... من غير تصرّف فيها ولا اختصار... » مع « مقابلتها وتكثير النّسخ بها وإشاعتها ... واغتنام حياة من بقي من أكابر» التّلاميذ سيما ابن رُشَيِّق لأنّه أعلمهم بها، « ولا يقوم مقامه غيره. »[4] كما أشار عليهم بعرض ما يجمعونه من المصنّفات على هذا الأخير وعلى أبي الحجّاج المِزِّي وابن قيّم الجَوْزية.[5]

وتجدر الإشارة إلى تلاميذ آخرين، حيث نجد شرف الدّين أبا عبد الله محمّد بن سعد الله المعروف بابن نجيح – المتقدّم ذكره – ، وأمّ زينب فاطمة بنت عبّاس، قال عنها ابن كثير : « ... وقد سمعتُ الشّيخ تقيّ الدّين يُثني عليها... ... ...وأنّه كان يستعدّ لها من كثرة مسائلها وحسن سؤالاتها. »[6] كما نجد فتح الدّين ابن سيد النّاس الشّافعي، وهو أبو الفتح محمّد بن عمرو بن محمّد المصري (ت 734هـ / 1333م)، وقد اعتنى بالفقه والحديث والنّحو[7].

ونلاحظ أنّه من أبرز أعمال تلاميذ ابن تيمية جمعهم مصنّفاته بعد وفاته، لأنّ بعضها لم ينظّمها بنفسه، قال محمّد بن عبد الهادي : « ... و يكتب قواعد كثيرة في فنون من العلم ... فإن وُجد من نقله من خطّه و إلّا لم يشتهر و لم يُعرف، وربّما أخذه بعض أصحابه فلا يقدر على نقله و لا يردّه إليه فيذهب ... »[8]. ثمّ أشار إلى ما واجهوه من مصاعب في ذلك بقوله: « ... إلّا أنّه لمّا حُبِس تفرّق أتباعه، و لم يُظهروا كتبه. فبقي هذا يهرب بما عنده ... و هذا

---

[1]- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص ص 307- 313.

[2]- عبد الرّحمان ابن رَجب الحنبلي، **المصدر السّابق**، ج 4، ص 382.

[3]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السابق**، ص 12.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 97، 99.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 100.

[6]- عماد الدّين ابن كثير، **البداية و النّهاية**، ج 7، ص 450.

[7]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع نفسه**، ص 134.

[8]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص 81.

يُخفيه... ».[1] و في رسالة شهاب الدّين ابن مُرِّي ذِكْرٌ لشدّة حرص أبي الحجّاج المِزِّي على مصنّفات ابن تيمية، فقد قال ابن مُرّي عن المِزِّي: « ... لشفقته وخبرته و ... تحرّقه على ظهور هذه المواد الصالحة في الوجود... ».[2] وتُعتبر المِحن وعدم التّقليد في الإفتاء لفقهاء الفترة المدروسة من أبرز الجوانب التّي تحدّث عنها تلاميذ ابن تيمية في تراجمهم له، حيث قال الذّهبي - مثلا -: « ... وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة، وصنّف فيها واحتجّ لها بالكتاب والسّنة. » وقال: « ... وله الآن عدّة سنين لا يُفتي بمذهب معيّن، بل بما قام عليه الدّليل عنده ... ». وقال عن المِحن: « ... فجرى بينه وبينهم حملات حربية ووقائع شامية ومصرية... »، كما قال: « ... وله من الطّرف الآخر محبّون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجّار والكُبراء وسائر العامّة تحبّه... ».[3]

[1]- محمد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية**، ص 81.
[2]- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **المرجع السّابق**، ص 100.
[3]- محمّد بن عبد الهادي، **المصدر نفسه**، ص 134.

خلاصة الفصل :

لقد استمرّ الانقسام إلى مذاهب عقدية وفقهية في مصر والشّام خلال عصر المماليك البحرية كما كان سائدا من قبل، حيث أَلِف أهل العلم ذلك، وصار التفقّه يتمّ في إطاره. كما انتشر توارث مناصب التّدريس والخطابة بشكل معتبر، واتّخذت العامّة عدّة وسائل لإظهار مكانة العلماء لديها؛ ومنها ضخامة الجنائز.

ورغم حدوث تعدّد في القضاء في فترة مبكّرة من عصر المماليك البحرية، إلّا أنّ ذلك لم يؤثّر بشكل قويّ على مكانة الشّافعية عند الحكّام، وكان تأثير التعدّد في مواقف جزئية تعارضت فيها أحكام القضاة الأربعة. كما استفادت الاتّحادية من الخلاف بين الأشاعرة وأهل الحديث لتواجه المحذّرين منها في إطار ذلك. وخلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي تصاعد نشاط أهل الوحدة، خاصّة في الدّيار المصرية بظهور طائفة الوفائية، كما نسجّل تأييد بعض الفقهاء لهؤلاء.

ورغم أنّ الشّيعة لم يكن لهم نفوذ بشكل عامّ في مصر والشّام خلال الفترة المعنية، إلّا أنّنا نجد عدّة مظاهر تشيّع في المجتمع؛ مثل المشاهد - التّي أُنشئت خلال فترات سابقة من طرف الشّيعة-، وبعض الاعتقادات السّائدة بين بعض العامّة، والتّي تعود أصولها إلى الشّيعة

كما أثرت الحياة المذهبية على الحركة العلمية تأثيرا قويّا، من حيث توجيه التّصنيف سواء في جانب العقيدة أو في جانب الفقه أو غير ذلك، ومن حيث المصنّفات المعتمد عليها في التّدريس وطلب العلم أكثر من غيرها. ووُجدت المكتبات في المدارس مع اختلاف حجمها حسب مكانة المدرسة وظروف واقفها.

وقد انعكست الحياة المذهبية على الكتابة التّاريخية، من حيث نمط المصنّفات، حيث كثُرت كتب « الطّبقات »، ومن حيث مواقف المؤرّخين، ومثّلت « طبقات الشّافعية الكبرى » لتاج الدّين السُّبْكي نموذجا لشدّة التأثّر من جوانب عديدة، كإيراد الأخبار الغريبة قصد إظهار مكانة المترجم له، واتّهام بعض المؤرّخين الآخرين بعدم الإنصاف في كتاباتهم وتفسير الأحداث التّاريخية بتفاسير غير صحيحة.

ونجد لكبار العلماء عددا كبيرا من التّلاميذ، وكان لهم دور كبير في نسخ مصنّفات شيوخهم ونشرها، فضلا عن اعتنائهم بدراستها، كما هو الحال بالنّسبة لتلاميذ محيي الدّين النّواوي وتقيّ الدّين ابن تيمية. وساهمت تنقّلات العلماء بين الشّام ومصر لأسباب مختلفة في تكثير عدد تلاميذهم.

الخاتمة

الخاتمة:

نخلص من بحثنا هذا إلى جملة من النّتائج، تأتي في طليعتها ما لاحظناه من قوّة ارتباط المعطيات المذهبية للفترة المدروسة بمعطيات الفترات السّابقة لها، حيث تتعذّر دراسة الحياة المذهبية في عصر المماليك البحرية دون الاستناد إلى تطوّرات المراحل السّابقة. وسِمة التّرابط القويّ هذه من أظهر سِمات تاريخ المذاهب.

وقد وجدنا تعدّدا في المذاهب العقدية، فأهل السّنة والجماعة يمثّلون الغالب الأعمّ من أهل مصر والشّام، مُمثّلين في أهل الحديث والأشاعرة والماتُريدية، مع كون العدد الأكبر من الفقهاء على المذهبين الأخيرين. والشّيعة لا يُمثّلون إلّا قلّة موزّعة على طوائف ثلاث: الإمامية، النُّصَيرية والدُّرْزية، وقد انحسرت الطّائفتان الأخيرتان انحسارا شديدا في معاقلهما. ونستنتج أنّ عجزهما – شبه التّام – عن التّأثير على غيرهما مردّه إلى شدّة انحرافهما العقدي، إذ تعتقد الأولى ألوهية علي بن أبي طالب، والثّانية ألوهية الحاكم، في حين كانت مسألة الإمامة وما يرتبط بها من أحقاد تاريخية مطيّة لتأثير بعض الإمامية على غيرهم، وإن كان ذلك على نطاقٍ ضيّقٍ.

كما وجدنا تعدّدا في المذاهب الفقهية، وكان المذهب الشّافعي الأكثر انتشارا، ووراء ذلك عاملان رئيسيان، الأوّل تاريخي متمثّل في الانتشار الواسع له قبل عصر المماليك والثّاني سياسي متمحور حول مواقف المماليك – بصفة عامّة – على مستوى الحياة المذهبية.

ولم يحصل خلال العصر المملوكي تغيّر في التّركيبة المذهبية، سواء في جانب العقيدة أو في جانب الفقه، ولم تؤثّر السياسة في ظهور مذاهب جديدة، ولا في تغيّر الانتشار السّائد وإنّما ساعدت على تركيسه، وعرف نشاط الاتّحادية تصاعدا مستمرّا خلال الفترة.

ونستنتج ممّا تقدّم في البحث أنّ الاختلاف العقدي كان محدّدا أساسيا لعلاقات أهل المذاهب، بين أهل السّنة والشّيعة من جهة، وبين أهل السّنة أنفسهم، أي الاختلاف بين أهل الحديث من ناحية والأشاعرة والماتُريدية من ناحية أخرى، كما نجد الاختلاف بين الإمامية والنُّصيرية والدُّرْزية. وتباين واقع هذه العلاقات بين فترة وأخرى، ففي بعض السّنوات بلغ التوتّر أوجّه بفعل المِحَن، وصار أمرا معايَنا، وفي سنوات أخرى استند بشكل أساسي إلى التّصانيف. ولم يرتق أثر الاختلاف الفقهي إلى أثر الاختلاف في العقيدة.

وننتهي فيما يخصّ المذاهب الفقهية أنّ التّقليد لِما عليه فقهاء كلّ مذهب خلال فترات سابقة سِمة بارزة في عصر المماليك البحرية، ومن مظاهر ذلك قيام الفقهاء قياما عظيما على تقيّ الدّين ابن تيمية وشمس الدّين ابن قيِّم الجَوْزية ومن وافقهما في مسألة الطّلاق رغم مكانتهما العلمية. وقد خالف ابن تيمية في هذه المسألة ما عليه فقهاء المذاهب الأربعة خلال الفترة المدروسة. وبناء على هذا نستنتج أنّ عدم الالتزام بالتّقليد كان منطلقا عند بعض العلماء فحسب لا سِمة عامّة للعصر.

كما نستنتج أنّ الكثرة المفرطة للشّروح على الكتب الفقهية المصنّفة خلال قرون ماضية، يُمكن عدّها في بعض الحالات تقليدا، وفي حالات أخرى جاءت الشّروح بفوائد غزيرة، وهذا بالنّسبة لمصنّفات كافّة المذاهب.

ويلاحظ الدّارس للمذاهب أنّ للتّمذهب العقدي ارتباط قويّ بالتّمذهب الفقهي لكنّه ليس بقطعي، بمعنى أنّ غالب علماء الأشاعرة شافعية أو مالكية، وغالب علماء الماتُريدية حنفية وغالب علماء أهل الحديث حنابلة، ونستنتج من هذا قوّة تأثير توارث المذاهب العقدية المتّبعة من قِبَل فقهاء المذاهب الفقهية الأربعة خلال فترات سالفة، ولم يكن الخروج على هذا الانتماء السّابق منعدما؛ إذ نجد بعض كبار الشّافعية- مثلا – خلال القرن الثّامن الهجري/ الرّابع عشر الميلادي على عقيدة أهل الحديث؛ كالذّهبي وأبي الحجّاج المِزّي وعلم الدّين البِرْزالي وابن كثير. ونلاحظ أنّ تجنّب العالِم لإتّباع المذهب العقدي الذي عليه عموم فقهاء مذهبه الفقهي مدعاة لشدّة نقده من قِبَل هؤلاء.

وساهمت الحياة المذهبية في تكثير الوظائف السّلطانية في دولة المماليك. إذ استُحدث تعدّد القضاة، وصار لكلّ مذهب قاضي قضاة في القاهرة، وفي دمشق و حلب كذلك، ولهؤلاء نوّاب يعينونهم، وهكذا فقد ساهم العامل المذهبي مساهمة جزئية في رسم إحدى الخصائص البارزة للدولة المملوكية، وهي كثرة الوظائف السّلطانية.

ونستنتج أنّ الموقف المملوكي العام من الحياة المذهبية – المؤيّد للأشاعرة عموما – نابع من جانبين رئيسيين، الأوّل مذهبهم كونهم شافعية أو حنفية، والثّاني تأثّرهم بنفوذ الشّافعية في مصر والشّام الموروث عن العصر الأيّوبي. ويمكن القول أنّ تأثّرهم بالعامل الثّاني أكثر من تأثّرهم بالأوّل.

وانخراط السّلاطين في الحياة المذهبية لم يكن له أثر متماثل؛ فألحق الجاشنكير المؤيّد للأشاعرة نكبات فردية وجماعية بأهل الحديث، ولمّا رجع محمّد بن قلاوون إلى الحُكم لم يحدث أكثر من رفع المِحنة على تقيّ الدّين ابن تيمية، فهذا يعكس ما قدّماه بشأن النّفوذ العام للأشاعرة الذين كان لهم تمكين قويّ من قِبَل الحكّام، متمثّلا في مظاهر عديدة كإقامة المدارس وإسناد الوظائف، وتمكين بعضهم من مخالفيهم بالسّجن والجلد والتّشهير وتصعيد الوعيد، كما هو حال الكتاب السّلطاني الوارد على دمشق عام 705هـ/1305م، الذي ألزمهم بالاعتراف بإتّباع المذهب الأشعري قسرا. فكان للحكّام دور قويّ في تكريس انتشار هذا الأخير. ونستنتج أنّ كثرة المدارس المقامة في مصر خلال العصر المملوكي مقارنة ببلاد الشّام نابعة من كون عاصمة الدّولة في الدّيار المصرية، و بها كبار أمراء الجيش، فضلا عن أرباب الوظائف السّلطانية.

وخلّفت الحياة المذهبية عدّة آثار على الحياة العلمية، منها تحديد طبيعة التّصانيف فالقدر الأكبر منها كان في العقيدة أو في الفقه المرتبط بالمذاهب. وكثُرت كتب الطّبقات بفعل الحرص على إظهار فضائل أعلام المذاهب. ومنها اتباع الطّلبة للمذاهب التّي كان عليها شيوخهم غالبا. كما أنّ معظم تلاميذ أي عالم كانوا من مذهبه سواء في العقيدة أو في الفقه، وما خرج عن ذلك فهو غالبا متعلّق بتعلّم الحديث أو التّفسير. كما نستنتج أنّ عدم ضياع كثير من الكتب المصنّفة خلال الفترة قد لعب فيه تلاميذ العلماء دورا أساسيا، من حيث جمعها أحيانا وتنظيمها أو نسخها أو إذاعتها أو غير ذلك. وأنّ غزارة التّصنيف قد ساهمت فيها الخلافات والرّدود مساهمة جلية، حيث كثُرت هذه الأخيرة إلى حدّ استعانة بعض المصنّفين بالحكّام لمنع مخالفيه من التأليف. ونلاحظ أنّ نتائج المِحن على العلماء لم تكن كلّها سلبية، فلعبت مِحن ابن تيمية في القاهرة والإسكندرية دورا كبيرا في زيادة عدد تلاميذه وتصاعد مكانته عند العامّة، وانتقال نشاطه من دمشق إلى الدّيار المصرية. كما نلاحظ أنّ كثرة المناظرات أمر غير غريب نظرا للاختلافات السّائدة، وأنّ كثرة المصنّفات من عوامل وقوع المِحن.

ويُعتبر تكريس الانشقاق المذهبي أبرز مظهر اجتماعي للحياة المذهبية، ورغم الخلاف في العقيدة لم تحدث خلال عصر المماليك مصادمات بين العامّة من أهل الحديث والأشاعرة

كما جرى خلال فترات سابقة، وذلك راجع إلى نفوذ الأشاعرة عند الحكّام و الانتشار الواسع للمذهب الأشعري عند الفقهاء. ونستنتج أنّ توارث المناصب أحيانا سيما في التدريس يندرج ضمن انعكاسات الحياة المذهبية على المجتمع ولا يخصّ سياسة عمّال المماليك فحسب. وأنّ كثرة أتباع مذهب معيّن في مدينة ما يعود إلى عاملين؛ الأوّل تاريخي يخصّ الحياة المذهبية فيها خلال فترات سابقة، والثّاني يخصّ موقعها بالنّسبة للأقاليم التّي يفِد منها كثير من الفقهاء والطلبة إلى مصر والشّام، كوقوع حلب في شمال بلاد الشّام، وهذه المدينة أكثر المدن التّي يتركّز فيها الحنفية، ووقوع الإسكندرية في غرب الدّيار المصرية، فهي أبرز حاضرة في مصر تنقل إليها المغاربة، ويكثر فيها المالكية مقارنة بغيرها. ونجد بلدة الصّالحية حنبلية المنشأ، لذا بقي غالب أهلها خلال الفترة المدروسة حنابلة.

ووقعت المِحن المذهبية في المدن الكبرى، وهو ما يعني أنّها مرتبطة ارتباطا مباشرا بالنّشاط العلمي الذي كان أكثر ضخامة في هذه الأخيرة مقارنة بغيرها. ونلاحظ أنّ تأييد العامّة للعلماء كان مستندا إلى مدى التأثر بنشاطهم أكثر من استناده إلى المذاهب الفقهية وهذا ما سُجِّل بشأن ابن تيمية في مواقف كثيرة في الشّام ومصر على حدّ سواء. وأشرنا إلى كون غالب العامّة لا يدرك أصول المذهب الاشعري، لذا تألّموا لاستدعاء ابن تيمية إلى القاهرة، والتفّ أهل هذه الأخيرة حوله طلبا للعلم بعد خروجه من الجُبّ و بعد رجوعه من الإسكندرية.

ولم يكن للخلافات المذهبية أثر فيما قام بين السّلاطين والأمراء من فتن ومؤامرات ونلاحظ أنّ السياسة في هذا الجانب كانت بعيدة عن المعطيات المذهبية، إذا استثنينا تأييد بعض الفقهاء للجاشنكير من أجل تولّي السّلطنة بعد خروج محمّد بن قلّاوون من القاهرة عام 708هـ/1308م. كما لم تقم حركات خارجة عن السّلاطين لأسباب مذهبية في مصر والشّام باستثناء ما تعلّق بالنُّصَيرية، وعلية نقول أنّ المخاطر المحيطة بالسّلاطين لم تكن متعلّقة بالنّشاط المذهبي، بل بمدى التحكّم في الأمراء.

ونستنتج من خلال تعدّد القضاة وإقراره من طرف السّلاطين الذين جاؤوا بعد الظّاهر بَيْبرس، أنّ المماليك كانوا أقلّ حرصا على نصرة الشّافعية مقارنة بالأيّوبيين، لكنّ وقوع المِحن المذهبية على جانب واحد وهو أهل الحديث، يُبيّن معالم الموقف المملوكي العام من

الحياة المذهبية. كما نستنتج أنّه من عوامل تمسّك النُّصيرية بجبالهم حرصهم على عدم الخضوع للدّولة المملوكية التّي يرون ملوكها كَفَرة.

واتّضح لنا من معطيات الفترة أنّ التّمذهب في الجانب العقدي كان له أثر أعمق من التّمذهب في الجانب الفقهي، وكانت كثرة التّصانيف في العقيدة من أبرز عوامل المِحن. فنلاحظ في دور العامل العقدي أنّ موقف علماء الأشاعرة والماتُريدية كان واحدا من أهل الحديث في المِحن لتوافق أصول مذهبيهما بشكل عام، كما نجد بعض الشّافعية كالبِرْزالي وابن كثير مؤيّدا في مصنّفاته لتقيّ الدّين ابن تيمية إزاء قيام الأشاعرة عليه.

ويُعتبر تأثّر الحياة المذهبية بالفترات السّابقة من أبرز ما يمكن ملاحظته بشأنها، وليس ذلك من حيث التّركيبة المذهبية فحسب، بل من جوانب أخرى كذلك؛ فنجد كثيرا من عناصر الاستمرارية لما كان سائدا خلال العصر الأيّوبي، كإشراف الشّافعية على خطابة الجامع الأموي، وتوارث التّدريس في كثير من الحالات، ونجد اهتماما خاصّا بكثير من المصنّفات سواء في العقيدة أو في الفقه بالنّسبة لكافّة المذاهب، بالتّدريس بها أو حفظها أو شرحها أو غير ذلك. كما نُسجّل وجود اعتقادات تعود أصولها إلى نشاط الشّيعة خلال فترات سابقة كتعظيم المشاهد. فنستنتج من ذلك أنّ رفض أهل السّنة للتشيّع لا يعني عدم التأثّر به بشكل غير مباشر، كما نستنتج مدى انحسار هذا الأخير في مصر والشّام خلال فترة الدّراسة.

وكان التأثّر والتّأثير سِمة بارزة في العلاقات المذهبية بين بلاد الشّام ومصر، وبين غيرهما من الأقاليم في جانب العقيدة، فمن عوامل التأثّر وفود كثير من الماتُريدية من أقاليم الشّرق، ومن أشكال التأثير رسائل ابن تيمية في العقيدة إلى بعض مدن العراق وغيرها كإجابات عن استفتاءات. كما لاحظنا أنّ تنقلات العلماء أفضت إلى ظهور أُسر علمية جديدة في مصر والشّام كان لها نشاط كثيف، وأنّ التواصل بين الأقاليم كان قويّا، وممّا يوضّح ذلك فتاوى علماء بغداد المؤيّدة لابن تيمية في مسألة « شدّ الرحال إلى زيارة القبور». ونستنتج من هذا أيضا أنّ المِحن المذهبية كان لها صدى واسعا في غير بلاد الشّام ومصر. وتجدر الإشارة إلى اختلاف علاقة هذه الأخيرة بحواضر العراق والجزيرة الفُراتية عن حواضر بلاد المغرب؛ فمدن العراق و الجزيرة يفِد منها العلماء، وفي الوقت نفسه يتنقّل إليها كثير من أهل العلم من مدن الشّام ومصر. أمّا حواضر بلاد المغرب فيأتي منها بعض أهل العلم دون

أن يتنقّل إليها المصريون والشّاميون. كما نستنتج من خلال تراجم كثير من الأعلام أنّ الحجّ كان له دور كبير في وفود الوافدين على مصر والشّام، وفي حالات عديدة استقرّوا فيهما بشكل نهائي. كما نلاحظ أنّ هذا مردّه إلى المكانة السياسية والعلمية والتّاريخية لبلاد الشّام ومصر.

ولمّا كانت بعض حواضر العراق معروفة برسوخ التشيّع فيها، فإنّها كانت مصدرا للتّأثير على كافّة الأقاليم ومنها المنطقة المدروسة.

وقد كانت للحياة المذهبية آثارا عديدة على التّدوين التّاريخي، من حيث نمط المصنّفات أو مضامينها، فكثُرت كتب الطّبقات التّي هي منسوبة من حيث تسميتها إلى المذاهب الفقهية غير أنّه في غالب الأحيان كان الجانب العقدي عاملا قويّا في تصنيفها، فلا نجد – مثلا – مصنّفا بعنوان «طبقات الأشاعرة» لكنّنا نجد «طبقات الشّافعية الكبرى»، وقد بيّنا أنّ غالب فقهاء الشّافعية خلال العصر المملوكي والفترات القريبة منه أشاعرة. كما لا نجد كتابا بعنوان « طبقات أهل الحديث »، لكنّنا نجد « الذّيل على طبقات الحنابلة »، وكنّا قد أوضحنا أنّ معظم فقهاء الحنابلة على عقيدة أهل الحديث.

وفاقت كتب الطّبقات في تأثّرها مصنّفات التّاريخ العام، ونجد في « طبقات الشّافعية الكبرى» لتاج الدّين السُّبْكي تفاسير بعيدة عن الصّحة للأحداث التّاريخية، واستدلالا بالأخبار الغريبة الملفّقة باسم « الكرامات » لإظهار فضائل بعض الأعلام، لكنّنا نجد مصنّفات شمس الدّين الذهبي على موضوعية كبيرة، ومن مظاهر ذلك الإنصاف في التّراجم لمن يخالفه في العقيدة.

وكانت للحياة المذهبية آثارا سلبية كثيرة في دولة المماليك، منها استغلال القضاء والنّفوذ عند الحكّام للانتقام من المُخالفين، ونجاح أهل الوحدة في إيجاد مؤيّدين نافذين. ونشير إلى أنّ الاختلاف في مسألة الصّفات بين أهل الحديث من جهة، والأشاعرة والماتُريدية من جهة ثانية، استمرّ أثره في نهاية عصر المماليك البحرية كما كان في بدايته وخلال العصر الأيّوبي. وتُعتبر موالاة الصّحابة والموقف من الإمامة من العناصر الرّئيسية المشتركة بين أهل السّنة.

وقد أعطى نشاط تقيّ الدّين ابن تيمية في التّدريس والإفتاء و التّصنيف والمناظرة وغيرها دفعا قويّا لأهل الحديث خلال القرن الثّامن الهجري/الرّابع عشر الميلادي، ويتّضح ذلك من خلال كثرة تلاميذه وكثافة نشاطهم وكثرة تصانيفه وتنوّعها وغير ذلك.

ويمكن النّظر إلى تعدّد القضاة من جانبين؛ الأوّل إيجابي كونه مسعى من الظّاهر بَيْبرس لضبطٍ أكثر للقضاء، والثّاني سلبي من حيث الخلافات التي قامت في بعض الأحكام بين القضاة.

الملاحق

الملحق الأوّل: مقتطفات عن المواقف المذهبية للأيّوبيين.

« ... وأمّا ما يمسّ العقيدة، فإنّ السّلطان صلاح الدّين قد تبنّى بشكل كامل أفكار الشّيخ أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري...» «... فلما ملك ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدّين عبد الملك بن عيسى بن دِرباس الماراني على هذا المذهب ... فقد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السّلطان ... نور الدّين محمود بن زنكي، وعقد صلاح الدّين وأولاده الخناصر وشدّوا البنان على مذهب الأشعري، وحملوا في أيّام دولتهم كافّة النّاس على التزامه ...» «...وكما بينا سابقا فإنّ السلالة الفاطمية سقطت في عام1171م، وبعد مرور ثلاث سنوات فقط أي بعد موت نور الدّين، اعترف الخليفة العبّاسي المستهدي بسلطة صلاح الدّين في مصر، ومنحه لقب سلطان ... ... وكانت سلطة خلفاء صلاح الدّين في مصر معتمدة من العبّاسيين...»

« ... وقد حاكى في ذلك ... نور الدّين محمود بن زنكي ... هكذا يكتب المقريزي عن صلاح الدّين الذي أقام في دمشق وحلب عددا كبيرا من المدارس للمذهبين الشّافعي والحنفي...» « ... ثمّ اقتدى بالسّلطان صلاح الدّين في بناء المدارس بالقاهرة ومصر وغيرهما من أعمال مصر والبلاد الشامية ... أولاده وأمراؤه، ثمّ حذا حذوه من مَلَك مصر بعدهم من ملوك الترك وأمراؤهم وأتباعهم إلى يومنا هذا...»

الملحق الثاني: سلاطين المماليك البحرية.

«... ومَلك ... السّلطان الملك المعزّ عزّ الدّين أيبك الجاشنكير التركماني الصّالحي أحد المماليك الأتراك البحرية، وكان قد انتقل إلى الملك الصّالح من أولاد ابن التركماني فعُرف بالتركماني، رقاه ... حتّى صار من جملة الأمراء ورتّبه جاشنكيرا ... فوقع الاتّفاق على إقامة أيبك في السّلطنة ... في يوم السّبت آخر شهر ربيع الآخر سنة ثمان وأربعين وستمائة ولقبوه بالملك المعزّ ... ».

« ... و قام من بعده ابنه السّلطان الملك المنصور نور الدّين علي بن المعز أيبك ... فدبّر أمره نائب أبيه الأمير سيف الدّين قُطز ثمّ خلفه في ... ذي القعدة سنة سبع وخمسين وستمائة ... ... و قام من بعده السّلطان الملك المظفّر سيف الدّين قُطز ... و سار فأوقع بجمع هولاكو على عين جالوت، وهزمهم في ... رمضان سنة ثمان وخمسين ... ... ودخل المظفّر قُطز إلى دمشق، وعاد منها يريد مصر، فقتله الأمير ركن الدّين بَيبرس ..... في يوم السّبت نصف ذي القعدة منها...».

« ... وقام من بعده السّلطان الملك الظّاهر ركن الدّين أبو الفتح بَيْبرس ... الصّالحي ... وجلس على تخت السّلطنة بقلعة الجبل في سابع عشر ذي القعدة سنة ثمان وخمسين، فلم يزل حتّى مات بدمشق في ... المحرّم سنة ست وسبعين وستّمائة ... و قام من بعده ابنه السّلطان الملك السّعيد ناصر الدّين أبو المعالي محمّد ... ... إلى أن خلعه الأمراء في سابع ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين ... ... فأُقيم بعده أخوه السّلطان الملك العادل بدر الدّين سُلامش بن الظّاهر بَيْبرس وعمره سبع سنين وأشهرا، وقام بتدبيره الأمير قلّاوون ... ثمّ خلفه بعد مائة يوم ... و قام من بعده السّلطان الملك المنصور سيف الدّين قلّاوون ... الصّالحي ... ثمّ خرج لغزو الفِرنج بعكا وهو مريض فمات خارج القاهرة ليلة السّبت سادس ذي القعدة سنة تسع وثمانين وستمائة .... »

« ... و قام من بعده ابنه السّلطان الملك الأشرف صلاح الدّين خليل ... ... وسار لفتح عكا ... و قاتل من بها من الفِرنج أربعة وأربعين يوما حتّى فتحها عنوة في يوم الجمعة سابع عشر جمادى الأولى ... » « ... و أُقيم بعده أخوه السّلطان الملك النّاصر محمّد بن

قلاوون وعمره سبع سنين، وقام الأمير زين الدّين كتبغا بتدبيره ثمّ خلفه بعد سنة ... ... و قام من بعده السّلطان الملك العادل زين الدّين كتبغا المنصوري ... و جلس على التخت بقلعة الجبل يوم الأربعاء حادي عشر المحرّم سنة أربع وتسعين ... ... فقام عليه نائبه الأمير حسام الدّين لاجين ... سنة ست وتسعين ... ... وقام في السّلطنة ... الملك المنصور حسام الدّين لاجين المنصوري ... ... حتّى قُتل في ... ربيع الآخر سنة ثمان وتسعين وستّمائة... ودبّر الأمراء بعده أمور الدّولة حتّى قدِم من الكرك السّلطان الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون وأُعيد إلى السّلطنة في يوم الاثنين سادس جمادى الأولى، وقام بتدبير الأمور الأميران سلار نائب السّلطنة وبَيبرس الجاشنكير ... حتّى صار كأنّه يريد الحجّ، فمضى إلى الكرك وانخلع من السّلطنة ».

« ... فقام من بعده السّلطان الملك المظفّر ركن الدّين بَيبرس الجاشنكير، في ... ذي الحجّة سنة ثمان وسبعمائة، حتّى فرّ من قلعة الجبل في ... رمضان سنة تسع و سبعمائة ... ثمّ قدِم من الشّام في العساكر ... الملك النّاصر محمّد بن قلّاوون وأُعيد إلى السّلطنة مرّة ثالثة في ... شوال ... فاستبدّ بالأمر حتّى مات ... سنة إحدى وأربعين وسبعمائة ... وأُقيم بعده ابنه الملك المنصور سيف الدّين أبو بكر...وقام الأمير قوصون بتدبير الدّولة، ثمّ خلعه بعد تسعة وخمسين يوما ... وأقام بعده أخاه ... الملك الأشرف علاء الدّين كجك بن النّاصر محمّد ... ولم يكمل له من العمر ثمان سنين، فتنكّرت قلوب الأمراء على قوصون وحاربوه ... ... وخلعوا الأشرف ... وقام الأمير أيدغمش بأمر الدّولة، وبعث يستدعي من بلاد الكرك السّلطان ... النّاصر شهاب الدّين أحمد بن النّاصر محمّد ... ... واحتجب عن الأمراء ... ... ثمّ خرج إلى الكرك في ... ذي القعدة ... فخلعه الأمراء في ...المحرّم سنة ثلاث وأربعين ... وأقاموا بعده السّلطان الملك الصالح عماد الدّين إسماعيل ... ... حتّى ... رابع عشر ربيع الآخر سنة ست وأربعين وسبعمائة ... وقام بعده أخوه الملك الكامل سيف الدّين شعبان ... ... فأوحش ما بينه وبين الأمراء حتّى ركبوا عليه ... وخلعوه ... في ... جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وسبعمائة ... فأُقيم بعده أخوه السّلطان الملك المظفّر زين الدّين حاجي ... فساءت سيرته وانهمك في اللّعب ... ... وذبح في ... رمضان سنة ثمان وأربعين وسبعمائة...»

« ... وأقيم من بعده أخوه ... الملك النّاصر بدر الدّين أبو المعالي حسن بن محمّد ... ... والقائم بالأمر الأمير شيخو العمري. فلمّا أخذ في الاستبداد بالتصرّف خلع ... في ... جمادى الآخرة سنة اثنتين و خمسين ... ... وأُقيم من بعده وأخوه ... الملك الصّالح صلاح الدّين صالح ... فكثُر لهوه ... فثار عليه الأميران شيخو وطاز وقبضا عليه ... ... وأعيد السّلطان ...الناصر حسن ... حتى ... سنة اثنتين وستين ... ... وأُقيم من بعده ابن أخيه ... الملك المنصور صلاح الدين محمّد بن المظفّر حاجي ... ... وقام بالأمر الأمير يلبغا، ثمّ خلعه ... في ... شعبان سنة أربع وستّين وسبعمائة ... وأقام بعده ... الملك الأشرف ... شعبان بن حسين، فأقام تحت حجر يلبغا حتّى ...ربيع الآخر سنة ثمان وستين وسبعمائة، فأخذ يستبدّ بملكه... إلى أن قُتل في ... ذي القعدة سنة ثمان وسبعين وسبعمائة ... ... فقام بالأمر ابنه...الملك المنصور علاء الدّين علي ... وعمره سبع سنين ... ... حتّى مات في ... صفر سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة... ... ... فأُقيم بعده أخوه السّلطان الملك الصالح زين الدّين حاجي ... ... وبه انقضت دولة المماليك البحرية.»

الملحق الثالث: مقتطفات عن الأوضاع السياسية في دولة المماليك البحرية.

« ... وهو ما يعني أنّ المفاهيم السياسية لدولة سلاطين المماليك كانت نتاجا لظروف قيام الدّولة، وحقيقة أنّ هؤلاء الحكّام لا ينتمون إلى أسرة حاكمة بل أنهم ليسوا أحرارا وإنّما مسّهم الرّق. ويمكن بلورة هذه المفاهيم السياسية في أنّ أمراء المماليك اعتقدوا أنّ عرش البلاد حقّ لهم جميعا يفوز به أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين، وهو الأمر الذي تأكّد منذ بداية الدولة ... ... أو في اغتيال بَيبرس لقُطز... ... ... وهكذا تقرّر منذ البداية مبدأ « الحكم لمن غلب »...».

« ... وكان مماليك السّلطان يعسكرون بالقاهرة، حيث تكون القوة الرّئيسية في الجيش المملوكي. وكانت أعداد المماليك السلطانية تتكاثر حين يضمّ إليهم السّلطان مماليك أسلافه من السّلاطين أو من يغضب عليهم من كبار الأمراء. ولكنّ العلاقة بين السّلطان والمماليك الذين اشتراهم وأشرف على تربيتهم عادة ما تكون أقوى من العلاقة بينه وبين غيرهم من المماليك. وكان السّلاطين يولون عناية كبيرة لتربية مماليكهم وتدريبهم ... كما كان السّلطان يختار لهم أعلى الوظائف قدرا...».

« ... وكان الأمراء الكبار ووُلّاة الأقاليم يمتلكون جيوشا صغيرة من المماليك تتراوح أعدادها ما بين ثلاثمائة إلى ستّمائة مملوك ... وكانت جيوش الأمراء تشكّل الجزء الثّاني من الجيش المملوكي العام ... أمّا القسم الثّالث من الجيش فكان يتألّف من أجناد الحلقة، وهم المقاتلون الأحرار من ... أبناء المماليك ... والتّركمان...».

« ... وكان طبيعيا أن يحتلّ هؤلاء المماليك المجلوبون عبيدا في طفولتهم أعلى وظائف الدّولة، وهو الأمر الذي أدّى إلى تكريس عزلتهم عن المجتمع الذي حكموه، فقد أحسّ المماليك أنّهم غرباء عن البلاد ولم يحاولوا الاندماج فيها وفي حياة المصريين عموما بل إنّ منهم من لم يتعلّم اللغة العربية على الإطلاق...».

الملحق الرّابع: رقعة دولة المماليك البحرية.

الملحق الخامس: أمصار بلاد المسلمين.

الملحق السادس: ساحل مصر وبلاد الشام.

الملحق السابع: بلاد الشام.

الملحق الثامن: الديار المصرية.

الملحق التاسع: أذربيجان.

الملحق العاشر: مقتطفات من مناظرة الواسِطية.

قال تقيّ الدّين ابن تيمية :

« ... أمّا بعد: فقد سُئلت غير مرّة أن أكتب ما حضرني ذكره ممّا جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السّلطان، من الدّيار المصرية إلى نائبه أمير البلاد ... فأمر الأمير بجمع القُضاة الأربعة ... وغيرهم من نوابهم والمفتين والمشايخ، ممّن له حرمة وبه اعتداد... وذلك يوم الاثنين ثامن رَجب المبارك عام خمس وسبعمائة.»

« فقال لي : هذا المجلس عُقد لك فقد ورد مرسوم السّلطان بأنّ أسألك عن اعتقادك وعمّا كتبت به إلى الدّيار المصرية من الكتب تدعو بها النّاس إلى الاعتقاد ... فقلت: أمّا الاعتقاد فلا يُؤخذ عنّي ولا عمن هو أكبر منّي، بل يؤخذ عن الله ورسوله ... ... وأمّا الكتب فما كتبت إلى أحد كتابا ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكنّي كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الدّيار المصرية وغيرهم، وكان قد بلغني أنّه زُوّر عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدّين الجاشنكير... يتضمّن ذِكر عقيدة محرّفة، ولم أعلم بحقيقته لكن علمت أنّه مكذوب ... ...فقال : نريد أن تكتب لنا عقيدتك. فقلت: اكتبوا. فأمر الشّيخ كمال الدّين أن يكتب فكتب له جمل الاعتقاد في أبواب الصفات... ومسائل الإيمان... والإمامة...»

«... ثمّ قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن قوما يكذبون عليّ، كما قد كذبوا علي غير مرّة وإن أمليت الاعتقاد من حفظي، ربّما يقولون : كتم بعضه أو داهن وداري، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشّام. وقلت قبل حضورها كلاما قد بعُد عهدي به ... لكنّي أذكر أنّي قلت: أنا أعلم أنّ أقواما كذبوا عليّ وقالوا للسلطان أشياء ...»[1]

« ... فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الرّيبة، وأعطاها لكتابه الشّيخ كمال الدين فقرأها على الحاضرين حرفا حرفا و الجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورد منهم ما شاء ويعارض فيما شاء، والأمير- أيضا- : يسأل عن مواضع فيها. وقد علم النّاس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى ما قد علم النّاس بعضه، وبعضه بسبب

---

[1]- تقيّ الدّين ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج3، ص ص106-117.

الاعتقاد وبعضه بغير ذلك ... » « ... فكان ممّا اعترض عليّ بعضهم، لمّا ذُكر في أوّلها ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف ... ولا تمثيل. فقال: ما المُراد بالتّحريف...؟» « ... ولمّا رأى هذا الحاكم العادل مُمالأتهم ... ورأى قلّة العارف النّاصر، وخافهم قال : أنت صنّفت اعتقاد الإمام أحمد، فتقول : هذا اعتقاد أحمد يعني والرّجل يصنّف على مذهبه فلا يُعترض عليه، فإنّ هذا مذهب متبوع، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم.

فقلت: ... ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنّما هو مُبلغ العلم الذي جاء به النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجيء به الرّسول لم نقبله وهذه عقيدة محمّد صلّى الله عليه وسلم.

وقلت مرّات: قد أمهلت كلّ من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة – التّي أثنى عليها النّبي صلى الله عليه وسلّم حيث قال: «خير القرون القرن الذي بُعثت فيه، ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم»- يُخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك.»

« ... وكان مجموع ما اعترض به المنازعون ... بعد انقضاء قراءة جمعيها والبحث فيها عن أربعة أسئلة : الأوّل : قولنا: ... أنّ الإيمان والدّين قول وعمل، يزيد وينقص، قول القلب واللّسان، وعمل القلب واللّسان والجوارح ... ... وأمّا الأسئلة الثّلاثة – وهي التّي كانت عُمدتهم – فأوردوها على قولنا، وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله في كتابه ... من أنّه سبحانه فوق سمواته على عرشه...».

« ... وأمّا السّؤال الثاني : فأجبتهم أوّلا بأنّ كلّ لفظ قلته فهو مأثور عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، مثل لفظ: فوق السّموات، ولفظ: على العرش، وفوق العرش، وقلت : اكتبوا الجواب، فأخذ الكاتب في كتابته، ثمّ قال بعض الجماعة: قد طال المجلس اليوم، فيُؤخّر هذا إلى مجلس آخر، وتكتبون أنتم الجواب، وتُحضرونه في ذلك المجلس.فأشار بعض الموافقين بأن يتمم الكلام بكتابة الجواب... وكان الخصوم لهم غرض في تأخير كتابة الجواب ليستعدّوا لأنفسهم ويُطالعوا ويُحضروا من غاب من أصحابهم، ويتأمّلوا العقيدة فيما بينهم ... فحصل الاتّفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة وقمنا على ذلك ... ».

« ... فلمّا كان المجلس الثّاني يوم الجمعة في اثنـي عشر رجب، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممّن لم يكن حاضرا ذلك المجلس، وأحضروا معهم زيادة صفيّ الدّين الهندي وقالوا: هذا أفضل الجماعة... وبحثوا فيما بينهم واتّفقوا وتواطؤوا، وحضروا بقوّة واستعداد غير ما كانوا عليه، لأن المجلس الأوّل أتاهم بغتة، وإن كان – أيضا – بغتة للمخاطب الذي هو المسؤول والمجيب والمناظر. »

الملحق الحادي عشر: مقتطفات من مناظرة الرِّفاعية.

قال تقيّ الدّين ابن تيمية:

« ... أمّا بعد : فقد كتبت ما حضرني في المشهد الكبير بقصر الإمارة والميدان بحضرة الخلق من الأمراء والكتاب والعلماء والفقراء والعامة وغيرهم في أمر البطائحية يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة خمس لتشوف الهمم إلى معرفة ذلك، وحرص النّاس على الإطلاع عليه، فإنّ من كان غائبا عن ذلك قد يسمع بعض أطراف الواقعة، ومن شهدها فقد رأى وسمع ما رأى وسمع...».

« ... وقد تقدّمت لي معهم وقائع متعدّدة بيّنت فيها لمن خاطبته منهم ... بعض ما هم فيه من حق وباطل وأحوالهم التي يسمونها الإشارات، وتاب منهم جماعة ... وبيّنت صورة ما يُظهرونه من المخاريق مثل ملابسة النار والحيات، وإظهار الدم ... وأنّ عامّة ذلك عن حيل معروفة وأسباب مصنوعة، وأراد غير مرّة قوم منهم إظهار ذلك، فلمّا رأوا معارضتي لهم رجعوا ودخلوا إلى أسترهم فأجبتهم إلى ذلك بشرط التوبة ... ».

« ... فلمّا نهيتهم عن ذلك أظهروا الموافقة ... ومضت على ذلك مدة والنّاس يذكرون عنهم الإصرار... ويطلبون الإيقاع بهم، وأنا أسلك مسلك الرفق والأناة ... ... فلمّا قُضيت صلاة الجمعة أرسلت إلى شيخهم لنخاطبه بأمر الله ورسوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم... فخرجوا من المسجد الجامع في جموعهم إلى قصر الإمارة ... ثمّ رجعوا إلى مسجد الشاغور - على ما ذُكر لي – وهم من الصياح والاضطراب على أمر من أعجب العجاب، فأرسلت إليهم مرّة ثانية لإقامة الحجّة ... وطلبا للبيان و التّبصرة و رجاء المنفعة والتّذكرة، فعمدوا إلى القصر مرّة ثانية. وذُكر لي أنّهم قدموا من النّاحية الغربية مُظهرين الضجيج ... واضطراب الرؤوس والأعضاء.»[1]

« ... فلمّا رأى الأمير ذلك هاله ذكر المنظر، وسأل عنهم فقيل له : هم مشتكون. فقال: ليدخل شيخهم وأظهر من الشكوى عليّ ... كلاما كثيرا ... ... فأرسلت إليهم من عرّفهم بصورة الحال، وأنّي إذا حضرت كان عليكم من الوبال ...».

---

[1] - تقيّ الدّين ابن تيمية، مناظرة الرّفاعية، ص 11، 17، 18، 32، 38.

« ... قلت للأمير : أنا ما امتحنت هؤلاء، لكن هم يزعمون أنّ لهم أحوالا يدخلون بها النّار ... ويقولون: هذه الأحوال التّي يعجز عنها أهل الشّرع ليس لهم أن يعترضوا علينا، بل يسلّم إلينا ما نحن عليه سواء وافق الشرع أو خالفه، وأنا استخرت الله سبحانه أنّهم إن دخلوا النار أدخل أنا وهم ... وذلك بعد أن نغسل جسومنا بالخل والماء الحار. فقال الأمير: ولمَ ذاك؟ قلت: لأنّهم يطلون جسومهم بأدوية يصنعونها من دهن الضفادع وباطن قشر النارنج وحجر الطل وغير ذلك من الحيل المعروفة لهم، وأنا لا أطلي جلدي بشيء، فإذا اغتسلت أنا وهم بالماء الحار بطلت الحيلة وظهر الحق ...».

« ... فجعل الأمير يخاطب من حضر من الأمراء ... بذلك ... وكأنّهم قد أوهموه أنّ هؤلاء لهم حال لا يقدر أحد على ردّه ... ... وحضر شيوخهم الأكابر، فجعلوا يطلبون من الأمير الإصلاح وإطفاء هذه القضية ... ... فقال الأمير : إنّما يكون الصّلح بعد ظهور الحقّ ... ... وأمر ببساط يُبسط في الميدان، وقد قدم البطائحية وهم جماعة كثيرون، وقد أظهروا أحوالهم ... من الإزباد... وحركة الرّؤوس والأعضاء... والحبو والتقلّب ونحو ذلك ... ... فلمّا جلسنا وقد حضر خلق عظيم من الأمراء والكتّاب والعلماء والفقراء والعامّة وغيرهم ... ... وتكلّم شيخ منهم يُقال له حاتم بكلام مضمونه طلب الصّلح ... وأنّا مجيبون إلى ما طلب من ترك هذه الأغلال وغيرها ... ... فأخذ شيخهم المشتكي ينتصر للبسهم الأطواق...».

«... فقال هذا الشيخ منهم يخاطب الأمير: نحن نريد أن تجمع لنا القضاة الأربعة ونحن قوم شافعية. فقلت له: هذا غير مستحب ولا مشروع عند أحد من علماء المسلمين ... ... وهذا الشيخ كمال الدّين بن الزملكاني مفتي الشّافعية ودعوته...»

« ... فلمّا ظهر للحاضرين عجزهم ... سألني الأمير عمّا تطلب منهم ؟ فقلت : متابعة الكتاب والسنة ... ... فقالوا: نحن ملتزمون الكتاب والسّنة، أتنكر علينا غير الأطواق؟ نحن نخلعها. فقلت: الأطواق وغير الأطواق ليس المقصود شيئا معينا ... فقال الأمير: فأي شيء الذي يلزمهم من الكتاب والسّنة ؟ فقلت : حُكم الكتاب والسنة كثير لا يُمكن ذِكره في هذا المجلس، لكن المقصود أن يلتزموا هذا التزاما عاما ...».

« ... فلمّا ظهر قبح البدع في الإسلام ... أخذ شيخهم عبد الله يقول : يا مولانا لا تتعرّض لهذا الجناب العزيز – يعني أتباع أحمد الرفاعي – فقلت منكرا: ... فقال: يا مولانا يحرقك الفقراء بقلوبهم. فقلت : مثل ما أحرقني الرّافضة لمّا قصدت الصعود إليهم وصار جميع الناس يخوفونني منهم، ومن شرهم، ويقول أصحابهم: إن لهم سرا مع الله. فنصر الله وأعان عليهم. وكان الأمراء الحاضرون قد عرفوا بركة ما يسره الله في أمر غزو الرّافضة بالجبل.»

الملحق الثاني عشر: قضاة الحنفية في مصر خلال عصر المماليك البحرية.

« أوّل من ولي منهم زمن الظّاهر بَيْبرس في سنة ثلاث وستّين وستّمائة صدر الدّين سليمان بن أبي العز. وولي بعده معز الدّين النّعمان بن الحسن، إلى أن مات في شعبان سنة اثنتين وتسعين. وولي شمس الدّين محمّد السروجي ثمّ عُزل أيام المنصور لاجين، وولي حسام الدّين بن أحمد الرازي، عزل سنة ثمان وتسعين، وأعيد السروجي، ثمّ عُزل في ربيع الأخر سنة عشر وسبعمائة. وولي شمس الدّين محمّد بن عثمان الحريري إلى أن مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين. وولي برهان الدّين إبراهيم بن عبد الحق، وقال بعض الشعراء في ذلك:

طوبى لمصر فقد حلّ السرور بها   من بعد ما رميت دهرا بأحزان.

كنانة الله قد قام الدليل على   تفضيلها من نبي حق ببرهان.

ثمّ عُزل في جمادى الآخرة سنة ثمان و ثلاثين. وولي حسام الدّين الحسن بن محمّد الغوري ثمّ عُزل في سنة اثنتين وأربعين. وولي زين الدين عمر البسطامي، ثمّ عزل في جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين. وولي علاء الدّين التركماني إلى أن مات في المحرّم سنة خمسين. وولي ولده جمال الدّين عبد الله إلى أن مات في شعبان سنة تسع وستين. وولي سراج الدّين عمر بن إسحاق الهندي إلى أن مات في رجب سنة ثلاث وسبعين.

وولي صدر الدّين محمّد بن جمال الدّين التركماني، إلى أن مات في ذي القعدة سنة ست وسبعين.

وولي نجم الدّين أحمد بن العماد إسماعيل بن الكشك، طلب من دمشق في المحرّم سنة سبع وسبعين ثمّ عُزل. وولي صدر الدّين علي بن أبي العز الأذرعي ثمّ استعفى فأعفي، وولي شرف الدّين أحمد بن منصور الدّمشقي ثمّ عزل نفسه في سنة ثمان وسبعين، وولي جلال الدّين جار الله إلى أن مات سنة اثنتين وثمانين، وولي صدر الدّين بن محمّد بن علي بن منصور إلى أن مات في ربيع الأوّل سنة ست وثمانين.»[1]

---

[1] - جلال الدّين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج2، ص184- 185.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

- ابن أيبك الداوداري، **كنز الدّرر وجامع الغُرر**، (تحقيق: هانس روبرت)، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة – مصر، 1379هـ - 1960م.
- أبو إسحاق الشّيْرازي، **طبقات الفقهاء**، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط1، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان، 1391هـ – 1970م.
- أبو بكر ابن قاضي شُهبة، **طبقات الشّافعية**، (تحقيق: عبد العليم خان)، ط1، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1407هـ – 1986م.
- أبو الحسن ابن جُبير، **رحلة ابن جُبير**، دار صادر، بيروت – لبنان، ب ت.
- أبو الحسين بن أبي يعلى الفرّاء، **طبقات الحنابلة**، (تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، مكتبة الملك فهد، الرّياض – السّعودية، 1419هـ – 1999م.
- أبو القاسم ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (تحقيق: محب الدّين عمر)، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1415هـ – 1995م.
- أحمد ابن قنفذ القسنطيني، **الوفيات**، (تحقيق: عادل نويهض)، ط4، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، 1403هـ – 1983م.
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السّلام**، (تحقيق: بشّار عواد)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1422هـ – 2001م.
- أحمد بن علي القلقشندي، **صُبح الأعشى في صناعة الإنشا**، (تحقيق: يوسف علي)، ط1، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1408هـ – 1987م.
- برهان الدّين ابن فرحون، **الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب**، (تحقيق: مأمون بن محيي الدّين)، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1996م.
- برهان الدّين ابن مُفلح، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، (تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، ط1، مكتبة الرشد، الرّياض – السعودية، 1410هـ – 1990م.
- تاج الدّين السُّبْكي، **طبقات الشّافعية الكبرى**، (تحقيق: محمود الطناجي ومحمّد الحلو)، ط1، دار إحياء الكتب العربية، د م، د ت.
- تاج الدّين السُّبْكي، **مُعيد النِّعم ومُبيد النِّقم**، (تحقيق: محمّد النجار وآخرون)، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر، 1413هـ – 1993م.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بُغية المُرتاد**، (تحقيق: موسى بن سليمان)، ط3، مكتبة العلوم والحكم، المدينة – السعودية، 1422هـ – 2000م.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، (تحقيق: يحيى الهنيدي)، مجمع الملك فهد، المدينة – السعودية، ب ت.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **التِّسعينية**، (تحقيق: محمّد إبراهيم)، ط1، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرّياض – السعودية، 1420هـ – 1999م.

- تقيّ الدّين ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنّقل**، (تحقيق: محمّد رشاد)، ط2، هجر للطباعة والنّشر، دم، 1411هـ – 1991م.

- تقيّ الدّين ابن تيمية، **الصّفدية**، (تحقيق: محمّد رشاد)، ط2 ، دار المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض – السعودية، 1406هـ - 1985م.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، (تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز)، ط3، دار الوفاء، المنصورة – مصر، ب ت.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **مناظرة الرِّفاعية**، (تحقيق: عبد الرّحمان دميشقة)، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، 1409هـ – 1989م.
- تقيّ الدّين ابن تيمية، **منهاج السّنّة النّبوية**، (تحقيق: محمّد رشاد)، ط1، دم، 1406هـ – 1986م.
- تقيّ الدّين المقريزي، **الخِطط المقريزية**، (تحقيق: محمّد زينهم ومديحة الشرقاوي)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، 1420هـ – 1998م.
- جلال الدّين السُّيوطي، **حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، (تحقيق: محمّد إبراهيم)، ط2، دار إحياء الكتب العربية، دم، 1383هـ – 1968م.
- جمال الدّين ابن تغري بردي، **النّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (تحقيق: محمّد شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ - 1992م.
- جمال الدّين ابن واصل، **مفرّج الكروب في أخبار بني أيّوب**، (تحقيق: جمال الدّين الشيال)، دار المنار، القاهرة – مصر، 1373هـ – 1953م.
- جمال الدّين القِفْطي، **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة**، (تحقيق: محمّد إبراهيم)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 1406هـ – 1986م.
- خليفة بن خياط، **الطّبقات**، (تحقيق: أكرم ضياء)، ط1، دار طيبة، الرّياض – السعودية، 1402هـ – 1982م.
- زين الدّين ابن الوردي، **تتمّة المختصر في أخبار البشر**، ط1، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1389هـ – 1968م.
- شمس الدّين ابن خِلّكان، **وفيات الأعيان**، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط2، مؤسسة ناصر للثّقافة، بيروت- لبنان، 1401هـ – 1980م.
- شمس الدّين ابن قيِّم الجَوْزية، **اجتماع الجيوش الإسلامية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1404هـ – 1984م.
- شمس الدّين ابن قيِّم الجَوْزية، **حادي الأرواح**، (تحقيق: عاطف بن صابر ومحمّد شحاتة)، ط1، دار المنار، القاهرة – مصر،1419هـ – 1998م.
- شمس الدّين ابن قيِّم الجَوْزية، **متن القصيدة النّونية**، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، 1427هـ - 2005م.
- شمس الدّين الذّهبي، **تاريخ الإسلام**، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1419هـ – 1998م.
- شمس الدّين الذّهبي، **تذكرة الحُفّاظ**، (تحقيق: زكريا عميرات)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419هـ – 1998م.

- شمس الدّين الذّهبي، **ذيول العِبر في خبر من غبر**، (تحقيق: محمّد السعيد بن بسيوني)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1405هـ – 1985م.
- شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، (تحقيق: بشّار عواد وهلال السرحان)، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1404هـ – 1984م.
- شمس الدّين الذّهبي، **مُعجم محدّثي الذّهبي**، (تحقيق: عبد الرّحمان السويفي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1993م.
- شمس الدّين الذّهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، (تحقيق: علي معوض وآخرون)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1416هـ – 1995م.
- شمس الدّين السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ**، (تحقيق: فرانز روزنثال)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب ت.
- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغُمر بأنباء العُمر**، (تحقيق: محمّد خان)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1402هـ – 1986م.
- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، (تحقيق: سالم الكرنكوي)، ط1، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1414هـ – 1993م.
- شهاب الدّين ابن حجر العسقلاني، **رفع الإصر عن قضاة مصر**، (تحقيق: علي محمّد عمر)، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1417هـ – 1997م.
- شهاب الدّين ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط)، ط1، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، 1406هـ – 1986م.
- شهاب الدّين أبو شامة المقدسي، **الذّيل على الرّوضتين**، (تحقيق: العطار الحسيني)، ط2، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1974م.
- شهاب الدّين النّويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، (تحقيق: فهيم شلتوت)، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، 1419هـ – 1998م.
- شهاب الدّين ياقوت الحَموي، **مُعجم البلدان**، ط1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1397هـ – 1977م.
- صلاح الدّين الصّفدي، **الوافي بالوفيات**، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، ط1، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، 1420هـ – 2000م.
- عبد الرّحمان ابن الجَوْزي، **المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، (تحقيق: محمّد عبد القادر وآخرون)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1412هـ – 1991م.
- عبد الرّحمان ابن خلدون، **المقدّمة**، (تحقيق: خليل شحادة وسهيل زكار)، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2001م.
- عبد الرّحمان ابن رجب الحنبلي، **الذيل على طبقات الحنابلة**، (تحقيق: عبد الرّحمان العثيمين)، ط1، مكتبة العبيكان، الرّياض – السعودية، 1425هـ – 2005م.
- عبد الرّحيم الإسنوي، **طبقات الشّافعية**، (تحقيق: كمال يوسف)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1407هـ – 1987م.
- عبد العظيم المُنذري، **التّكملة لوفيات النّقلة**، (تحقيق: بشّار عواد)، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1408هـ – 1987م.

- عبد القادر القُرَشي، **الجواهر المُضية في طبقات الحنفية**، (تحقيق: عبد الفتاح الحلو)، ط2، هجر للطباعة، ب م، 1413هـ – 1993م.
- عبد القادر النُّعيمي، **الدّارس في تاريخ المدارس**، (تحقيق: إبراهيم شمس الدّين)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1410هـ – 1990م.
- عبد القاهر البغدادي، **الفرق بين الفِرَق**، (تحقيق: محمّد عثمان)، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة – مصر، ب ت.
- عبد الكريم السّمعاني، **الأنساب**، (تحقيق:عبد الله البارودي)، ط1، دار الجنان، بيروت – لبنان، 1408هـ – 1988م.
- عزّ الدّين ابن شدّاد، **الأعلاق الخطيرة في ذِكر أمراء الشّام والجزيرة**، (تحقيق: يحيى زكي عبادة)، ط1، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق – سوريا، 1412هـ - 1991م.
- عماد الدّين ابن كثير، **البداية والنهاية**، (تحقيق: محمّد تامر وآخرون)، ط1، دار البيان العربي، القاهرة – مصر، 1428هـ – 2006م.
- عماد الدّين ابن كثير، **طبقات الشّافعية**، (تحقيق: عبد الحفيظ منصور)، ط1، دار المدار الإسلامي، بنغازي – ليبيا، 1426هـ – 2004م.
- علم الدّين البِرْزالي، **الوفيات**، (تحقيق: عبد الله الكندري)، ط1، دار غراس للطّباعة والنّشر، الكويت، 1427هـ – 2005م.
- عمر بن علي البزار، **الأعلام العليّة في مناقب ابن تيمية**، (تحقيق: زهير الشاويش)، ط3 ، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1400هـ – 1979م.
- قطب الدّين اليونيني، **ذيل مرآة الزّمان**، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد – الهند، 1380هـ – 1960م.
- لسان الدّين ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، (تحقيق: محمّد عبد الله عنان)، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1395هـ – 1975م.
- محمّد ابن إياس، **بدائع الزّهور في وقائع الدّهور**، ط1، مطابع الشّعب، القاهرة – مصر، 1380هـ – 1960م.
- محمّد ابن بطّوطة، **رحلة ابن بطّوطة**، ط1، المطبعة الخيرية، القاهرة - مصر، 1385هـ – 1965م.
- محمّد ابن حِبّان، **كتاب الثّقاة**، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد – الهند، 1398هـ – 1978م.
- محمّد بن إسماعيل البُخاري، **صحيح البُخاري**، (تحقيق: محمّد زهير)، ط1، دار طوق النّجاة، ب م، 1422هـ – 2000م.
- محمّد بن جرير الطّبري، **تاريخ الرّسل والملوك**، (تحقيق: أبو الفضل إبراهيم)، ط2، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1387هـ – 1967م.
- محمّد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، (تحقيق: إحسان عبّاس)، ط1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1395هـ – 1974م.
- محمّد بن طولون، **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**، (تحقيق: محمّد دهمان)، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، 1401هـ – 1980م.
- محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني، **المِلَل والنِّحل**، (تحقيق: أمير مهنا وحسن علي)، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1414هـ – 1993م.

- محمّد بن عبد المنعم الحميري، **الرّوض المِعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عبّاس)، ط2، مؤسّسة ناصر للثقافة، بيروت – لبنان، 1401هـ – 1980م.
- محمّد بن عبد الهادي، **الصارم المُنكي في الرّد على السُّبْكي**، (تحقيق: عقيل المقطري)، ط1، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، 1424هـ – 2003م.
- محمّد بن عبد الهادي، **طبقات علماء الحديث**، (تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق)، ط2، مؤسّسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1996م.
- محمّد بن عبد الهادي، **العقود الدرّية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، (تحقيق: محمّد حامد الفقي)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ب ت.
- محمّد بن عبد الهادي، **مناقب الأئمّة الأربعة**، (تحقيق: سليمان مسلم)، دار المؤيد، ب م، ب ت.
- محيي الدّين ابن عبد الظّاهر، **الرّوضة البهية الزاهرة في الخِطط المُعزية القاهرة**، (تحقيق: أيمن فؤاد)، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة – مصر، 1417هـ – 1996م.
- محيي الدّين النّواوي، **المجموع**، (تحقيق: محمّد نجيب)، ط1، مكتبة الإرشاد، جدة – السعودية، 1401هـ – 1980م.

ثانيا- المراجع:

- أحمد صبحي منصور، **العقائد الدينية في مصر المملوكية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، 1422هـ – 2000م.
- إسماعيل باشا البغدادي، **هدية العارفين في أسماء المؤلّفين**، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، ب ت.
- جعفر الكنج الدندشي، **مدخل إلى المذهب العلوي النُّصَيري**، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، ب م، 1422هـ - 2000م.
- خالد كبير علال، **أخطاء المؤرّخ ابن خلدون في كتابه المقدّمة**، ط1، دار الإمام مالك، البليدة – الجزائر، 1426هـ – 2005م.
- خالد كبير علال، **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث**، ط1، دار الإمام مالك، البليدة – الجزائر، 1426هـ – 2005م.
- خالد كبير علال، **التعصّب المذهبي في التاريخ الإسلامي**، دار المحتسب، الجزائر، 1429هـ – 2008م.
- خالد كبير علال، **الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى**، ط1، دار البلاغ، الجزائر، 1424هـ – 2003م.
- سعيد عبد العظيم، **منهج شيخ الإسلام ابن تيمية التّجديدي**، ط1، دار الإيمان، الإسكندرية – مصر، 1425هـ – 2004م.
- سليمان بن عبد الله السلومي، **أصول الإسماعيلية**، ط1، دار الفضيلة، الرّياض – السعودية، 1412هـ – 2001م.
- سيمينوفا. ل.، **صلاح الدّين والمماليك في مصر**، (تر: حسن بيومي)، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة – مصر، 1419هـ – 1998م.
- شمس الدّين الأفغاني، **الماتُريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات**، ط2، مكتبة الصديق، الطّائف – السعودية، 1419هـ – 1998م.

- صائب عبد الحميد، **ابن تيمية: حياته وعقائده**، دار الغدير للدّراسات والنشر، بيروت – لبنان، ب ت.
- عبد الرّحمان زكي، **القاهرة تاريخها وآثارها**، ط1، دار الطّباعة الحديثة، القاهرة – مصر، 1386 هـ – 1966م.
- عبد القادر السندي، **التصوّف في ميزان البحث والتّحقيق**، ط1، مكتبة ابن القيِّم، المدينة – السعودية، 1410هـ – 1990م.
- عبد الغني الدقر، **الإمام النّووي**، ط4، دار القلم، دمشق – سوريا، 1415هـ – 1994م.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1414هـ – 1993م.
- فيصل الجاسم، **حقيقة الخوارج**، ط1، دار غراس للطّباعة والنشر، الكويت، 1426هـ – 2005م.
- قاسم عبده قاسم، **عصر سلاطين المماليك**، ط1، دار الشروق، القاهرة – مصر، 1425هـ – 1994م.
- مجدي عبد الرشيد، **القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، 1421هـ – 1999م.
- محمّد ابن حميد النجدي، **السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة**، (تحقيق: بكر عبد الله وعبد الرّحمان العثيمين)، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1416هـ – 1996م.
- محمّد أحمد الخطيب، **عقيدة الدُّروز**، ط1، دار البيان العربي، القاهرة – مصر، 1422هـ – 2000م.
- محمّد بن علي الشوكاني، **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع**، (تحقيق: خليل منصور)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ – 1998م.
- محمّد خليل هراس، **ابن تيمية نقده لمسالك المتكلّمين والفلاسفة**، ط1، المطبعة اليوسفية، طنطا – مصر، 1372هـ – 1952م.
- محمّد عزيز وعلي بن محمّد، **الجامع لسيرة شيخ الإسلام**، ط1، دار عالم الفوائد، مكة – السعودية، 1420هـ - 1998.
- محمّد كرد علي، **خِطط الشّام**، ط2، مكتبة النوري، دمشق – سوريا، ب ت.
- محمود السيد، **العرب في أخطر المعارك الحربية في تاريخ العالم**، منشأة المفكّرين، الإسكندرية – مصر، ب ت.
- ناصر بن سعود، **معجم مؤلّفات الإمام الذهبي**، ط1، دار الفلاح، الفيوم – مصر، 1422هـ – 2002م.

ثالثا- الأطالس:

- حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة – مصر، 1407هـ - 1987م.
- سيف الدّين الكاتب، **أطلس تاريخ العرب والعالم**، ط3، دار الشروق العربي، بيروت – لبنان، 1430هـ - 2000م.
- شوقي أبو خليل، **أطلس التّاريخ العربي الإسلامي**، ط12، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1425هـ - 2005م.

رابعا- المعاجم:

- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – مصر، 1425هـ – 2004م.

خامسا- المراجع باللّغات الأجنبية:

- ASHTOR. E, Asocial and economic history of the ner east in middle ages, collings, London, 1976.
- DEVONSHIRE, Moslem fuilders of Cairo, R. Schindler, Cairo – Egypte, 1943.
- GASTON WEIT, Histoire de la nation Egyptienne , T:4, Le Caire, 1937.
- M. Gaudefry Demombyne, Le Syrie à l'epoque des Mamlouks, paris,1923.

الفهارس

أوّلا - فهرس الأعلام:

الأعلام **الصفحات**

ثانيا - فهرس القبائل والطّوائف والجماعات:

ثالثا - فهرس المدن والبلدات والأقاليم والمواضع:

رابعا - فهرس المحتويات: